



في احوال وادب وعلوم وادب وادب

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والفقه منطوقاً
والفقه منطوقاً

فهم

فهم

فهم



علم

مكتبة دار الفقه
بسم الله الرحمن الرحيم



128

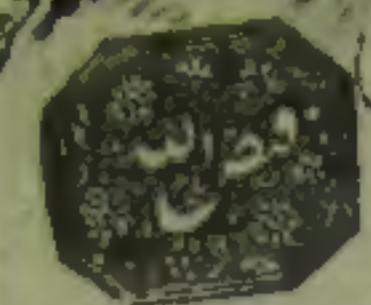
فهم

٢

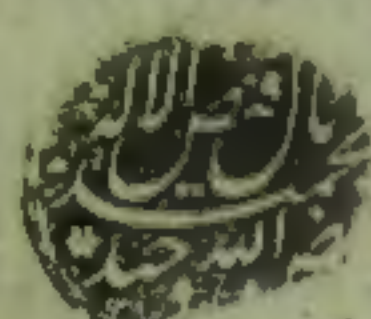


حروف جارة حروف الهاء حروف العلة حروف المضارع
 حروف استعارة حروف استعارة حروف استعارة
 حروف استعارة حروف استعارة حروف استعارة
 حروف استعارة حروف استعارة حروف استعارة
 حروف استعارة حروف استعارة حروف استعارة
 حروف استعارة حروف استعارة حروف استعارة

اكثر اوراق هذا الكتاب الشريف
 سود في المكان المبارك اللطيف
 الشهير بالجامع الكبير المنير
 في مدينة قديمة مباركة ميمونة
 بروسا صانها الله
 عزها باسمه
 ويمينه



حادي يهود هودا
 تاب ورجع الى
 حق جوده



قيل النبي تنزيه الله تعالى عن العيوب والتجديتات الصفات الحميدة له
 والبركة لخير الكثرة الدائم لانه امان كان مشتقا من برك الماء في الحوض
 اى دام وكثر اومن برك الابل وهو الثبوت فمع تبرك ادم خيرك
 وتزايد كذا قال الشيخ الامام بدر الدين مستصفي

فانه اخذ من اخوات علم في الدخول على المبتدئين والخ
 مأخوذ من تحذير بالثناء لامن اخذ يا خذ والاما
 صح الادغام سوادا للمفصاح

سبحانه في الاصل مصدر ثم صار علما للتبجيل
 وهو منصوب بفعل لازم افتقاره اى اعتقد
 نراه منك عن كل سوء ويجدد في موضع الحال
 اى نبي حامدين لك لانه لولا انعامك في التمكن
 من عبادتك كذا في الكشف مستصفي

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kış. I	H. H. H. H.
Yeni	
1428	

الحمد لله
 الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لاه
 به لو اننا كنا لنهتدي

الحمد لله
 الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لاه

واذا خففت حرفة الاخر
 على طريقها فحركت لاه التعرف
 الحرف في فاف اللام طريقان
 حذفها وهو القياس وابقا وحاشا

قال العلامة الشيرازي لما كتب
 بالواو لتفخيم وزيدت الالف بعدها
 تشبها بواو الجمع كشف

على اصله من الجن مثل مكذب
 اصله من الكذب حذف النون من
 من لا لثناء الساكنين كذا

قولهم ملان في من الان علامة
 الحذف في النون كذا

كذا في النون كذا
 كذا في النون كذا

كذا في النون كذا
 كذا في النون كذا



بسم الله الرحمن الرحيم وبه تفتي
فلنشرح في شرح الباب الثالث مريداً من الله تعالى
تيسيراً وإتماماً أنه ليس كل مطالب عسيرة وموفق معين على تمام مسائل كثيرة
الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية احترز باللفظية
عن العوامل المعنوية فان المقصود لها الباب الرابع وبالسماعية عن
القياسية فان المقصود لها الباب الثاني وهي أي العوامل اللفظية
السماعية ثلثة أصناف قال الشاعر نعم انما قدم المصنف من العوامل
اللفظية السماعية لحروف على الأفعال والأسماء لان حروف هي الأفعال
في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما لان العمل فيه
لا يكون الاسماء فكانت متمحصنة في السماعية واثبت قدما محلاً
الاسماء والأفعال فان في كل منها اطراد اذ الاسماء العامة منها
سماعية ومنها قياسية وكذا الأفعال فلم يتمخض فيها ولاشك ان المتخص
في شيء يستحق التقدم على غير المتخص في ذلك الشيء ثم قدم الأفعال على
الاسماء لان الاسماء انما تعمل بتأثيره الأفعال وحروف أي مبتدأ
فدخل الاسم المضارع في الأفعال فظاهر واما في حروف فكل اسم
سماعي لا يعمل الا منطوياً على مناسبة لحروف كمن يعمل الجرم لا نظوانه
على مناسبة حرف الشرط والاسم المضارع يعمل لاجتماعه على مناسبة
حرف الجر وقد اطلعت عليه وستطلع على الآخرين شا الله تعالى
في أي الاسماء في العمل متأخرة عنها سواء كان ذلك بطريق القياس
من ذلك العمل أو غيره كاسماء الأفعال ثم قدم من حروف العوامل
ما هو العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل بكرة هذا أي العامل

بسم الله الرحمن الرحيم
في شرح كنج في النحو
باب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

الأول حروف وقوعها لانها هي الأصل في العمل اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف غيرهما والثاني حروف وقوعها على الاسماء لانها هي الأصل في العمل اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف غيرهما والثالث حروف وقوعها على الأفعال لانها هي الأصل في العمل اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف غيرهما

في الاسم فكان مهماً بشأنه وقلة ذلك أي العامل في الفعل فكان
مستحقاً بان يتأخر وذلك لان ما يعمل في الاسم من حروف أربعة وعشرون
حرفاً وما يعمل في الفعل تسعة ثم قدم من العوامل في الاسماء ما هو
العامل علماً واحداً على ما هو العامل علمين لتقدم الواحد على الآخر
ثم قدم من العوامل علماً واحداً لاجار على الناصب لكون لاجار علماً
بلا شبهة ولا خلاف بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب
هل هو هذا الحرف أم الفعل كما ينبغي في حروف النداء وحرف الاستثناء
والواو والكاف بمعنى مع وفي قوله عاملاً في الجملة تجوز وتساهل وهو
الا حتماً يقال تجوز ولا تجوز أي يطلب لاجار ولا يطلب ليجد والمراد
التساح والتساهل ويقال تجوز في كلامه أي تكلم بالمجاز وهذا انصب في
هذا المقام لانه قال والمراد في كل واحد من جرتي الجملة لان الجملة من
حيث هي جملة لا يستطيع ان يكون معمولاً فيها اذ الجملة من حيث هي جملة
ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل والمعمول لا بد وان يكون من احدهما
فيكون من قبيل اطلاق الكل وإرادة لجزء **قوله** اما لاجار فبسة عشر
قال الشاعر لحروف لاجار موضوع لا فضاء معاني الأفعال او ما يشابهها
من اسماء الفاعلين وغيرها الى الاسماء الا لفظاً نحو مرت بزيد وانا ما
بزيد ومرت بزيد حسن واما تقدير نحو في الدار بزيد ولهذا اسماها الكو
حروف الافضاء باعتبار معانيها كحروف النفي وحروف الاستفهام وغير ذلك
وتسميتها بحروف لاجار باعتبار انها تجري معاني الأفعال الى الاسماء او باعتبار
ان المراد نفس الأعراب فاضيفت الى الأعراب الذي هو معمولها كما يقال
حروف النصب وحروف الجرم وحروف الافادة لانها تضيف معاني الأفعال

على كل

بسم الله الرحمن الرحيم
في شرح كنج في النحو
باب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

الى الاسماء اي توصلها وايضا سماها الكوفيون حروف الصفات لاجلها
صفة في من طرفه او غيرها ولا نها تقع صفات مع مجورها لما قبلها من التكرار
وقد ذكروا المناسبة لعملها بحرفان الفعل على ضربين واصل بنفسه فنصبه
واصل لا بنفسه فلا ينصبه قد هبت زيدا ردي وما كاه ابن الاعراب من
قولهم مرت زيدا شاذا لا يعتد به فاقبت حروف الاضافة ليكون موصلة اليه
فينبغي ان ينصب علامة عليه فجعلوها على الجاء اذا لا سبيل الى النصب لوجوب
الفرق بين القوي والضعيف وللا الى الرفع لاستبدال الفاعل به واستيلائه عليه
ثم ان هذه الحروف على ثلاثة اقسام استعملتها العرب حرف فقط وهو تنوين
من والى وحتى والباء وفي واللام ورب ووا والقسم ولا يكون اسما
فعلا كما ذكره الزمخشري في مفصله والمراد منه ان لا يكون باصل وضعه من غير
اعلال والافرنما يمكن ان يجعل بعض هذا القسم فعلا وبعضه اسما وما استعملته
حرفا واسما مع المحافظة على اللفظ والمعنى وهو خمسة على وعن واكاف
وهذا من ذى لا يكون فعلا والمراد منه ما مر لما مر وعلى اسما ليس
كافى اسما لان الاسم متمكن واللفظ منقلبة عن الياء قطعاً فلم يضر كذلك
الابا علال واما على الاسمية فلا اذا لم يثبت بالاصالة لا يقدر لالفاظها
كالفتحة وحرف فلذلك حكم باستعمالها اسما وحرفا لانها كذلك في اصل وضعها
اسما وحرفا من غير اعلال وما استعمله حرفا وفعلا مع ذلك وهو ثلثة
حاشا وخلا وعدا هاتان ليستا عدوا خلا اللين يقول فيها خلا خلوا
وخلوت وعدا يعدو وعدوت وانما هو الواقع في الاستثناء
وذلك غير متصرف ببناء في الاسماء والفتحة الافعال التي لا تصف
طها كالفات غير المتمكنة من الاسماء فلذا جئنا ذكرها في الفعلية

وتأوه

دون الى

على

دون على ولو تصفحت كتب اللغة اطلعت على ما ذكرت وكلها اي جميع حروف
لجاءة تشترك في افادة هذا المعنى اي معنى الافضاء الا ان وجوهه اي
طرائق هذا المعنى تختلف بها اي بتلك الحروف يعني ان كل واحدة من هذه
الحروف يفيد معنى الافضاء لكن افادته على طريقة لا توجد في الاخر
اذ لو كانت فهو في الطريقة لوقع الاستغناء بواحد عن الاخر بل هذه بدئية
لا يحتاج بلا برهان فمن معناها ابتداء الغاية بداءها بكثرة دورها
في الكلام وسعة تصرفها وقد يقال منا وهي ثنائية عند جمهور واما عند
الكسائي والفرافق ثنائية اصلها ما مر انفا تحققت بكثرة الاستعمال و
استدل لا يقول بعض نفي قضاة منا ان در قرن الشمس حتى ان
اوله ابو الفتح بانه مصدر مثنى اذ قدر واستعمل ظرفا اي تقدير ان در قرن
الشمس لا يزيد ولا ينقص ثم ان معانيها كثيرة ذكر مشاهيرها المصنفين
فقال فمن معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة
تريد ان مبداء الحرف كان من البصرة هذا المقام يحتاج الى
كشف عن معنى الغاية اذ الغاية بمعنى النهاية فلا وجه لابتداء
النهاية ولانتهائها فالمراد جميع المسافة ومعنى ابتدائها ان يكون
للفعل المتعدي بها امتداد يكون ابتداءه من مجرى من كسرت من
البصرة او يكون اصلا للشيء عند خروجه من البصرة فانه يقال
وتوبا قل خطوة لكنه اصل طاله امتداد وهي مناظرة لاي دلالتها
على انتهاء الغاية فكل فاعل اخذ في فعله فله ابتداء يبداء منه
وانتهاء يقطع عنده فالاول مباشرة من والثاني مباشرة الى
ويعرف الابتداء بما يصح له انتهاء فلا بد منه اما لفظا واما تقدير

مطلب من

ستون حرفا البناء
على السكون لان حرف الاصل لها
من الاعراب والاصول البناء
وحرف اولها الفتح لكن كسرت حرفا
وبين الامور الاسمية كسرت حرفا

وقد يحى مستبعدا فيها الانتهاء لعدم القصد اليه وتوفر العزم
 للابتداء اذا كان المعنى لا يفيد الا المبتداء منه كقولك اعود
 يا لله من الشيطان الرجيم وزيد افضل من عمرو وهذا ذهب
 سيبويه وذهب ابو العباس وبعض من البصريين الى جواز جعلها
 لابتداء كل غاية الى اخرها قال ابن مالك وهو الاصح لكثرة ورود
 فيها قالوا ويل معها غير مرضي وعند ان الحق هذا لان معناها
 ابتداء الغاية وكونها في الزمان او في المكان او في غيرها مستفاد
 من الاستعمال فاذا استعمل في جميعها فلا اختصاص له بواحد منها
 وقد يكون للتعويض كخاخذت من الاموال اي بعضها فسه به انذارا
 بان البعضية يعرفها ان يصح موضعها وهذا ايضا لا ينفك عن معنى الابتداء
 لانها تدل على ان الاموال مبتدأ اخذك وفي بعض النسخ مبتدأ موضع
 كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة متشأخروجه
 لانها في الاموال افادة التبليغ ايضا اذ كان ذلك ممكنا ولم تفك
 قولك خرجت من البصرة لانه لا يتصور لانه اذا فارقتها فقد فارقت
 جميع نواحيها يعني ان مفارقة البصرة انما يكون بمفارقة جميع نواحيها
 اذ لا يصح ان يكون خارجا منها وغير خارج هذا مذهب سيبويه وذهب
 اليه الجمهور وهو الصحيح قال به ابن عصفور والمبرد وابن السكيت و
 الاخفش الاصغر وطائفة من العراقيين والسيهلي قد ذهبوا الى انه لا يكون
 الا لابتداء الغاية وقد يكون للبيان في عشرة من الدرامم لاث
 العشرة قد يكون من الدرامم وغيرها فيكون مبرمة محتاجة الى البيان
 فلما قيل من الدرامم تبين ما هو المقصود هذا اذا كان المراد منها

في المكان والزمان وغير
 كقول بعض العرب من
 الان الى ان عدم مكانه
 الاخفش في المكان
 وقرأت سبعة البقرة

موضع

اذا

من الخ

الدرهم

الدرهم اما اذا كان دراهم معينة اكثر من عشرة يكون من التبعيض
 لان العشرة بعض مجرور على هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من
 الاوثان لان ساير الارجاس مما يجب ان يجتنب منها فلا قيل من الاوثان
 تبين ما هو المقصود بالاجتناب وعلم بعضهم على القلب اي فاجتنبوا
 الاوثان من الرجس وهذا مشهور في كتب المعربين وقال به جماعة
 من القدماء والمتأخرين وانكر ذلك بعض المغاربة وكان التابع لهم
 اشار اليه بقوله قالوا وهذا اي معنى التبيين قريب من معنى الابتداء اذ
 جعل مبتدأ اجتناب الرجس هو الاوثان وهي المبنيه يعرفها حل مجرور
 على مبهم قبلها فالمعنى فيه فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان وقيل
 ان البعضية ما كان المذكور قبلها لفظا او تقدير بعضا مما بعدها والمبنيه
 عكس ذلك فمن في اخذت درهما من الدرامم مبعضة على التفسير
 الثاني مبنيه على التفسير الاول قد يكون من زيادة في المرفوع نحو ما جاء في
 من احد وفي المنصوب نحو ما رايت من احد ودخولها في حال الزيادة
 على المنصوب اقيس اي اقرب الى القياس من دخولها على المرفوع
 فيكون قولك ما رايت من احد احسن من ما جاء في من احد
 لان حرف الجر موضوعه بمعنى المفعولية حيث توصل الافعال
 الى الاشياء وتجرها اليها فيكون حال الزيادة تابعة لحال
 الاصل قالوا ومن هذه مع انها زيدة لم تخل عن ثبوت معنى
 الابتداء ولهذا اي لعدم خلوة عن معنى الابتداء قال ابو علي
 السيرافي اذا قلت ما جاء في من رجل معنا من واحد اي من واحد
 هذا الجنس الى اقصاه فقولك الى اقصاه يدل على عدم خلوة

ما بعد

وهو معنى المفعولية اذ هي
 موضوع المفعولية

عن معنى الابتداء اذا الابتداء كما عرفت تعرف بما يصلح له انتهاء
 ولهذا اي وتكون معناه ذلك قالوا انها اي من في ما جاء في من
 رجل للاستغراق ولعل الصواب يريد بهذا ان كلام السير في ما ذكر
 على ان من في ما جاء في من رجل زائدة بانه انما يكون زائدا اذا كان
 الاستغراق مفادا من الكلام عاريا عن معنى كما في ما جاء في من احد
 فقال الشارح ^{اذ} كلامه على هذا الوجه ليس بصواب لانه لا خفاء في زيادة
 من بل الصواب ان يقال انه من كلام انه زائد وبهم من اطلاق انه زائد
 محض كما في ما جاء في من احد وليس كذلك على ما بينه الشارح بقوله ولعل ان يقال
 انها اي من في ما جاء في من احد زيادة محضة اي خالصة زبدت لتأكيد معنى
 النفي المستغرق اذ لا فرق في المعنى بين ما جاء في من احد وما جاء في احد لا فارق
 جميعا معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن به حرف النفي وهو منكر يفيد
 الاستغراق البتة اذ لا يقول ما جاء في احد بل اثنان والشر فيه
 انه مقصور على العموم مثل ديار يدر عليه قول صاحب الصحاح وآما
 قولهم ما في الدار احد فهو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد و
 الاثنان والجمع والمؤنث وقال الله تعالى لست من النساء وليس هذا
 احد بل معنى الواحد الذ هو اول العدد واما من في ما جاء في من رجل مثلا فليست
 بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق الغير المتقادم من اصل الكلام الا يرى انك اذا
 قلت ما جاء في رجل بغير من لم تفد الاستغراق قطعا بل افدته محتملا وصحة قولهم ما
 جاء في رجل بل جلان تشهد لذلك اي لعدم افادة الاستغراق قطعا فاذا دخلت عليه
 من فمن صرف الكلام المحتمل الى الاستغراق وزال عنه احتمال غير كان لام
 التأكيد صرف صيغة المضارع الى افادة معنى لخال قطعا بعد ان كانت محتملة لهما

لان النكرة في سياق
 النفي تفيد العموم
 لان الاثنان اذا خرجا من تحت احد
 بسبب الاغراب ففي احد مثالا
 مادون الاثنان وهذا لا يجوز لان احدا
 متفيا متناول لكل بخلاف ما جاء في
 من رجل مثلا فليست بزيادة
 محضة
 عشا ولا لجمع رجل
 ومفيدا الاستغراق

ولغيرها

ولغيرها ولهذا السر استشهد المص في الزيادة بما جاء في من احد دون ما
 جاء في من رجل لخالص من في ما جاء في من رجل زائد في اللفظ دون
 المعنى وفي ما جاء في من احد زائد في اللفظ والمعنى جميعا فالاول مفيدة
 للاستغراق فلا يكون زائدة محضة والثانية مفيدة لتأكيد معنى
 محضة وأشار الى هذا قال ابن مالك يزداد لتخصيص العموم او لجد التوكيد
 ولحكم بالزيادة لاينا في القول بافادته الاستغراق فظهر الفرق مما ذكر
 بين ما جاء في رجل وبين ما جاء في من رجل وفيه نظر لان معنى رجل
 ليس رجلا واحدا فقط بل ذلك مفيدا بلا على التعيين حتى لو جاء رجلا
 لصدق جاء في رجل فلما كان رجل نكرة والنكرة في سياق النفي تعم جميع
 آحاده فلا يجوز ان يحى رجلان او رجال والالبتة رجل واحد وقد نفى جميع
 افراد رجل واحد فاذا لا فرق بين ما جاء في من رجل وبين ما جاء في رجل
 والتحقيق ان مفهوم رجل واحد من هذا الجنس للحقيقة لان لفظ النكرة
 لا تدل عليها من حيث هي بل في ضمن فرد من افرادها الا عند قرينة فاذا
 اتقى للنفي راجع الى قيد الوحدة وانتفاء الوحدة لا يستلزم انتفاء
 الاثنية قوله النكرة في سياق النفي تعم جميع آحاده الى آخره لم يكن لان
 عدم جواز ان يحى رجلان او رجال قوله والالبتة رجل واحد قلنا
 نعم قوله وقد نفى جميع افراد رجل واحد قلنا ثبت رجل في ضمن رجلين
 لاينا في نفى جميع افراد رجل يلزم لو كان رجل في ضمن رجلين من افراد رجل
 واحد وهو ممنوع ثم ان زيادة من في النفي بجميع ادواته وما جرحاه
 من النهي والاستفهام وهو شامل ايضا لجميع ادوات الاستفهام لكن لا يحفظ
 زيادتها الا في هل ولو قلت كيف يضرب من رجل واين يضرب من رجل او متى

يضرب من رجل لم يجز والحق بعضهم لجهة بطل هذا أحد شرطى الزيادة وأهل
 شرط الآخر وهو أن يكون مجزواً وكثرة ولو قال ثم إن زيادة من في
 غير الواجب كان أخضر مستمرة ولا تزداد في الاثبات عند سبويه ولا
 يصح أن يقال جاءني من رجل ويراد واحد إلى اقصاه لأن الاثبات لواحد
 لا يوجب لكل بخلاف النفي الأثرى أنك إذا قلت ما جاءني من أحد فقد صح
 عدم تصوريحي جميع الناس إليك وأما إذا قلت جاءني أحد
 فلا يتصور بحجبي جميع الناس فإذا استقرت مثلاً لا تبالا وجدت الاستفهام
 في النفي دون الاثبات وأجاز ذلك أي زيادة من في الاثبات الأخصر
 ووافق ابن مالك مستشهداً بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وقوله تعالى
 وكلوا مما أسكن علىكم وقوله تعالى ويكفر عنكم من سيئاتكم وقولهم قد كانت
 من مطر وقول الشاعر ويمنى لها جهاً عندنا فما قال من كاشح لم يضرب الجواب
 أما عن الأول فن فيها للتبعيض أي يغفر لكم بعض ذنوبكم وقوله تعالى أنت
 الله يغفر الذنوب جميعاً وورد في حق أمه محمد عليه السلام وهذه الآية في حق
 أمه نوح ع م ولا يبعد أن يغفر الله بعض ذنوب قوم ويغفر ذنوب قوم
 آخرين ولئن سلم فقد جاز غفران بعض الذنوب لبعض وجميعها لبعض فلا تنقض
 على أن قوله تعالى أن الله يغفر الذنوب جميعاً ليس باقياً على عمومه بدليل قوله تعالى
 أن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وعن الثانية فكذلك
 أي كلوا بعض ما أسكن عليكم أي لحمه دون غيره وعن الثالثة فكذلك ولا ينقضها
 قوله تعالى أن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم لأن الله عز وجل عذر
 على كل لا توبة فيه ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات وعلى كل فيه التوبة وجنات
 الكبائر تكفير جميع السيئات وعن قولهم فإنه محمول على الحكاية أو على أن من

وإنما هو في حق
 محمد وآله وصحبه
 أجمعين

أما قوله

للتبعيض

للتبعيض والتبيين أي قد كان شيء من مطر فيكون من مطر صفة شيء أو غير
 عليه بأنه يلزم حذف الفاعل وإقامة الصفة مقامه وقد اجتمعت
 في قوله تعالى وينزل من السماء من جبال فيها من برد لأن من الأولى
 لابتداء الغاية لجواز إلى الأرض ومن الثانية للتبعيض على أن لجبال برد
 تكثيراً أي بعضها ولا ابتداء الغاية على أن المعنى من أمثال لجبال من برد
 هذا على رأي من لا يرى زيادة من في الموجب أما على رأي من يراها
 فالأولى على حالها والثانية زيادة على أن لجبال مفعول وضمير الموصوف
 في الظرف المستقر أعني فيها والثالثة لبيان الجنس أي لبيان أن لجبال
 من أي نوع ويجوز أن يكون زيادة على أن يراد فاعل الظرف والمعنى
 وينزل من السماء جبلاً لا أي أمثال جبال فيها برد ويجوز أن يكون
 من الثانية بمعنى في والثالثة زيادة أي وينزل من السماء في
 جبال فيها برداً وبيان الجنس ومن هنا يعلم أن من الداخل في
 الغايات وعن وقبل وبعد لابتداء الغاية قال ابن مالك إذا دخلت
 على قبل وبعد ولدن وعن فهي زيادة لأن المعنى في ثبوتها وسقوطها واحد
 وإذا دخلت على عند ولدى ومع وعلى فهي لابتداء الغاية لجواب إن المسألة
 ممنوعة لأنك إذا قلت جئت من قبل زيد كان مجيئك مبتداءً من الزمان
 المتعقب زمان مجيئك بخلاف قبل زيد فإن معناه أن مجيئك سابق على مجي
 زيد واحتمل التعقيب والمهلة وكذا في بعد ولدن وعن فتأمل هذه هي
 المعاني المشهورة التي ذكرها المصنف وبينها الشائع وقد اثبتوا لها معان
 أخر منها التعليل كقوله عز وجل من الصواب عود المؤمن وأنها
 البدل تعرفها وضعه موضعها كقوله عز وجل وأرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة

اي يدلها ومنها المجاوزة بمعنى عن كقوله تعالى والقاسية قلوبهم من ذكر
 الله اي عنه وكذا حدثت من فلان وعذبت وانست وبريت وشبعت
 ودريت منه وهذا مباحث افعال التفضيل فعني زيد افضل من عمرو
 جاوز زيد عمرا في الفضل وهذا اول من القول بكونها للابتداء
 كما زعم سيبويه لعدم جواز وقوعها لما بعدها ما قال ابن
 مالك وقال غيره انها للابتداء ولا يخلو من التبعية عند
 سيبويه ولا يفيد عند المبرد والا خفش الصغير وصحح البعض
 ورده البعض بما رده به ابن مالك الجواب ان ذكر الابتداء لا يلزم
 ذكر الانتهاء بل قد يترك اما لعل اولان الاخبارية غير مراد في
 يكون الابتداء معلوما والانهاء مجهولا وهو امدح في حق المفضل
 اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء ورده ابن مالك التبعية بعدم
 صلاحية بعض موضعها بحاجب بان التبعية حيث يمكن وما قال المبرد
 التبعية فيرد عدم صلاحية بعض موضعها وقيل الصحيح ان انتهاء
 البعض ما هو من افعال من بل من جهة ان من لا ابتداء الغاية دخلت
 على الموضع المبتداء منه التفضيل لانه حينئذ يعلم ان التعميم في التفضيل
 غير مراد وانما المراد ذكر الموضع الذي ابتدئ منه التفضيل وهذا احسن
 الا في الله اعظم من كل عظيم ومنها الانتهاء كقوله قربت منه
 مسأوا وقربت اليه ودأبته من ذلك الموضع حيث قال منه سيبويه
 جعل عاه رؤيتك كما جعلته غاية حين اردت الابتداء واثبت الكوفيين
 ايضا ورده المفاد منه ومنها الاستعلاء كقوله تعالى ونصرناه من
 القوم اي عليهم كذا قال ابو الحسن الاخفش ويجوز ان يضمن الفعل معنى

قربت منه رؤيتك
 اليه ورأيتك
 المقاربة

معنى فعل آخر اي مقتناه بالنصر من القوم ويبقى من على بابها وهو حسن
 من تضمن حرف معنى آخر ومنها الفصل شرط دخوله على ثانی المتضادين
 عند ابن مالك نحو الله يعلم المفسد من المصلح ويجوز عند البعض وان
 دخل على ثانی المتباينين نحو لا يعرف زيدا من عمرو ومنها موافقة الباء
 نحو ينظرون من طرف خفي اي به كما تقول العرب ضربته من السيف اي به
 ويحتمل ان يكون للابتداء الغاية ومنها موافقة في ذهب اليه الكوفيون
 وابن مالك قال عيسى مسائل ذوحاجة ان منفعة من اليوم سؤالا ان يسير
 في غده ولا يجد فيه لاحتمال التبعية على حرف المضاف اي من مسولات
 اليوم او من مسولاتك اليوم ومنها التجريد نحو لقيت من زيدا سدا اي لقيت
 زيدا وهو اسد **قوله** والى الانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى
 الكوفة يريد ان ينتهي السير هو الكوفة هذا في الغاية للحية واما في
 الغاية الغير الحية فتقوله قلبي اليك اي ماثل كان المخاطب ينتهي اليه باعتبار
 الشوق والميل فهي معارضة لمن يعيد الشارح بالمكان كما قيد في من
 به تنبها على انه لانتهاء الغاية في الزمان والمكان ولا خلاف في ذلك
 ولم يمتدحها صاحب الكشف بالمكان تنبها على عدم الاختصاص به وقد
 يكون بمعنى المصاحبة اعني بمعنى مع ولفظة قد يشير الى قلة حجة هذا المعنى
 نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم الى اموالكم اي مع اموالكم وقوله
 تعالى من انصاري الى الله وقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق
 حكاه ابن عصفور عن الكوفيين وابن هشام عنهم وعن كثير من البصريين
 وهو الوجه الايات المتقدمة لانها تتعلق بها الى ليس ما يتعدى
 بها وقيل الصحيح بقاءها على معناها على التضمنين فالمعنى لا تضنوا

مواقع

مواقع

مواقع

والى معارضة لمن دأب على انتهاء
 الغاية فتقوله سرت من البصرة
 الى بغداد مقصدا
 قال الشاعر

قال لم لم يغفل

اموالهم الى اموالكم ومن نصره الى نصر الله تعالى وعلى هذا القياس
ما كان هكذا قالوا هذا اي كون الى بمعنى مع ايضا راجع الى معنى
الانتهاء لان المعنى لا ينتهي اكل اموالهم الى اموالكم وقد يكون
بمعنى الآم نحو الامر اليك لكون الآم في هذا هي الاصل وقوله
تعالى ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم قيل الى في الاول
لانتهاء اي الامر مضاف ومفوض ومُسَمَّي اليك وقد يكون بمعنى
في كقوله فلا تتركني بالوعيد كما نفي الى الناس مطلقا به القاراجرب
اي فيهم واستدل بعضهم على هذا بقوله تعالى هل لك الى ان ترك قال
بن مالك يمكن ان يكون من هذا قوله ليجئك الى يوم القيمة والى معنى الى
ذهب الضبي وابن مالك وبعض غيرهما من النحاة ورده ابن عصفور بان
لوجاز ذلك لجاز زيد الى الكوفة والتالي باطل فوجب التأويل اما مصطل
الى الناس فمضمون مبنغضا واما هل لك الى ان ترك فادعوك الى ان ترك بعضهم
اول البيت مضافا الى الناس فتعلقه مضافا حذف دلالة الكلام وقد يكون
بمعنى من قول ابن ابي عمير يقول وقد عالت بالكور فورها ايسق فلا يروى الى ابن
امرئ من هذا قول الكوفيين والقسي قيل وادع على التضمن اي فلا يأتى
الى الرداء قال ابن عصفور على ارادة المضاف اي فلا يردى ظاهرا وهذا
الظواهر واستتر في الفعل فهو العامل في الى وقد يكون زائدة عند القراء
زعم زيادتها في قوله تعالى واجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم
على قراءة الفتح قال ابن مالك اول من لكم بزيادتها كون الاصل
تهوى بالكسر فجعل موضع فتحه كما في رضى وفي ناصية ناصاة وهي
لغة طائية ورد بان هذا التخرج غير جائز لانه ليس كل ما آخره ياء

رضي

ياء قبلها كسرة يجوز ابدالها الفاء فتح ما قبلها فالتخرج في هذه
تضمن تهوى بمل وفي معناها حتى يعني كما انها لانتهاء كذلك حتى
لانتهاء الا انها تفرقها من وجوه اي يفرق حتى الى وتختص
باحكام ليست الى من وجوه الاول ما اشار اليه بقوله ومحمد
مجرور حتى يجب ان يكون ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى
فان الرأس ينتهي به السمكة او يكون ينتهي عنده المذكور نحو تمت
البارحة حتى الصباح ينتهي عنده الليلة لانه من اجزاء اليوم لا
من اجزاء الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى يجب ان يكون اما ان يكون
أخر جزء من الشيء كما في المثال الاول او ما يلاقي آخر جزء منه كما
في المثال الثاني وذلك اي كونه مجرور حتى كذلك لان الفعل المتعلق
بها اي يحكي كالاكل والنوم مثلا الغرض الوضع فيه ان يتقضى ما يتعلق
به اي يطلب اقصى ما يتعلق به ذلك الفعل شيئا فشيئا يعني بالتدرج
حتى ياتي عليه ذلك اي على ذلك الشيء وفي بعض النسخ ان ينقضي
معناه ان ينقضي فعل الاول ما في محل النصب وعلى الثانية في محل
وشتا منصوب على انه مفعول مطلق وقيل على البدل من ما قيل
على التمييز كذا ذكره الزحشر في مفعله فلا يجب ان يكون مجرورا كذلك
اي آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه ومن ثم اي ومن اجل
ان مجرور الى لا يجب ان يكون كذلك جاز اكلت السمكة لا نصفها او
الى ثلثها ولم يخرج اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها والسرفية ان الغاية اما
مضروبة او مصنوعة عينت للمضروبة والى لم يتعين فرق بينهما
ولم يعكس لان حتى زائد والى ناقص فاقتضى الزائد بالمضروبة الزائدة

الوجه

فان الصباح

على المصنوعة ولم يختص الى وفي قوله ولا يجب اشارة الى انه يجوز ان يكون
 كذلك وان لا يكون والوجه الثاني ان مجرورها اي مجرورة حده دخل
 وجوبا في الحكم السابق كالاكل والنوم في المثالين المذكورين ففي
مسئلة السمكة ومسئلة الباردة قد اكل الرأس ونيم الصباح ولا
 يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند الرأس اذ لو جاز ذلك لجاز
 دخولها على ما ليس باخر جزء من الشيء او ما يلا في آخره ولم يجر دخوله
 على ما ليس كذلك على ما مر من ان الغرض الوضعي ان ينقضي الفعل
 ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه كذا ذكره الزمخشري وابن الحاجب
 في شرح الكافية وفيه بحث لان ما وضع حتى لاجله انما يقتضي الدخول
 اذ كان اخر جزء من الشيء لا دخول ما يلا نعم الكلام ساكت عن
 دخوله وعدمه في مسئلة الباردة بخلاف مسئلة السمكة ولهذا قال
 العلامة في المقابس ونيم الصباح مستدرك لان ما ينتهي به الشيء
 يدخل فيما قبله لا ما ينتهي عنده وايضا قال السيرافي لا يتناول النوم
 الصباح كما يتناول اكل الرأس وفي التجرؤ نيم الصباح منظوفه لانه
 لو نيم فلذا السرم يأتى الشارح في بيان الثاني في التمثيل نيمت الباردة
 حتى الصباح وهذا الوجهان ذكرهما الشارح على مذهب الزمخشري
 خالف الوجه الاول ابن مالك حيث قال القوم الزمخشري كون مجرورها
 اخر جزء وهو غير لازم بدليل قوله عينت ليلة فزالت حتى نصفها راجيا
 قعدت بؤسا ولا حجة فيه على الزمخشري لانه لم يتقدم حتى ما يكون
 ما بعد حاجز الاله ولا ملاقيا لاخر جزء منه فلو صرح في الجملة بذكر الليلة
 فزالت راجيا وصلها تلك الليلة حتى نصفها كان حجة عليه لكن اذا لم

التمية

يتقدم

يتقدم في الجملة للمقابلة بحق ما يصلح ان يكون ما بعد حاجز الاله ملاقيا
 لا اخر جزء منه جاز ان يدخل على ما ليس كذلك وخالف الوجه الثاني
 ايضا حيث قال وحتى لا انتهاء العمل بمجرورها عنده والفراء والرومان
 وجماعة من النحاة لانهم قالوا يدخل ما لم يكن غير جزء منه وواقفة
 بعضهم الا ان يقرن بالكلام ما يدل على خلاف ذلك وابو العباس
 وابو بكر وابو علي حيث قالوا دخل على كل حال وقال سيبويه داخل
 فيما قبلها ولا بد لكنه مثل ما هو بعض بخلاف مجرورها الى فانه ان دلت
 قرينة على دخول ما بعدها فهو على حسب القرينة والا فالكذ عليه اكثر
 المحققين انه لا يدخل وقال ابن الحاجب فجاءت الى وما بعدها
 داخل في الحكم فيما قبلها وجاء وما بعدها غير داخل فمنهم من حكم بالاك
 ومنهم من حكم بنظور الدخول ومنهم من حكم بنظور انقضاء الدخول وعليه
 النحويون وجوب دخول المرافق في وجوب الغسل ليس من ظاهر
 الآية وانما حمل على ذلك من السنة بدليل فلم يصير اليه الا بدليل والوجه
 الثالث ان الذي يدخل على المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى
 لا تدخل الا على المظهر استعمالا فلا يقال حياه هذا مذهب سيبويه ومجرورها
 البصيرين لانهم لما استغنوا عن الاخبار في حتى يورود ذاك بعده
 وبالاظهار في الى نحو اليه اما الاول فلان ذال اسم مفعول يؤتى به اذا
 ظن ان المخاطب عرف كما يكون في المضمر كذلك واما الثاني فلان المعنى
 واحد قيل لانه يؤدي الى اختلاط الضماير لانه كما يقع بعد حتى ضمير مجرور
 يقع ايضا ضمير مفعول وضمير منصوب فلو لم يتبع من الضمير لادى الى
 اللبس فيه بحث لانا نسلم اذا وضع الضماير على صيغ مختلفة فينوب

نظريتي

في كل موضع غيره واحسن ما قيل في التعليل ما ذكره في المشايخ
من ان مجرور حتى يجب ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي فيه
على ما قرر والضمير كناية عن السابق كله فهو موصوف بغيره لاجزاء منه
فلو قلت اكلت السمكة حتى صارت السمكة لتفسد المعنى واما
الكوفيون والمبرد فيجوزون ذلك استدلالا بقوله فلا والله لا يلقى
انا من فتي هنالك يا ابن ابي يزيد وهو عند الاولين ضرورة او شاذ
والوجه الرابع ان حتى لا يلزم لجر فيكون عاطفة ومبتداء ما بعدها الموصول
في محل الرفع على الفاعل لمبتداء بخلاف ما قلنا فانها يلزم اما العاطفة نحو
جاء في القوم حتى زيد وكذلك النصب بجر تقول في صورة النصب
رايت القوم حتى زيدا وفي صورة الجر مرت بالقوم حتى زيدا وانها
وان كانت عاطفة الا انها تختلف بغير وف العطف في محاسنها ما بعدها لما قبلها
تكونها موضوعا لل غاية والدلالة على احد طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون
طرف الشيء من غيره وهذا اي وتكونها موضوعا لل غاية والدلالة على احد
طرفي الشيء والواو انها اما للتعظيم او للتحقير مثال التعظيم نحو ما الناس حتى الانبياء
ومثال التحقير قدم الحاج حتى المشاة جمع ماش ليصير كأنه جنس آخر حتى يصح العطف
ولا يكون بمنزلة عطف لجزء على اكل بيان ان الناس والحاج قوام
ارفع وادنى فاذا قلت حتى الانبياء او حتى المشاة علم ان الانبياء
ارفع الناس والمشاة ادنى الحاج فيستدل بذكره ان الموت قد
انتهى الى الرفقاء والقوم الى الوضعاء والالم يكن في ذكرها فائدة
لما كان الاشتغال فوجب الدخول في الحكم والمجانسة لما قبلها والبعضية
فالمذكور بعد حتى هذه لا بد وان يكون ما يشتمل عليه اللفظ الاول

اجابة
وغايته
تذكر

فتذكر

فتذكر تبيينها على ان الامر قد انتهى به لجواز ان يقع منه الفعل اما الرفعية و
الدانية فعلم مما ذكرنا ان كونها للتعظيم والتحقير عند كون مدحها على ما انتهى
الامر وان هذين المثالين صالحان لكونها مثالين لكون حتى للتعظيم او
للتحقير لان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وطرفه وان اخذ
من اعلاه فادناه غاية وطرفه فالانبياء هم جنس للناس لو اخذنا
من ادنى المراتب واستقريناها صاعدين والمشاة غاية جنس
الحاج ما اخذنا من الاقوياء الراكبين وينتهي الى المشاة
واما الابتدائية اي كون حتى حرفا يبداء بعده الكلام اسما كان
او فعليا فنحو قوله خرجت النساء حتى صعدا خروجه في الجملة
الاسمية او حتى خرجت عند في الجملة الفعلية قال جرير فالت
القتلى لمج وماؤها تدرج حة حتى ماء دجلة اشكل قال الفرزدق
فيا عجا حتى كليب سني كان اباها نهشل او مجاشع والمراد سني الناس
كليب سني وقد جارت في مسئلة السمكة الوجه الثلاثة لجر على كونها جارا
والنصب على كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية ونحو مخذوف اي
حتى رأسها ما كول قال النقي الحقيقة كي يخفف رحله والراد فعل القام
بردى في فعل الوجه الثلاثة لجر على انها جارة والرفع على انها ابتدائية
والنصب على ان يكون عاطفة او على اضمار فعل ناصب يفسره القام
خص مسئلة السمكة لان في مسئلة البارية لا يجوز الوجه الثلاثة لان
الفعل المتعدي بها ان ينقض ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه فلا
يكون ما بعدها الا اخر جزء دون ما يلاقيه كما ان اصلها ان يكون جارا
واما استعملت عاطفة لاشتراكها مع الواو في المعنى وهو ثبوت الحكم

10

تجاء الى الشدة
منه فيه اذا جاء
فلا والله لا يلقى اناس
ففي هنالك يا ابن ابي يزيد
وتكون عاطفة ومبتداء
وما بعدها نحو قوام القيس
وحج الجهاد ما يقدر بارسان
اوله
مطوتهم حتى تلعنهم
الفرض منه
او ما يلاقيه فاذا كان قاصدا لكون
فما يكون اخر جزء

مقدمہ

يقدر

ۛ

جستار

محل وقوع المال فيه وأما تقديره فمخوط في الكتاب وسعيت في كتابه
جعل الكتاب محلا للنظر والمراد نظر القلب لا نظر العين بدليل زيد
تكرر في الكتاب والحاجة للتسعي فاشارة الى هذا التفصيل قال الشافعي
فالمثال الاول من الأعيان والثاني من المعاني قيل وقد يحكى
بمعنى على كقوله تعالى وَلَا تُصَلِّبْنَكُمْ فِي جُذُوعِ ^{النخل} أَيَّ عَلَيْهَا قَالَ الْكَشَافُ
رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَهَا عَلَى مَعْنَاهَا لَتَمَكَّنَ الْمُصْلُوبُ فِي الْجُذُوعِ تَمَكَّنَ الْكَائِنُ فِي
الظرف فيه وتعدية التصليب بفي على تضمينه معنى الاستقرار ولحق أن
أن كل موضع فيه الإحتواء فهو موضع في وكل موضع فيه الاستعلاء فهو
موضع على وكل موضع صالح لهما فهو صالح لكل منهما فزيد على السطح موضع
على وجلس في الدار موضع في وجلست في الأرض يحتملها على حسب
ما يقصده المتكلم من اللفظية والاستعلاء ومنه قوله تعالى حتى
إذا كنتم في الفلك وجريتم بهم وإذا استويت أنت ومن معك على الفلك
الآية فلذا حملها صاحب الكشف على بابها نظر إلى احتمال اللفظية
بذلك المعنى الذي مر وغيره جعلها على خلاف ما به نظر إلى احتمال
الاستعلاء فقد ثبت وجه القولين وقد يحكى بمعنى الباء كقوله
ويركب يوم الرُّوع منافوا رَسَنَ يصرون في طعن الأبا هو ^{الكل}
أي يطعن وهو على تأويل التضمين وارد على يابه وهم ما هرون
ومقدمون على غيرهم قال ابن مالك وقد يحكى للتعليل كقوله تعالى لمسلم
فيما أخذتم فيه عذاب عظيم أي لما أخذتم وقد يحكى للمقايسة وهي الدخلة على
تال يقصد تعظيمه أو تحقيره فلهو كقوله تعالى فاعتنا لكم حياة الدنيا والآخرة الآية
والكتاب على أنها لا يكون إلا لفظ مطلقا وهو مذهب سيويو والمحققين ويرد

والذي يقوم مقام اللام هو من و
كقولهم كذا لرادوا ان يخرجوا منها من فم
النار في صوة عليهم السلام ان اشارة دخلت
في كل من خفاش الارض
الارض

الافق واجمع
التي تدركها
الافق واجمع
التي تدركها

تبعه كونه معروفاً في الزمان والبرهان
في كل زمان وكل مكان

جمع ابر و هو عرف اذا قطع
مات صاحبه و حيا ابر ان يجر
من العقب ثم يشعب منها سائر
الشرايين

البناء مشترك بين القسم
وغيره في الاستعمال

[illegible]

اسم الله تعالى في التصوف في علم الاله
تقديره التصوف في علم الاله
اسم الله تعالى في التصوف في علم الاله
اسم الله تعالى في التصوف في علم الاله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

عوض عن الفعل واجاب به مانع العطف على عاملين في قوله تعالى
والليل اذا يفتشى والنهار اذا تجللى حين اعتراض عليه به لانه لما كثرت تصرفهم في
القسم وخففوا بحذف الفعل استبدع ذلك نصب علامة يستدل بها على ذلك
فوضعوها فايشعرب ونحرف لجر جميعا وهو الواو واليه اشارة في قوله واما
ابدلت الواو عنها اي عن الباء لتقاربها في المخرج اذ هما شفويتان وفي
المعنى اذ معنى الجمع والاتصاف متقاربات ثم تبدل التاء عن الواو بخواتمة
لا كيدت وابدال التاء عن الواو كثير في كلامهم منه تجاه وتراث و
نخعة قاله جوهري قعدت وجأحك بضم الواو وكسر حا اي قبالتك
واجته لم رأى اي سنج وهو افتعل صارت الواو باء تكسر ما قبلها وابدلت
منها التاء ودعت ثم بنى عليه قولك قعدت تجأحك وتجاهك
وقال التراث اصل التاء فيه واو تقول ورثت ابي وورثت التثنية
من ابي ارثته بالكسر فيها ورثا ووراثته وقال قد انجحت من الطعام
وعن الطعام والاسم النخعة بالتحريك على ما ذكرنا في وكلمه وتكلم يريد
به انت تاء اصلها الواو والعامية تقول النخعة بالتسكين وقد جاء
ذلك في شعر اشرده اعرابي واذا المعدة جاشت فارها بالمجنيق
بثلاث من بنيذ ليس بالحلوالدقيق يهضم النخعة هضمًا حين يجرى
في العروق اعلم ان الباء والواو والتاء مشتركة في افادة
القسم قالوا حروف القسم الباء والواو والتاء وهذا يدل
على ذلك فينبغي ان يدخل كل منها على كل ما يدخل عليه الآخر
وبما يحى له وبما يحى به وليس كذلك لدخول الباء على
كل من قسمي الاسم دون الآخرين والواو على المظهر لا على الواحده

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وَيَقُولُ وَيَتَوَلَّى وَيَلْدُ
وَيَقُولُ
مَنْ الْوَاقِعُ
يَسْمَعُ
وَهُوَ أَمُّ يَكُونُ
نَظَرُ فَاقِ
قَالَ
وَجِبَ الدُّبُ
وَبَابُ نَظَرٍ وَوَجِبَ
جَاءَ وَقَدَّرَ وَجِبَ وَوَجِبَ
أَنَّ أَيْ صَبْرَ
اشْرَافَهُ

دون الباقي ولحي الباء للحلف على سبيل الاستعطف بخلاف اختيارها ويجوز اظهار
 الفعل مع الباء لا غير فاي علة تقتضي ذلك اذ لا يجوز له بدو زيارتها
 الشاع رحمه الله فقال ثم ان الباء لا صالحاتها في قاعدة معنى القسم تستبد
 اي تنفرد من استبد فلان بكذا اي تنفرد به منفصلة عن اختيارها اي الواو والباء
 لجواز اظهار الفعل معها يعني يجوز في الباء ولا يجوز في اختيارها نحو
 اقسمت بالله ولا يجوز اقسمت والله ولا تاتى ويدخلها على المظهر
 والمضمر يعني يدخل الباء عليها ولا يدخلان عليها نحو بالله وبه
 لا عبدة ولا تقول والله ولا تاتى وبالحلف على الرجل على
 سبيل الاستعطف نحو حيوتك اخير في فهو استعطف للحجب
 فهو حيث يكون ما بعد القسم امرأ وليس بقسم على حقيقة لان اخبر في
 ليس جملة خبرية يؤكد بالقسم ولا يقال وحيوتك وحيوتك ومعنى
 الاستعطف طلب العطف وهو الشفقة كانه يسأل ان يعطف عليه
 ونحو امرأه اي سالك بحيوتك ان تحب في الواو تكونها فرعا على الباء
 لا تدخل الا على المظهر والباء تكونها فرعا على الواو لم تدخل على المظهر الا على
 اسم واحد وهو تاتى وقد تقدم بيان الفرعية لحاصل ان الواو والباء
 قام مقام الباء والباء مقام الواو والقائم مقام شيء ينحط عنه بمرتبة
 والقائم مقام القائم مقامه بمرتبتين لم يجز دخول الواو على المضمر
 اخطا طاله بمرتبة ولم يجز دخول التاء من المظهر الا على اسم
 الله تعالى اخطا طاله بمرتبتين والمظهر غاية مظهر معنى القسم و
 لفظة الله اقوى واشرف فالاول في بيان الاخطا طاله بمرتبة في الثاني
 والثاني في بيان ما شئت في الثالث اولى وقد تكون للتعدية اي لا يصلح الفعل الى

مجيئ

ولحناء

وهو الله

بمرتبتين

والاخر

الى المفعول به كالحرة نحو ذهبت به اذ المعنى اذهبتهم يوضح
 قوله تع ذهب الله بنورهم اذ لا يصلح الا بمعنى اذهب الله نورهم
 وقوله ذيार التي كادت ونحن على مني تحل بنا لولا نجاء الركائب
 اذ المقصود تحلنا لا تحل ملتبسة بنا وهو ظاهر فان قلت ليست
 التاء للتعدية في اوجهها الاخر الا لصاق والاستعانة والمصاحبة
 فاذن لا وجه لقوله وقد يكون للتعدية لان المص في صدر بيان
 اقام معنى الباء فلو كان هذا المعنى قسما من معانيه كما قسمنا
 لكل واحد من معانيها الاخر وليس كذلك اذ قسم الشيء لا يوجد
 في ذلك الشيء وقد بينا انه يوجد قلت ثم الباء للتعدية في
 اوجهها الاخر الا انها في سائر الاوجه قد افادت مع التعدية معنى
 آخر وهذا لم نفد شيئا اخر سوا ما قلنا اعد المص كونها للتعدية
 فقط قسما مفردا حاصل لجواب انه قد علم ان التعدية بمعنى حرف
 بحرفيه فوحي سواء اعتبر معها آخر او لا فعاد حاصل التقسيم ان
 يقال الباء للتعدية مع الاصل ولها مع المصاحبة وعلى هذا غيرها
 فيما عدا عدم تقيد التعدية بمعنى آخر واعتبار يقيد بها بمعنى آخر في معانيها
 الاخر صار قسم التعدية قسما لكل واحد منها وان كانت التعدية مطلقة
 اعم من سائر الاقسام والاحسن في التقسيم تصدير معنى التعدية لا توسطها
 هذا اذا فسرت التعدية بالايصال المذكور ولو فسرت بكون الباء مفعلة
 بمعنى الفعل المتعدي بها ومجدة لجعل والتفسير كالحرة والتضعيف لما اجتمع الى
 هذه التكملة اذ هذا المعنى يختص بهذا القسم من اقام معانيها كما يخص
 بالياء من بين هذه غروفي بحر قال بعضهم اذا نظرت الى هذه الباء التي

اعتبار

بمعنى الهزة وجدت فيه الا لصاق وقد تكون للاستعانة في نحو كتبت بالقلم
وهي الداخلة على صالح الاستعانة به عن فاعل معداها مجازا نحو كتبت بالقلم
بجوز منه كتب القلم هكذا عبر النحويون عن هذه الباء وعبر ابن مالك عنها
بباء السببية قال اثرته عليه من اجل الافعال المنسوبة اليه تعالى فان
استعمال الاستعانة فيها لا يجوز بخلاف السببية وقد يكون للتعليل قال
ابن مالك هي الصالحة غالباً موضعها الا ان كقولهم انكم ظلمتم انفسكم بالخذكم
العجل وقوله غالباً احراز لمن قول العرب عصيت لفلان اذا عصيت
لاجله وهو حي وعصيت به اذا عصيت من اجله وهو ميت والتعليل
والاستعانة عند غير مقولة واحدة ومنهم المصنف فلذلك لم يذكر
باء التعليل ويسمى الاستعانة ايضا اداة ووضلة للفعل والمناسبة
فيها ظاهرة ومكلمة اياه اي الفعل لان معنى الكتابة يقتضي متعلقا
فالباء تكمل لذلك المعنى بخلاف التعدية اذ لا تقتضي فيه بواسطة
الباء فلا يكون مكلمة وقد يكون للمصاحبة في دخلت عليه ثياب
السفر اي معها والمعنى دخلت عليه ثياب السفر مع جملة اسمية في
موضع الحال اي مصاحباً في ثياب السفر فلما كان المعنى يعود الى ذلك
لقبول هذه الباء بباء المصاحبة وقالوا لا يكون هذه الباء الا
ابداً ويعرف انها هي التي يحسن في موضعها مع ويعني عنها وعن
مضمونها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق او محققاً
قالوا والفرق بين الباء ومع ان مع لا ثبات المصاحبة ابتداءً
والباء لاستدراكها اي لاستدامة تلك المصاحبة فليتا مل فيما ذكرنا من
المثال ليظهر ما هو حقيقة الحال وقد يكون للمقابلة وهي الداخلة على

غضبت

والاعوان نحو بعث الفرس بهذا وكافأت الاحسا بضغفم وقد
سمى هذا بباء العوض والبدل وهي التي تحسن في موضعها بدل كقوله قلت لي لم
فليت بهم قوما اذا ركبوا قوما يذكر المقاربة هذين المعنيين
قال بعضهم زاد المتأخرين في معنى الباء كونها للبدل والصحيح
انها معناها السبب الا يرى ان معنى قولنا هذا بذالك اي نحو
بسبب ذاك وللطرفية وهي التي تحسن في موضعها في نحو زيد
بالبلد وقد يكون بمعنى عن كقوله تعالى يوم تشقق السماء بالغمام
بين ايديهم وبيايمانهم اي عن ايمانهم كذا قال الاخفش وكونها
بمعنى بعد السؤال منقول عن الكوفيين نحو فاستل به خبير او يؤول
ذلك الاستاد ابو علي بانه في معنى سببه وبعضهم يا غلي تضيئ
اي فاعن او اهتم به لان السؤال عن الشيء اعتناء ومعنى على
قال به الكوفيون كقوله من ان تأمنه بضطار وقولك حررت به كما قال
الله تعالى هل انتم عليه ورون عليهم ومعنى من التبويض قال به الكوفيون
ايضا كقوله شربت بماء نهر وهو اي بعضه وقوله تعالى يشربها عباد الله
اي بعضها ذكره في التذكرة وتبع القتي وروي عن الاصمعي قوله
شرب بماء البحر ثم ترفعت قال ابن مالك والاجودان يضمن
معنى روين وقد يزداد الباء المراد انها حتى تؤكد الكلام لانها
يحدث معنى من المعاني المذكورة كما ان ما في قوله تعالى عما قيل كذلك
في المنصوب خبر ليس وما قيا سالان لجز لا تراخي عن حرف النفي
بوقوع الاسم بينهما مع ان المنفي مضمون الجملة زيد الباء ليصل
لخبر المترخي عن حرف النفي لان الباء لا لصاق او مقعولا لاسماء

نحو قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة على احد التأويلين ^{المعنى}
 ولا تلقوا ايديكم ويكون عبارة عن كل البدن ارادة لكل باسم ^{المتن}
 كافي قوله تعالى ياربنا طوبى لنا وللبشر الذين لا يذكرون
 اي ولا تلقوا انفسكم بايديكم الى التهلكة وفي المرفوع خبر مبتداء
 في الاستفهام قياسا او فاعلا نحو كفى بالله شهيدا اي كفى الله قال
 ابن السراة فيهم وجه اخر وهو ان يكون فاعلا كفى ضمير يعود الى
 المفهوم من كفى كانه قيل كفى هو اي الاكتفاء بالله فعلى هذا لا يكون
 الباء زيادة ورد بانه لا يبقى بقاء متعلق الا الضمير وهو لا يصلح
 والمصدر مضاف لا يعمل الجواب ذهب بعضهم الى جواز عمله بذلك وقيد
 ابو جعفر ابن الزبير زيادتها في فاعل كفى بكونه بمعنى حسب فان كانت
 بمعنى وفي فلا نحو وكفى الله المؤمنين القتال او مبتدا نحو حسبك ان
 يفعل لخير اي حسبك ان يفعل لخير وقوله بحسبك في القوم ان يعلموا
 بانك تفهم عن مضمنا سماعا ويجوز الزيادة في خبر المبتداء في غير الاستفهام
 في موضع واحد ايضا في قول ابي الحسن لا اخفش وهو قوله تعالى
 وخزائن سيئة بمثلها اي مثلها بدليل وجزاء سيئة سيئة مثلها وليس
 بعيدا لان ما يدخل على المبتداء يدخل على خبر كلام الابتداء على قول
 نحو ان زيدا وجه حسن ونهادتها في المنصوب اقيس ولهذا السر
 قدم الزيادة في المنصوب على الزيادة في المرفوع ومعنى اقيس اذ
 في القياس لان زيادتها قياسية اذ في المفعول ليست بزيادة
 منها اي من زيادة الباء في المرفوع لما سبق من ان حروف
 الجر موصولة بمعنى المفعولية من حيث انها توصل الى الاسماء ^{الفعالة}

ابن السراة

فوز

فيكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل وفي المجرور ايضا سماعا
 كما في قوله فاصبحن لا تسألن عن بابه اصعد في غير لهو ام تصوب او
 اللام هي الاختصاص قال المصنوع اما اللام فهي الملك والاختصاص
 ولم يتعرض الشاعر لكونها للملك لان الاختصاص عام يوجد في الملك
 ولهذا امثلة للاختصاص بمثلين في احدهما الملك قال عبد القاهر اصل
 اللام ان يكون التملك نحو المال لزيد وقد يكون للاستحقاق المجاز
 نحو لفلان الفرس يريد ان موضع اللام الاضافة في الكلام ولها معنى
 التملك والاستحقاق العام لكن اصلها ان يكون للتملك وقد عمل
 للاستحقاق في موضع لا يصلح للتملك فيكون المراد الاستحقاق
 بطريق الملازمة اعني اختصاصه بذلك نحو لفلان الفرس فانه
 لما اختص به ودام ملازمة له اي ملازمة الفرس لفلان جرى مجرى
 مجرى المملوك وان كان الفرس مالا ملك له وعلى هذا نحو جاء في
 في له وابنه فان الاخ والابن لا يملكان بل يخصان فعلى هذا
 لا فرق بين الاختصاص والاستحقاق وقد فرق بعضهم حيث
 قال ويجوز الاختصاص بجر الاستحقاق قال ابن مالك ملكه وشبهه و
 التملك وشبهه والاستحقاق والنسب ففرق بين الملك والتملك وجعل
 لام النسب غير لام الاستحقاق على خلاف ما ذكره الشاعر وقيل اصل ذلك
 الاختصاص واستعمالها في التملك لان كل مالك مختص بالملك وقيل
 معنى اللام التملك خاصة في الاسماء وماضيا التملك في
 الاسماء وغيرها وهي اصل حروف الاضافة لان اخلص الاضافات
 اضافة الملك وسائر ما شابه تلك الاضافة نحو العبد والعمر والبيان

مطلب اللام

للملك

للشئ وقوله في الفعل اكرمك لزيد فالجواب ان ملكة الاكرام و
اعتقدت انه ملك ذلك منك واما قولك جئتكم لاكمال فالمراد
منه ان مجيئه مختص بالاكرام لانه سببه وقد يكون للتعليل
لجاء اسم من غا حقيقه او حكما عن قائل قول يتعلق به كقول
نع وقال الذي كفر والذي آمنوا لوكا خيرا ما سبقونا اليه اي
من اجلهم وقال انما عجزا عن كسنا قلن لوجها حسدا
وبغضا انه لذيمن وقيل ان اللام في الآية بمعنى عن اذبحي بمعنى
مع القول اذ ليس المراد ان الكفار خاطبوا المؤمنين والآن
لوجب ان يقال ما سبقونا يقال قلت لزيد انه كرم ولو كان
له لاعنه لوجب ان كرم ونظر فيه بعض الناس بانه يجوز ان يكون
الآية على الخطا ولا يلزم ان يقال ما سبقونا لجاز ان يراد به
اصاغهم وهذا استخرج من غير ما يدل عليه وقد يكون المقصد
الى كصيلة اي العلة الغائية نحو حضرة الانتفاع اي لاجلها
الانتفاع بما يقصد وكم فربما بين القولين وقد يكون للتبليغ وهي
لجاء اسم شايع قوطا وما في معنا نحو قلت له وفرت له وادنت له
واستجيب له وقد يكون للتقسيم نحو لا يؤخر الاجل قال الله يبق على
الايام ذوحيد بمشيه الضيان والاسم اي والله وقد يكون للتبيين
وهي اللام الواقعة بعد اسماء الافعال والمصادر مبنية لصاحب
معناها والمتعلقة بحب تعوي او تفصيل مبنية لمفعولية مضمونها
نحوها لما توعدون وسقيا الله وما احب زيد العرو والذين آمنوا
اشد جبالا وقد يكون للتعدية نحو شكرت لزيد وقد جعلها ان

ما سبقونا

يحصل

سامع قوا

مكلمة

مكلمة والاولى انها هي اللام الداخلة على المفعول المقدم على الفعل
نحو قوله تع ان كنتم للرؤيا تعبرون وهي اجود من حملها على الزيادة
بدليل ما قال عبد القاهر والاجود فيه ان لا يكون زيادة لضعفه
مفعوله عليه وكذا يزد فان اللام متعلقة بادعو المقدر وقد تقرر
لتنزله منزلة اللام لضعفه بالاضمار وهذا عند سيبويه واما عند
غيره فالتداء وسببه وقد يكون للضرورة وقد عبر عنها بلام العا
نحو لزم السفر لشقاوة اي لما كان عاقبته الشقاوة وقوله له ملك
ينادي كل يوم لا اله الا الله وابو الخرا وقوله تع والنقطة الرفع
ليكون لهم عذوا وخرنا وهو مذهب الكوفيين والقبلي وقد يكون
بمعنى في نحو قوله تع ونضع الموازين القسط ليوم القيمة ومعنى عند
قراءة الجذر بل كذبوا بالحق لما جاءهم اي عندما جاءهم ومعنى الى نحو
وسقناه لبلد ميت اي اليه ومعنى بعد نحو اقم الصلوة لاول الشمس اي
بعده ومعنى على نحو خرون لادقان اي عليها ومعنى من كقول جبر
لنا الفضل في الدنيا وانفكر راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل اي
وقد يراد مع مفعول ذي الواحد اما قياسا اذا كانت مقوية
لعامل ضعيف بالماخيه او يكون فرع في العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون
وقد سبق ما فيه وان ربك فعال لما يريد واما سماعا في غير ذلك نحو قوله تع
رف لكم اي رفكم ولم يذكر سيبويه زيادة اللام وتابعة ابو على
وقد اولى بعضهم رف لكم على التضمين وفي البخاري رف بمعنى قرب
ولم يقيده في المنصوب لانه لا يحى زيادتها في المرفوع فتعين لولا
زيادتها في المجرور وقد جاءت نحو لا ابا لك قلنا مع مفعول ذي

مكلمة والاولى انها هي اللام الداخلة على المفعول المقدم على الفعل

وكقول الشاعر
فلموت تغزو والوالدات
كل حراب الدهر بني المسكن

في رت لغات رب الراء مضمومة وبالفتح مفتوحة او مضمومة او مفتوحة ورب
الراء مفتوحة والباء مشددة او مفتوحة ونبت بالياء والياء مشددة او مفتوحة

مطلب
رب

اي مع مفعول به متقد الى واحد لانه اذا كان متقدما الى اثنين لم يرد معا
مع احدهما واما رب فهو حرف من حروف هجاء عند البحرانيين والفتح
دخول حرف عامل فيه ولا يصح ولا الوقوع ولم يقع كما صح دخوله على كم نحوكم
رجل مرت ولا تقول رب رجل مرت فاستناع فزادون ذلك على
ان المذهب عليه ابصرون واما عند الكوفيين والاعفسيين في اسم بول
عليه قوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار
وانه يقتضيه كم او نظيره ومما سمعنا من العرب وايضا لو كانت من حروف
هجاء لاقتضت معنى الفعل الى الاسم لان وضع الحروف هجاء على
ذلك اجابوا عن الاول بان التقدير رب قتل هو عار وحذف المتبدا
في غير الصلة جاز في السعة في الشعر يجوزون عن ثبوت الاستلزام وعن
الثالث بما سمعنا من ان رب وقع في الكلام على احد من الاستغرافية لا يقال
انها مزودة لان ذلك على تقدير التسليم انها على حد ما في عدم الانقضاء
ولكن سلم لما اخرضاها ضعف فاحتاج في تقديره لرب لا يقال
علمه عادة بالتمام المفيدة للاختصاص لان ذلك ممنوع ولحق
ان الفعل المتعدي اذا ضعف بالتأخير احتاج في تقديره الى حرف
يقتضيه وجه الانقضاء لان الانقضاء عما لا يقتضي حرفا مخصوصا
يقتضي التام ولها معنيان احدهما ان يكون للتفصيل اي لانشاء تفصيل
نوع من جنس في اصل الوضع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب
رجلا لقيت وامعنه لا يتكرر لاني لهذا الجنس فاني لقيت منه شيئا قليلا
قال الشاعر مستدلا عليه بالنقل عن سيبويه وهو موثق به في العربية
قال سيبويه ان كم في خبر يقتضيه رب وليس المقصود منه انباء اسمية محلا

وكتف يا فتخل على اسم
والفعل كفوك ربنا فزيد وربنا
زيد الدار قال أبو ذؤاد
ربنا الجامل المولى فيهم
وعنا جميع ينهت الهار
معك
جاء جاعدا بحال مع رعاها واربها
وايضا الرجل او اتخذ ابلا واقناها
والعاقبة جاد خيل ولها طر
والعاقبة جاد خيل ولها طر
والعاقبة جاد خيل ولها طر

على تقيضه لانه يخالف مذهبه بل المقصود بيان بان معناه اي شيء
هو المقصود ان رب للتفصيل وكم للتكثير تقول رب رجل
يقوم وانت تريد ان تقل ذلك هذا المعنى اصلها الموصولة و
ثانيها ان يكون للتكثير وهذا مجاز متعارف ليس باصل موضع
له اشار اليه الشاعر بقوله ثم غلب عليها الاستعمال مع الكثرة
حيث صارت في الحقيقة كالمجاز لا يصار اليه الا بالقرينة
وذلك بوليل يستعملونها اي رب في مواضع المدح وعد الماثر
ان المناقب الذي لا يناسب معنى التفصيل اصلا مثال نحو قوله الا
رب يوم كه منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جمل الا للتبينة
للتكثير ولا في لستما النفي لجنس وتسمى بمعنى مثل يقال لها سيان اي
مثلا منصوب على انه اسم لا واما موصولة او موصوفة او ايدة
ويوم بالجر على زيادة ما واصافة سى اليه او على انه بول من ما وروي
فيه الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وبهمله صلة ما ويجوز حذف شرطها
في الضرورة على الموصولة او صفة شيء على الموصوفية والنصب على
الاستثناء لان لا سيما بمنزلة الا في معنى الاستثناء وهو اخراج الشيء
عن حكم دخل فيه وشبه هذا المعنى حاصل فيه لانك اذا قلت اكرمني
القوم لا سيما زيد فقد اخرجت زيدا من جملة من اكرمتهم بانه اثبت له الفضل
ما اثبت لهم اذ المعنى اكرموني وزيد وان يشارككم فيه الا انه حصل
اكرام عظيم ليس فيهم فيكون مستثنى عنهم بزيادة الاكرام ودخول
الواو عليه لاينا في كونه بمعنى الا لان معنى لا سيما خصوصا فكانه قال
وخصوصا هذا اليوم اي واخص هذا اليوم من بين سائر الايام

والتفصيل
انهم

اي في محله

خصوصاً بكونه ابلغ في الطيب والصلح فان دفع الاشكال ان احدهما
 بان المراد تفصيل هذا اليوم على سائر الايام الصالحة والاستثناء
 يدفعه فيؤدي الى خلاف المقصود ويأمراد الواو في اوله ودالة
 لجمل اسم موضع يخاطب امرء القيس نفسه فيقول كم يوم طيب
 كنت اولئك النساء ولكن لا مثل الايام التي كنت معهن فيها هذا
 الموضع يعني كان عيشكم معهن اطيب واكثر منه في غيره فهذا يدل
 على ان رب التكميل لانه تفر بكثره الايام الصالحة المشتملة على
 فضائل وخصايل كثيرة يحصل من اولئك النساء الحسنة الناعمة
 المنفعة الكريمة المحسنة اللطيفة ولما بين معيها اراد ان يبين
 ان لها خصايل تستبدها عن اخواتها وانها اي وان رب يستبد
 عن سائر حروف بحر باشيء منها انها يصدر بها الكلام يريد انها
 لا تقع الا في صدر الكلام بخلاف اخواتها فلا يقال جاء في رب
 رجل وذلك لانها موضوعة للتقليل اي لانشاء التقليل وكما
 وضع لانشاء التقليل في قوله تعالى فموضع الصدر ليعلم
 من اول الامر على اي نوع من انواع التعبير وايضا التقليل
 والنفي من واحد والنفى صدر الكلام فكذا ما جرى مجراه له
 ذلك وانما قلنا انها من واحد لان القلة تجيء بمعنى النفي
 الا يرى انهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا يزيد بمعنى ما رجل يقول ذلك
 دل عليه الاستثناء لان الظاهر انه ليس المراد اثبات كثرة القول
 لزيد وان كان يكن عقلا يدل عليه التبع بموارد استعمال الوصف
 عن طريق العناد ولما كان استحقاقه الصدفة مستفاد من صور

يفتح

استبد فلان بكذا
اي تفرقه به جمل

فموضع

على معنى

والنفي

والنفي والشرط لانها من افراد المقدمة الكلية المندرج الا صغر تحت
 اكبرها اختار الى اثبات النفي في هذه الصور فقال وانما اختص
 النفي والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها معان تدخل على الجمل
 لتغير معناها اما الاول فظا واما الثاني فلتغير جملة من الاخبار
 الى الانشاء واما الثالث فلتغيرها من عدم التردد فيجب
 ان تصرف العناية الى ذكرها اولاً لكونها مقصودة في الكلام فمثل
 هذا البيان على التعاليل فالاول مستفاد من كلامه والافلا اي
 الى ذكر الاستفهام والشرط في البيان فافهم ومنها اي من الاشياء
 التي يستبدها رب عن اخواتها اختصاصها بالنكرة يريد ان يحرم
 لا يكون الا نكرة بخلاف اخواتها فان محروقاتها كما يجوز ان يكون معرفة
 يجوز ان يكون نكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة للتقليل اي
 لتقليل نوع من جنس وكانت النكرة دالة على الشياع والكثر
 اوجب هذا الامر اختصاصها بها اي بالنكرة لان التقليل انما يتصور
 فيما يحتمل القلة والكثر وذلك لا يكون الا فيما يحصل به معنى لجنس ليس
 ذلك الا بالنكرة لان المعرفة اما دالة على القلة وحدها او على الكثرة كالجمل الموزون
 وحدها فلو جئ بها لجئت بها غير محتاج اليها فيكون زيادة ضايفه
 بالنكرة ليصح معنى التقليل فيها هذا ما ذكره ابن الحاجب وقيل انما
 بالنكرة لانها نقيضة كم فهي استفهامية كانت او خبرية تدخل على النكرة
 اما اذا كانت استفهامية فلان الاستفهام اصله ان يحى في النكرة
 واما اذا كانت خبرية فلان الاخبار انما يفيد السمع اذا كان بالمتكلم
 وقال ابن السراج لان النحوي اجمعوا على رب جواب لسؤال محقق

النقد

او مقدر الواقع فيه نكرة فيجب ان يكون في جوابه كذلك ولما كان وجه الاختصاص حين يفيد معنى التكرار ظاهرا من هذا تركه لان القلة يعبر بها عن النفي وقد عرفت ذلك فيما تقدم كما ان التكرار يعبر بها عن الجهر والمضي والمجهول متقاربان فناسبها لان المناسبة من المستويات في هذا الفن ورب رجل وعلامة في قوة رب رجل وعلامة له وتعلم ان هذا يقتضي جواز رب علامة وهذا اي ولاختصاصها بالنكرة حكم بان الضمير في رب رجلا نكرة مجهولة غير عائدة الى شيء بعينه عند البصريين وذلك لانه ما يريد به شيء معين مثل زيد وعمرو بل يريد شيئا ما لانه اي رب من غير قصد الى ظاهر يقصد قصده فلذا اي فلكونه نكرة مجهولة فسر بالنكرة كما ترى في قوله رب رجلا زيد ولو كان هذا الضمير معينا كما في مثله رجلا اي ضمير فيه جاز ان يقول ربك رجلا كما جاز في مثله رجلا ورب الرجل في كان اجوز لان الضمير اعرف وجاز ربه وربها واكثر غير جاز فلما كان هذا الضمير غير واضح الى ما تقدم ذكره ثبت على حاله الافراد وان طرأت على ميمه حائرا والتذكير كذلك لقوة هذه الحالة زعم بعضهم انها ظاهر نكرة الا انه لما كان ضمير لم يجز اضافته ووضع اعتبارا بجانب اصله وعند الكوفيين معنى راجع الى ما تقدم ذكره في السؤال المقدر فلذلك يفرد ويذكر ويجمع ويؤنث على حسب حال ميمه ولو كان ميمها لجاز رب رجل كما جاز ربه رجلا اذ لا فرق بينهما الجواب ان هذا الضمير وان كان ميمها غير مراد منه شيء معين لكن لا بد من تقدم المرشد الى المفسر فكان قاله قال من رجل كريم فنقول له ربه رجلا فالمراد به رجلا كريما كان

قوله

بل

في الكلام

معنى

المتقدم

المتقدم المذكور مرشدا الى تخصيص في المعنى فمن اين يلزم جواز رب رجل من غير وصف ومنها اي ومن الاشياء التي يستبد بها رب عن اخواتها ان فعلها الذي تسلط على الاسم محذوف في الاكثر ولا يكاد ذلك الفعل يظهر الا في ضرورة الشعر وذلك اي محذوف في الاكثر على الجهة المذكورة لان المعنى فيه معلوم وما كان معلوما يحذف كثيرا كما كان من الافعال في مواضع معلومة كزيد في الدار دلالة لخال عليه اي الفعل المحذوف وفي بعض النسخ والمفتاح عليها اي على فعل رب وانت الضمير لتأنيث ما اضيف اليه لانه اذا قلت رب رجل يفهم كان المعنى رب رجل يفهم لقيت او ادرت وخال اي والقرينة لخاله تدل عليه وهي كونه جوابا لوال يقدم ذكره كان قائل قال حل من رجل يفهم ادرت او لقيت فحذف هذا الفعل الخاص وهو لقيت وادركت بقرينة ما تقدم كما حذف الفعل الخاص المتعلق به الباء في بسم الله وهو ابتدأت او ابتدأت دلالة لخال عليه وذلك لان البسمة لا يقع الا في ابتداء الكلام وقد ورد الوعيد على تركها فيه اعلم ان قوله لانه اذا قلت لي بدل من قوله لدلالة لخال لانه دليل لذلك والاكثار الدعوى جزء من الدليل وتوقف الدليل على المدعى فامل تدرفان قيل لا يحتاج الى تقدم حذف المتعلق به وانما ذلك اذا لم يصلح ان يفهم فعله تسلط على الاسم فاي دليل يدل على عدمه اجاب بقوله ولا يظن ان يفهم هو الفعل المسلط بكسر اللام هي اي رب فاعلم اياه اي الفعل مفعوله على الاسم متعلق بالمسلط لعدم صلاحيته لذلك لانه

مسند الى ضمير الرجل فيكون الرجل فاعل يفهم من حيث المعنى
رب مسلطه يفهم عليه اي على الرجل كان الرجل مع ما يدخل عليه
من لهما مفعولا به يفهم كافي حررت بزيد وذبحت بعمرو فاذن لزم
كون الشيء الواحد فاعلا ومفعولا معا وهو محم ولان يفهم لوجوه
هو الفعل المسلط لبق مجرور ما غير موصوف وهو محم فوجب جعله
صفة فاذا وجب ذلك لم يبق المتعلق الا المحذوف وهذا اي
المتعلق هو الطالب لانه قد يحكي مذكورا نحو رب رجل كرم جمعت
به ومنها اي ومن الاشياء التي يستبد رب بها عن اخواتها ان
مجورها يلزم الصفة اذا كان اسما ظاهرا اما بحلة كاحمر من رب رجل
يفهم واما بمفرد نحو رب رجل جواد قالوا وانما لزم مجورها الصفة
ليكون عوضا عن الفعل المحذوف وقيل انما الوصف لانه اذهب
باب التقليل لان رجلا قائما مثلا اقل من رجل وحده وكلا التعليلين
منظور فيه اما الاول فلان حذف الفعل ليس يلزم فلا يكون ما جعل
تايبا عنه لازما واما الثاني فلان غاية ما ادى هذا التعليل ثبوت
المناسبة وهو ليس الاحتكا فلما استشعر الشارع بهذا اسفذه
اليهم وقال وقالوا ولحق ان الوصف غير لازم كاذ صلب اليه البعض
وعلمه بان العام لمغن عن الصفة فان قلت فلا يكون مضادا
لان من المعلوم ان في الدنيا رجلا القية قلت هذا مشترك الالزام لانه
ان يقال من المعلوم ان في الدنيا رجلا كرم بالقية ومنها اي ومن الاشياء
التي تستبد رب بها عن اخواتها ان فعلا يجب ان يكون ماضيا هذا عند
المبرد وابن السراج قيل الصحيح انه لا يجب والاما وقع خلافه وقد وقع

في قوله
 رجلا قائما
 لا يكون
 ماضيا

فان اهلك فرب سيبكي على مذهب رخص البناء وانما وجب لانه يتصور
 معنى التقليل المستفاد من رب الا اذا كان ماضيا لانك اذا قلت
 رب رجل يفهم لقية كنت تحبوا بان الذي لقية قليل وهذا صحيح واما
 اذا قلت رب رجل القاه لا يصح لانك لا تعلم ان الذي سئلناه فيما بعد
 قليل لانه جواب للسؤال المذكور فيه فعلا من منفى فوجب ان يكون المذكور فيه
 ماضيا ليكون الجواب مطابقا للسؤال فان قلت لو وجب ذلك لوجب كل ماض
 لكنه تخلف مثل قوله ربما يود الدين كفو واوقوهم رب رجل سا فغدا
 اجاب عن الاول بقوله واما قوله ربما يود الدين راجع الى معنى الماض
 لان ما اخبرنا به بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد وتحقيقه كان بمنزلة
 الموجود لخاص لان عليه بالمستقبل بهذا الاعتبار مثل علمنا بالماضي فقليل
 في علمه بمنزلة التقليل الماض في علمنا فيؤد على كلا الوجهين بمنزلة ودد وجو
 ان يكون المراد من يود ودد فعبر عنه يود حكاية للحال الماضية اختصار
 الودع هذا اذا كان ما كانه اما اذا كانت موصوفة فلا يكون فعلا بل يكون
 محذوف والتقدير رب كافر يود الاسلام بلغ حنا كذا ذكره الكواشي فظهر
 من هذا الكلام ان رب يبطل علمها بدخولها على ما كانه لدخولها على
 ويكون لتقليل النسبة اما اذا كانت ماضية فلا يجوز ربما ضربة سيف
 صيقل واما الجواب عن الثاني فهو ان هذا الفعل المذكور ليس فعلا بل
 صفة رجل وفعله محذوف وقدمت الاشارة اليه في رب رجل يفهم هذه
 اي المذكورات احكام رب وقديق هذا اي في رب سؤال وجواب
 لا بد من ذكرها ليتحقق ان رب حرف لا اسم اما السؤال وهو ما اورد
 من قال ان رب اسم فقوله وذلك اي السؤال ان تعال ان يقول انك

20
 لان التقليل المحقق
 لا يتصور الا في
 الماضي

في قوله
 رجلا قائما
 لا يكون
 ماضيا

منه بمجرده
انما هو كذا

اذا قلت دخل يفهم ادركت مثلاً كان رتب موصلة لادركت الى الاول
لان الاتصال من خواص الحروف لجارة وادركت فعل متعد بنفسه
فكيف يقال انه يتعدى برب ولم يوجد حرف جرح قد اتصل بالفعل
المتعد الا وقد حكم بزيادتها ولا يمكن ادعاء زيادة رتب اذ لم يقل
بذلك احد هذا هو السؤال تقر به ان رب اما اسم او حرف لا يجوز
ان يكون حرفاً والا فاما ان يوثق بها موصلة او يوثق بها زيادة
وكلاهما لا سبيل اليه اما الاول فلان الاتصال لا يكون الا في
الفعل اللازم لان تحصيل حاصله واما الثاني فلانه ما قال
احد ممن استقرأ استعمالات العرب بزيادتها اشار الى الشواهد
الاول من التالي بقوله كان رتب موصلة الى والى بطلانه بقوله
ادركت فعل متعد الى والى الشق الثاني منه بقوله ولم يوجد حرف
جرح والى بطلانه بقوله ولا يمكن ادعاء زيادة رتب الى فظهر
ان رتب لا يجوز ان يكون حرفاً فتعين ان يكون اسماً اذ لا قائل
بالتالث واما الجواب انها حرف جرح اي انما نختار الشق الثاني من
الترديد المذكور قوله كانت اما موصلة او زيادة قلنا الشرطية
لجواز ان لا يكون لاهذه ولا تلك والحال انه كذلك لانه حرف جرح
في الكلام على حد من اذا كانت لا استغراق لجنس نحو ما ريت من رجل
في انها مفيدة للاستغراق وان لم تكن قد اوصلت فعلاً الى الاسم
الا يرى ان الفعل الذي قبلها يتناول الاسم بنفسه فتعين ان حرف
جرح لا يلزم ان يكون موصلة والا لا منع ذلك ولا يلزم من ذلك
ان يكون من زيادة وانما ذلك لو اردت بها تأكيد المعنى كما هو

نحو

كافي

كما في ما جاء في من احد كنك لم تؤد بها ذلك بل اردت افادة معنى
آخر غير المتعدى لا يحصل بدونه وهو استغراق الجنس قدر تحقيقه
في بحث من وقد جعل الشارع في باب من هذه قسمة بين الزائدة
كذلك رتب تدخل في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعد بالقصد
معنى آخر غير المتعدى لا يحصل بدونه وهو التقليل وهذا الشيء واضح ومع
وضوحه خفي على بعض قوم فاعترض عليه بان من هنا زيادة وقد اطلعت عليه
مرة وعلى جوابه فلا يعاد اخرى واما على فحي لا استعلاء وتكون تارة
حرفاً وتارة اسماً مضافاً ولا يكون فعلاً ما ذكرنا في تقسيم الحروف
لجارة اما الاول اي على حرف المفيد بمعنى الاستعلاء اما حسناً فنحو
جلست على السرير فهي هنا اي على هذا المثال حرف جرح لا اتصالها
معنى الفعل المذكور وهو جلست الى الاسم وعلى هذا المعنى على في زيد
على السطح حرف جرح اي اتصالها معنى الاستعلاء المندلول للفعل
المقدر الى الاسم واما معنويًا فقال قوم عليه دين لانه لا يخلو عن
معنى الاستعلاء ايضاً باعتبار ان ثقل الدين كان يحمل على عفة وظهر من
قولهم ركب دين وليس فيه الأركوب معنوي فالركوب المعنوي يدل على
الاستعلاء المعنوي واما الثاني اي على الاسمي فنحو قوله غدت من علي
بعد ما تم ظيورها فصل وعن قبض ببيداء مجمل وقيل قطع بشاة
كان فتودها على خاضب يعلو الاما عز مجمل اذ كان كذبة ظفرها
لقايس وزج كاليتم المعل غدت البيت الشوشاة الناق السريعة
السيرة الفتود جمع قند وهو خشب الرجل لخاضب الظلم الذي اكل الاربع
الربيع واهم ظنوباه واصفر ولا يقال ذلك الا للظلم دون
الغداة

طوباء

على

وخلان علينا امير قال غرول
فاد الاستوى انت ومن غرول
على الظلم وتقول على الاتساع
مفصل عليه اي جرح

اي من فوقه

نفا رية كالبير

و باسم محمد النقيب علي
المفعول المطلق الى الماء من
الغناء غدت الغدير اشهد
اصح الاكاديمية ومن عليه
معلق به

مطلوب
عن

2,

ارواہ حی ابلہ
من العطش

5

فدیر

الحاف

دليلا على انه حرف جروجوباء ومنشأؤه المقدمة القائلة بالائتم الواجب
 فهو واجب لا يقال لان انه اذا كان اسما بمعنى مثل يكون الصلة
 لجواز ان يكون التقدير الذي كثر يد على حذف شرط الجملة فلا يكون
 اذا حرفا بل اسما جاييا مجرى مثل لان ذلك اي حذف شرط الجملة في
 الصلة قليل غير متسع يعني انه وان كان واقعا لكنه في موضع
 فلا يجوز ان يقول جاء في الذي قائم على تقدير هو قائم اللهم
 في ضرورة الشعر ولما كان وصلم الذي بالكاف الاسمية لا يجوز
 الا في الضرورة وبالكاف الحرفية جازا مستمرا في حال السعة علنا
 انه حرف جروجوباء يكون الكاف اسما بمعنى مثل نحو قوله يصحكن عن
 كالبرد المذهب بمعنى المذاب والبرد بلسان الفارسي تترك اي عن
 مثل البرد المذاب يصف اسنانها بانها في اللطافة مثل البرد المذاب
 وانما ههنا انه استعمال الكاف عن كالبرد بمعنى مثل واللام داخل عليه
 ولا يعلم اسميتها الا بدخوله بخلاف مثل فهو اصل بالنسبة اليه ولذلك لا يد
 الا على المظهر الاشارة نحو اتم او غال كها او اقربا ولانه لو دخل ادي
 في بعض المواضع الى التجهين وقوله وتلني فاني كل فيها شاذ فحمل
 عليه طردا لبيان ما ورد الشايح في لبايه انه يكون للقران في الوقوع
 نحو كما حضر زيد قام عرواى اقرن القيام والحضور فيها متساويا
 في المقارنة في الوقوع ولنا كيد الوجود على ما قيل في قوله تعا كما رباني
 صغير لانه لا يصلح للقران لان الرتبة واقعة والرحمة مطلوب وقوعها
 فلا يكون الا لتأكيد وجود الرحمة فالمعنى اوجد رحمتها ايجادا مؤكدا
 محققا اوجد والدان تربيتها الى ايجادا محققا موجودا في الزمان

هو

جاء في نسخة

ما
ذات اليمين غير ما
ان تنكبا

جاء في نسخة
 في الزمان
 في الزمان
 في الزمان
 في الزمان

ويكون فريضة في المنصوب نحو قوله تعا ليس كمثل شيء اذا المعنى
 والا لفسد المعنى اذا حل على زيادة مثل كما في مثل الامر يفعل كذا
 او على نفى المثل على طريق الكفاية في لا يكون المثل زيدا ايضا
 في قوله ليس لاخ زيدا و المراد نفى زيدا ونفى المجرور نحو
 قصير و مثل كعصف ما كولا اي قصير وامشبهين بوزن زروع
 اكلته الدواب ورائته وفي المرفوع نحو عندك كذا درهما عند بعض
 ورده الشايح في لبايه فقال وليس بذلك اي لا يتعين حمله على
 الزيادة بل يجوز ان يراد مثل ذلك ثم فسره بقوله درهما ويكون
 اشارة الى شيء اي عندك مثل هذا الشيء درهما واما مذوم من
 فانها لا ابتداء القاية في الزمان كان من لا ابتداء القاية في المكان
 على ما قال بعضهم لا يستعمل في غيره الا على تأويل حذف الزمان
 على رأى كما اذا وقع بعدها المصدر او الفعل نحو ما رايته مذوم
 يوم الجمعة تريد ان مبداء انتفاء الرؤية يوم الجمعة في حذف او وصلت
 المنفى الواقع الذي قبلها وهو ما رايته الى الاسم الواقع بعدها وهو
 الجمعة هذا مثال لا يصلح الفعل المذكور وكذلك تقول انت عندنا
 منذ الليلة اي استقرت عندنا منذ الليلة هذا الفعل المقدر منذ او
 معنى الاستقرار المقدر في عندنا الى الليلة وقد يكونان اسمين الا انهما مبنيان
 لانقطاعها عن الاضافة هو المصطلح ابدأ فلهذا لم يجسأ معربين اصلا بخلاف
 قبل وسيظهر الاضافة المقدر في الامثلة الآتية اعلم ان هذا دخل في الآية
 للحرف كحذف وهو يصرف والتصرف لا يكون في الحرف الا اذا كان مضافا
 لجوده او لكونه بمنزلة جزء الشيء ولا تصرف فيه ولانه لو تصرف فيه يلزم

وهو ان نقل من الكلام
 الى المذوم

واصل مذوم حذف
 النون تخفيفا

مظهر
 مذوم من

الانحاف فمعرفة ما بعد ما يوجبها كان وسيجي فيما بعد ويكونان
على معينين احدهما ان يراد بها اول المدة للفعل الذي قبلها فثبتا
كان او منفيها نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع
فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجارية ان الغرض الدلالة على ابتداء
الغاية فقط يريد انهما يشتركان فيها وفي الاخبار باب اول الوقت
وعلى هذا اي وعلى ان يراد اول المدة لا يحسن النكرة بعدها والمراد
النكرة الصرفة بدليل دليل وهو قوله لا تكن لو قلت انت عندنا ما رايته
منذ وقت متلا ما افدت بكلامك هذا الا ما كتبت الضرورة امره
اذ كل احد يعلم ان ابتداء الكون كان في وقت ما فلا يجب ان يقع بعدها
المفرد المعرفة كما ظن انه يجب ان يقع بعدها اذا اراد بها اول المدة اما الاول
فلتعيين الاولية المقصود فاذا قلت منذ اليوم ان لا يتعين لان اليوم الثاني
لا يدخل لم فيها لان الاول اسم للفرد التيقن واما المعرفة فلتعيين المقصود
بالذكر وسياق بيانه وانما الواجب ان يقع ما يفيد تعيين المبتداء مطلقا سواء كان
مفردا معرفة او متضمن معرفة اذ لم يكن العدد مقصودا ويكون معناه من اول
هذين اليومين الى وقتنا هذا او نكرة موصوفة نحو ما رايته منذ يوم لقيتني فيه
فلا يرد الاعتراض بالآخرين على الشارع هنا واما في الباب فيرد لان كونه جوابا
لا يقتضي تعريف بل تعيين المبتداء بحيث لا يكون نكرة صرفة والثاني ان يراد
بها جميع المدة نحو ما رايته منذ يومان كانت قلت امد ذلك المدة اي غاية انتهاء
الرؤية يومان اي منتهاه يقال ما امرك اي منتهى عمر وفي بعض النسخ واما
ذلك المدة اي منتهى ذلك الزمان الذي انتهى فيه الرؤية واول وقتها واخره يوم
ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب الاتيان بالعدد اي بما يفيد مفردا

هذه

كان او لا معرفة كان او لا لانها جواب عن كم وهو استفهام عن العدد
فوجب الجواب به لوجوب المطابقة ولو قلت منذ يوم الجمعة والحال انك
تريد به اول واخره جاز على تاويل ما رايته منذ اثنا عشرة ساعة
او عشر ساعات مثلا على قصر الايام وطولها فتعريفه لا ينافي عدده
وكذا من السنة ومنذ الربيع ومنذ المحرم والفصل بينه اي بين ما اذا كان
المراد جميع المدة وبين ما اذا كان المراد اول الوقت دون اخره
ان الرؤية في هذا الوجه او كون المراد جميع المدة لم يلبس اي لم يتعلق
بيوم الجمعة بوجه ولم يحصل لك الرؤية في جزء منه وهي اي الرؤية منتفية
في جميع اجزائه اورد في هذا الوجه ثلاث حمل ظاهر كل مغن عن الاخرى
لانه قد سبق من الجملة الاولى رفع اليجاب الكلي وهو يستلزم السلب
الكلي فاذن وجب ان يعرفك بقوله ولم يحصل في جزء منه ان المراد من
الجملة المذكورة عدم التباس الرؤية بجزء من اجزائه لكن لما كان هذا التعريف
لا يتم من هذه الجملة الثانية من حيث ان النكرة في سياق النفي مجردة عن
من الاستغراقية وكان غير احد لا يوجب الاستغراق بل يجوز في ان يلبس
الرؤية بجزئين منها فوجب ان يتم بقوله وهي منتفية في جميع اجزائه نعم لو قال
في اول الامر ان الرؤية منتفية في جميع اجزائه لكان في بيان الفصل الا ان النفي
ينفي لما ثبت المثبت وصدر الفصل بناء على هذا ونفي التباس وان انهم
من انتفاء الرؤية في جميع اجزائه الا انه يكون ثابتا على انه يعين من الشارع
الطريق ليس بلان وفي الوجه الاول اعني الذي يكون المراد اول المدة دون اخرها
كانت الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل على انك رايته فيه ثم فارقك
كافي الجور المراد منه اول المدة فظهر ان الجور والمفرد متحدان في المعنى

الوقت

الاول ومفترقان في المعنى الثاني هذا هو الفرق بينهما في المعنى اما الفرق
 بينهما من حيث الحكم فاشارة اليه الشارع بقوله والفرق بين المرتب والمجوز
 من حيث الحكم ان الكلام في صورة الجز على جملة واحدة وفي صورة الربع
 على جملتين احدهما فعلية وهي ما رايته والاخرى اسمية وهي مذيوم
 لان مذبذبا ويومان خبره كان المعنى ما رايته وامد ذلك يومان
 كما تقول ما رايته في ايام البين طويلة يعني انهما اذا كانا اسمين فيها
 اما بمعنى الامرا بمعنى اوله واذا كانا بمعنى حكماء يكونان مبتدئين
 كالمثال المذكور وما رايته واول امده يوم الجمعة يكونان مبتدئين ايضا
 هذا اذا كان بعدها زمان اما اذا وقع غيره من الفعل والمصدر فيها
 ايضا مبتدان ما بعدها خبره بشرط ان يقدر زمان مضاف اذ لا يستقيم
 اول المدة سفره لان الحدث لا يقع خبرا عنه اما يستقيم زمان سفره
 هذا على مذهب جمهور البصرة وقال بعضهم اسمية الاعلى عكس ما مر
 لان المراد بها الامداد واوله لانه يكون المبتداء نكرة مخصصة بل على
 انها مؤولن بالظرف اي بين وبينه يومان والاول اظهر او كليهما
 فعليتا احدهما بالآخرى تعلق لاجل الجور فالقدر ما رايته من اذ
 مضي يوم الجمعة او يومان فعلي هذا لا يحتاج الى تقدير زمان فيما اذا
 وقع بعدها مصدرا وفعل فان قلت ان مذبذبا ومذكرا عرفت
 مبتداء وجر على مذهب البصرة فيكون مذيوم الجمعة جملة مستقلة
 فكانت مظنة لجواز عطفها على الجملة السابقة وهي ما رايته كما
 جاز ذلك في التفسير اجاب بقوله والامام يسع تحليل العاطف بين
 لجملتين نحو ما رايته ومذيومان كما ساع ذلك اي تحليل العاطف

اذ هو

تعلقته

عطفها

مع ما فسرناه به وهو ما رايته وامد ذلك يومان من ان الجملة الثانية
 كانا جزء من الكلام الذي قبلها لانها اي لان الجملة الثانية تفيد التحديد
 في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته ولم تقل مذيومان كانت
 تقيا للرؤية في عموم الزمان الماضي واذا قلت مذيومان فقد قيدت
 العموم وخصصته فلما امرت به احد الجملتين بالآخرى اتحادا وجزا
 مجزى جملة واحدة فلم يجر دخول العاطف كالمجزى ذلك في الشرط و
 الجزاء وغير ذلك من مجمل المتحدة حكما حاصل لجواب ان شرط دخول
 العاطف عدم اتحاد الجملتين معني فان اتحادها يمنع تحليل العاطف
 ومزومند مع جزئها متحدان ومتممجان بما قبلها فبين الشارع الامتزاج
 بالوجه المذكور وقديته غيره بانه لا يقال مذيومان الا قد تقدم مثلا
 رايته بخلاف تفسيرها فانه جملة مستقلة لا يتوقف على تقدم جملة عليه
 وفيه بحث لانه ان اشترط في التفسير تقدم فعل يكون هذا مبتداء لم
 ايضا والا فلا يكون الفعل الذي جعل مبداء له معلوما اذ قوله اول
 المدة لا يعلم منه من غير تقدم ذكره اول المدة لان تغاير الرؤية وانت
 تعلم ان الجملة الثانية في التفسير تفيد التحديد على ما ذكرت سواء لا فلا تفسير
 يكون عليه عدم المساع ويمكن ان يوجه الكلام في مساعه وعدم مساعه
 على وجه لا يرد هذا وهو ان يقال انما لم يجر دخول العاطف لان الجملة الثانية
 يفيد التحديد للفعل المذكور في الجملة الاولى فصارت كانا جزء من الجملة الثانية
 فلما اعتبار ان اعتبار كونها جملة واعتبار كونها جملة محدودة فبالاعتبار
 الاول يجوز تحليل العاطف وبالا اعتبار الثاني لا فاعبر هذا في الجملة المفسرة
 وذلك في المفسرة وان اشركنا في التحديد والمرجح المشاكلة اللفظية

قيدت

الجزء

منعقد

بين الاسمينين والحرفيتين فكان عدم قول الشارع في آخر البيان مجازاً
فسرناه بمرتكب هذا فلا تغفل عن التكنة وقال بعض الكوفية وهو مروي
عن سيبويه انها ظرفان ابداء مضافان الى جملة اما مصرحة بجزائها نحو قوله ما زال
من عقودت يده ارادة واما محذوفاً فعلاً بشرط ان يكون فاعله وقتاً
جواب به متى او لم قاله بقدر ما رايته مذيوم الجمعة مذكان يوم الجمعة
ومذكان يوم الجمعة ومذيومان مذكان يومان واستحسنه بعض الناس بان
فيه اجزاء على الاسمية والحرفية على طريقة واحدة مع صحة المعنى ومخلصاً
الابتداء بالنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير فيها ومن تعريف غير معناد
ان ادعى التعريف ومن جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهرة
ولا مقدرة واستغناء عن تقدير زمان مضاف اذا وقع بعدها مصدر
او ان لان تقدير الفعل مغن عن تقدير الزمان وفيه ما فيه واما قال المصنف
مذيومين ظن بعض المتأخرين انه لا يجوز ما رايته مذيومين ظناً بان
هنا لا يفيد الا ما يفيد المرفوع فبناء على هذا الظن قالوا ان هذا وقع
سهواً من التساخي ولا يجوز مذيومين فاراد الشارع ان يزيل هذا
الظن ويبين كلام المصنف على وجه يقوم فيه معنى لمعنى الرفع
فقال واما قال المصنف ويجوز مذيومين في المتن لانه قد تقرر ان
بمضي اول الوقت كما ذكرنا واذ كان كذلك فليتوهم ان يتوهم ان
امتناع في قوله ما رايته مذيومان اي ان مذيومين لانه عدل بحال
كم فهو يقتضي الاستيعاب فكيف لو قيل ان المصنف هذا التوهم
ان لم يمتنع من ذلك لانه لو قصدت بايقاع المتن بعد
الفعل المنفي هنا ان انتفاء الروية مقدرة بهذا المقدار وانه موزون

وهذا ظن بعض المتأخرين ان مذيومين كسوء ولعل وجه
من جهة التساخي والصواب لا يجوز مذيومين فان هذا القائل
قد ظن ان هذا لا يفيد اعادة الرفع وليس الا على ما ظن فان الفصل
في جرح الرفع قائم فاذا قلت ما رايته مذيومين معناه من اول يومين
الذين هنا وتكون المضافات حقيقة ما نقلها من كلام الشيخ رحمه الله

مذوب من كل ذنب فعلية
مذيوم البلوغ نحو كعب
الصلوة مذيوم البلوغ

ان لا ينقطع الفعل
بالجمل

المدة

يراد اول
الوقت
بحجم
لقولهم
واراء

منعقد
منعقد
منعقد

لهذه المدة مبتداء من اوله ومنقطع عند آخره رفعت ما رايته مذيومان
ولو اردت ان مبتدأه اول هذه المدة الى وقتك الذي تكلم فيه ولكن لا
يقدر الفعل بالمدة ولا تسحبها لاني تريد ان كان بعد لم يبلغ غايته جرت
فقلت ما رايته مذيومين تريد ان انتفاء الروية انما هو في مدة اولها
اول يومين من هذا الوقت ولم يبق بعد هو باقي عند وهذا دليل على
على انه يجوز وقوع النكرة بعدها اذا لم يكن محضه أعلم ان كونها
تارة واسمين اخرى قول بعض اصحابنا وقال بعضهم انها اسمان على كل
حال فاذا رقع ما بعدها فعلى ما ذكرنا واذ اجر فعل الاصل وبنائها على
كالا يمنع في من لدن حكيم وكم جل ولا يدخلان الا على المظهر لانه لا يدخل
على المضمر في استعمال الفصحاء خلافا للبدفانه يجوز قياساً على من قلنا جرد
القياس لا يكفي ما لم يعضده استعمال الفصحاء واما حاشا في التنزيه اي
تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر فيه او في غير وكثيراً ما يريد تنزيه شخص
من سوء فيبداء تنزيه اسم مع من السوء فيه أمن السوء من اريد تنزيه
على معنى انه منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يقيمه فيكون ذلك ابلغ
تنزيه نحو قوله قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء فلا يقال صلى القوم
حاشا زيدوه جرح عند سيبويه لا غير ويدل عليه قول الشاعر
حاشا ابى ثوبان ان به ضناً محلاً عن الملامة والشم الملامة الملامة
المعنى اذ هم والوهم الا بابتوبان فاني اظن ان الملامة والشم والاشامة
حاشا ابى فان حاشا جرح مجرور به اي وروى في نصب هكذا وقع هذا
البيت في كلام اكثر النحاة واشد ابن عصفور هكذا حاشا ابى ثوبان
ان ابى ثوبان ليس بكلمة قوم عروبن عبد الله ان به ضناً عن الملامة

بذلك

بمنع قطع يقال مست
بالسيف اذا قطعته
نحو قوله حاشا بالسيف
والاعناق

بمنع قطع يقال مست
بالسيف اذا قطعته
نحو قوله حاشا بالسيف
والاعناق

حاشا ابى ثوبان ان به ضناً محلاً عن الملامة والشم الملامة الملامة
المعنى اذ هم والوهم الا بابتوبان فاني اظن ان الملامة والشم والاشامة
حاشا ابى فان حاشا جرح مجرور به اي وروى في نصب هكذا وقع هذا
البيت في كلام اكثر النحاة واشد ابن عصفور هكذا حاشا ابى ثوبان
ان ابى ثوبان ليس بكلمة قوم عروبن عبد الله ان به ضناً عن الملامة

حاشا ابى ثوبان ان به ضناً محلاً عن الملامة والشم الملامة الملامة
المعنى اذ هم والوهم الا بابتوبان فاني اظن ان الملامة والشم والاشامة
حاشا ابى فان حاشا جرح مجرور به اي وروى في نصب هكذا وقع هذا
البيت في كلام اكثر النحاة واشد ابن عصفور هكذا حاشا ابى ثوبان
ان ابى ثوبان ليس بكلمة قوم عروبن عبد الله ان به ضناً عن الملامة

كثرة

فأما قوله في قوله

قوله ولا يرى فاعلامه

بالعين الموحدة والياء
ابن الاصمعي على الشيطان
لأنه لم يفرق بينه وبينه
منه

لو كانت

وكنى قول كنه من حروف
بمعنى لم

أما قوله

فهم ركبوا صدر البيت الاول على غير البيت وقولهم حاشا بلانوه
ولو كان فعلا لدخل عليه ما المصدرية كما دخلت على خلا وعدا
مذهب المبرد انها حرف كمال به البصرية وفعل ما من من
حاشي بجاشي بمعنى جانب بجانب كمال به الكوفيون نحو
القوم حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا واستدلوا بتعلق لام
لجريم وقولهم حاشيت زيدا وحاشيه قال النابتة وما احسن
من الاقوام من احدثوا حكى ابو عمر والشيبي عن بعض العرب
اللام اغفلوا ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الاصمعي بالنصب والتصرف
فيه بخذف بعض حروفه نحو حاشي لله لاجواب ان التصريف والتصرف بها
لا تقطع بفعليته لجازا اشتقاق المذكور فعلا من حاشا حرفا ولا بعده
مثل لو نسيت اي قلت لولا فمضى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا
لحرف الكثير استعماله يخفف مثل سو وسف واما الجواب عن حاشي فمثل
الا انه يمكن ان يقال ان تعلق لام به انما يفيد عدم حرفية وهو لا يد لعل
كونه فعلا لجاز ان يكون اسما منتصبا نصب المصدر فكأنه قال تنزهها
لله بدليل قراءة السماء حاشا لله بالتون وقراءة ابن مسعود حاشا لله
بالاضافة وعدم التنوين في القراءة المشهورة لبناء شبهه حاشا
لفظا ومعنى فاقضى ان جرى مجراه في البناء واما خلا وعدا فانها
لا استثناء العاري عن معنى التنزه المذكور ويكونان حرفين تارة
وفعلين اخرى وما بعدها مجرورة في الاول ومنصوبة في الثاني على
المفعولية اما عدا فلتعديته واما خلا فلتضمنه معنى جازا
به الاستثناء لتنا سبب بعدها ما بعد الاول والفاعل مضمرة عايد الى البعض

القوم

القوم الدال عليه القوم نحو جاء القوم خلا زيدا وعدا زيدا اي عدا
بعضهم زيدا وقد اختلف فيه هل لها محل من الاعراب قبل لما ذكر
من النصب على الحال اي خالين وعادين وقيل لا وصحاح ابن عصفور
ومثله في اضرار الفاعل بعد قصد الاستثناء قولهم جاء القوم ليس زيدا
ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وقال بعض
القوم راجع الى مدلول العامل في المستثنى منه فتقدير جاء في القوم
ما خلا زيدا ما خلا غيرهم زيدا اي وقت خلوص جميعهم زيدا ثم نفى الوجه
الاول فقال ولا يجوز ان يرجع الى البعض المذكور كما قالوا لان
من قوله جاء في القوم ما خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا
يلزم من مجاوزة البعض اياه مجاوزة الكل اياه وانت تعلم ان
زيدا اذا كان مع القوم لا يكون كل القوم بل بعضهم فاذا قلنا
جاء في القوم وزيد معهم كان معناه جاء في قوم بعضهم زيدا وبعضهم
غيره فاذا لم يكن معهم زيدا واريد استثناء هذه الالة فقيل ما خلا
زيدا كان معناه ما جاء وزيد بعضهم زيدا ولا سبيل الى ان يكون معناه
ما جاء وزيدهم زيدا واللام مجاوزة عن نفسه فتعين ان معناه ذلك
وهو يفيد ان لا يكون معهم اصلا فاذا لم معناه لقوله ولا يلزم من
مجاوزة البعض اياه مجاوزة الكل اياه على ان صحه قولهم جاءني
النساء ليس هذا ولا يكون هذا يدل على ما ذكرنا قلولا ان الفاعل
هو البعض لما صح في ليس ولا يكون التذكير واللام الاضمار فيها
لان هذه الالفاظ لما كثر استعمالها وشاع دورها على سنانهم صر
كالا مثال التي لا يقبل التغير وقيل يكون ما بعدها في صورة المشتق

قائه فوجدوا اذا نصب الزيادة
الزائدة مع قائه
وقد تركه ذاكما وذات

ويجوز فيه فيتعدي الفعل
قوله واخار موسى قومه سبعين
وقوله من الذي اخبر الرجال
وقوله امرؤ لا يعرف فاعل ما امرت به
وتقول استغفرت ذنبي ومنه
دخلت الدار وتحذ فسمع ان و
ان كثيرا مستغفرا فاعل من
وما جاء من ذلك اضرار بآية
في القسم وفي قول رؤبة خير
اذا قيل له كيف أصبحت
في لاه ابوك

بالا اذ لو اظهر لا يفصل عن الخبر وهو المستثنى فمحل قصد الاستثناء
وانما لم يتصرف هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى
وهو مفعول غير متصرف فكذا ما جرى مجراه واذا ادخلت ما على خلا
وعدا لم يذكر حاشا لان ما لا يدخل على حاشا اصلا عند اكثر القوم
ويسويها ما على جواز دخوله كقوله رايت الناس ما حاشا قريشا
وانا نحن افضلهم فعلا فليقلته فكانه لم يعتد بتنصيص البتة قوله البتة
يشعر بان ما ذهب اليه لجرى والكسائي والفارسي والربيعي من جواز
بعدها غير ملتفت اليه لان ما ذهبوا كون ما زائدة وسيبطله تحضها اي
لخصوصها في كونها فاعلين اذ ذلك اذ دخل ما عليها وذلك كونها فاعلين
على وجه تحضها فيه لان التأمل الصادق في موادها وموارد استقامتها
لما هي للفظه ما التي تصدر ان اي خلا وعدا بها اي بانها لا تخلو من ان يكون
مزيدة او مصدرية مع عدم القائل بغيرها اي لم يذهب اليه ان ما هذه موصولة
كاذب لانها مزيدة والى انها مصدرية لان هذا الموضع ليس موضع ما لوصف
بل موضع الكثرة لانها الموصولة الموصولة للموصوف جميعا والمستثنى
هنا بمنزلة الموصوف فلا يكون موضع ما الا يرى انه لا يصح اشتراك الكتاب
ما تعلم وان صح الذي تعلم ولا تأنها لو كانت موصولة ليجوز ان يقع موقعها
من في جاء في القوم ما خلا زيدا لان من كثر العلم ولا تأنها لو كانت موصولة
لو جاز ان يكون الفعل ضمير يعود اليه والضمير الذي فيه ضمير بعض القوم فان
كانت مصدرية فلا بد وان يكون الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل
الا على الفعل كانه في جملة تأويل المصدر فاذا قلت جاء في القوم ما عدا
زيدا كان التقدير عدا زيدا بمعنى عدا المحي زيدا عدا ويريد به انه منصوب
اي مجاوزة

بمعنى الاستثناء

لم يقترب

البتة القطع بغيره بغيره
وتقديره شاذ فقال لا اظلمت
ولا اظلمت البتة كذا لا ارجع
فيه ونصبه على المصدر جرمي

اليجعل

انما يعارض
فانما يعارض

على المصدر لعدم المحذوف الدال عليه المصدر المنصوب وهذا يشير الى الوجه
الثاني في الفاعل المفعول الذي ذكره بعض القوم وقيل ان ذلك يجوز على الحال
كما يجوز ذلك في المصدر الصريح وهذا قول السيرافي وقيل ان انتصابه على
الاستثناء كان انتصاب غير وقيل على الظرفية على تقدير الزمان اي وقت عدوم
ورحله معنى الاستثناء هذا على تقدير ان يكون لهذه الجملة محل من الاعراب
وجوز ان لا يكون وان كانت مفتقرة من حيث المعنى الى ما قبلها
من حيث كان معناها معنى الا وان كانت مزيدة فهي تدخل الفعل
ايضا فان قلت كما تدخل الفعل تدخل حرف فلا يتمحضر في فعليتها
اجاب بقوله وما هذه وان اتصلت بالحرف لكنها لا يتصل باول حرف
وانما يتصل باخره نحو ربما وانما واذا دخلت على الفعل حلت اوله
كحوا ضرب وما يضرب فلما كان هنا في الاول دل على فعليتها وما
في طالما وقاما ان قيل انها مزيدة ليست بداخل عليها بل على الفعل
الاخر لكنها وقعت متصلة بها في الكتابة **قوله** واما ما ينصب
فسيبغ على ما ذكر في المائة الواو بمعنى مع قال الشاعر قد سبق ذكر
الاختلاف في عامل المفعول معه فان ما عليه الاكثرون ان العامل
فيه الفعل المتقدم بواسطة الواو ولا يخفى ما سبق فيما سبق من
الاختلاف الا ان باب المفعول معه فيمن عند الاخفش ومقصود
على السماع عند سيبويه ومن ان الفعل الغير المتقدم ما عمل فيه بواسطة
الواو وان الواو لا تقل وما ذاك اختلافا في عامل المفعول معه وبيان
ان ما عليه الاكثرون هو الفعل المتقدم بواسطة الواو فلا بد لتخصيص
ارتكاب نقسف من ان ما عليه سيبويه والاخفش ما عليه الاكثرون

فان قيل لا يجوز ان يكون الواو في جملة الواو عطفية لا في جملة الواو عطفية
فان الواو في موضع موضع الواو عطفية لا في موضع الواو عطفية
فان الواو في موضع موضع الواو عطفية لا في موضع الواو عطفية

مطلب ما ينصب المفعول
قياسه

51

علم ان في عالم خفية اقوالا حقا بل هو البصير بان العلم فيه هو المتقدم بقوته الواسطة بمعنى مع لان فعله لازم فلا ينصبه وحده الواو غير عاملة وان كانت كمنه فليكون ان منصوب على خلافا وان الاسم الله غير مشاركة للاولة في الفعل المذكور لانه لا يقال استوى للماد والخشبة لان خشبة عالم يكن عالم يكن موجهة فتستوي فاذا لم يشارك في الفعل فقد خالفه فالنصب بهذا المعنى والثالث للوجاه انه منصوب ما خالف فعل بعد الواو وهو لا يسن واصحاب والترجيح لا يخفون ان الاسم بعد الواو ينصب الظرف من غير واسطة لنيابة منابه مع كانه مع تنصب من غير واسطة ولما حوسل السير في ان النصب الذي كان في مع انتقله الى الاسم الواقع بعد الواو لانه لم يكن يحمل على الواو يكونا حرفا وما ذكره المصنوع خارجا من هذه الاقلام شرعا عموما

مفتوح

عقوبة كبعد المرافعة
او قتل الموم والناموس
والسنة اقتضا من هؤلاء
بنو العبيد هو ان فيها زيادة
صوت

مطلوب

هاء وقد اهل المص ذكروا وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك
 النداء صورة بموافقة لفظ ما بعدها من المندوبين بعد
 حروف النداء من المنادى في البناء والنصب وان لم يكن نداء
 حقيقة يجوز ان يكون هذا الكلام من الشائع تعليلها لهالة
 فاللزام كان ذكر حروف النداء مقنيا عن ذكر حروف النداء
 ويجوز ان يكون اعتراضا عليه فالواجب ذكره كما ذكره كثير
 من النحويين لحيوات ان والبست حقيقة من حروف النداء
 كما عترف به لخصوصها بالندبة وهي البكاء على الميت واظهار
 التفتيح عليه وتعديدها سنة ليعلم الناس انه لقي امرا عظيما وخطبا
 فظيما ليعذره من سجع بكاءه وقلقه ويشاركة في التفتيح وهو عليه
 ما وجه من ذلك لخطب المحرق الامر المعلق فلا يكون نداء والا
 كان المندوب منادى وليس به لانه ليس بملوب اقباله فظهر ان
 واليسين حروف النداء فلذلك اجمعه ولو ذكره لايكون بعيدا لما
 ذكرنا من الموافقة نعم يكون تاركا لبعض نواصب المفرد كما ترك ذكر
 بعض مواد المفرد **قوله** وينصب المنادى اذا كان مصافا قال
 الشارح ذكر جارية الله العلامة وكذا ركن الدين لحدوثي انك اذا قلت
 يا عبدا لله فكانك قلت يا اريدا واعني عبدا لله وانما قال جارية
 العلامة ذلك اي ان معناه يا اريدا واعني لانه اذا قلت يا فقد
 ناديت على انك تقصد منادى توجه لخطا لان قول يا بدون قصد
 المنادى المتوجه اليه لخطا. سفة ثم اردت ان تبين ان المعنى اي المراد
 بهذا الخطا والنداء من هو فقلت يا اريدا واعني عبدا لله فنصب

فاللزام

فاللزام

ان هذا هو
 الذي مر
 في كتاب
 النحويين

بالتشديد
 كان السائل من هو فابنت
 فقلت يا اريدا واعني عبدا لله
 اعظم

النداء

المنادى لو قوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال حذفت
 لازما سادا حال من فاعل حذفت بيا مع افادته بمعنى النداء
 والتبني على ما عرفت مسدده وانما لزم حذفه لكان التاييب فلو ذكر
 لادى الى الجمع بينه وبين المندوب عنه وايضا انما لزم ذلك تقاديا
 اي احرازه من تقادى فلان من كذا اذا اتمامه وانزوى عنه وقال
 تقادى الاسود الغلب منه تقاديا بذلك اي يلزوم الحذف من
 الالتباس بالخبر لانه اذا ذكر الفعل احتمل ان يكون خبر الاشياء كالصفة
 بينه وبين الانشاء فيمكن تصور احتمال الصدق والكذب وقيل في
 بيانه انه اذا ذكر الفعل خيف عن فوت المراد لان المراد ان المنادى
 منادى في حال والفعل صالح له ولا استقبال فلما خيف عنه اضربوا
 عن ذكر الفعل وجعلوا هذا الصوت ايذانا بذلك المراد واذا كانوا
 يصررون الفعل في اياك ان تفعل لان المعنى يا عد نفسك ان تفعل
 كذا مع انه لا يفيد شيئا من رفع اللبس كان اخبار الفعل هنا مع
 ما فيه من رفعه اخرى بالجواز واعرف في الحكمة وقال صاحب الكتاب يعنى
 سيبويه اذا قلت يا عبدا لله فكانك قلت يا اياك اعني وانما
 قال يا ليدل على النداء واياك ليدل على الخطا اي ليدل على ان الامر
 المظهر اعني به مخاطب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغايب
 انه هنا ينزل منزلة كاف الخطا وانما قال اعني ليدل على ان التاييب
 هو الفعل المضمر في تفسير صاحب الكتاب ثلاثة امور تصديريا وقيام
 ضمير المخاطب موضع المظهر وتقديم المفعول ليدل على ان المقصد
 متوجه اليه لا الى غيره وما حكى على الاصل من قول بعضهم يا اياك

لانه

اعني عبدا لله

ليست من هذه الجهة وعدم ما هو أقل من حرفين في أسماء الأفعال ^{بجملته} عدم
استتار غير المتكلم فيها غير مسلم وكذا أنه يجوز العمل للنيابة عن الفعل
وجوز أن يكون اسم فعل مستترا فيه غير المتكلم خوفاً وواوهُ فان كل واحد
منهما اسم فعل والمضمر فيه غير المتكلم وزعم بعضهم أن حرف النداء مع ^{النداء}
كلام مستقل من غير اتصال فعل ولا جعله اسم يردده وجوب تركه ^{لجمله}
من المسند والمسند اليه وكون وضع حرف على أن لا يكون مسنداً ^{مستنداً}
فلو كان كلاماً تاماً ما يلزم أحد الأمرين الباطلين إما كون حرف مسنداً
أو مسنداً اليه أو وجود كلام من غير اسناد فما أدى إلى باطل باطل فكونها
كلاماً تاماً باطل وزعم بعضهم أنه ليس بجمله ولكنه بعض جملة يتبع ما بعده من
الكلام إذا المنادى إنما ينادى بكلام يذكر بعده نداء فالجمله يا يذكر بعده
والنداء كالفضلا التي تكون في الجمل وهذه غير حقيقه أيضاً أما معنى
فللقطع أن يازيد كلام تام ولا يلزم أن يذكر بعده جملة لانه قد يقول
القائل يازيد لا يخبره بشئ بل ليعلم حضوره أو غيبته ولذلك المحققين
جاز الوقف على جملة الندائية وأما لفظاً فهو أن الاسم لا بد له أعراب
من جهة التركيب وجهات التركيب محصورة ولا يدخل في واحد منها
على تقدير أن لا يكون عاملاً مقدراً قبله ويكون ^{بعضاً} جزءاً فبطل أيضاً
لذلك الوجه **قوله** أو مضارعاً نحو يا خير أمة أخرجت للناس ^{النداء}
بين هذا وبين المضاف من ثلثة أوجه وهي الوجوه الثلاثة أحدها
الاول عاملاً في النداء وذلك لا يخفى من أن تجعل متصلة بزيداً ونحوه
فإن الأول كان زيدا مع لجارة موضع المفعول مثل أي كونه مثل كون
المجور مع لجارة موضع المفعول ^{نحو} زيدا وإن كان الثاني

أن يذكره

قال بعضهم
ما زيد لا يغيره في

تقديره يازيد
أي فاعلاً من زيد

لأن من لا يخلو
سبح

كان أظهر لانه قد أخرج الأول انجراً المضاف إليه بالمضاف والوجه ^{الثاني}
الثاني من تمام الأول فإن من زيد لا يتم معنى جر الآيه لأن الفعل
التفضيل لا يتم معناه إلا ببيان المفضل عليه كما أن المضاف إليه من تمام
المضاف والوجه الثالث أن الأول قد خصص بالثاني لأن المفضل ^{فيه}
شياء لا احتمال أن يكون المفضل عليه زيدا أو غيره فزيداً يقع
شيء به تخصيص المضاف بالمضاف إليه وقدم بياناً في بحث الإضافة
والوجوه الثلاثة متحققة في قولهم يا ضابطاً زيدا ويا مضروباً علماً
ويا حسناً وجه اللاح تشبيهاً بالمفعول ولا يحسن رفعه لافتقاره
إلى عايد إذ لا يخفى أن الأول عامل في الثاني في هذه الأمثلة لا عتماً
على حرف النداء وأنه لا يتم معناه إلا بالثاني وأنه تخصيص به والآخر أن
أي تمام الأول بالثاني وتخصيصه دون الأول وهو كون الأول عاملاً
في الثاني متحققان في قولهم يا ثلثة وتلايتين في اسم رجل لأن قولهم يا ثلثة
ليس بعاملاً في التلايتين لكن يخص به إذ لا يخفى أن الأول لا يعمل في
وإن المجموع إذاً عاماً كان الأول محملاً إلى الثاني في أن يتم معناه
بتخصيصه بكونه بمنزلة كلمة واحدة فإن قلت فلي ذلك لا يجوز ^{بعضهما}
معاً إذ لا يستحق بعض الكلمة النصب قلت نصب الأول كونه ^{مباد}
ونصب الثاني ثباتاً على الهيئة الأولى التي قبل التسمية كان الثاني منصوباً
على العطف فافقروا أن لم يبق في الحقيقة كما في عبداً لله وكذا أن التسمية
والتخصيص باعتبار المنقول عنه كالأعراب وأما قيده بكونه اسم رجل
لأنه إذا لم يكن اسم رجل يعنى المنادى ويرفع المعطوف في ترتيب الأمثلة
لطف حيث مثل أو لا بقولنا يا خير أمة من زيد لانه التسمية بالمضاف ^{بأن}

انظر على
هذا اسم
النداء
وكل اسم
على حرف
نداء
لا يعمده
على موصوف
مخبر
ويعتاده
على موصوف
مخبر
يأيد
تقديره يا من حسنه وجهه
قال الف واللام يقومان مقام
أحد

وأما فاعله اسم
جماعه معدودة لهذا العدد تليق
يا ثلثة يا ثلث
يا زيدا
على اللفظ والنصب على المجر
لأنهما اسمان متساويان كل واحد
بأداة حقيقة عن الآخر
العامية

الامثلة تكون الاضافة مقدرة بحرف الجر وتانياً لخصار يا زيدا لان
 المنصوب اخ المجرور يدل على الحمل في غير موضع ثالثاً بمضروباً غلامه
 لان عمل الاول في الثاني فيه اصيل ورابعاً بحنا وجه الاخ لفرعيتها في
 العمل وخامساً بثلاثة وثلاثين لضعف من السابق حيث لم يتحقق
 فيه جميع الوجوه الثلاثة وفي بعض النسخ والاولان دون الثالث
 وهو ليس بخطاء لا مكان ان يقال لما جعلنا بارة حقيقة واحدة وكان
 الثاني من تمام الاول وتابعه في اعرابه باشارة الواو وصار كات
 الاول عامل في الثاني كما في يا خيراً من زيد وهو موافق لما ذكره
 ابن يعيش في شرح هذا الموضع من المفصل وفي بعضها والثالث دون
 الاول والثالث يعني كون الاول عامية بالثاني متحقق في يا ثلثاً
 وثلاثين دون كون الاول عامية في ثلثاً وهو ظاهر على الحقيقة ودون
 التخصيص لانه ان عني به مثل التخصيص في الاضافة فهو ممنوع
 وان عني به غيره فعليه بيانه قوله او نكرة كقول الاعلى
 يا رجلاً اخذ بيدي قال الشارع رجلاً هنا نكرة لانه اي الاعلى لا يحدد
 به واحداً بعينه بل كل من ياخذ بيده هو المنادى وقد جئنا بالنكرة موصوفة
 نحو يا رجلاً صالحاً والضمير من الوصف على لفظ الغيبة لوضع المظهر للغائب
قوله واما المنادى المفرد المعرفة فمضموم قال الشارع قد سبقت الاشارة
 الى العلة الموجبة لبنائه في بحث المبني بناء عارضاً وهي وقوع موقع كات
 لخطاب واما المضاف فلم يبين ما ذكرنا فيه ايضاً من ان المضاف اليه
 بمنزلة التنوين بما قبله اياه والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى الاسم
 مع ما هو بمنزلة علم التمكن وقيل لاقتداد عليه البناء وهو من اعتبر العلة

فان

اللفظ

اللفظية والمعنوية وان اقتصر على المعنوية فلما ذكره الشارع لان
 العلة انما تؤثر اذا لم يكن مانع وقد كان كما في الفعل المضارع ولا
 يرد خمسة عشر لا صالة التاء بقوة السبب بخلاف المنادى
 لضعف بناءه بشبهة دل عليه لا رجل ولا غلام رجل وليس المعنى بقوة
 سببه وضعفه الا ان يكون تأثيره اشد بحيث لا يختص بموضع
 ان لا يكون تأثيره اشد بحيث يختص فلا يبنى المنادى في هذا الموضع
 خاصة منعت تأثير سببه بناءً ولما بنى ما ذكرتموه من نحو خمسة عشر
 في كل موضع قوي تأثيره وظهرنا بحث في الايضاح فليطلب منه وقيل
 لانه ارادت العرب يا زيدا ثم حذفته وهو كالمضاف فصار كقبل وبعد
 واذا اقيم مقام الزيادة فتحة اذ لا ناصب والاصح لجمال وهو ضعيف
 وامتناعها لاطلاق الدعاء وقيل لانه طال كقبلك فضم خيزا فرد كقبل وهو
 اضعف الورد ما ورد على ما سبق عليه مع انتقاضه بالنكرة وقيل فغوا
 المفرد بغير تنوين للفرق بينه وبين المرفوع بعامل صريح ونصبوا المضاف للحمل على
 اكثر الكلام للفرق بينه وبين المفرد وهو اضعف ايضاً لا انتقاض لما انتقض
 به الثاني وقيل لانه لو بنى لزم تقدم الحكم على العلة والالزام باطل اما الملازمة فلان
 المنادى هو المضاف لا مطلقاً بل يفيد الاضافة فلم يذكر المضاف اليه لم يتحقق
 الوقوع الذي هو علة البناء واما المشابهة فلما شابهه بالوجوه المذكورة اعطى
 حكمه توفير الحكم النظير على النظير واما النكرة فلم يبين لاقتداد علة البناء فيه
 اي في النكرة على تأويل المتكر حيث لم يقع موقع كاف لخطا من حيث
 انه يستدعي التعيين وليس فيها دلالة على التعيين وانت تعلم انك
 اذا قلت نرى يجوز ان يراد به كل يتأتى منه الروية لا واجد بعينه

ماثلة للنساء

في كلامه خليل

ويضيفوا

فيكون الخطاب عاماً فينا سبب المنادي النكرة ذكر الضمير فيقوم العلة
 وفي قوله يا زيد ويا رجل إشارة الى ان المنادي المفرد المعرفة على ضربين
 احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما كان نكرة وانما
 تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من
 حيث انك اقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فخرى محو
 ان يقول الرجل بلام التعريف قاصداً واحداً بعينه كقوله قالت هربية لما
 جئت زايدها ويلي عليك وويل منك يا رجل اراد تسميته حلاً بعينه
 ثم اختلف اصحابنا في ان العلم المنادي هل يكون باقياً على عينه بعد النداء
 ام لا فذهب الاكثر الى انه يتركز وجعل جنساً مخوفاً من الزيادة كما يقال
 رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والاي وان لم يتركز كانت
 جمعاً بين التعريفين وهو ممتنع يدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وهو قول
 ابي العباس المبرد وذهب الآخرون الى ان العلية باقية بعد النداء قوله
 يلزم اجتماع التعريفين قلنا مسلم قوله وهو ممتنع قلنا لانم واجتماع
 التعريفين انما يمتنع اذا كانا اي اجتماع التعريفين بعلامة لفظية
 اذ يلزم توارده في معنى واحد وهو محال كحرف النداء واللام
 وبعض هذا المذهب اجمع اجمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة وبين
 وبين اسم الله نحو يا هذا ويا الله مع ان اسم الاشارة لا تقبل التنكية
 وتستطوع عليه وكذا لفظ الله وهذا مذهب ابي بكر ابن السراج
 والبحث المستقصى في المقام ولو ظفرت به لا ورت ذلك
 البحث المستقصى في **قوله** ولكن محله النصب قال الشاعر طاشت
 ان هذه الحروف ناصبة وقد عرفت علم البناء في المنادى المفرد

من الزيد بن
 هكذا في المقام
 ايضا
 ان لا زال العلية
 ذكر تمام في
 المقام
 راجع
 في المقام

لم ينصب

لم ينصب لفظاً جواب لما تكن حكم على محله بالنصب كحكم في سائر المبنيات
 على محلهما بوجه من وجوه الاعراب اذا وليتها العواويل ويدل على كونه
 منصوب المحل جواز النصب في وصفه نحو قوله يا عمر الجواد قلوا لان
 محل الموصوف النصب لان نصب الصفة لكنها منتزعة فمحل موصوفها
 النصب ونظيره ذهب من الدابر فالوصف يعني الدابر مرفوع لوقوع
 صفة ما هو مرفوع المحل وان كان ذلك مكسوراً لفظاً وعلى هذا المتوال
 سائر المبنيات فان التوابع التي تصاحبها محمولة على الموضع دون اللفظ
 الا انهم جوزوا الرفع في صفة المنادي المفرد المعرفة حلاً على اللفظ وان
 لم يجر ذلك لمحل في غيره من المبنيات كما لم يجر ذهب من الاحداث بالجر وهو
 الظرفين بجر الوصف فيها محلاً على لفظي وهؤلاء لان الصم لما اطر في كل
 منادى مفرد معرفة على معنى ان الدليل لما دل على وجوب عنه كان قانوناً خفياً
 ينطبقاً على جميع جزئياته اشبه في الظاهر لاني المعنى للتخالف فيه بما يرتفع بالفعل
 اي بالاسم الظاهر المرتفع بالفعل يعني الفاعل لان الرفع فيه مطرد على معنى ان
 الدليل لما دل على وجوب رفع الفاعل كان الفاعل مرفوع قانوناً خفياً ينطبقاً
 على جميع جزئياته نحو جاء احد فاجيز لمحل على لفظ اي لفظ المنادي المفرد
 المعرفة كما يجوز لمحل على اللفظ في المعرب ولم يجر ذلك في امس وهؤلاء لان
 ليس كل ما كان ظرفاً مثلاً كما مسيطر فيه البناء على الكسر فيكون قانوناً وفي
 هؤلاء ايضا لم يدل دليل على وجوب الكسر في اسم الاشارة فيطرده وهذا
 معنى قول الخليل كل اسم مفرد معرفة في النداء مضموم وليس كل اسم مضموم
 امس مجزوراً فلا يكون الكسر في هؤلاء وامس مطرد كازعم الفاعل مع اعرفه
 في آخر كلامه بالمعنى من الاطراد لاصل ان ماله لفظ ومحل على ثلثة اقسام

وانما جاز وقوع المعرفة صفة لاصين
 امس نكرة لان امس وان كان نكرة لفظاً
 لكن معرفة تقدير العدد عن المعرفة اعني
 عن الامس بالالف واللام في اخذ حكم العدد
 عنه فجاز وقوع المعرفة صفة

نحو يا عمر الجواد

امس م

منطوقاً به

نحو جئت وقبل مني على الفم
 وان مني على الفم

قسم بناؤه لازم لا يجري عليه شيء إلا باعتبار محله لعدم مشابهته بالمعرب
 وقسم بناؤه عارض يجري عليه شيء باعتبار لفظه وباعتبار محله لوجودها
 وقسم معرب بأعراب ثلثان بعد أعراب الأول كالمصدر المتصرفي عليه
 شيء باعتبار لفظه وموضع ولكل إشارة لثانيه وهذا من مشكلات
 النحو ينحل بما ذكرنا ولم يجر بناء صفة كما جاز في اسم لأنه يتم النداء ببناء
 وانما جيء وصفه للتوضيح بدليل أن المعنى لم يختلف بذلك بخلاف اسم لا
 لأن المراد نفيه بصيغة فصارت كشيء واحد لا أنه نفي مطلقا ثم أتى بصفة
 والألاختلاف المعنى وليس قولهم أيا شاعر الأشاعر اليوم مثله جريروكن
 في كليب تواضع وغيره مما ينادي على صفة مقل اسم لا الموصوف مع حصول
 الارتباط بينها فيما تقدم لأنه بالطول الموجب للأعراب فأتى الموصوف للبناء
 فحصل الفرق بين الارتباطين وأنت تعلم أن المنادى إذا نكرة لا يكون نصبه
 وإن كان معرفة فكيف يوصف بالجملة والفرق بين الصورتين أن علة البناء
 في المنادى المفرد المعرفة وقوعه موقع المضمر فكونه موصوفا بنا في علمنا
 فكيف يبنى صفة وفي المنفى بلا تضمين معنى من وكونه موصوفا لاينا فيه فازلت
 هذا السؤال استدلال الأصمعي على ما ذهب إليه من منع توصيف المنادى
 مطلقا فقال كيف يجوز توصيف المنادى المفرد المعرفة مع حكمهم بأنه
 جار مجرى كاف لخطأ هذا منعوا ذلك التوصيف منهم أي منعوا مثل منعهم في
 الضمائر لأنها لا توصف بحال فالواقع بعده مرفوعا خبر مبتدأ محذوف
 منصوبا بمفعول الفعل مضمر قلنا أنه أي المنادى المفرد المعرفة وإن وقع موقع
 كاف لخطأ إلا أنه لم يجر جراه في كل حال فلا يلزم أن لا يوصف بذلك على كذا
 على عدم جريانه جراه في كل حال أنهم قالوا ياتيم كلهم بأعادة الضمير لا يتم بلفظ

بصفة

في هذا المثال

وإنما يقال كلامهم
 المنادى والمفرد المعرفة
 كاف لخطأ في المثالين
 توصيف المنادى والمفرد المعرفة

ولم ينقل كلامهم
 المنادى والمفرد المعرفة
 كاف لخطأ في المثالين
 توصيف المنادى والمفرد المعرفة

الغيبية

الغيبية مع أنه منادى مضموم نظر إلى الأصل إذ لم يكن المنادى من اعلام
 الخطاب في الأصل كانت وأيا كذا في الأصل من اعلامه لأنه اسم
 ظاهر والاسماء الظاهرة جميعا للغيبية فيه والخطأ عارض ففيه اعتبار
 اعتبار الخطاب العارض واعتبار الغيبية الأصلية فبنى نظر إلى الأول وهو
 نظر إلى الثاني توفير لها على الاعتبارين حظها ولم يعكس وهو ظاهر
 ولما صلب أن الشيء إذا شبه بالشيء لم يجر المشبه على سببه أي طريق المشبه
 من قولهم استقام فلان على سنن واحد في كل حال لا يرى أن مشابهته ليس
 غير جارية على سنن في كل حال حيث يقال ليس منطلقا زيدا ولا يقال
 ما منطلقا زيدا ثم الأكثرون على توصيف المنادى مطلقا وذهب
 بعضهم إلى جواز توصيف المنادى المفرد المعرفة قبل النداء دون
 المنادى المتعرف به فلا يقال يا رجل لخبيث وقالوا ما حكاه يونس
 من قولهم يا قاسق لخبيث ليس بقياس فالمنادى في النكرة الموصوفة
 تخصصه بالصفة فلو جاز وصفها ومن قبل مجيء الصفة لزم تقدم الحكم
 على العلة وفيه نظر لأن تخصص المنادى لا يتم أنه بواسطة الوصف
 بل بدخول حرف النداء وكذا العلم لا سيما عند من قال ندأوه بعد
 فاذنكر صامسا ويا بقولك يا رجل فليكونا سواء في جواز الوصف
 وامتناعه وأيضا لو جاز وصفها كان الكلام مستظلا برفضه لذلك
 بخلاف المعرفة لأن هذين المحذورين لا يوجدان فيه لأن المقصود
 هو اللفظ الثاني فكانت قلت يا زيد لخبيث يا خبيث وحق
 أن المعرفة قبل النداء والمعرفة بعده سواء فاذا جاز وصف الأول
 جاز وصف الثاني والالزم التحكم وما ينحط في سلك الصفة في جواز

يا رجلا لخبيث

الرفع والنصب جملا على اللفظ والموضع التأكيد يعني المعنى اذ اللفظ
 حكمه حكم المنادى وعطف البيان وما فيه الالف واللام من المعطوفات
 لكن التحليل وسببونه والمناشئ يختارون الرفع على انه منادى ايضا في
 التحقيق كما ضم الرجل في يا ايها الرجل ويا عمر وبن العلاء لجرى ويونس
 يختار ان النصب لان حكم المعطوف على المبني ان يحمل على موضعه وقدر تقديره
 وجوابه ايضا ويا العباس والمبرد يختار ان الرفع فيما يصح نزاع
 اللام عنه لا مكان تقدير حرف النداء فيحرك بحركة المنادى والنصب
 فيما لا يصح لعدم امكان تقديره فكان ان يجعل تابعا للموضع ووجه
 وبعضهم عكس هذا التفصيل ولم يذكر البدل وما ليس فيه الالف واللام
 من المعطوفات لان حكمها حكم المنادى كما سيجي مثال التأكيد نحو
 قولهم يا ايهم اجمعون بالرفع جملا على اللفظ واجمعين بالنصب جملا
 على المحل ومثال عطف البيان نحو قولهم يا غلام بشر بالرفع وبشر
 بالنصب جملا على اللفظ والمحل ومثال ما فيه الالف واللام من المعطوفات
 قولهم يا زيد والحارث بالرفع جملا على اللفظ والحارث بالنصب جملا على
 المحل واما جازان يعطف ما فيه الالف واللام على المنادى وان كان
 لا يجوز بالحارث لان الواو وان تنزل منزلة العامل فليس بمنزلة في
 كونه علما للنداء الذي يفيد التعريف فلا يمنع ان يجمع مع الالف واللام
 كما امتنع مع يا ويدل على انه اي الواو لم يجر مجرى العامل في كل حال قولهم
 زيد خارجا ولا عمرو قاعدا مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا لان ليس
 منفى لللاثبات فاذا جاز هذا الكلام كان وضعه مخالفا للعرض وذا غير
 جاز قولهم ريت شاة وسخلتها فيل ينبغي ان لا يجوز ذلك العطف كما لا يجوز

اولم

البدل

البدل لانها سببان في كونها في حكم تكرير العامل وفيه بحث سنين ما قال
 الشاعر عبد القاهر من ان ما منع ان يقال بالحارث ليس بوجوده المعطوف
 لان الالف واللام في الاسم للمهد وتقدره في المخاطب محال لكونه في غير
 المتكلم والمخاطب والمعطوف على المنادى لا يدخل في الخطا كما لا يدخل في
 عينك وزيدا وان كان معطوفا على المخاطب يدل عليه انك تقول مخاطبا
 لزيد انت فعلت كذا ولا يصح على تقدير بقاء هذا الخطا ان تقول وانت
 لم تفعل بالعطف حريدا بعمرا واما يجوز الجمع بين شيئين في الخطا اذا
 لم يفرق نحو انما فعلتما ونحو ذلك واذ اصح ذلك ظهر السبب في جوازها
 على المعطوف وان لم يصح دخولها على المنادى واعتراض ابن لهاجب عليه
 وقال ان ما كان الاول مخاطبا به ان كان موجودا في الثاني بقى الاعتراض لكونه
 داخلا في الخطا والابطال لكونه منادى وما توهم من ان المخاطب لا يكون معطوفا
 على مخاطب بط لصحته قولهم يا زيد وعمرو فان زعم ان هذا ما يقدر فيه حرف الخطا
 عدل عن المعنى الذي كان به مخاطبا الى تقدير الذي يلزمه في المعنى في اصل المسئلة
 وهو على هذا التقدير ايضا كونه من غير من حيث المعنى بالنسبة الى زيد
 في قوله يا زيد والرجل بالنسبة الى زيد امر معلوم فوجب ان يكون
 مخاطبين وما ذكره انه لا يكون مخاطبا بلفظين في جملة واحدة ليس
 الا في الضماير قصدا للاختصار فاما في الايمان الاختصار فالضرورة
 تلجى الى العطف واذ اثبت ان المعنى الذي كان زيدا مخاطبا واجب
 كونه في الرجل بقى الاعتراض قائما فاذا قلت يا زيد وعمرو لم يجر في المعطوف
 الرفع والنصب بل حكم المعطوف هنا حكم المنادى بعينه كما نلفظت
 يا زيد يا عمرو لان من شان حرف العطف ان يدخل الثاني فيما دخل

رداء

فيه الاول الا انهم لما قصدوا الايجاز جاؤا بالعطف بدلا عن
 التكرير وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز الرفع والنصب بل حكم
 ايضا حكم المنادى بعينه نحو يا زيد زيد لكونه اي البدل في حكم
 تكرير العاقل فيكون ما في حكم الملاصقة بالبدل فلا يكون له الا حكم
 المنادى المستقل ولان البدل هو المقصود والبدل منه في حكم التكرير
 وناقض بعضهم في المثال حيث قال انه تأكيد لفظي كما في رايت
 زيدا زيدا لا بول وليست من الدائب وعلى التقدير فالجواب
 يحل على التاكيد في الاخبار لاحتمال التجوز والتسامح واما ههنا
 فلا يتأدى شخصا الا ان يتشبه به امر يدعوك ويجندك على ان تناله
 فلا تساهل في النداء لما في تساهلك وتواينك من قوت مباينتك
 واما ينك وبدل عليه ما قيل وصحح الابدال لا التاكيد في النداء فضع
 سيبويه بجواز يا زيد زيدا بالنصب على انه عطف بيان نعم لو
 مثل بيا زيد عمرو اذا كان له اسمان كان اولى لما في الحكم على المناد
 بعدم احتمال التجوز ما فيه هذا اي جواز الوجهين في التوابع اذا
 كانت التوابع مفردة فان كانت مضافة يربدا مضافة حقيقية
 حجة يرد يا زيد الحسن الوجه فانه يجوز فيه الوجهان مع الاضافة
 والنصب جائز لا غير لان التابع تنزل منزلة الجزء من المتبوع ولذا
 لم يتقدم عليه كالا اسم على الراء ولجيم في رجل فيكونان بمنزلة شيء
 واحد يدل عليه قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائم
 فلما لم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا بالنصب لان النصب المفرد
 المعرفة ثابت تقديره وفي صفته لفظا على الجواز فالمناد اذا عطف

ترتبه

ترتبه امر نصبه من التقدير الى لزوم ظهوره في اللفظ كذلك لا يكون
 فيما هو تابع له اذا كان مضافا الا بالنصب لما ذكرنا من تنزله منزلة
 الجزء من المتبوع فبالجواز ان يرتقي امر النصب صفته اذا اضيف
 من الظهور لجائز الى الظهور اللازم لان التقدير ادى من الجائز وقد
 ترتبه امره بسبب الاضافة فما ظنك في ترتبه الاعلى بسببها والمناد
 وان شبه بالمرتفع بالفعل كما تقدم الا انه لا يقتضي ان يجري مجراه في
 كل حال لا سيما وقد وجد ما يدل على وجوب النصب كذلك نحو يا زيدا
 عمرو في الصفة ويا خالد نفسه ويا يقيم كلم او كلم في التاكيد الاول
 تأكيد مفرد والثاني تأكيد جمع واصل كالتأثير الى المضمر الغائب
 واخرى الى المضمر المخاطب لما عرفت من المنادى مخاطب معنى و
 غائب لفظا فصيح التعبير عنه بالعبارتين رعاية للاعتبارين وهذا
 اصل مطرد في كل شيء له جهتان باعتبارهما الا ان الاعتبار الاول
 اولى لان المعنى اقوى واللفظ وسيلة له في التحقيق فكان الوفاء
 بالام اولى فلذلك كان قولهم يا يقيم كلم اولى فيما بينهم والسر ان انت
 الذي فعل كذا اولى من فعلت ولهذا قيل ولو وقع انا الذي سمعتي
 اعي حيدرة من غير على لرد ان الذي جزء مستقل اذ لا يجري تابعا
 للمضمر فصار كالغائب لفظا ومعنى باعتبار نفسه نظرا الى استقلاله التاكيد
 بل هو مع المؤكدة مستقل فمن شئت جاءت المخالفة بينهما ويا غلام يا عبد
 عطف البيان ويا زيد وعبد الله في العطف بالحرف ويا بشرة صاحب
 في البدل ولا يجوز ان يكون عطف بيان لان الاصح فيه ان لا يكون الا جامدا
 وسببي في جوب نصبها وجه آخر وهو ان الرفع في التابع انما كان لاسحا

وهو كونه مطابقا
 هو المقصود
 تمامه المنطوق
 كالتأثير غايات كدية
 مجيده الهدى
 كان القياس ان يقول كذا
 يكون في الصلة ما يعود الى الموصول
 لكنه لما كان المقصد في الاخبار عن نفسه
 وكان الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير
 فالتأثير لا يشترط ان يكون
 وانما لا يشترط ان يكون
 وانما لا يشترط ان يكون
 وانما لا يشترط ان يكون

حكم حرف النداء عليه وحكم في المفرد الضم فجعل اعرابه كذلك والمضاف
لو قدر دخول عليه لم يكن الا منصوبا فلم يكن للرفع وجه **قوله**
يا ايها الرجل مثل زيد الطريف قال الشاعر وانما لم يجرهنا اي
في صفة اي الا الرفع مع انه مثل يازيد الطريف وفي الوصف هنا
جاز الوجهان فكان قياسه ان يجرهنا الوجهان لان ايا وان كان
منادي صورة من حيث انه دخل عليه حرف النداء الا ان المقصود
بالنداء هو الرجل وانما جاء اياي ليكون وصلة الى نداء ما فيه الالف
واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء والام التعريف لان احتمال
يستلزم كون الشيء الواحد غايبا ومخالفا ولانه لو بني لم يجر لان التعريف
معاقب للتشويش فهو كالشويش ولذلك قل بناء معهما وان اعراب
لم يجر لوجود علم البناء فكان المنادي في الحقيقة هو الصفة فصار
بمنزلة يارجل وفيه لا يجوز النصب فلما جوزه في ايتها الرجل النصب
لان الانتصاب اشارة كونه غير مقصود بالنداء فيلزم الاخلال
بخلاف يازيد الطريف لان المقصود بالنداء في هذه الصورة صورة
وحقيقة هو زيد فجعل اعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو دخل عليه حرف
النداء تبينها على انه المنادي في الحقيقة وقال صاحب وجوب
رفع صفة اي انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع هذه الجملة
في محل النصب على الجزئية لصار لتزل الصفة منزلة الموصوف وهي
لازمة لا تستطيع ان تقول يا اي ولا يايها وتكت بالنصب عطفا
على تقول ولا يجوز رفعه على انه حال لوجود الواو اللهم الا اذا حمل
على حذف الشطر لانه فيهم يلزمه التفسير فكانت صفة لازمة فذلك

ناسبه

الكتاب

لانك

كانا كشي واحد فاخر الرجل في يايها الرجل كانه آخره في يارجل
فاذا قلت يا ايها الرجل فكذلك قلت يارجل فجعلوا حركته الاعرابية
حركة التي يكون له فلو كان منتهى الاسم حقيقة بخلاف صفة غير الميم
ولذلك جاز حررت بزيد في الدار الكريم وامتنع حررت بهذا
في الدار الكريم ولا يستقيم قياسه على يازيد الطريف في جواز
الوجهين كما قاس المازني لظهور الفرق بينهما بما ذكرنا وانما جاز اعرابه
صفة لاي ان كان منا قيا ظاهرا لجواز ان يكون مقصودا باعتبار
اخر ووصف الرجل لا يجوز فيه ايضا الا الرفع ويجوز ان يقال
على العجني ضرب زيد العاقل لانه كانه حرف في لصيرة مرفوعة
باد في تغييره مع بقاء المعنى بخلاف الرجل في هذه الصورة لانه
وان كان منصوبا في المعنى لكنه لا يكاد يصير منصوبا لا بتغيير
كثرة مع احتمال عدم بقاء المعنى فظهر الفرق بينهما وكذا الحكم
في هذا الا انه يجوز ان يستقل بالنداء لان كلاما من تعريفي الاشارة
والنداء ايماء وقصد الى حاضر لتعرفه المخاطب فلتقارنهما
صارا كالتعريف الواحد يدل عليه ان تحليل شبه تعريف النداء
بالاشارة في هذا وشبهه لانه في الموضوعين قصد وايماء الى حاضر
ولانه لما دعوت نزعته منه الاشارة التي كانت فيه والزمنة
اشارة النداء فصار يا عوضا عن تلك الاشارة ولهذا قيل ان
هذا لا يقبل حذف حرف النداء وهو قول المازني ففي وصف
الوجهان الا ان وضعه في هذا الوجه يجب ان لا يكون باسم
لكنه بل بالاسم المشتق لان الشيء لا يوصف به الا اذا كانت

التفسير
يلزمه
ان انا ميم
فلا يستقل

كانا

بهما غير معلوم بتمامه او كان غير مستقل بنفسه وهذا على ذلك الوجه
 ليس بشيء منها وضمة اللام صهنا فيها اي في يالها الرجل غوض اي شكل
 وعدم وضوءه والاول غوضه لانه يقال غوض المكان بالفتح
 غوضا اذا اطمان ويقال للطين من الارض عامض وغضض الكلام غوضه
 اذا لم يتضح ويقال ايضا الكلام الغير الواضح عامض لانها اما ان يكون
 حركة اعراب او حركة بناء او حركة تشبيه بحركة الاعراب واكمل لا يميل
 اليه لاننا لا نقدر ان نسميها حركة الاعراب لان حركة الاعراب هي التي تكون لها
 عامل ولا عامل للرفع هنا ولا نقدر ايضا على ان نسميها حركة البناء لان الاسم
 اذا كان مفردا لا يسمي مع الالف واللام وكذلك لا نقدر على ان نقول انها
 تشبيه بحركة الاعراب كناية عن تساويها او قسما التسوية بينها اي بين
 ضمة الرجل وبين حركة الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم يسمون المبنى
 المشبه بالمعرب والتالي باطل ومن حقها اي من حق حركة الضمة وهي ضمة
 لام الرجل ان تفضل على هذه الحركة اي حركة الموصوف لانه مبنى والصفة معرفة
 وحركة المعرب مفضلة على حركة المبنى فاذا اى فاذا لم يصلح ان يقال لها حركة
 الاعراب وحركة البناء وحركة تشبيه بحركة الاعراب ينبغي ان يقال انها حركة لها
 منزلة بين منزلة الاعراب والبناء الا ان حفظها من الاعراب اكثر
 من حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها المبنى اعطى شيئا من المعرب
 وفيه منع لجواب ان الموصوف هنا مبنى وفي المبنى محل على المحل فاذا كان محل
 هنا واجبا على لفظه صار كان الغرض منه ان يدل على ان حركة الموصوف تشبه بحركة
 الاعراب وحركة التابع اذا دلت على ان حركة متبوعه كذلك يكون هي منفصلة
 هذا ان علمنا بذهب سيويو وان علمنا بذهب الحسن في جعله العامل

في قوله لا يميل اليه لاننا لا نقدر ان نسميها حركة الاعراب لان حركة الاعراب هي التي تكون لها عامل ولا عامل للرفع هنا ولا نقدر ايضا على ان نسميها حركة البناء لان الاسم اذا كان مفردا لا يسمي مع الالف واللام وكذلك لا نقدر على ان نقول انها تشبيه بحركة الاعراب كناية عن تساويها او قسما التسوية بينها اي بين ضمة الرجل وبين حركة الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم يسمون المبنى المشبه بالمعرب والتالي باطل ومن حقها اي من حق حركة الضمة وهي ضمة لام الرجل ان تفضل على هذه الحركة اي حركة الموصوف لانه مبنى والصفة معرفة وحركة المعرب مفضلة على حركة المبنى فاذا اى فاذا لم يصلح ان يقال لها حركة الاعراب وحركة البناء وحركة تشبيه بحركة الاعراب ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين منزلة الاعراب والبناء الا ان حفظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها المبنى اعطى شيئا من المعرب وفيه منع لجواب ان الموصوف هنا مبنى وفي المبنى محل على المحل فاذا كان محل هنا واجبا على لفظه صار كان الغرض منه ان يدل على ان حركة الموصوف تشبه بحركة الاعراب وحركة التابع اذا دلت على ان حركة متبوعه كذلك يكون هي منفصلة هذا ان علمنا بذهب سيويو وان علمنا بذهب الحسن في جعله العامل

في الضمة كونها صفة كان الامر في ضمة اللام ابين واظهر لكون الحركة حركة
 الاعراب لوجود مقتضيه مع عدم المانع هكذا ذكره عبدالقاهر رحمه الله
 ولما اتممت اي دخلت بالعلم من غير ضرورة الاحتياج الى معناها
 التبيين بين اي وبين صفة تعويضا لاي لا يستوجب من الاضافة قد
 ذكره **قوله** ولا يدخل يا علي ما فيه الالف واللام قال الشارح قد
 سبقت الاشارة انفا الى العلة الموجبة لامتناع ايلاء حرف
 النداء على ما فيه الالف واللام وهي كراهتهم لجمع بين التخصيص بالنداء
 ولام التعريف فان قيل يلزم من هذه العلة ان يمتنع قولهم يا
 الله كنهم قالوا اجاب بقوله ولما جاز ذلك اي دخول حرف
 النداء على ما فيه الالف واللام في اسم الله لاجتماع امرين احدهما
 لزومها للكلمة اشارة اليه بقوله لان الالف واللام لا يفارقانه كما لا
 يفارقان النجم والصقن وثانيهما كونها عوضين من شيء الية
 مع انها اي الالف واللام عوض عن حركة الية في فاؤه لان اصله
 الية ففعلت حركة الية الى اللام فحذفت فصار الاله ثم ادغموا
 مع التخييم الا اذا كانت حركة ما قبلها كسرة فعلم انها عوض عن حركة
 المحذوفة فصار كانهما تنزلا منزلة البعض من الكلمة نجم للامر من
 المذكورين فاجيز نداؤه من غير التوصل بشيء ولذا كان قوله يا الله
 يا التي تمت قلبي شاذ وقوله فيا الغلامان اللذان قرأ أشد وجاهز
 الكوفيون اجتماعهما تسكابه اذا ضرورة لا مكان فيا غلاما اللذان قرأ
 لان النكرة المعينة بالنداء توصف بذي اللام وابن سعدان في اسم فيه
 معنى التشبيه نحو يا الاسد شدة وبالحليفة جودا على تقدير المثل وفيه

في الضمة كونها صفة كان الامر في ضمة اللام ابين واظهر لكون الحركة حركة الاعراب لوجود مقتضيه مع عدم المانع هكذا ذكره عبدالقاهر رحمه الله ولما اتممت اي دخلت بالعلم من غير ضرورة الاحتياج الى معناها التبيين بين اي وبين صفة تعويضا لاي لا يستوجب من الاضافة قد ذكره قوله ولا يدخل يا علي ما فيه الالف واللام قال الشارح قد سبقت الاشارة انفا الى العلة الموجبة لامتناع ايلاء حرف النداء على ما فيه الالف واللام وهي كراهتهم لجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف فان قيل يلزم من هذه العلة ان يمتنع قولهم يا الله كنهم قالوا اجاب بقوله ولما جاز ذلك اي دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام في اسم الله لاجتماع امرين احدهما لزومها للكلمة اشارة اليه بقوله لان الالف واللام لا يفارقانه كما لا يفارقان النجم والصقن وثانيهما كونها عوضين من شيء الية مع انها اي الالف واللام عوض عن حركة الية في فاؤه لان اصله الية ففعلت حركة الية الى اللام فحذفت فصار الاله ثم ادغموا مع التخييم الا اذا كانت حركة ما قبلها كسرة فعلم انها عوض عن حركة المحذوفة فصار كانهما تنزلا منزلة البعض من الكلمة نجم للامر من المذكورين فاجيز نداؤه من غير التوصل بشيء ولذا كان قوله يا الله يا التي تمت قلبي شاذ وقوله فيا الغلامان اللذان قرأ أشد وجاهز الكوفيون اجتماعهما تسكابه اذا ضرورة لا مكان فيا غلاما اللذان قرأ لان النكرة المعينة بالنداء توصف بذي اللام وابن سعدان في اسم فيه معنى التشبيه نحو يا الاسد شدة وبالحليفة جودا على تقدير المثل وفيه

في الضمة كونها صفة كان الامر في ضمة اللام ابين واظهر لكون الحركة حركة الاعراب لوجود مقتضيه مع عدم المانع هكذا ذكره عبدالقاهر رحمه الله ولما اتممت اي دخلت بالعلم من غير ضرورة الاحتياج الى معناها التبيين بين اي وبين صفة تعويضا لاي لا يستوجب من الاضافة قد ذكره قوله ولا يدخل يا علي ما فيه الالف واللام قال الشارح قد سبقت الاشارة انفا الى العلة الموجبة لامتناع ايلاء حرف النداء على ما فيه الالف واللام وهي كراهتهم لجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف فان قيل يلزم من هذه العلة ان يمتنع قولهم يا الله كنهم قالوا اجاب بقوله ولما جاز ذلك اي دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام في اسم الله لاجتماع امرين احدهما لزومها للكلمة اشارة اليه بقوله لان الالف واللام لا يفارقانه كما لا يفارقان النجم والصقن وثانيهما كونها عوضين من شيء الية مع انها اي الالف واللام عوض عن حركة الية في فاؤه لان اصله الية ففعلت حركة الية الى اللام فحذفت فصار الاله ثم ادغموا مع التخييم الا اذا كانت حركة ما قبلها كسرة فعلم انها عوض عن حركة المحذوفة فصار كانهما تنزلا منزلة البعض من الكلمة نجم للامر من المذكورين فاجيز نداؤه من غير التوصل بشيء ولذا كان قوله يا الله يا التي تمت قلبي شاذ وقوله فيا الغلامان اللذان قرأ أشد وجاهز الكوفيون اجتماعهما تسكابه اذا ضرورة لا مكان فيا غلاما اللذان قرأ لان النكرة المعينة بالنداء توصف بذي اللام وابن سعدان في اسم فيه معنى التشبيه نحو يا الاسد شدة وبالحليفة جودا على تقدير المثل وفيه

وجه آخر وانهم لم يجزوا على اطلاق اسم المبهم على الله تعالى لان يوثق به
 للتحفة على ما عرف في علم المعاني واما لان الاذن لم يرد من الشارع فان قيل
 فليجز قطع لهما في غير النداء اجاب بقوله وانما جاز قطع لهما في اسم
 الله في النداء ولم يجز ذلك القطع في غيره اي في غير النداء لان لهما
 مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن لهما الاصلية لكنها في بعض
 النسخ الا انها لم تخلع على صيغة المجهول اي لم تجرد عن معنى التعريف
 اي اصلا فوصلوا لهما لعدم ما يمنع واما لهما مع اللام في النداء فقد
 للتعويض مضملا اي زايلا عنها معنى التعريف لان التعريف الذي اغنى
 عن تعريفها اي تعريف لهما مع اللام فجزت مجرى لهما الاصلية
 كما قطعت في قوله وان وصفت المضموم بابن قيد بالمضموم
 اخر ازا عن المضاف نحو يا عبدا لله بن زيد فانه ليس من هذا الباب
 قال الشارح اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد المعرفة في
 تقدير الرفع على انه فاعل الموصوف فالوصوف صفة سببية اذا وقع
 بين العليين المراد منه اذا وصف المناد المذكور العلم بابن مضاف الى العلم
 كان حقه اي حق الابن ان يبنى مع المنادى على الفتح يريد ان بناءه
 على الفتح ليس بواجب بل هو مختار وقيل واجب ذلك اي كون الابن
 مبنيا على الفتح مع المنادى لانها بمنزلة شيء واحد كحضر موت اي
 هما كلمتان جعلتا كلمة واحدة كما ان حضرموت كلمتان جعلتا كلمة واحدة و
 ذلك اي كونها بمنزلة شيء واحد لان الابن لا ينفك عن الاب كانه لا
 ينفك من كونه ابنا يعني كما ان الابنية لازمة لابن لا ينفك عنه كذلك
 الاب لا ينفك عنه وبالعكس فيكون بين الابن وبين كل واحد من لازمه

للمعنى
 من الجواب

لا بد

والاب مساواة وكان الصفة والموصوف على ذلك التقدير من
 حيث المعنى قيد به لظهور عدم الاتحاد من حيث اللفظ بمنزلة شيء
 واحد كحضر موت واذا نزل بمنزلة شيء واحد اشبهت حركة المنادى
 حركة الابن لان فيه تخفيفا من وجهين ابدال الضمة فتحة وموافقة بالمكان
 اذ لا شك انها اخف من مخالفتها فان قيل الغرض من الاتباع حصوله
 وهو حاصل بالعكس فلم يعكس اجاب بقوله ولم يعكس اي لم يتبع حركة
 الابن حركة المنادى لان ما حصل من الاتباع الاول من وجهين غير حاصل
 من هذا الاتباع بل من الوجه الثاني ولئن سلم فعدم العكس لان
 الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد اي حال كونه غير تابع
 بل متادى مستقلا والا فلا معنى له كانت اعرابية وهو النصب
 ذكر الضمير لتذكير لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهي بناءية
 واتباع الحركة البناءية اعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى لكونها
 بعمل يقتضيه ولا نهادالة على معنى تحل في حركة الاول وهو احرى
 دون الاضعف ولو عكس للزم متبوعية وهو خارج عن مقتضى الفعل
 ومخالف لما يحويه النقل وقيل وجه الاتباع ان الاول تابع للثاني وجودا
 فعمل تابع لفظا ليحصل التطابق بينهما كالجولان والغليان فعملوا اللفظ
 على حركة سماء هكذا ذكره الاكثر ونذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتح
 2 نون ابن 2 قولنا يا زيد بن عمرو وحركة الاعراب والحركة في دال زيد
 حركة اتباع الايري ان صاحب الكتاب شبهه هذا يعني يا زيد بن عمرو
 بابن وامرء فكما لا شك ان حركة لهما من امرء حركة اعراب كذلك
 يكون حركة ابن حركة اعراب ولا يجب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا

كان الابن صفة لازمة له
 اي للمنادى الموصوف به
 صفة خبرية ولازمة
 من الجواب

من التخفيف

ان يكون الابن مبنياً لان الاسمين اذا جعلوا واحدا لم يبق بينهما
 الا الاول اذا عرى الثاني عن مقارنة الحرف قديم ^{احدا} عن نحو
 خمسة عشر كما في بعلبك فان الاسم الاول منه مبنى يكون آخره
 وسط الكلمة دون الثاني لعدم مقارنة الحرف فقوله اي فقوله ^{المص}
 في المتن: بنيت المنادى مع الابن على الفتح ^{هو} لك ان تحمله على ما عليه
 الاكثرون من بناءها على الفتح ولك ان تصرف البناء في قوله بنيت
 الى المنادى دون الابن اي بنيت المنادى حال مقارنة بالابن افاد
 هذا القيد انه شرط في بناءها على الفتح تكون الابن متصلا بموصوفه
 فلا يحتاج الى ذكره فيكون مع على الاول بمعنى البناء وعلى الثاني حال
 من المنادى قيل والاول منها ان يقال فتح المنادى للصفة فيما كثر
 استعماله من غير التعليل بالاتباع لعدم ارتكاب مخالفة الاصل من
 وجوه جعل الاول تابعا لثاني والاصل عكس وعدم الموانة
 بين الحركتين الامن حيث صورة الفتح وجعل الكلمتين بمنزلة كلمة
 واحدة مع كون الصفة مضافة وفيه نظر وانما لم يجوزوا الاتباع
 فيما اذا لم يقع الابن بين العلمين سواء كان واقعا بين الموصوفين
 العلم والمضاف اليه ^{غير العلم} او على العكس مثال الاول نحو يا زيد
 بن اخينا ^{مثال الثاني} يا رجل بن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع
 في كلمتين وانما هو اي الاتباع في كلمة واحدة نحو منحدر لجبل وهو اسم
 فاعل من الاخذ ^{منع} الانهباط فضم الدال اتباعا لحركة الراء في
 الرفع وكذا في الحالين كما في امرء وابنه الا انهم اجازوا الاتباع هنا
 اي فيما وقع الابن بين علمين لتزول الابن منزلة الجزء من الموصوفين

روى في نسخة
 لا يجوز

مقارنة بابن نحو

يا رجل بن اخينا

وكل ما تنزل منزلة الجزء من الموصوف يجوز فيه الاتباع لا يقال
 ان الكبرى ممنوعة لا يستلزمها ان يجوز الاتباع فيما لم يقع بين علمين
 بل في كل صفة وموصوف ^{ان كل صفة} فهي كجزء من الموصوف وذلك
 لان عدم القول اي لانا نقول على ذلك التقدير لا يستلزم الكبرى ما
 ذكرتم لان من الصفات ما هو اشتراكها واتصالها بالموصوف وذلك
 اي كونه اشتراكها واتصالها اذا كانت تلك الصفة اشتراكها
 بالموصوف فلذلك لا يهاجمه بيته بقوله من الاتصال والامتزاج فالعنه
 فلذلك الاتصال والامتزاج تنزل بالرفع على انه فعل مضارع
 محذوف عنه احدي التائين اي تنزل الصفة منزلة الجزء من الموصوفين
 فيكون ما احاط به سور الكلية ما هو اشتراكها واتصالها لكل صفة
 اي صفة كانت ولا سبيل لمنع اليها والابن ما هو اشتراكها
 واتصالها بالموصوف اذا الابن اذا اضيف الى العلم ووصفه العلم
 يعني اذا كان واقعا بين علمين كان له من الاختصاص وهو في محل
 محل النصيب على حال من الموصول المتأخر اي كان له كائنا من الاختصاص
 بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يقع بين علمين والتغاير هنا اعتبارا
 وذلك لان الرجل اذا اريد نسبة الى ابيه قائم ما يكون هذه النسبة
 اي اتم وجودها فاما مصدرية ويكون تامة ان يذكر كل واحد منهما
 اي من الرجل والاب باسمه العلم لانها على هذا التقدير غير مضطربة
 ولا كذلك اي ولا يحصل له اختصاص كما ذكر اذا لم يقع الابن بين علمين
 الا يرى انه يجوز ان يكون رجلا ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد اصل
 وما يدل على شدة اتصال الابن حال كونه واقعا بين علمين بموصوفين

انهم اسقطوا اي اسقاطهم السنون من الموصوف في غير النداء
 نحو هذا زيد بن عمرو وكذا النصب ونحو خوريت زيد بن عمرو
 ومررت بزيد بن عمرو وهذا تخفيف لفظي وقد يفيد تخفيفا كتابيا
 وهو حذف الهمزة من ابن في الكتابة ولا كذلك الامر يعني لم يسقطوها
 اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد بن اخينا ومررت بزيد بن اخينا فانما
 السنون من الموصوف والهمزة من الصفة في الحالة الاولى دون
 الثانية دليل على ان الاختصاص اشد في الاول مما في الثانية واما
 في قوله جارية من قيس بن ثعلبة فضرورة فعل ان الشرايط المذكورة
 سبب لوجوب الاسقاط هنا ثم مرنا مذهب آخر ذهب اليه قوم فجملة
 الاقسام العقلية اربعة والمواهب ثلثة الاول ما ذهب اليه الاكثر
 والثاني ما ذهب اليه من نظريه وهذان المذهبان ذكرهما الشيخ الثالث
 ان حركتهما اعرابية من جهة ان شدة الامتزاج بحيث لا يمكن الانفكاك
 يقتضي ان المنادى مضاف الى ما اضيف اليه الابن كانه قيل يا زيد بن عمرو والقسم
 الرابع وهو ان الحركة الاولى اعرابية والحركة الثانية بناءية باطل ما ذهب اليه
قوله وان لم يقع بين علمين كان كاسير الاسماء المضادة قال
 الشارح اي كان الابن كاسير الاوصاف المضافة للمنادى المضموم حيث
 لم يكن معها اي مع ساثرها انت صميره لتأنيته بالاضافة الموصوف
 على الفتح في النداء ولم يحذف منه السنون ومن الصفة الهمزة في غير
 النداء وجملة الكلام ان الشرط وجود الامر بجمعا بان يكون
 بين علمين فعدم اما بانتفاها او بانتفاء احدها فالاقسام العقلية ثلثة
 فنقال انتفاها يا رجل بن عمرو على تقدير ان يكون ابن عمرو عطف بيات

في قوله جارية من قيس بن ثعلبة
 ضرورة فعل ان الشرايط المذكورة
 سبب لوجوب الاسقاط هنا ثم مرنا مذهب آخر ذهب اليه قوم فجملة
 الاقسام العقلية اربعة والمواهب ثلثة الاول ما ذهب اليه الاكثر
 والثاني ما ذهب اليه من نظريه وهذان المذهبان ذكرهما الشيخ الثالث

ابن اخي على الابتداء ونحو ومثال انتفاء الصفة يا زيد بن عمرو
 على ذلك التقدير وزيد بن عمرو على التقدير المذكور ومثال انتفاء
 الوقوع المذكور يا زيد بن اخي وجاء زيد بن اخي فالحكم في جميع
 هذه الاقسام في النداء النصب وفي غير النداء اثبات السنون
 والهمزة **قوله** وتلحق المنادى الالام بحارة مفتوحة قال الشيخ
 الالام بحارة تفتح مع المنادى وتكون تلك الالام للاستغانة وهي
 طلب الغوث من المنادى اذا نودى المنادى للتخلص من الشدة
 او للاعانة على المسرة او للتعجب وهو ادراك الامور الغريبة
 او حالة تعرض الانشا عنده على اختلاف القولين اذا نودى اذا
 اعجب ما هو عجب نحو يا زيدا للخطب هو سبب الامر تقول ما خطبك
 لجليل من جل فلان يحل بالكسر جلالة فهو جليل اي عظم قدره فالمنع
 هنا للاعراف العظيم قدره ومعناه تأكيد طلب الاقبال لا احتياج اليه
 للوقوع في خطب عظم امره فانفتح معنى النداء فيه وهو معنى قول
 من قال ان الاستغانة نداء اضطراري وقول عمر رضي الله عنه يا ايها
 انه ادعوك يا ايها المسلمين وانما زيد لحرف فراقينه وبين النداء
 الاختيار مع انه يفيد تقديرية الفعل المقدر وان كان متعديا بنفسه
 لضعفه بالاضمار عند سيبويه وحرف النداء النائب عنه لضعفه بالبناء
 عند الجرد واختير الالام لان معناها الاصل وهو الاختصاص
 معنى الاستغانة وكذا معنى التعجب من حيث ان المستغانة والتعجب منه
 مخصوصان من بين اشياء بالدعاء وبالاستحضار وانما فتحت هذه الالام
 مع المدعو وهو المستغاف وكسرت مع المدعو اليه وهو المستغاث فورا

بينها أي بين المدعو والمدعوا إليه لأن حرف النداء قد يلي ما هو مستغاث
 مكسور اللام والمنادي محذوف فلو لم يفتح في المستغاث لا لبس
 بالمستغاث له في تلك الصورة وسيجيء مثاله في صورة ذكرها إذا
 حرف النداء مع ذكرها دليل على أن المدعوا عليه فإن قيل ^{دخله}
 لا شيء لم يعكس والفرض حاصل فيه اجاب بقوله ولم يعكس اللام
 أي لم يعكس مع المدعو ولم يفتح مع المدعوا إليه وأن كان الفرض حاصل
 منه لأن الفتح بالمنادي أولى منها أي من الفتح مع المدعوا إليه لتبذل
 المنادي على ما سبق منزلة كاف لخطا واللام لجارة تفتح مع الكا
 نحو كة فتفتح مع المنادي ايضا دون المدعوا إليه وإنما فتحت اللام
 لجارة مع الكاف لأن الأصل في الحروف الواردة على هياء واحدة
 بني على الفتح التي هي أخت الكون في الحقة لتولد ما من الالف لأن
 البناء على الكون ممنوع وهو ظاهر فإن قيل فليفتح في المظهر اجاب
 بقوله وقد كسرت اللام لجارة إذا دخلت على اسم المظهر مع أن الال
 المذكور يقتضيه فتى قرأ بينهما أي بين اللام لجارة وبين لام الابتداء
 إذ لو فتحت كما هو الأصل قيل ان زيدا هذا لم يعرف ان الاخبار
 عن زيد بانه هذا واللام لا ابتداء او بانه مختص بهذا واللام لا
 ثم ان هذا الالباس أي التباس اللام لجارة بلام الابتداء لما كان
 زائلا مع الضمير لاختلاف صيغتي الضمير المرفوع والضمير المجرور في قوله
 ان زيدا كذا واللام لجارة وان زيدا لانت واللام لا ابتداء عيب
 اللام جواب لما إلى الحركة التي استحقها اللام في الأصل وهي الفتح
 وفي تمثيل هذا إشارة إلى أن الاعراب لا يكتفي به للفروق ولم يعكس لأن

اللام لا ابتداء
 بان كن

لنغذر الابتداء
 بان كن

في الكسر موافقة حركتها لا ثرها في الفتح فزكت المخالفة وعلى هذا
 النعي تفتح مع المنادي ايضا لما ذكرنا من النزل منزلة كاف لخطا نحو
 قوله يا لهما فكذلك قد ابصرت ما يدعوك فتناديه وتقول تعالى
 بفتح اللام لأنه امر من تعالى تعالى تعالى أي ارتقا عا أي ارتفع من
 موضعك يا ماء حتى تزيك فانت عجيب الثبات لا يعرفه كل احد فتعني
 النداء على التقدير وهو تنزيل المتعجب منه منزلة المطلوب اقباله لما
 ذكر من المعنى بخلاف ما عطف عليه لبعده عنه فصار كأنه داخل
 على المظهر لفظا ومعنى كقوله يا لكسول وللشبان للعجب أي يا قوم احضروا
 للعجب **قوله** وقولم يا للبهية بكسر اللام قال الشارح هذا جواب
 عن سؤال مقدر عسى ان يورد على ما ذكره من ان اللام مع المدعو
 مفتوحة تقر به ما ذكرتم من ان اللام مع المدعو مفتوحة غير صحيح
 لو صح لكان مفتوحا في جميع المواضع وليس كذلك كيف والعرب
 يقول يا للبهية بكسر اللام فاجاب أي المص بان المنادي مزك
 أي لانه انما مدعوة بل المدعو مزك وهي مدعو إليها واللام مع
 كاتري المنادي في قولم يا بوس لزيد وهو دعاء عليه من بش إذا حضر
 والمعنى يا قوم للبهية أي احضروها وشاهدوها أي ما ينوها
 من المشاهدة بمعنى المعاينة أي ادعوكم لهذه لينظروا إليها ويتعجبوا
 منها والبهية البرهان وهذا من امثالهم وفي معناها بالعضية
 وبالفائكة طاهها بمعنى الافك وهو الكذب والبرهان وبالغلبة وهي
 الراحة اعلم ان الشارح اورد في لبايه هكذا وقرر العالي السؤال المقدر
 بان قال ان هذه اللام مكسورة وهي المدعوا إليه وإنما يكسر اذا تقدم

والله اعلم

بالغة كاتية والاقوم
 والصالحية على شئها
 أي يا قوم بوس
 لزيد

كالمثال المذكور ولم يتقدم هنا مدعو وظاهره يخالف ما قرره اثناع هنا
 اللام الا ان يزداد في اخر تفرده فيكون المذكور هنا مدعوا واللام مكسورة
 فتح يتطابقان الا انه بعيد فالقريب ان يزداد فلم كسر لهما **قوله** ويرسم
 المنادى اعلم ان اثناع ذكر في شرع هذا القول عدة اشياء ذكر بعضها
 المص تعريف الرخم مع بيان المناسبة واختصاصه بالنداء وشرايطه
 وبيان المذهب في المخرج وبيان اقسامه على وجه يقتضيه العقل
 ترتيبها فقال قال النحويون في تعريفه ان الرخم في صناعة النحوظ في
 آخر الاسم على سبيل الاعتبار والاعتباط ان ينحى البعير وغيره من غير
 يقال عبط واعتبط البعير اذا حره لالعله وهذا ايضا حذف في آخر الاسم
 من غير سبب عارض يوجب حذفه من اضافته كلمة قوله تعالى واقام الصلوة
 او اعلان كافي قاض او مجاور الساكنين كما في رايته جيلي النساء او
 ذلك من حذف للطول نحو حذف اللام من سفرجل وللقرار نحو حذف الحاء
 في صريح قرار عن باب سلس مع ان الحاء الحلق ثقيل وهو الرخم ما حو
 من قول امرأة رخم وهي التي يكون كلامها من تلامن رتل في القرآن اي تزل
 فيها ويبتها بغير نفق وكلام مر تل اي مبين محذوف الفضول لانها يترك
 الكلام الذي لا يفيد فيكون الرخم بالمعنى اللغوي موافقا لهذا الحذف
 المستعمل ترخيما لانه مبين محذوف الفضول وقيل انها اي المرأة الرخم هي
 التي تكون لينة الكلام خفيفة الصوت ناعمة النغمة من قولهم جلدنا م اي
 لينة النغمة وهي الصوت اذ لذيذة النغمة وليتها ومن هذا قولهم للحج الاملس
 رخمته ذوالرمة لها بشر مثل الحرير ومنطق رخم كالحلقة لاهزاء ولا
 اي كلامها ناعم المقاطع لينة الاطراف ومنه قولهم رخم صوته اي رقيقه

كلام رخم اريد بقوله
 والترخم التلين معناه
 رخم الكلام كلاما ونظرا لان
 وشبهه فهو رخم وهما رية
 عارض تشابه النطق في رخم
 وادغم ومنه الرخم في الاسماء
 لانه ينسحق النطق بها فصاح

جاء اذا
 لم يثبت
 في الكلام
 بالاسقف
 من غايته لينة
 وكلام

وكلام رخم اي ضعيف وعن الاصمعي قال في التحليل ما اسم الصوت الضعيف
 قلت الرخم فعل باب الرخم وان يكون قبل التحليل جماعة من النفاة كابي وعرو
 وابن ابي اسحاق وغيرهم لم ينقل غير الرخم عنهم لايضعف قوله لاحتمال
 انهم تكلموا بغير هذا الاسم وعدم النقل لا يدل على عدمه او ما تكلموا فيه اصلا
 نعم لو ثبت ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه سماع قراءة ابن مسعود رضي
 يا مال قال ما اشغل اهل النار عن الرخم كما مضى اذا الاتفاق بعيد يسمى
 هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وترقيقه وتضعيفه لما فرغ
 عن بيان التعريف مع اثبات المناسبة شرعا في بيان انه مختص بالنداء فقال
 وقيل انما اختص الرخم بالنداء لان النداء باب التغيير من الاخبار الى الاشياء
 لامن التنكير الى التعريف ولامن الاعراب الى البناء كما ظن لانها لا يطران
 والرخم ايضا تغيير كما ذكر من انه حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتبار في
 يؤنس بالتغيير ولان النداء انما يكون لامرهم فالمنادى يؤذن يعلم بالرخيم
 ان ذلك الامر المهم لا يقبل التوقف فيتم ايم الكلام ريثما من راث يريث اذا
 ابطاء ما مصورية وانتصابه على الظرفية اي قدر ابطاء تمام الكلمة فيحذف آخر
 الاسم تحريضا على ان يتوجه المخاطب المدعو نحو مراد هذا المنادى فلا يجوز في
 غير النداء الا في الضرورة لانها تسبج المحظورات وهو مذهب سيبويه وشاذ
 الاضحت حياكم ربك ما واضحت منك شائبة اما ما وهذا البيت واض
 فيما ادعاه سيبويه ورده المبرد بان الرواية وما عهد كعهد يا اما ما
 ليس يرد لان الرواية لا يرد رواية اخرى لكن اجازته في الشعر على لغة
 يا حار بالضم دون الاخرى ولما فرغ عن بيان اختصاصه بالنداء
 شرع في ذكر شرايطه فقال وله اي وللرخم شرايط جمع شريطة وهي

بكسر الالام
 يحذف بقوه

من راث يريث اذا ابطاء

اكثر ما راث يريث اذا ابطاء وهو مصدر
 من راث يريث اذا ابطاء وهو مصدر
 لا يرفع اما ما مع
 سيد هبة الله
 رخمته بالية فصار
 واسم اداة شائبة

والشرط بمعنى واحد الآن جمع الشريطة وجمع الشرط شروط ولهذا انت
 احدها اي احدى تلك الشرايط ان يكون الاسم المرخم علما وذلك اي يكون
 علما لشهرته وكونه شرطا كيلا يلتبس المراد على السامع لانه لما كان علما
 عند السامع علم ان المرخم هو ذلك العلم ولهذا اختص بالعلام بضرورة
 من التغيير نحو محب بالفكر وموجب بالفتح ومكوزة ترك الاعلال وحيوة
 بترك القلب والادغام ويجوز ان يجعل كيلا يلتبس بدلا من لشهرته وقبل ان
 علم لقوله كيلا يلتبس وهو علم لكونه علما فقرر الكلام على هذا واما شرط كون
 الاسم علما من جهة ان لا يلتبس المراد على السامع واما ذلك لان العلم لشهرته
 يعني ذكر بعضه عن ذكر كله وانت تعلم ان هذا كلام في غاية السهاحة وتقرر
 لا يقتضيه ولا نداء الاعلام هو الكثير في الكلام فناسبت كثرة التخفيف
 لتحقيق بالبرام فيا صلح من الشواذ والشريطة الثانية ان يكون المنادى المرخم
 زائدا على ثلاثة احرف ليبقى بعد حذف على ما هو اقل الاوزان فلو كان على ثلاثة
 احرف لا يرمح قط وان تحول وسطه على المختار لان ما على ثلاثة احرف لو رخم لا
 الى كون الاسم على اربعة ليست في ابنتهم بما هو تخفيف لا اعلال لما حصل ان الرخم
 احر جاز استحقاقه مطلوب به مجرد تخفيف طر يافي فلا يرتكب البناء المتنع
 لاجرايز لا سيما على لغة يا حار بالضم لانه يقال عليها يا عرويا على حرفين
 وهو غير موجود فيها وهذا وعد من المبنيا لا يقاس عليها المتكاد لانها وغيرها
 من المبنات الا لازم بناؤها وبناء المنادى عارض فهو في حكم المتعرب بدليل اعراب
 نوابه حلا على لفظه على ما مر واما قلنا على المختار والكوفيون اجازوا ترخم ما
 كان على ثلاثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال في المستحق يعقوب يا عن ثم
 قالوا اي الكوفيون في بيانه لان في الاسماء ما يشاكله نحو دم ويدو قال

وهو اوزان
اشداني

اصحابنا

اصحابنا البصريون في جوابهم ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة
 عن القياس بيانه ان اصل دم ويد يدى ود موقان القياس فيهما قلب
 الواو والياء الفالحة كرها وانفتاح ما قبلها كما في عصا ورجا لكن حذف
 آخرهما على خلاف القياس فلما يحسن ان يقاس عليها لان كل ما ورد
 على خلاف القياس فيغيره عليه لا يقاس والشريطة الثالثة ان يكون
 المرخم غير مضاف لانه لو حذف من المضاف لوقع الترخم في وسط
 الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة وهو غير جائز اذا ترخم
 حذف الآخر ولو حذف من المضاف اليه لكانت رخت في غير النداء
 وهو ايضا غير جائز لاختصاصه هذا ذكره العالي في توجيه كلام النسخ
 في لبابه واعترض عليه الا قسرا في شرحه بان قال وفيه نظر لان المضاف
 ان كان كالجاء من المضاف اليه فالملازمة الثانية ممنوعة وانت تعلم
 لو لم يخص كلام الشارع لما اقدم عليه تلخيصه ان الاسم المضاف حكمه بعد تسمية
 حكمه قبلها لانها اسمان معربان باعرابين مختلفين فالاسم المضاف كانه
 كالجاء من المضاف اليه قبل التسمية فهو كالجاء منه بعد حاقه اعتبارا ان اعتبارا
 انه كالجاء واعتبارا انه ليس بجاء حقيقة في الاعتبار الاول كان الترخم في
 وسط الكلمة وبلا اعتبار الثاني في غير النداء فالملازمة الاولى على الاعتبار
 الاول فلا يكون الثانية ممنوعة لانه لا اعتبار بالثاني وكذا بالعكس فتعذر
 الترخم لرعاية الاعتبارين ولا يلزم امتناع الترخم مع كونه لانا لا مزاج
 في التركيب المزجي اقوى منه في التركيب الاضافي حيث رفع الاخر في موضع
 الفاعل فلو لا ذلك لما صح هذا فقد زال حكم الاستقلال عن اثنا لفظا والشريطة
 الرابعة ان لا يكون المتكاد مندوبا لان الندبة اما تكون بعد عد المتكاد

الاقراني

والا فلا وى ممنوعة

وكذا ما يعكس لتعذر

البهية والواصف السنية فوجب ان يذكر على وجه الكمال تطبيقا لهما على كمال
 المسمى لان عدم مناقبه واوصافه لاشتهاره واظهار الترفع عليه فلذلك
 لزم زيادة حرف مد في آخره ولو حذف منه شيء لزم نقص الغرض وبعبارة آخر
 المطلوب منه مدّة الصوت وتطويله والترخيم نقصان فينا فيه ^{الشرط}
لحالة ان يكون المنادى مستغاثا وذلك لان المستغث لا يأتي من نوع
تعلل من المستغاث بالالتباس متعلق بتعلل وعدم التفهم وذلك
اي عدم التفهم اما حقيقة منه اي واقع منه حقيقة او واقع منه بطريق
الجهل بعذر الحذف والترخيم لحاصل اما ان لا يعلم اصلا فيتعلل او
يعلم ولكن تجهل فيتعلل بطريقة في الجملة لا يخرج المستغث من نوع
تعلل من المستغاث اذا رخم المتكاد فلورخم لفات غرضه الداء
الى الاستغاث ولان المستغاث اما ان يكون مجرورا او في آخره
زيادة فعلى الاول يكون الترخم في غير النداء لانه مالم يظهر فيه اثر
حرف النداء صار كانه غير متكاد وعلى الثاني يلزم نقص الغرض و
كلاهما يبط والدليل لجامع ان المرخم يجب ان يكون مبنيا على الضم
قبل الترخم فلا ترخم فيما لا ضم ولا ضم في المستغاث والمندوب والمضاد
والنكرة ولم يتقرر المص لذكر الشرايط الثلاثة الاخيرة اعني ان لا
مضافا ولا مندوبا ولا مستغاثا لاشتهاره بما يميزهم وقول المص
في المتن ويرخم المنادى اذا كان مفردا علما زائدا على ثلاثة احرف
لا يدل على ان لا يكون مضافا الا التزاما وحراد الشايع انه لم يذكره
صريحاً كما ذكر الشرطين كذلك ولم يتقرر الشايع لذكر الشرايط الثلاثة
وهو ان لا يكون جملة مع انه شرط لان الجملة يجب ان يحكي على غيرها

الاصل في انفصال كل كلمة عن الاخرى من جهة اللفظ وان اتخذ جميع اجزاها
 باعتبار المعنى فهو كالمضاف والمضاف اليه سواء قلعة لم يذكرها
 بناء على هذا وانما حكيت على حالها لان المسمى بالجملة المنقول غرضه
 بقاء صورتها ولو تغيرت لفظا لما فهم معنا الاصل علما فيبطل فائدة
 التسمية اعلم ان المص لم يذكر المندوب بناء على انه ليس ببناء حقيقة
 فاخذيين حكم المختص به فقال ويرخم المتكاد اذا كان مفردا
 به عن ان يكون مضافا وجملة بقى ان لا يكون مستغاثا وهو مشترك
 للمندوب في العلة فاستوفى كلامه ذكر جميع الشرايط بناء على هذا
 لما فرغ عن تعداد الشرايط شرع في بيان المذهب في المرخم فقال
ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف آخر الاسم
ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة والسكون وهو
القياس لان ما حذف مراد قطعاً فحقه ان يجعل شيئاً منسياً ولان
بقاء اثره يدل عليه ويبقى ما قبل المحذوف على حركته وسكونه الا
فيما يلزم التقاء الساكنين في يعود الى الحركة الاصلية مثلاً يقال
في ترخم ساد ساد بكسر الدال والمذهب الثاني ان يجعل ما بقي من الاسم
بعد الحذف كانه اسم برأسه ولم يحذف منه شيء فيسلك به مسلك
ساير الاسماء ووجه انهم يقدر ان المحذوف شيئاً منسياً كانه
اسم بنى على هذه الحروف الباقية فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل
من قلب الواو ياء في يامثورة قلب الواو في ياكرو وقلب الياء همزة
في نحو يا حولاى تكون الحذف فيه للتخفيف لا للاعلان الحقيقي ومن
لغتهم ان الحذف لانه كالمندوب حيث اعرّبوا نحو دم ويد فلو كان له

اى على كمال المعنى
 والمضاف اليه

ويأتون في ثوبه

قال ابن خباز في لغته
م قبل كبريه وم قبل
كسبه

فعل لغة من قالوا يا حار يا حار
فضم الراء ههنا في الضمة الأصلية
وعلى لغة من قال يا حار يا حار
فهي ضمة حادثة كما ان كسرة
الياء من هجان في قوله
نائة من هجان في قوله
في قوله فوق هجان
كسرة الكاف من هجان
الكلية

لاسماء وادوان

المراد من الاول هو الفذ
السايق والماد من اللغة
هو الفذ الثاني

الباقى على حاله كما في عصا وهي وذلك اى مثله على المذهب الاول نحو
بالكسر ويا حرف بالسكون في حارت وهو قل لان الراء في الاول
مكسور فبقيت على كسرها والقاف في الثاني ساكنة على لغة كسب
واما على لغة كز برب فهو حارت وهو اسم ملك الروم وهو اول من ضرب
الدنانير الهرقلية فان شئت قلت على المذهب الثاني يا حار ويا حرف
بالضم فيها كما يزيد ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل اخر الاسم
مضموما لكن التقدير يختلف اى التقدير على المذهب الاول يخالف للتقدير
على المذهب الثاني وذلك اى الاتفاق بينهما في نحو يا بلبى المسيح بلبى فعلى
اللغة الاولى الضمة اصلية وعلى الثانية حادثة وقدر عوا في قاضون
اذا رخت قلت يا قاض عليها لان حذف الياء لوجود عارض
لفظي وهو وجود الواو ولو حذفت على اللغة الاولى لم يبعد فاصلا
يا قاض بالضم ولا يرد عليهم ترخيم تحريم يقوون بالسكون لان الياء
في قاض ثبت في موضع فلما اصل في الاثبات لفظا وزواله لعارض
مخلاف راء تحم فانه لم يثبت كسرها بوجه من الوجوه فكانه لم يتحرك اصلا
فاقترقا والفاء يكسرها اذا كان اسم فاعل وبفتحها اذا كان اسم مفعول
وهو قياس قول من قال في يا قاضون يا قاض يا ثبات الياء لما فرغ
عن بيان المذهبين شرعا في بيان اقامه فقال ثم ان المرغم لا يخلوا اما ان
يكون في اخره زيادتان في حكم زيادة واحدة بان كانتا قد زيدتا معا
وليس احداهما زيادة اولاه الاخرى كارتاة فيم فيود ثلاثة الاول
ان يكون في اخره اخر اخر زعم لا يكون في اخره زيادة كجعف والثاني
يكون فيه زيادتان احدهما عا في اخره زيادة واحدة كزرم و

والثالث ان يكون الزيادة في حكم زيادة واحدة بان زيدتا معا
احدهما عا في اخره زيادتان لكن لا معا كزرايم اولم يكن كذلك
وهو شامل للاقسام المذكورة لكن لم يبين الشايع الا القسم الاول
حيث قال والثاني اما ان يكون قبل اخره مدة زيادة اى
مد زائد قيد بالزيادة اخر اخر زعم نحو مختار لان ترخيمه اثبات الالف
اولم يكن فان لم تكن قبل اخره مدة زيادة لم تحذف الاخر نحو يا
حار في حارت بالكسر والضم على اللغتين وان كان قبل اخره مدة
زيادة قال اسم اما ان يبقى بعد حذف على ثلثة احرف ولم يبق فان
بعد حذف على ثلثة احرف لم تحذف منه ايضا الا الاخر نحو يا سعي
في المسمى عبيد على اللغتين الا ان الحركة مقدرة في الياء على لغة
من يقول يا حار بالضم وغير مقدرة على اللغة الاخرى وان بقي الاسم بعد
حذف المدة على ثلثة احرف تحذف المدة ايضا نحو يا منص في منصور
بالضم على اللغتين الا انه اصل على اللغة الاولى وحارت على اللغة الثانية
وان كان في اخره زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا معا لانها
ما زيدتا معا حذفتا معا ولذا لم يحذف من نحو ارتاة الا التاء لانها
لم يزد امعا بل زيدت الالف او لا للاحاق ثم التاء للتأنيث وهو
انواع منها ما في اخره الفا التأنيث نحو اسماء اصله وسما على وزن
فعلاء على مذهب سيبويه لانها علم والاعلام اكنة حاصفا بالجمع
واقعة الانادرا فاذا تردد الاسم بين كونه جمعا وبين كونه صفة
كان حله عليه اولى واكما على مذهب غيره فهو من قبيل الاسم الذي
قبل اخره مدة زيادة لانها افعال جمع اسم سمي بالثبوت وهذا الجراء

ياختار

لما يلزم الاجازة في الكلام للترخيم الذي هو
لما يلزم التخييف وطبع بيت الكتاب
تكررت من بعد معرفة كى اى يا سيبويه
ليس في حذف السين
وتى يا قبل موحدة
وبعد الضامة الثانية

والشبهة

على مقتضى اللفظ لان القلب على تقدير وسماء على خلاف القياس
 ولا ضرورة تدعوا اليه واذا لم يكن الواو منقلبة وجب ان يكون افعالا
 وهذا وان كان قويا خالفا لما ذكرنا من المعنى ومنها ما في اخره ياء النسبة
 وشبهه نحو كوفي وكريه ومنها ما في آخره الالف والياء من الجمع ومنها
 ما في آخره الالف والنون للتثنية ومنها ما في آخره الواو والقوت
 في الجمع ومنها ما في آخره الالف والنون للتثنية نحو يارب وبالفم والفتح
 على اللغتين في مروان وعلى هذا القياس لجمع **قوله** الا ما في آخره
 تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة والعلمية قال
 الشارح وانما لم يشترط هذا ان الشرطان لان العلمية انما اشترطت
 لان لها تأثيرا في الحذف يعني اذا كان المحذوف من نفس الكلمة كما
 لحذف اشد واغتر فاصبح الى ما يتسهل وهو العلمية فيكون لها تأثير
 في الحذف واما اذا كان المحذوف من فاعل فزيدا على الكلمة فيحذف اهون
 واسهل فلا يحتاج الى ما يؤثر فيه بقوله واذا كان المحذوف تاء التانيث
 لم يقتصر الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة زائدة فيحذف اهون واسهل
 من حذف ما هو من نفس الكلمة وكذا لم يشترط الزيادة على الثلاثة لانها انما
 اشترطت لان لها تأثيرا في الحذف بانها لو لم يكن لم يجر الحذف فاذا كان
 المحذوف تاء التانيث فيحذف اسهل فلم يحتاج الى المؤثر فلم يشترط لانه
 اي ان كان بالترجم اي يحذف التاء لم يلزم ايجاف في الكلمة لم يكن قبل
 الترجيم اذ لا ايجاف في الكلمة بل يقع قبل اي قبل الترجيم لان التاء منفصلة
 غير مبني عليها الكلمة واشترط الزيادة على الثلاثة للهروب من ايجاف الكلمة
 وحذف التاء لا يؤدي اليه لما ذكرنا من انها زائدة على نية الكلمة وبهذا

سبويه

قوله لا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة والعلمية قال الشارح وانما لم يشترط هذا ان الشرطان لان العلمية انما اشترطت لان لها تأثيرا في الحذف يعني اذا كان المحذوف من نفس الكلمة كما لحذف اشد واغتر فاصبح الى ما يتسهل وهو العلمية فيكون لها تأثير في الحذف واما اذا كان المحذوف من فاعل فزيدا على الكلمة فيحذف اهون واسهل فلا يحتاج الى ما يؤثر فيه بقوله واذا كان المحذوف تاء التانيث لم يقتصر الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة زائدة فيحذف اهون واسهل من حذف ما هو من نفس الكلمة وكذا لم يشترط الزيادة على الثلاثة لانها انما اشترطت لان لها تأثيرا في الحذف بانها لو لم يكن لم يجر الحذف فاذا كان المحذوف تاء التانيث فيحذف اسهل فلم يحتاج الى المؤثر فلم يشترط لانه اي ان كان بالترجم اي يحذف التاء لم يلزم ايجاف في الكلمة لم يكن قبل الترجيم اذ لا ايجاف في الكلمة بل يقع قبل اي قبل الترجيم لان التاء منفصلة غير مبني عليها الكلمة واشترط الزيادة على الثلاثة للهروب من ايجاف الكلمة وحذف التاء لا يؤدي اليه لما ذكرنا من انها زائدة على نية الكلمة وبهذا

اشاره

بشينة

لا يلزم

لا يلزم اخلاصها اعلم انهم جعلوا الشرط الثاني من المركب المجرى منزلة
 التاء لكونه ملحقا بالاسم الاول بعد كتابه التانيث وكون النسبة والتضعيف
 واردين عليه دون الثاني كما فيه تاء التانيث فتحذف الشرط الاخير كما يحذف
 صيلا ولى ما فيه من حزيه النقل الناشئ منه بسبب ضمة الى الاول
قوله ياتى اقبل او اقبلي على اختلاف المعنيين قال الشارح
 اذا كان اسم رجل علمه فالواجب ان يقال ياتى اقبل يحذف التاء
 وتذكير الامر فاحر الشرطين مفعود وهو الزيادة على الثلاثة
 اذ العلمية متحققة فان قلت قوله واحد الشرطين يوزن بان
 العلمية شرط فيه قلت صفة الشرط ليست بذاتية لها عرضية
 فلم يلزم من وجود العلمية اعتبارا عرضية لها واطلاق الشرط عليها
 يجوز ان يكون باعتبار انها كانت موصوفة بها في غير هذا الاسم في
 الجملة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب ان يقال ياتى اقبلي تانيث
 الامر ويكون كلا الشرطين مفعود او قوله وجاز في ثب الفتح والضم
 معنى قول المعنى على اللغتين اعلم ان ههنا ايجافا شريفة يذكرونها باب النداء
 فلا بد ان يذكر في هذا الكتاب منها ان النداء غير هذه الخاصة المذكورة
 خاصتين اخرين الاولى زيادة شئ في الآخر لغير الندية والاستغانة في
 هن في احواله اذا كان منادى مجاشن بحركة التاء في الواحد لان حركته
 والزائد الف نحو يا صناه وكذا باقى احواله ومعناه يا هن يعينه وانما
 يستعملونه بمعنى يارب لئلا يكتفى في الهاء قيل انه يدل على لانه على تقدير
 ان اصله هناه وقيل عن لمة المنقلبة عن الواو لوقوعها بعد الف زائدة
 لغير الوقف وقيل للوقف يعني فلا يكون الا في الوقف خاصة وقيل صلية

كلمة كتاب التانيث

قوله لا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة والعلمية قال الشارح وانما لم يشترط هذا ان الشرطان لان العلمية انما اشترطت لان لها تأثيرا في الحذف يعني اذا كان المحذوف من نفس الكلمة كما لحذف اشد واغتر فاصبح الى ما يتسهل وهو العلمية فيكون لها تأثير في الحذف واما اذا كان المحذوف من فاعل فزيدا على الكلمة فيحذف اهون واسهل فلا يحتاج الى ما يؤثر فيه بقوله واذا كان المحذوف تاء التانيث لم يقتصر الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة زائدة فيحذف اهون واسهل من حذف ما هو من نفس الكلمة وكذا لم يشترط الزيادة على الثلاثة لانها انما اشترطت لان لها تأثيرا في الحذف بانها لو لم يكن لم يجر الحذف فاذا كان المحذوف تاء التانيث فيحذف اسهل فلم يحتاج الى المؤثر فلم يشترط لانه اي ان كان بالترجم اي يحذف التاء لم يلزم ايجاف في الكلمة لم يكن قبل الترجيم اذ لا ايجاف في الكلمة بل يقع قبل اي قبل الترجيم لان التاء منفصلة غير مبني عليها الكلمة واشترط الزيادة على الثلاثة للهروب من ايجاف الكلمة وحذف التاء لا يؤدي اليه لما ذكرنا من انها زائدة على نية الكلمة وبهذا

قوله لا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة والعلمية قال الشارح وانما لم يشترط هذا ان الشرطان لان العلمية انما اشترطت لان لها تأثيرا في الحذف يعني اذا كان المحذوف من نفس الكلمة كما لحذف اشد واغتر فاصبح الى ما يتسهل وهو العلمية فيكون لها تأثير في الحذف واما اذا كان المحذوف من فاعل فزيدا على الكلمة فيحذف اهون واسهل فلا يحتاج الى ما يؤثر فيه بقوله واذا كان المحذوف تاء التانيث لم يقتصر الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة زائدة فيحذف اهون واسهل من حذف ما هو من نفس الكلمة وكذا لم يشترط الزيادة على الثلاثة لانها انما اشترطت لان لها تأثيرا في الحذف بانها لو لم يكن لم يجر الحذف فاذا كان المحذوف تاء التانيث فيحذف اسهل فلم يحتاج الى المؤثر فلم يشترط لانه اي ان كان بالترجم اي يحذف التاء لم يلزم ايجاف في الكلمة لم يكن قبل الترجيم اذ لا ايجاف في الكلمة بل يقع قبل اي قبل الترجيم لان التاء منفصلة غير مبني عليها الكلمة واشترط الزيادة على الثلاثة للهروب من ايجاف الكلمة وحذف التاء لا يؤدي اليه لما ذكرنا من انها زائدة على نية الكلمة وبهذا

على ان اصله منه بدليل هينته والتانية انهم يستعملون في النداء اسماء
لا يستعملونها في غيره نحو يا نومان ويا فاساق ويا قل اقبل بدليل يافله
افيلي واستعماله ابو النجم في غير النداء نحو فل للضرورة واصله فلولانه
لم يوجد اسم متمكن على حرفين فقدر في اخره من حروف العلة لتكرار دورها
او لكثرة ثبات الواو ومنها انه يجوز حذف حرف النداء في موضع وجب
في موضع ويتبع في موضع وهو اذا كان المنادى نكرة يصح تعريفها و
اسم الاشارة والمندوب والمستغاث واما امتنع لحذف عن النكرة
لان الاصل في رجل مثلاً يا ايها الرجل فلو حذف حرف النداء لزم كثره
قال الاقراي وفيه نظر لانا لا نسلم ان الاصل ما ذكرتم فكانه طلب الدليل
على ذلك وانت تعلم ان المنادى اذا كان معيناً وهو اسم جنس فلا بد
ان يكون تعيينه باللام وعن اسم الاشارة ايضاً لما ذكرنا وعن المندوب
والمستغاث ما ذكرنا من مقتضاها اما وجوبه في اللام لوقوع الهم خلفاً
عنه وقد مر بيان اصله في بحث الحال واما جوازها فيما عداها نحو
اعرض ويا ايها الرجل لانه لا يلزم منه الا حذف احد واحد وحذف المنادى
كقراءة الكافي الا يا اسجد ويا يا الخفيف اي الا هو لاء اسجدوا
وعلى قراءة التشديد اصله ان لا يسجد ومنها انه يستعمل صيغة التخصيص
مضملاً عنه معني طلب نحو انا فاعل كذا ايها الرجل وانا معشر العرب
يفعل فهو منقول من معني الى فعناه باعتبار المنقول اليه واعرابه
باعتبار المنقول عنه اي انا فاعل متخصصاً من بين الرجال ونحو
تفعل متخصصين من بين العرب ومنها انها تستعمل للنسبة لاشتراكها
للنداء في الاختصاص وحكمه حكم المنادى في الاعراب بقا صيله يلحق

لكثرة

عن هذا

الاقبال

متخصصين

اخره

اخره لمد الصوت جوازاً والهاء للوقف خاصة اذا كان مفرداً ٥٥
اما اذا كان مركباً فلا للتباس الا يرى انه لو قيل في نداء غلامه و
غلامهم وغلامك وغلامهاه وغلامهاه وغلامكاه لا التباس
المذكور بالمؤنث ولحق بالمتن والمؤنث بالمذكور في بالواو نحو
واغلامهموه وبالباء واغلامكاه للفرق الا اذا كان المضاف
اليه مظهراً نحو وا امير المؤمنين واما الصفة فلا يلحقها عند التحليل
واجازة يونس قياساً على المضاف اليه لان جوازه فيه دونها
تحكم لكن بينهما فرق من حيث ان المضاف والمضاف اليه تركيباً صارماً
واحد لا يرى انه لو فصل احدهما عن الآخر لم يفهم المدلول اصله
والموصوف ليستأمر هذه المتأني فان الموصوف يستقل بالدلالة
مع الذهول عن الصفة فيكون المضاف اليه متمماً دون الصفة و
يدل عليه انهم لا يجزؤون الفصل بين المضاف والمضاف اليه ويجزؤون
من الصفة والموصوف كذا ذكره ابن الحاجب واورده الاقراي
في شرحه للباب وانت تعلم ان المراد من المدلول في غلام زيد مثلاً
ان المدلول اعلام مطلقاً فلا فرق بين المضاف اليه والصفة في الاستقلال
مع الذهول عنها ومدلول غلام مفيد بكونه لزيد فلا غم انه يستقل مع
عن الصفة مع انهم صرحوا ان المعنى في غلام زيد غلام لزيد فيكون
تركيباً تقييدياً في المعنى وعدم الفصل الا في الضرورة لعله يكون لعل
ان الاول عامل في الثاني بواسطة اللام وليس ذلك في التركيب التقييد
واستدل التحليل بان المندوب في يزيد الطويل هو الموصوف فلا الصفة
كذا في غلام المندوب هو غلام لزيد وقال ايضاً لو جاز لجاء زيد

واعلامهم

المؤمنيناه

متخصصاً

زيد

وقية بحث لانه الملازمة ممنوعة مع انه يمكن ان يعارضه بوجه
 الخليل اذا كان معروفاً للتصور اقامة عذره في ذلك او طلب موافقة
 من الغير علما كان او غير علم اللهم الا ان يكون مشهوراً فان قلت
 فلا يجوز واذا قلنا قلت يدل على شخص معين فزعمنا ان ذلك
 الشخص بالتحريف خلاف الرجل فانه لا دلالة له على معين فافترقا قالوا
 ان اردتم بالتعيين المتفاد من العلية فهو لا يوجد في النداء وان اردتم
 به التعيين المتفاد من حرف النداء فلا فرق بين زيد ورجل لانهما
 لا يتم انهما غير باق ولو سلم لكن زوال ذلك التعيين بحذف النداء
 لا ينافي دلالة على شخص معين باعتبار العلية بالنسبة الى المخاطب
 بل الى المتكلم واجازه الكوفيون استدلالاً بقول العرب وامن حفر
 بنور زمانه اجيب بانه شاع واشهر بذلك ومنها ان المنادى
 قد تكرر في الاضافة نحو يا تيم تيم عدك يجوز نصب الاول على اضافة الى
 عدك المذكور واقيم تيم الله للتاكيد لفظاً او الى عدك المحذوف لدلالة
 المذكور عليه نحو بين ذراعي وجهه الاسد ومنه نصف وربع درهم و
 المضاف فيهما مختلف فاذا اجاز معهما الاتحاد او الى خلاف البعض
 حيث قدر والتم الثاني مضافاً اليه ورد بان يلزم اما التقديم والتأخير
 بلا فائدة واما الفصل بين المضاف والمضاف اليه وانت تعلم ان القام
 استقامة الكلام لا تمام الاسم اذا لم يكن فيه التام بالنون او الاضافة
 فاخر عدك ليكون عوضاً عن تمام تيم الله ولما قلنا ان يقول لا يجوز
 ان يكون التام المضاف اليه المقدور وايضاً يجوز بين المضاف والمضاف
 اليه للضرورة وذهب بعضهم الى فتح الاول تشبيهاً بنحو بعلبك

اللهم الا ان يكون
 مشهوراً فلا يقال وارجله
 لان معناه لا يكون لعدم دلالة
 على ما يوجب

تعيين

هذا واما نصب الثاني على تقدير نصب الاول فاما لانه يدل
 او منادى مستأنفاً وعطف بيان او معمول فعل محذوف وصلة
 على انه منادى مفرد معرفة ومنها ان المنادى اذا اضيف الى
 المتكلم جاز اثباته مفتوحاً لحقة وساكناً لاهالة كافي غير النداء
 وحذفه وما قبله مكسور ليدل على المحذوف وقلبه الفاء والكسرة
 فتحة لانها اخف من الياء والكسرة وقد يخفف كذا في غير النداء
 كافي دعي دعا وفي باقية باقاة في لغة طي ويلحقه الهاء للوقوف
 خاصة وابدال الياء تاء التانيث اذا كان المنادى اباً واما لكثرة
 استعمالها مكسورة لا بد لها من الياء ومفتوحة لفتحها ومضمومة
 تشبيهاً بتاء طلمة وعند يونس يجوز فتح آخر الام والاب المضامين
 بغير الف والوقف في يا ابت ويا امت على الهاء عند اصحابنا
 ويجوز ان يؤتى بالف بعد التاء في هذين اللفظين خاصة نحو يا
 ابتاعلك او عاكاً واما ابه في ركباً ولا يقال يا ابني ويا امتي والا
 يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه بخلاف يا ابتاً ويا امتاً غاية اجتماع
 العوضين وهو جائز وقية نظر وانما ساع تعويض تاء التانيث من
 ياء الاضافة لتساويهما في الضم الى الاسم في اخره هذا كله في المنادى
 المضاف اليه المتكلم واما المنادى المضاف اليه فلا يجوز فيه الوجه المذكور
 الا في اللفظين وهما يا ابن ام ويا ابن عم ككثرة تها كثره يا غلام فعول
 معاملته للمشاركة في السبب والسرف فيه انه يشعر باستعطاء المخاطب
 دعاه بما ينبغي الشفقة عند ذكره فان لم يسم في جانب الاناث
 اشد وكذا في ابن عم لما فيه من الرقة الى قرينة تتبعت على الاجابة

قال ياربنا جاورنا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مطلب
الاستثناء

رسیدگی
ر. د. د.

فقيد

وینفع

الى العقل

من الاستثناء لان ظهور في قوله جاء في القوم الاحكام لم يدخل في الحكم
 انا انه يخرج عن حكم دخل فيه فيه فان قلت اذا لم يدخل المنقطع
 في الحكم فكيف اخرج والاخراج لا يتصور الا بعد الدخول قلنا المراد
 بالاخراج ليس هو الاخراج الحقيقي المقضي للدخول بل المراد من الاخراج
 صرف الحكم عنه اي عن المستثنى والتصريح به اي بصرف الحكم والنص
 عليه اي على الصرف فان قلت في الاجوز ايراده في التعريف قلت
 ذلك مشهور فيجوز ايراده فيه فلما قال عن الحكم دخل فيه كان متناولا
 له اما بان دخل هو وهو المتصل او لا وهو المنقطع ومذهبنا
 الفراء على ظاهره لانه ذهب الى انه لم يخرج زيد من القوم وانما اخرجت
 الاوصاف زيد عن وصف القوم وسيبويه وجمهور البصريين ذهبوا
 الى انها ايضا اخرجت من القوم والمراد من الغير هو المقدر المذكور او
 متروكا ولم يصرف به دفعا للاعراض باستدراكه ولا بد من تقدير
 الاستثناء ان جعل نحو قوله لا تقتلوا احل الزمة بعد قوله فاقولوا
 المشركين ونحو قوله قام القوم لازدوا عجنى القوم الظرف اخرجنا
 لكنه مبين لا يخرج فلذلك تركه **قوله** والمستثنى ينصب
 الموجب قال الشاعر اعلم ان المستثنى بالالايج من ان يكون في
 كلام موجب وغير موجب والمعنى من الموجب مالم يصدر
 الاشياء الثلاثة التي هي النفي والنهي والاستفهام واما مثبت
 فهو ما وقع وكان فكل مثبت موجب غير عكس فقام زيد
 بجما ويقوم زيد موجب لا غير فلذلك السرة قال المصنف في كلام
 موجب مثبت والمعنى بغير موجب صدر باحد ما وانما كان

هذا هو الوجه

مقصود
لقوم

الاستفهام

الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستفهامية كما تزداد في النفي
 والنهي تزداد فيه ايضا نحو قوله تعالى من خالق غير الله واما التخصيص
 فمختلف فيه فحكمه حكم الايجاب عند جمهور وعنده ابي اسحاق حكمه
 الاستفهام فلذلك الاختلاف فسر الموجب بما فسر له ليتناول
 المخصص اعلم ان المستثنى بالالا اما ان يجب نصبه ورفع اما الاول
 ففي مواضع منها ما يكون المستثنى منه مذكورا والكلام موجبا اشار
 اليه بقوله فان كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون المستثنى منه
 لانه اذا لم يذكر بقى الفعل بلا فاعل والمستثنى منصوب نصبا
 نحو جاء في القوم الا زيدا واما نصب نصبا واجبا لانه قد شبه المفعول
 به لكونه فضلا بحكي بعد تمام الكلام يعني وجه التشبيه بينهما ان يأتي
 بعد الكلام وموقع من الكلام الآخر كوقعه واما قال انه شبه المفعول
 ولم يقل انه مفعول به لانه في غالب الاعراض المستثنى منه بخلاف المفعول
 وما قيل ان المعاني يعمل فيه نحو القوم في الدار الا زيدا يدل على ان المستثنى
 غير المفعول به لانه لا يعمل فيه الا الفعل فتعين انه مشابه به لانه هو
 اي المستثنى شبه خاص بالمفعول مع بعضه ان هذا الوجه شبه بالمفعول
 لا بغيره وذلك لان العامل فيهما بتوسط حرف والمص جعل حرف ههنا
 اي المستثنى عاملا كما جعل الواو في عاملا وان كان العمل في الحقيقة
 للفعل بواسطة حرف على ما هو المنصور من مذهب الخويعين فاعلم انهم
 اختلفوا في عامله فقال سيبويه انه الفعل او معناه بواسطة الالفوية
 على العمل بها كما حرف هو الا ان العمل غير لازم لعدم اختصاصه بالعمل فيه قال
 هو ايضا مذهب السيرة في والفارسي وجماعة من البصريين ورده

لان معنى ان نفي موجبة فيه
تقديره ما من خالق غير الله

او يقع او يجوز نصبه

نصب
المستثنى

الاستفهام

بصحة تكرار الاستثناء اذ لم يهد فعل تعد الى اثنين بحرف من غير عطف
 وايضا يرد عليه امر ان احدهما ان العامل هو الذي يكون له اقتضاء
 المفعول وليس فجا وشبهه اقتضاء المستثنى وثانيها ان له مسائل
 ليس فيها فعل مثل القوم الا زيدا اقول ان كان العامل هو الفعل
 او معناه بقيت هذه المسائل بلا عامل فالاول وان يقال العامل
 هو الذي اقتضى الجز في منه بالاولان هذا يشمل المواضع كلها
 وجد الفعل او لا قال بعض النحويين المذكور من فعل او معناه
 كانتصا بغير اذ او ق موقع الابدال واسطة وجوابه ان انتصا
 على الحال وفيه معنى الاستثناء وقال ابو العباس المبرد وابو الحسن
 الزجاج وطائفة من الكوفيين الاتيان به عن استثنى فاذا قلت
 جاءني القوم الا زيدا فكانك قلت جاءني القوم استثنى زيدا
 وهو غير مطرد لا متناع تقديره في غير زيد بفساد المعنى ولا في
 قبله يقيم مقام الناصب ولان فيه اعمال تحرف الذي لا سبيل الى
 جوازها والالجاز ما زيدا قائما على معنى نصبت زيدا قائما ولو
 ذلك لزم نقض الفرض وتراجع عما اعترضوه ببيان انهم انما اتوا
 بالحروف باثبات عن الفعل طلبا لا ليجاز وروكا للاختصار
 فاذا اخذت تعمل معاني هذه الحروف لزم التطلع الى الافعال
 وفيه ما ذكرنا فلم يحز ذلك كالم يحز الادغام في مثل جلبب للزوم
 ابطال غرضهم الذي هو الالحاق وقال ابن مالك الانفسها و
 زعم انه مذهب سيبويه والمبرد والجحاني واخذه المصنف ومجتمهم
 ان الاحرف اختص بالاسم وليس كالجزء فيجب لها العمل كساير

ان تم

حروف التي هي كذلك ما لم يتوسط بين عامل مفرغ ومستثنى فيلغى
 في وما وجد مما دخل على الفعل نحو نشدك بالله الا فعلت فما اول
 بانه في موضع الاسم اي الا فعلك فان قلت لو كانت عاملة لا
 به الضمير ولا يتصل قلت لانم انه لا يتصل قال الا تجاورنا الا ان
 ديارو قال اعود برب العرش من فتنه بغت على فالي عوض
 الا ناصر وليس هذا بضرورة لا مكان ان يقال في الاول الا
 يكون لناخل ولا جار وفي الثاني على فالي غيره عوض ناصر والصحيح
 انه شاذ لا يقاس عليه وما من ضرورة الا يمكن تغييرها بتبدل النظم
 بنحو ما ذكر فلما اعتبر ذلك لم يتحقق ضرورة فعلى هذا العذر انتصا
 الضمير لشبهه بالمنصوب على التحذير من حيث هو منصوب لا مرفوع
 معه وان المستثنى بالاف في هذا النوع في حكم جملة مختصرة بكرة
 الضمير باتصاله اذ الاختصار بعد الاختصاص ايجاز وقال الفراء وهو
 المشهور من مذهب الكوفيين ان الاحركة من حرفين ان الناصبة
 للاسم والرافعة للجز ولا التي للعطف فحقت واد غمت في اللام
 فاعملوها فيما بعدها مثبتا ومنفيا اعتبارا بان واذا رفع منفيا كغير
 ذلك باعتبار لا فيكون بالاعتبار الاول ما بعد الاسم ان لا مع
 لان لا كفت منه والتاويل ان زيدا لم يبق وهو قول يبطل قوله
 ما اتا في الازيد لبطان تأثير الحرفين فيه وحكي عن الكسائي انه قال
 انما نصبنا المستثنى الا ان تأويل الازيد الا ان زيدا ورد بان ان لا
 هذا في الاستثناء المتصل واما في المنقطع فالعامل الانفسها لانها
 تعمل عمل لكن ولها خبر مقدر على حسب المراد ومنهم من يظهر

نزيل

تغييرها

ومنها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه ومنها ان يكون المستثنى
 منقطعاً وفيها يحتاج الى تفصيل الكلام الغير الموجب وتفصيل
 يقال وان الكلام غير موجب فلاح من ان يكون تاما او غير تام
 والمعنى بالتشديد بمعنى المراد بالتام ما كان المستثنى منه فيه
 مذكوراً فان كان تاما فلاح من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى
 منه او لا يكون مقدما عليه فان كان المستثنى مقدما على المستثنى
 منه فالمستثنى منصوب ابدأ اي نصبا واجبا اي نصبا واجبا
 ادلا مساع اي لا جواز للبديل نحو ما جاء في الازيد احدى
 الموضوع الثا لانه لا يتقدم على المبدل منه لانه تابع وكل تابع لا
 يتقدم على المتبوع ولا يفهم منه جواز تقدمه على العامل لانه بمنزلة
 المعطوف بلا من المعطوف عليه فان قلت يقتضي ان لا يجوز تقدم
 على المستثنى منه قلت الا انه يجوز توسعا للتقدم ما يطلب الاستدلال
 او الواقع عليه فهو كقولهم لفظا ولهذا ضعف في غيرها نحو ما ضربته
 الخ ليس جميع الالاء لانه كالمفعول معه قال به ابن الحاجب واما قولهم
 زيدا قام القوم فتاذ على مذهب الجمهور واجازه الكسائي والراجح
 وزعم ابن هشام انه اتفاق وكذا اذا كان مقدما على صفة المستثنى
 عند المارة نحو ما جاء في الازيد احدى خيرا منكم لما انها كالجزء
 منه خلافا لسيبويه فانه يجوز الاستثناء واجاز البديل خلافا
 للمبرد فانه سببان لان اولية البديل لا يعارضها وصف المستثنى
 منه وهذا اي وجوب النصب اذا قدم المستثنى على المستثنى منه
 مذهب البصريين وحكي سيبويه عن يونس ان العرب الموثوق بعينهم

كانم

شاذ

يقولون

يقولون ما جاء في الا بولك احد فيجعلون احدا بدلا وجعله سيبويه
 من ابدال الموصوف من الصفة على ما قال جماعة بذلك نحو جاء مقبل
 والفراء جعل مثله بدلا واجاز ذلك الكوفيون والبغداديون ولا يجوز
 على الفاعلية واحد بدله لانه لا يبدل من الاخص وان لم يكن
 المستثنى مقدما على المستثنى منه فلاح من ان يكون المستثنى من جنس
 المستثنى منه او لا يكون من جنس فان لم يكن من جنس فالمستثنى منصوبا
 نصبا واجبا نحو ما جاء في هذا الاحار وهو الموضوع الثالث وهي
 لجازية اذ البديل مشروط فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل فلا يجوز
 رفعه عليه فتعين النصب على الاستثناء وقال ابن الحاجب لان الابعث
 لكن على اللغة الفصيحة لا على اللغة التميمية فيما يكن ايقاعه موقع الاول
 بالتأويل المذكور واما فيما لا يمكن كقوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا
 من رحم على قول بعض فلفهم كاللغة لجازية سواء واما الثالث فقد
 اشار اليه بقوله وان كان من جنس المستثنى منه متأخرا عنه زاد ابن مالك في
 آخر وهو غير مردود به كلام تضمن الاستفهام مثل قول القائل قاموا الا
 زيدا وانت تعلم ان الامر بخلافه فيدخل النفي ويأتي بالكلام مثل ما كان
 نطق المردود عليه فنصب زيدا ولا ترفع لعدم قصدك معنى ما قال
 الا زيدا وكذا ان قال لي عندك مائة الادرهين وقلت جاها
 مالك عندك مائة الادرهين بمنزلة مالك عندك الذي ادعيته ولو رفعت
 لكنت مقررا بالادرهين جاها بما سواها اخذه من كلام ابن السراج
 فانه قال ان قدرا ان الاصل ما جاء القوم ثم اتى بعد ذلك بالاستثناء
 فالتحتمار الرفع وان قدرا ان الاصل جائي القوم الا زيدا ثم دخل حرف النفي

كالمتالم

ادخلت حجة في
 وانتم

جامدا

فالنصب لان حرف النفي لا يغير عمل العامل الذي دخل عليه قال ابن عصفور
 هذا ليس من كلام العرب جازية المستثنى النصب على ما ذكرنا من انه
بالمفعول به والبدل نحو ما جاء في احد الازيد بالرفع على البدل والا
زيد بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا وهنا لا
يجوز الا بالنصب لكنه يحتمل الاستثناء والبدل اي بدل البعض والاستثناء
اغناه عن ضميره العايد الى المبدل منه والفصيحة هو البدل لان الكلام
هنا لو حلت على الاستثناء كان الفعل الواقع قبل الا غير مفرغ اي غير
مشغول لما بعدها اذ الكلام قبله تام لا يقتصر الى شيء لاستيفائه اركانه
فاذا اردت الاستثناء نصبت تمام الكلام كما نصب المفعول به لذلك
فيكون فضله واذا حلت على البدل كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة
لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط كان قوله ما جاء في احد الا زيد
بمنزلة قوله ما جاء في الا زيد فاذا كان الامر كذلك فالبدل اول من
الاستثناء لكنه مقصودا من الكلام وجزء منه بخلاف النصب اذ هو
فضله فلا يكون جزء من الكلام فالعمل على الاول او الثاني لان النصب على
الاستثناء في عقلية العامل فيسم التكمال فاذا امكن غيره من الواضح
كان اولي وما قيل لانه اظهر من جهة العوام النحوية اذ اكثرها ان يكون
العمل بلا واسطة يفهم مما ذكره الشاعر والنكتة في توسط ضمير الفصل
بين المبتدأ والخبر افادة القصر لا مكان ان يقال الفصيحة هو الاستثناء والا
يلزم الفياد وهو ان يكون قراءة اكثر القراء على غير الفصيحة في قوله تعالى
ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك اذ اكثرهم على النصب بقصر الفصيحة
على البدل فعا لهذا الوهم فان قلت فما تقول فيه قلت قال بعضهم

وما مررت باحد الا زيدا
 بغير على البدل والا زيدا
 بالنصب على الاستثناء

اي اشتغل الفعل
 لما بعدها اي
 بعد الا

اي جعل على البدل راوي
 من الاستثناء

اذا انصب فهو استثناء من فاسر واذا رفع فمن لا يلتفت وفيه نظرات
 هذا ليس بملخص بل غلط على ان القصص واحدة فتكون مسرى بها وغير مسرى بها
 وانت تعلم ان هذا انما يلزم على من قال ان القراءات السبع متواترة واما على
 من قال انها احاد فلا يجوز ان يكون بعضها خطأ فلا يبالى به وان المعنى
 على تقدير الاستثناء من فاسر على تقييد الاسراء بعدم الالتفات فلا تناقض
 لانه لا يشترط في الاسراء بها ذلك فاذن المرأة على كلتا القراءتين مسرى
 بها يوضح قوله اضرب القوم ولا يتوجهوا الا زيدا فان زيدا مضروب استثنى
 من الجملة الاولى من الجملة الثانية ولو جعل الاستثناء على القراءتين منقطعاً لم
 اخراجها لامن المؤمنين ولامن المؤمنين بل استيناف الاخبار عنها بمعنى لكن
 امرأتك تجري بها كيت وكيت بدليل ما جاء مثلاً في سورة الحجر وليس فيها استثناء
 اصلاً فذكر شرح حالها في هذه الآية تبعاً لا مقصوداً بالاخراج فيكون
 اكثر القراء على اللغة الفصيحة هذا ما ذكره سيدي واصحابه واما ابن
 مالك فشرط في اختيار النصب تراخي المستثنى لضعف التماسك بالبدل
 وابن السراج عدم النية بالبدل وتعلب رد البدل لان البدل يكون على
 المبدل منه ولا موافقة فلا بدل وجواز المخالفة في النوع يدل على ضعفه
 وانكوفيون قالوا الاتباع عطف جعلوا الا عاطفة قلنا باشرت العامل
 فلا يكون عاطفة وايراده في المثال بما جاء في احد الا زيد يشعر بعدم
 اشتراط تعريف المستثنى في جواز النصب كما شرطه القراء لان ذلك
 مردود بالسماع كقول العرب الموثوق بعريتهم ما احاط في احد
 الا زيد قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك ولم يشترط في الا بدل
 عدم الصلاحية للايجاب كما شرطه بعض القدماء فانهم لا يجزون في ما جاء

يوصف في

وان اراد على رأى فلا يكون حجم وان اردت الثاني يعنى النفي
 كنت جعلت الانا في منزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاء
 الازيد جعلته بمنزلة ما جاء في ثم ترفع زيدا بالفعل المنفى بالاكاء فتم
 بالفعل المنفى ما هذا اى جعل الازيد بمنزلة ما تحكم اى اثبتت الشئ بلا
 دليل على الاوضاع وخروجها عن طريقها لان الالام توضع لشيء
 وانما وضعت لنفى الحكم عن البعض ان كان الكلام ايجابيا فظوان
 كان سلبيا فالحكم عدم الحكم فيكون ايجابيا فليس كذلك ان تستعملها لما
 لم توضع له اعلم انه ما يسمونه المفرغ يجوز ان يكون منصوبا على
 الاستثناء لسبق العامل المتعارف بالا ومرفوعا على البدل لجواز
 ضمائر المشتق منه عاما من جنس وهو اول من اسناد الفعل
 الى ما بعده وليس بقا على ما سبق والتسمية بالمفرغ يجوز
 ان يكون باعتبار ان لا ايجاب ولا تمامية ومفهوم الاستثناء لما
 كان اخراجا يقتضى خرجا منه اقتضى ان يكون هذا النوع في
 وقولهم لفساد المعنى قلنا على تقدير ان المقدر احد لم لا يجوز ان يكون
 القوم ولا يلزم من كون الامثلة ما من حيث المعنى رفع المشتق
 بالفعل المنفى فيلزم الحكم على انه ان صح هذا الدليل امتنع البدل في
 النوع وانه اعلم بحقيقة الحال **قوله** وحكم غير حكم الاسم الواقع
 بعد الا قال انما اعلم ان غيرا موضوع في الاصل على الوصفية
 لانه غير المتغير فهو اسم دال على ذات باعتبار معناه هو المتغيرة كغير
 فهو صفة كذلك ولذا جاء وقوعه صفة في جميع مواضع نحو جاء
 رجل غير عادل ولا يقع الا صفة للنكرة وان اضيف الى المعرف

البيان للتعدي م
 في باب التعدي

سأن يجوز

كونه لا استثناء
 وعلام جواز الاستثناء
 في بعض مواضع

لانه موضوع على ما ينافي التعريف من الابهام لانك اذا قلت
 مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب غيره وفي التمثيل اشعار
 بجواز قيامه مقام الموصوف فيرفع الوهم المشوب من كلامه السابق
 واذا كان غير موضوعا على هذا اى على ما ينافي التعريف لم يكن
 الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ما له ضد واحد فيتعرف
 اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير السكون فان غيرا مضادا قد تعرف
 بالاضافة الى السكون لان له ضد واحد وهو الحركة فعند اطلاق
 الغير مضاف الى السكون يعلم انه حركة ونحوه نحو عليك بغير اليسار وكذا
 ان تقول ان التوصيف باعتبار المفهوم وهو باعتبار اعم فلا دلالة
 له على الخاص فالقياس ان لا يتعرف الا باللام او بالعلية فيوصف
 به النكرة يعنى اذا كان وضعها على الوصفية وعلى ما ينافي التعريف
 يوصف به النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك وهو على وجه واحد
 ان يقول ذلك القول حال كونك مريدا به ان مرورك قد وقع على
 المخاطب ورجل اخر وثانيتها اشار اليه بقوله وانك لم تمرر بالمخاطب
 اى يقول ذلك القول مريدا به انك لم تمرر بالمخاطب بل باخر وثالثتها
 اشار اليه بقوله وانك اى يقول ذلك مريدا به انك مررت برجل
 يخالف المخاطب في المذهب والشمال اى الاوصاف والاضلاق
 وهو اى غير هذا الوجه اى الوجه الثالث خلاف مثل اى مقابل له
 بخلاف اى بخلاف غير في الوجهين الاولين وفي بعض النسخ يخالفه
 بعد خبر والضمير المرفوع المستتر للغير في الوجه الثالث والمنصوب البارز
 للغير في الوجهين لان المراد فيهما اى في الوجهين الاولين

البيان للتعدي

واقع

برايه

المخالفة الذات دون الاوصاف والتمثيل اما انها نقبض في الو
 الثالث لان غيرا فيها للمخالفة في الاوصاف ومثلا للموافقة فيها
 لان الرجل لا يكون نفس غيره فيوافقة في الذات والاصل واما
 انها ليسا بمقابلين فيها لان الاختلاف في الذات مع الاتفاق في الوصف
 واقع الا ان غيرا لما تضمن معنى خلاف في كل موضع قيل انه خلاف مثل
 مطلقا مجازا وهذا اي ما ذكرنا من المباحث معنى غير وماله في اصله
 انهم قد وجروا بينه وبين الاستبارة من جهة وهي كون ما بعد
 واحدها معاير لما قبله ذاتا او صفة فادخلوا كل واحد منها على
 صاحبه اعني انهم استعاروا اي استعملوا غير المعنى الاستثناء الذي
 هو اصل في الا وعر بوه اعراب الاسم الواقع بعد الاحيت كما
 اسما متمكنا واستعاروا الالبع في الوصفية التي هي اصل في غير
 واعر بوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا حيث في كلا الوصفين
 للتعليل لما وقعت الاموقع غير وغير موقع الا والاحرف وغير
 اسم متمكنا وجب ان يكون لغير اعراب فجعل اعراب الاعراب
 الذي يكون بلا اسم بعد الا وجعل ما بعدها محظوظا لقبوطها الاضا
 فو في مقتضى الاسمين وان يعرب ما بعد الاعراب غير ومثلا ذلك
 لا اذا وقعت موقع غير جعل اعراب ما بعدها اعراب غير لتقدر
 الاضا فة تقول جئت لراكبا اي غير راكب لكن وقوع موقع الا
 اكثر من المكس لان التصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف ولم يشترط
 في كون غير بالاستثناء تعذر الوصفية واشترط في كون الالبع غير
 تعذر الاستثناء وسره ان جزاله حين استعمل للاستثناء امثال

جرت ذلك المجري كسوى سواء فوقع الاسماء استثناء لا
 بعد فيه بخلاف استعمال الاصفة لانه خلاف القياس قال الاول
 مجيء في القوم غير زيد في الكلام الموجب التام ففيه النصيب لا غير
 كالا زيدا وما جاء في غير زيد احد في الكلام الغير الموجب التام وفي
 مقدم على المستثنى منه ففيه النصيب ايضا لا غير كالا زيدا احد وما جاء
 احد غير حمارة المنقطع ولا يجوز فيه الا النصيب كالا حمارة وما جاء
 احد غير زيد وغير زيد في الكلام الغير الموجب التام والمستثنى متأخر
 بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء كما جاء في احد الا زيدا الا زيدا
 وما جاء في غير زيد ورايت غير زيد وحررت غير زيد في الكلام الغير
 التام فهو هنا معرب بحسب اقتضاء عامل قبله فان قلت فلم عمل فيه الفاعل
 المتعذر بغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلنا
 اما عمل لان غير التوغل في الابهام وقدر اشبه الظروف المكانية التي هي
 الست وما جرى مجراها نحو عند ودون وغيرها وقدر ايضا في تحت المفعول
 قوله لتوغل متعلق بقوله اشبه فعل فيه غير المتعذر كما عمل فيها خلافا لما ذهب اليه
 الفارسي من انها منصوبة على الحال وفيه معنى الاستثناء واليه ذهب ابن مالك
 واما الثاني اعني دخول الا على غير الوصفية فذا ضرب كلام الخويين في الوصف
 بالا والظاهر ان يراد به الوصف الصناعي وهو مفهوم من كلام الاكثرين
 وقال بعضهم يعنون به عطف بيان ومعنى دخول الا على غير الوصفية
 ان الا وما بعدها يورث معنى الوصف وهو المغايرة فالوصفية مستفادة من
 مجموعها لا من الا وحدها لان الاحرف والحرف لا يوصف به قال ابن مالك فيوصف
 بها ويثابرها فحق قوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسدت اي غير الله
 في الارض والسموات والالهة غير الله والالهة والالهة والالهة والالهة

كالحمار
 والظروف المكانية
 كالا زيدا
 كالا حمارة
 كالا زيدا
 كالا زيدا

وساطة

وهو عند ونحوه فان غلب
 شبه عند في ان غير اسم في الاضمار
 وعند بهم في الجهات

جمع الاله والالهة فيها
 على عدد مخصوص

كالا زيدا
 كالا زيدا
 كالا زيدا
 كالا زيدا

اعلم ان تحقيق هذا المقام معروف على تبيين مقدمة وهي ان استعمال الالوهية انما يكون
 اذا تعذر الاستثناء ولا تعذر ذلك الا اذا كانت تلحق اي المتعدي دال على الجمعية كحال
 وقوم مراعاة لاصلها فلا نقول جاء في رجل الا يزيد فذكر كونها فرعاً على غير
 فلا نقول جاء الا يزيد الا على ما نقل ابن السراج عن المبرد منكون والالوهية مستغنى
 فلا يتعذر الاستثناء غير محصور في عدد معين لما ذكرنا وانما تعذر لان شرط
 الاستثناء ان يدخل المستثنى لو سكت عنه في المستثنى منه فاذا كان المتبوع جمعاً
 منكون غير محصور نحو ما جاء في رجال الا يزيد يتعذر الاستثناء لان زياداً لو
 عنه لم يدخل في رجال الا لا يملك عليه ذلك ان تمنع وعلى التقدير لا يلزم وانما ذلك
 لو امتنع دخول وهو ممنوع ولا يلزم المنقطع لان الكلام في المتصل والنحو
 كالجيمين على ان المستثنى المتصل لا بد وان يكون مندرجاً تحت المستثنى منه لو لم
 وقد اختلف الاصوليون في ذلك والاصح عندهم ما ذكرنا واذا قدمنا علم
 ان في قوله تع لو كان فيها الهة الا الهة لفسدت القيود المذكورة متحققة
 فلا يجوز الاستثناء وكذا لا يجوز البدل كما زعم المبرد ونقله ابن السراج بناء على ان
 معنى لو كان فيها الهة الا الهة ما فيها الهة الا الهة تنزيل للنفي المنفي منزلة النفي
 النفي لانه كان كذلك لجاز لو كان فيها الهة والجاز الوجهان في ابي القوم الا يزيد
 وكان معناه معنى الاستثناء فجاز الالهة بالنصب والتوكيد كلها باطلاً فتعين
 لا الهة الا الهة الوصفية وقيل يكون الكلام موجباتاً وان المقصود والتامنين
 تقديره واعتبار النفي التقدير اذا لم يتغير باعتباره وهنا متغير الالوهية
 ان سيبويه قال لو قلت لو كان معنا احد الا يزيد لا يتغير معنى الكلام
 لانه اخلت لانه يصير معنى لو كان معنا زيد لانه اخلت لانه اخلت لانه اخلت
 يقول ذلك الا يزيد الا يزيد على البدل على معنى ما رجل يقول ذلك الا يزيد

اذ لا دلالة عليه

الجهة ص

المقدم

اذ لا يتغير معنى الكلام في تبدل النفي والجواز الاستثناء في هذه الآية
 مانع اخر اورده الشايع وهو انه لا يجوز الاستثناء فيها اذ المعنى اي
 اذ على ذلك التقدير يكون المعنى لو كان فيها الهة مستثنى عنهم الله لفسدت
 لكن لم يفسد افينفي الملزوم وصوم مركب لا يلزم من انتفاء مجموع انتفاء
 كل واحد من اجزائه فجاز ان يكون انتفاءه بانتفاء صفة الاستثناء
 لا بانتفاء الالهة فلا يلزم التوحيد المطلوب من القياس الاستثنائي ولو
 هذا التقدير اثار الشايع بقوله فلا يشرك ان يقول صفت اي احسب ان
 كذلك لكن جاز ان يكون فيها الهة غير مستثنى عنهم الله لما مر من انه لا يلزم من
 انتفاء المجموع انتفاء الالهة فلا يكون وفي بعض النسخ فلا يبقى للآية دلالة
 قاطعة على التوحيد فلا يجوز رد اهل المشركين القائلين بان مع الله الهات اخر
 تعالى عن ذلك علواً كبيراً وما حمل على معنى غير يكون للآية دلالة قاطعة على
 التوحيد اذ معناها لو كان فيها الهة موصوفة بانها غير الله لفسدت كلها
 لم يفسد دليل المشاهدة فلم يكن الالهة الموصوفة بتلك الصفة موجبة
 وانتفاءها ابا بانتفاء الالهة او بانتفاء المغايرة واما ما كان يلزم
 اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه اذا انتفى المغايرة وحقيقتها
 لم يكن الالهة مغايرة للاله الحق واذا انتفت ماهية المغايرة كانت الالهة
 عينه فيلزم ارتقاء التعدد لان المتعدد لا يكون عين الواحد وهو المطلوب
 والآية سبقت لرد المشركين القائلين بالتعدد المعتقدين بوجود
 الالهة في الارض وفي السماء كما انكر الله تع عليهم في قولهم ام اتخذوا
 الهة من الارض هم ينشرون فمعنى الآية لو كان يتولاها ويدبرها
 الهة شتى غير الواحد الذي هو قاطرها لفسدتا فيلزم من اشارة

تعريف
 صواب زيداً منطلقاً بمعنى
 انما هو المفعول به لا يستعمل
 ما من مستقبل في هذا المعنى صحاح
 بل يبقى دلالة انشائية

ابن مالك لانها من جموع القلة وانما قال ذلك لوجهين اعتذر بهما
 سيبويه في قوله لحروف عين او رد المبرد وابن السكيت عليه احدهما
 اعتبار ما يرفعها من اللغات والقياس وثانيهما انه من وضع جمع
 الكثرة موضع جمع القلة كقوله ثلثة قروء والسنة تسمى المشبهة
بالافعال قال الشاعر انما سميت هذه السنة مشبهة بالفعل
 لانها اشبهت الفعل المتعدي من وجوه منها انها من حيث ملازمتها
 الاسماء ملازمة الافعال ايضا ومنها كون اواخرها مبنية على الفتح
 كالفعل الماضي ومنها انها على ثلاث اعراف فصاعدا اي على اربعة اعراف
 وخمسة نحو كان و يكون كما يكون الافعال كذلك اي على ثلثة
 اعراف واربعة وخمسة نحو خرج و يخرج و اخرج ومنها انها يتصل بها
 الضمير اتصاله بالافعال نحو انه و منها ان هذه لحروف يقف
 امرين كما يقتضيهما الفعل لانها لا تحدث معاني لم يكن قبل الا يركب
 ان قولك زيد منطلق اخباريا انطلاقا عن التأكيد والتحقيق
 عن زيد فاذا قلت ان زيدا منطلق فان تحقق ثبوت الاطلاق
 لزيد وقس على هذا البواقي فعملت في طرفها وقصة لزوم العكس
 عليها ومنها ان معانيها معاني الافعال ومنها يلحق بها نون الوقاية
لحوقها بالفعل فلما اشبهت هذه لحروف الفعل من هذه الوجوه
اجريت مجراها في ان جعل لها اعراف فروع ومنصوب فان قلت فيلزم
 التسوية فينبغي ان يعمل واحدا خطا لرتبة الفرع اجاب بانه لا يلزم
 التسوية واما يلزم اذا لم يلزم طريقة واحدة بان قدم فيها المنصوب
 على المرفوع فقول ان زيدا اخوك كما قيل عرف زيدا اخوك وهذا

احرف
حرف
كثرت

معنى قوله الا ان تقديم المنصوب على المرفوع هنا اي في لحروف السنة
 لازم اي واجب وانه اي في الفعل المتعدي جاز فلا يقال ان اخوك
 زيدا كما يقال عرف اخوك زيدا وانما التزم فيها اي في لحروف السنة
 ذلك اي تقدم المنصوب على المرفوع لانه ليس للحرف حظ في العمل
 وانما هي محمولة على الفعل وقرء عليه في العمل والقياس ان يلزم طريقة
 واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لتلا محو جري الفعل في التقديم و
 التأخير نحو ضرب زيد عمر وضرب عمر ازيد كما جاز ذلك الفعل
 فان قلت لم لم يكن تقديم المرفوع على المنصوب اجاب بقوله وانما كان تقديم
 المنصوب اولى من تقديم المرفوع ليكون ابعدا من مشابهة الفعل اذا اصل
 ان يلى القاعل فاذا احر المرفوع هنا اي في لحروف السنة حصل مخالفة هذه
 للفعل واخطاها عن رتبة اخطاها تاما مع ان المناسبة تقتضي ذلك
 ولى في هذا الاختصاص وجه آخر وهو ان لهذه لحروف قوة في اقتضاء الرفع
 باعتبار شبهها بملق الفعل بخلافها في اقتضاء النصب اذ ذلك باعتبار شبهها
 بالفعل بالمتعدي فهذا الاعتبار اوجب ان يكون المنصوب بعدا لتلايق اجنبيا
 عن العامل بالبعد فانهم فان قلت فان لم يكن اذ كان ظرفا يجوز تقديم مرفوعها
 المنصوب فما الذي سوغ تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك
 لوجهين لان الرفع لما لم يظهر في الخبر كان تقديمه كالا تقديمه لما في الظروف من الاسماء
 ما ليس في غيرها لان جميع الافعال الصادرة عن المخلوق لا يكون الا في الظروف زمانية كانت
 او مكانية والنزول اي تنزل الظروف من الاسماء المظروفة منزلة انفسها لان الظروف
 بها لان كل شئ لا يخلو عن احد الطرفين طرف كان يسترفه وظرف زمان يشتمل عليه
 مكان ظرف الشئ بمنزلة نفسه الا يرى انهم يقولون احمل هذا الوجود والمراد عمل الماء

مراد ان يلية الظل
الغالب

الاشياء في الظروف صوان جميع افعال العباد يحتاج الى ظرف لانه وقوع افعالها
بلا ظرف محال الا افعال الباري لان افعالها لا يحتاج الى الزمان

وهو مسمى بالظرف
اول البيت اذا خالف
مع البيت ما يكون
هذا البيت في قوله
بما معناه في قوله

في الوعاء فاجازوا فيها ما لم يجوزوا في غيرها الا ترى انهم يفصلون بها بين المضاف
والمضاف اليه في الشعر نحو قوله هي اخواني في الحرب من لا اخاله ايها اخواني
لا اخاله في الحرب فاذا جاز الفصل بينهما وهما كالشيء الواحد فجاز هذا الهم
فاذا كان في الظروف ما ذكرنا كان تقدمه كلاً تقدم اذ تقدم الشيء على نفسه
ممتنع على ان لا يجوز ليس هو الظرف فلا يلزم من تقدم الظرف تقدمه فان قلت
فليجز ذلك تقديمها على هذه الحروف اجاب بقوله ولا يجوز ان تقدم على ان
لا تقول في الدار ان زيداً اي ما ذكرتم مسلم لكن ضامع ينهه وذلك لانه اي
التي لم يبلغ من قوة الحرف اي قوة من زائدة ان يعمل فيما قبله ولم يبلغ
ايضا من ضعف الظروف اي لاجله ويجوز ان يكون من الاول كذا ان يعمل
الحرف مقدماً عليه والاولى ان يقال ان لها صدر الكلام والتقديم يتا في ذلك
واعلم ان الاسم والحرف في هذا الباب اي في باب ان هو المبتدأ والخبر في الاصل
وقد عمل حرف فيهما معاً عند اصحابنا البصريين لاقتضاء حرف الطرفين على
التسوية كما ذكرنا ولما وجب ان يكون عاملاً وجب ان يعمل فيهما جميعاً
اذ العمل في احدهما دون الآخر تحكم وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو
به قبل دخول حرف ولا عمل له اي الحرف فيه اي في الخبر وذلك لان الحرف من حيث
هو حرف ضعيف بل لا عمل له فان ثبت له العمل في الفرعية فيكون عمله ضعيفاً
ومن شأن الضعيف ان يخط عن القوي وذلك بان لا يعمل في احدهما كقولهم
الاول لقربه على انه مشابه لطلق الفعل وليس كل فعل يعمل عملين وانت تعلم
ان لم يعمل الحرف في الخبر بقي بلا عامل على ان عمل كل ما دخل على المبتدأ والخبر
على ذلك والاختلاف عن رتبة الاصل يلزم تقديم المنصوب على المرفوع
ومشابهته ليست بطلق الفعل بل به وبالفعل المتقد كما هو استدلال السهيلي على

السوية

السهيل

من جهتهم بانها لو كانت رافعة للخبر لجاز ان يليها كما يلي كل عامل معمول
وانت تعلم انه اذا كان مانع لا يليه وخلاف بين اصحابنا والكوفيين
يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين
ان يعطف زيد على المحل اي محل اسم ان لانه اي لان المعطوف يكون
اذا ذاك اي وقت عطفه على المحل مرفوعاً بالابتداء ويفتقر للخبر
وداهبان خبره ولان ولا يكون الخبر معمولاً للعاملين مختلفين احدهما
لفظي والاخر معنوي ولا يخفى استحالة هذا وهو ان كانت غير جفية
لكن لا بد من التبيين وهو ان يقال ان الرفع لا يخ امان ان يكون حاصله
باحدهما او لا ولا سبيل الى التثنية لمخالفة التقدير فتعين الاول فلا بد
وان يكون الآخر حاملاً لا متناعاً تحصيل حاصل ولان العاملين عند
بمنزلة المؤثرين ولا يجوز ان يصدر من مؤثرين متقلين اثر واحد
والا لزم ان يكون كل منهما مستغنياً عن الآخر ومحتاجاً اليه وهو محال
وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف عندم في الخبر فلا يفتقر الى اعمال
عاملين فيه **قوله** وهو ان وان التحقيق والتوكيد ولذلك يجب
بها القسم كما يجب باللام ونعم وتعم ثلث ان ان مقرر لقسيم
متروكة استغنى بها عنه قد سبويه هذه الاحرف خمسة على ان المنصوب
فروع ان المكسورة وكذا الميرد في المنصب وابن السراج في الاصول
وابن مالك في التسهيل وكان اصحابنا منسوبة لاستغناء كاف عن متعلق
واما المصنف فعدّها ستة وهو ظاهر فقال وهي اي الحروف الستة
التي منصوبها قبل المرفوع اي ان وان التحقيق قال الشايع اذا
قلت ان زيدا قائم فان تحقق مضمون الجملة وثبت قدمها في الصدق

اخر وقوعها
حكمها

لتعيين

استغنى

تقديم
على
الاسم

بمنزلة تكرير جملة مرتين وعند دخول لام الابتداء ثلاث مرات فلا يجاز ذلك
مع حصول غرض التأكيد عدل اليه وكذا اذا قلت بلفظي ان زيدا قائم بالفتح
يفيدان تحقيق مضمون الجملة الا ان الفرق بينهما انها اي ان المفتوحة ثقيل
الجملة الى معنى المفرد ولم يقل الى المفرد لان المضمون معنى والمعنى بقلب المعنى
لا الى اللفظ ويصير تلك الجملة في معنى المصدر المؤكد ولولا قصد التحقيق لكان
لا يجازيه احوال الموضع واقتضاه في انعقادها الى شئ قبلها الى عليه فلذلك
جاز ان يقع فاعله ومفعوله ومبتداه ومجروره على ما ستره في بيان الفرق
بين وان وان ان المكسورة لا تفيد شيئا سوى تأكيد مضمون الجملة
فيكون الجملة معها على استقلالها بفتاؤها بدليل جواز السكوت عليها
اذ هي عبارة عن كل كلام متقل بنفسه مضيدة لمعناه فلا فرق بين
ان زيدا قائم وزيدا قائم الا في التأكيد ولذلك جاز وقوعها
صلة بعد دخول ان كما جاز قبله قلعدم تغير معناها قبل انما لا ابتداء
لان المبتداء وان غير لفظ اعرابا لكن معناه باق على اصل اسناد
ولكونها لا ابتداء لم يجامع لامه اي لام الابتداء الا اياها اي ان
من بين هذه الحروف الستة الا ان عند المبتدأ كما في قراءة البعض
الا انهم لياكلون الطعام اذ لا منافاة بينهما بخلاف غيره الا ان
لزيد منطلق مناف للمل زيدا منطلق وهذا ظاهر واما ان في ليست بمغيرة
بمعنى الابتداء فلذلك اجاز الكوفيون دخول اللام على خبرها قلنا فاة بينهما
ان لكن يقتضي الاتصال حيث لا يقع الا متوسطة واللام منقطع ما بعدها
عما قبلها مع عدم المتكبيها من حيث ان كنى ليست للتأكيد فتأويل وكنتني
من جها لعميد لوصح ولكن انني فاعل فصار ككنني مثل ككننا هو الله عز وجل

كان م

توكيد

اصل كنى انما حذف
الالف فالتفت
نونان

انما بالالف
انني بغير واو
انني بغير واو
انني بغير واو

زائدة

زيادة زيادتها في الخبر ومعمول اسمي او زلا او راى او ان او ما كان المجلس
لجوز واسمى لجهود او ما زلت من ليلى لذن ان عرفتها كمالها في
المقصي لكل حاد واولك لفي ضراء والقراءة المذكورة واما ابان
لمن اعلاج سوران وقيل معناه واما ابان الا من اعلاج عند
الكوفيين فيكون اللام عندهم بمعنى الا او على حذف المبتدأ
اي لهما من اعلاج على ان ما ابان استقام على سبيل التحقير نحو
ان زيدا قائم وان في الدار لزيدا وان زيدا في الدار جالس وحق
هذه اللام وقوعها في اول الكلام نحو قوله لزيد قائم وقوله تعالى
وَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ كان القياس ان
تدخل عليها اي على ان نحو لان زيدا قائم مع ان مجزئها واحد في
التأكيد لان ان عاملة وحق العامل ان يلى معمول ولان العري اذا
ابدلت حرفه ان هاء نطقت نحو لهنك قائم واصل لانك قائم وعليه
قوله لهنك من عسيرة لوسيم وقوله الا يا سنا برق على فلك المحي
لهنك من برق على كرم تنبها على موضعها الاصل ولها لم يعدل عنه
الا انهم كرهوا توالي حرفين اي تباينهما بمعنى واحد فادخلوها على
المؤخر عن الاسم كالمثال الاول وقوله تع ان الله لقوى عزيز وعلى الام
اذا فصل بينهما اي بين الواو الاسم بالظرف المحرجه عنه اتفاقا كالمثال
الثاني وقوله تع ان في ذلك ليعبرة وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا صرحا
او غير صريح اذا تقدم وتأخر عن الاسم فلا يجوز ان زيدا قائم
للى الدار لان اللام لا يتأخر عن الاسم والخبر والاما وقع في صلة
ان خلا فالزجاج اذ دخلت اللام على خبره ولا ان فيك لزيد الراغب

لزيد الراغب

لانه قال وعلى اسمها المنصوب ولفظ المنصوب على الالاقه لا شك انه متناول
 لها هذا على مذهب بعض الكوفيين وذو سبويه وجاعة الى انها لام القسم
 والفارس وجاعة اخرى الى انها للقسم وانك جوابه بدليله رب لا اقول
 وقيل اصله انه كان التاء فاعل عند المقاربة لانهم ينعون ان فيك
 زيد راغب كالمثال الثالث وقولك ان زيدا لطعامك اكل واما الحال
 العامل فيه لم يجر فيه خلاف ولان في الدار ساكننا زيد وظاهر عبارة
 مالك والثوري على الجواز لكن على مذهب جواز ان في الدار ساكننا زيد
 نظر وحكي الكسائي دخولها على الاسم مطلقا حكى عن العرب خرجت فاذا
 ان لغزا با لكن ينبغي ان يقدر الفاصل اي فاذا ان بالمكان لغزا با اعلم
 ان الخبر يتناول المفرد والجملة وهي اما اسمية فالجزء منها اولها بالخبر
 نحو قوله تع وانا نحن نجوي وميت فيدخل تحت ضمير الفصل الداخل عليه
 اللام نحو ان زيد الكوفي الظريف لانه مبتداء عند بعضهم واما عند من
 يجعله فصلا فيما يتعلق بالخبر وقديحي دخولها على الثاني نحو قوله فانك من
 حارثة لمحارب شقي ومن سألته لسعيد او فعلية ففعلها ان كما مضى
 متصرفا يجوز دخولها عليه اذا كان مصدرا بقدر فلا يجوز نحو ان
 زيدا لذهب لان اللام في الاصل الاسم ودخولها على المضارع للثبوت
 اما مع قد فيجوز لانه تعريه من الحال فشابه المضارع الاعلى اضمارا قد
 عند الكسائي وهنالك وان كان غير متصرف كنعم جاز دخولها عليه
 بمثابة الاسم في عدم التصرف نحو ان زيدا لنعم الرجل خلا فالما حكى
 عن سيبويه من منع دخولها على الجامد وان كان مضارعا دخل عليه
 التفسير في جواز دخولها عليه خلاف الكوفيين قال بعض المغاربة

فقيما

واما

واما السين فامتنع دخولها عليه لئلا يتوالى الحركات في بعض المواضع
 نحو لسيد حرج او شرطية فلا يجوز دخولها عليها خوفا من التباسها
 بالموطنة خلا فالابن الانباري في جوازها لانه غير صالح للتوطئة و
 الصحيح المنع لكن الشارح في معرض بيان تأخره عن ان في الجملة
 فلذلك لم يتعرض بموضع جوازه وامتناعه جميعا وكونها ان مع
 ما علمت فيه مرفوع المحل بالا ابتداء انت الضمير وذكره في الموضعين
 اشعارا لجواز تذكيرها وتأنيثها جاز متعلق قوله وكونها في المعطوف
 الرفع حملا على المحل هكذا قال صاحب الكشاف في مفصله نحو ان زيد
 قائم وعرفانه لما امتنع ان يكون قائم خبرا لعمرو وجب ان يكون
 خبره محذوف فامدرا اي وعمر قائم واما ان زيدا وعمر قائم
 فيحتمل ان يكون قائم خبرا وعمر محذوف وان يكون خبرا
 وخبر عمر محذوف والنسبة به التأخير وعلى كلا التقديرين فهو
 من عطف الجملة على الجملة هذا اذا تعدد واما اذا اتحد وقدم المعطوف
 على الخبر فالمسئلة ممنوعة عند اصحابنا البصريين خلا فالكوفيين
 وقد تقدم وسبب الاختلاف قال ابن يعيش هذا ليس بسديد
 لان ان وما عمل فيه ليس للجميع موضع بل لاسمها على تقدير سقوطها وهذا
 احد المذاهب وثانيها ما ذكره ابن يعيش وقيل ان ما يقع بعد
 خبرها مرفوعا عطف على المستكن في الخبر انما يتحمل وقيل مبتداء
 خبره محذوف فيكون على هذا من عطف على الجملة وهو الصحيح
 والمفهوم من عبارة سيبويه واما جاز المحل على المحل بعد مضمرة
 الجملة لانه تأويل ولا يصح التأويل الا بعد التمام فان لم يكن

لان ان لتوكيد معنى الابتداء
 ولا تفيد معنى آخر والتوكيد
 لا ينافي معنى الابتداء فيجوز
 ظرف وعمر يعطف عمر على محل زيد
 ويكون الخبر لعمرو مقدما اي وعمر ظرف
 الا ان طريقا الثاني طوي ذكره لادالة
 الاول عليه

تأويل الكلام

فالتصديق على ما أنفأ من لزوم كون الخبر معولا ^{ملين}
 مختلفين وهذا رد لما ذكره الكوفيون وأبو الحسن منا والكافي
 والمبرد إذا كان المعطوف عليه مبنيا وتعليق صاحب المغني بأن قال هذا الدليل
 غلط في الرد على الكوفيين فانهم لا يقولون بعمل إن في خبر فكيف يلزمهم ^{لا يقولون}
 به غير وارد لبيان إن عامل في خبر فيصطفى أن يكون الخبر معولا لها فصاحب المغني أن
 لزوم الالتزام المذكور وإن طعن فيه فلا بد من بيان وجه الطعن أولا بإبطال أدل
 حقيقته لا التعليق ومدعاهم أن مذهب الكوفيين بط ما يلزم عليهم من
 مخالفة الدليل لأنهم يقولون ما يخالف مذهبهم حتى يقال هذا لا يلزمهم قال
 ابن يعين وأجاز الكافي وأبو الحسن مطلقا علم أن سيبويه أورد أن بعض
 العرب يقولون أنهم أجمعون ذاهبون وأنك زيد ذاهبان غلطا ومنشأ
 غلطهم أنهم لما رأوا أن معنى الابتداء ولا يعبر معنى لجملة توهموا أنهم
 وإن أنهم وإنك بمنزلة هم وأنت وبين وجه التوهم لهم ومثله يقولون
 سابق شيئا إذا كان جائيا على توهم شيء والامر على خلافه وإن اختلف
 تفصيله ونحو أنه لا يجوز العطف بالرفع قبل المضي وإن كان المعطوف عليه مبنيا
 لقيام المانع فيه أيضا ولأنه لم يثبت ما ذكره من المعبرين من العرب وإذا
 بعض العرب مما عليه القياس واستعمال القصيدة كأمردودا عند أهل التحقيق
 فليكن كذلك عند ذوي التصديق قال ابن مالك هذا وهم سيبويه لأن المطبوع
 على العربية لو جاز غلط لم يوثق بشيء من كلامه بل يجب اعتقاد الصوت في
 جميع ما نطق به وسيبويه يوافق على هذا إذ لو لا ذلك لما قيل نادر أكلدن غدة
 ونحو ضبت حرب بل الصواب أن يحمل القولان على تقدير الأول أنهم
 هم أجمعون ذاهبون وأنك أنت وزيد ذاهبان وحذف المبتدأ

من جواز العطف قبل
 مضمون لكن عند الكافي
 والمبرد

اجتمعوا
 ان معناه
 لا يغير

سواء كان المعطوف عليه
 مبنيا ومعربا يجوز عندها
 أنك وعرو ذاهبان

جائزا إذا علم فالقول به راجح ولا يخفى أن الطبع مختلف ومختلف الكلام
 إلى فصيح وغيره وقد يمكن أن يكون كلام بعض العرب على وجه يكون مخالفا
 لوضع الواضع ولما عليه الفصحاء فيكون مردودا ومثل لدن غدة ومجر
 ضبت حرب سمع عن كثير وما نحن بصدد لم يسمعا عن متعدد وحذف المؤكد
 والمعطوف عليه لا يرتكبن غير ضرورة فإن قلت شرطوا في جواز العطف
 مضي الخبر فمقتضاه أن لا يجوز إلا إذا مضى فما يقولون في قوله تعالى إن الذين آمنوا
 والذين هادوا والصابئون والنصارى فانه عطف الصابئون على محال
 ان قبل مضي الخبر اجاب بقوله وأما قوله تعالى إن الذين آمنوا والذين هادوا
 والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف
 عليهم ولا هم يحزنون فقد ذكر سيبويه أن الآية تقديما وتأخرا كأنه ابتدأ
 وأتم الكلام وقال بعده والصابئون كذلك بعد ما مضى الخبر وهو فلا خوف عليهم
 على أن يكون من آمن بدلا في محل النصب من اسم أن وما عطف عليه أو من المعطوف
 عليه أما إذا كان في محل الرفع على الابتداء وخبره فلا خوف عليهم
 فالجزم مجوع للجملة فإن قلت كيف قال من آمن بعد قوله إن الذين قلت
 على أن المراد منهم المنافقون وهو الجواب عما تسكوا به تقريره ظاهر
 وفيه احتمال آخر وهو أن يكون خبر الصابئون من آمن مخ وانشد
 سيبويه شاعدا له أي لما ادعاه قول الشاعر والافاعلو أنا وأنتم
 بغاة ما بقينا في شقاق البيت لبشر من عرب وعوف والشاهد في
 معناه على أنه خبران والنية به التقديم فيكون أنتم مبتداء مستأنفا
 محذوف دل عليه خبران كأنه قال أنا بغاة وأنتم كذلك البغاة جمع
 باغ وهو الباغي بالفساد ويجوز أن يكون من بغى إذا ورع وترأى

والصواب أن الذين آمنوا
 من آمن بالله واليوم الآخر
 وعمل صالحا فلا خوف
 عليهم ولا هم يحزنون

تفسيره أن الذين آمنوا
 بالسننهم والذين هادوا
 والصابئين

أمنوا

صابئون مشتق من صبا
 يصبا إذا رفع رأسه إلى السماء
 وإنما سموها صابئين لأنهم
 صلبوا عن الأديان كلها
 بغاة وهم وعبدوا الملائكة

الى النفس والشقا فخلا واصله من المنفعة كان كل واحد ياتي بما يشق
 على الآخر او من الشق بمعنى لجانب كان كل واحد يكون في شق غير شق
 الآخر فان قلت البيت لا يصح العطف فيه فلا يكون صالحا للاستشهاد
 لان المفتوحة تغير معنى الجملة وتخرجها عن الوضع وتجعلها في معنى المفرد
 فكيف يصح العطف قلت ان هذه وان كانت مفتوحة لفظا لكنها مكسوة
 حكما لانها تقوم مع ما في غيرها مقام المفعولين قال ابن في تسهيل ان في ذلك
 كان في الاصح اطلق هنا وقيدته في الشرع بتقديم فعل او معناه وهو
 ابن الحاجب وعلله بما ذكرنا فعلى هذا يجوز ان يكون صالحا للشهادة
 على ان كل جزء من المعطوف بحب ان يكون متأخرا عن كل جزء من المعطوف
 عليه كما يجب تأخر المعطوف هناك فلما قدم جزء من المعطوف عليه هنا
 جازمه لفائدة يذكريها الشارح فيكون ابراده شاهدا في التقديم
 والتأخير ومن هذا الوجه اخذنا هذا الاحتمال دون الاحتمال الآخر الذي
 ذكرناه وما يدعوها ايضا ان الآية مسوقة لبيان اهل الكتاب لان الآيات
 السابقة واللاحقة فيهم فيكون لجزء لا للصائبين ولهذا جعل النص
 عطفا على الذين هادوا والاعلى الصائبون فان قلت لا وجه لان يكون
 من آمن في خبر لانه عايد قلت العايد محذوف اي من آمن منهم اوله
 اذا جرت نواحي ال بدور فادوها واسرى في الوثاق المعنى اذا جرت
 نواحيهم فادوا غرامهم لجزئنا واطلقوا من اسرهم منهم وفائدة التقديم
 في الآية هي الايدان بان الصائبين الذين كانوا بعد منزع عايد
 في الشرك وابست قدما في الكفر وما سمو صائبين الا انهم
 عن الاديان كلها لو آمنوا الصبح مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم

اي ميلان
 الواو بمعنى قدومه
 اسلو طمع اسرى
 وهو جمع اسيرين
 ايضا اسارى
 النزاع والنزوع
 الميل الى الشيء

وهو مصدر فضل الشيء يفضل فضلا اي زاد يقال زيد لا ينظر الى
 الفقير فضلا عن اعطائه الدنانير اي اعطاء الدنانير ممنوع امتناعا
 زاد منه فالنظر ومنه قول الشاعر ووحشة لسنا نرى من يكفها عن
 الفعل فضلا ان نرى من يصيدها يعني ان رؤية من يصيد المحبوبة
 ممنوعة امتناعا زاد منها فالمعنى ههنا ان ايمان غيرهم صحيح صحة زاد
 منهم فصح ايمانهم فقدم ذكرهم ايدانا بهذه النكته جمعها النكته وهي
 المعنى الدقيقة المفهومة واما فائدة التقديم في البيت فهو الاسما
 بان المخاطبين او على البقي فعاجل بذكرهم حيث كانوا اشد
 بغيا اذ هم يكونون اعم بالذكر بالتقديم ولو قيل والصائبين بالنصب
 في الآية وايمانهم في البيت لما كان من التقديم والتأخير شيئا واحدا
 في حال لان التقديم والتأخير في المزار اي في الذي ازيل عن موضع
 دون القارئ اي الثابت فيه هكذا ذكر في الكشف وجوز ان يكون
 في البيت خبران محذوقا وبغاة الظاهر خبرانم وذلك جازم
 لدلالة الله عليه وعندك يمكن ان يحمل البيت على وجه لا يلزم منه
 وهو ان يكون في شقاق خبرانا وبغاة خبرانم وهو مع خبره حال مثل
 لفتك ولجيش قادم فكان الحق تأخيره لكن قدم ايدانا بهذه النكته
 على ان الشخص لا ينسب اليه نفسه البقي فالمعنى والافاعلموا اننا في شقاق
 اي في جانب غير جوانبكم ماد منابا قين اذ كنتم وحمل الآية غير على
 حذف خبرنا اي ان الذين آمنوا فوحن اعلم ان الشارح ذكر في
 جواز العطف على المحل ان المكسورة وان المفتوحة نصريها وايما
 بدليل ايراد الآية والبيت فكانه اخذ مذهب الجمهور لان في هذا

قامت النظر

المراد من المثال المعطوف على
 والمراد من القاطع المعطوف
 على اللفظ

ما مثله

خلا فابين التحوين ذكرنا بعضه فيما سبق في الكلام ولم يذكر
 خلا فقرأ بتمامه فانه اجاز العطف على المحل بعد لكن وليت
 ولعل وكان كما اجاز في ان وان استشهدا بقوله ياليتني
 انت بالميسر في بلدة ليس بها انيس وجمهوريا ولونه بان انت
 مبتدا وخبره محذوف اي وانت معي لجملة حالية واوله بعضهم بالتقدير
 انا وانت انا مبتدا وانت معطوف عليه ولخر في بلدة محذوف انا ايضا
 ذكر العطف فقلط فلعله اخذ باختيار البصرية فانهم لا يجوزون الرفع على
 المحل الا في عطف النسق وفي غيره لم يجوزوا الا النصب على اللفظ الا
 ان يسمع فقط ولا يقاس عليه اما مجرى والبراج فها اجاز الرفع فان في
 عطف البيان والنعته والتوكيد كالعطف بعد مضي لخر واجاز الفاء
 مطلقا شرط خفاء الاعراب ومنه قوله تع قل ان رب يقذف بالحق
 علام الغيوب فانه صفة لرب **قوله** وكان للتشبيه اي لانشاء
 كما ان ليت لانشاء التمني اختلفوا في انها كلمة برأسها او مركبة فذهب
 لخليل وسيبويه والاعفشي وجمهور البصريين والفاء الى الثاني والثالث
 حيث قال كان مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل في قوله كان زيد الا
 ان زيدا كالاسد فكاف ضا يفيد تشبيها صريحا في موضع لم يتعلق المحذوف
 اي كاي كالاسد فلما قدمت الكاف من وسط الكلمة الى اولها لا فراط ضايتهم
 وفراط اهتمامهم بالتشبيه الذي عقدوا لجملة عليه فحيث حمزة لتكون الفاء داخله
 على المفرد لفظا والمعنى على الكسر بدليل جواز السكون عليه اي على قولنا كان زيدا
 الاسد كما جاز السكون على اصله ونظيره الضارب اياه زيد والكاف
 ليست بزيادة على حد زيادتها في كاي وكذا بدليل بقاء التشبيه فيه

فهو ظ

فيحفظ

لان الكاف من حروف
 و هو حرف عطف
 المعزلة

لا فيها ولا بتعلق بشيء وما دخلت عليه من ان مع ما عمل فيه اقوى
 الامر من فيه انه في محل لخر قال به ابو الفتح واورده عليه بان الاخر
 ينافي الصدر اذ في الاول صرح بانها ليست بتعلقة بشيء وهو يتأخر
 كون ما دخل عليه في محل لخر واجيب بان عدم التعلق لا ينافي في عمله
 في قوله تع ليس كمثل شيء وقولك هل من احد عندك وكسبك درهم
 كيف عمل لخر فيما دخل عليه مع عدم التعلق وفتح حرفها عند دخول العول
 الخافضة وغيرها نحو عجيبت من انك منطلق وبلغني انك منطلق يدل على
 انها عاملة لا هاملة فان قيل فما الفائدة في العدول عن الاصل اجاب بقوله
 واما عدل الكلام عن سمي الاول ليكون الكلام مبتدئا من اول الوجه
 على التشبيه الا يرى انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بينيت كلامك على التشبيه
 من قوله خلا ف قوله ان زيدا كالاسد اذ التشبيه فيه انما يكون بعد مضي
 على الاثبات يريد اذا قلت عمرا كالاسد فقد بينيت كلامك على التشبيه
 ثم طرد التشبيه بعد فسر من الاخر الى الاول قال ابو اسحق الكاهن في محل
 الرفع فقد بر كاي اخوك كاخوتك اياك موجودة قال ابن عصفور
 والاظهر ما قاله ابو الفتح من جهة ان العرب لم يظهروا ادنى ابواسحق اخاه
 ثم ما ذكرنا من انها للتشبيه مذهب البصريين وذهب الكوفيون والزهج
 الى انها قد يكون للتحقق دون التشبيه وجعلوه قول عمرو بن ابى ربيعة
 كاتني حين امشي لا يكلني ذوبغية يشترى ما كان موجودا وقوله فاصبح
 بطن مكة ممشعرا كان الارض ليس بها عظام وان تأملت فيها يظهر
 لك معنى التشبيه في التشبيه والوجود في الاخر عند ابن مالك ان الكاف
 بمعنى التام وذهبوا ايضا انها للتشبيه اذا كان خبرها اسما جامدا واذا كانا

خرج

اي طريقة
 الكلام في الاوط

التعيين

الميسر

مشتقا كان لشك بمنزلة طننت واليه ذهب ابن الطراوة وابن السيد
 وذهبوا ايضا الى انها للتقريب نحو كانك بالثناء مقبل وكانك بالفرح انت
 وقول الحسن البصري كانك بالدينام يكن وبالاخرة لم تزل والصحيح انها
 للتشبيه طلقا اذ الشيء تشبه في حاله مانه في اخرى وهو اظهر من تقدير
 الحذف كما قاله ابو علي من ان المعنى في كانك قام كان هيشك هيشه قام
 وقيل انها بسيطة وهذا بطل قول ابن هشام انها مركبة بلا خلاف
 وصحح ابن الحاجب مستدلا عليه بثلاثة اوجه ان التركيب خلاف الاصل و
 ان اخواتها غير مركبة وانها لو كانت لادى الى جاز وجور ولا يستقيم
 منها كلام ونحن قاطعون باستقلال الجواب اما عن الاول فكافي وكذا
 يدلان عليه واما عن اثباته فعدم تركيب اخواتها لا يستلزمه واما عن
 الثالث فقدم **قوله** ولكن لا استدرك اختلافوا في تركيبه وعده
 ايضا فذهب البصريون الى انها بسيطة وهي حرف نادر البناء وليس في
 الاسماء والافعال ما يشبهه والفاء اصل لانه ليس احد من يؤخذ بقوله
 يذهب الى زيادة الفاء بل الى زيادة الالف في الحروف اما اذا سميت فالف
 زائدة لانها لا يكون اصلا في ذوات الاربعة من الاسماء والافعال
 ومذهب الفراء انها مركبة من لا وان فريدت الكاف وطرحته
 وقيل من لا وكان والكاف للتشبيه وان على اصلها ولذلك وقعت
 بين كلامين متغايرين وهذه الاقوال اندرخصها عدم النظر
 والمذهب هو الاول ومعناها الاستدراك وهو رفع توهم تولد
 من كلام رفعا شيعيا بالاستثناء كما حصل يدارك باكملهم الآخر التوهم
 من السابق كانك لما اخبرت من الاول لجزء خفي ان يتوهم من الثاني

قوله
 ولكن لا استدرك
 اختلافوا في تركيبه

مثل ذلك فقد استدركت بحره ولذلك وجب تغاير جزء الثاني
 الاول الملفوظ او المقدرفان كان نقيضا او ضدًا لجوازه اجماع
 وان خلافا ففيه خلاف وان كان وفاقا فامتناعه وفاقا فلذا
 قال الشاعر اخذابا وهو وفاق جوازه اعلم ان يكن يتوسط بين
 كلامين متغايرين نفيًا واثباتًا فيستدرك بهما النفي بالاثبات
 اي يرفع الوهم المتولد من المنفي باثبات كلام مثبت بعده بواسطة
 لكن وكذلك يستدرك الاثبات بالنفي وذلك نحو قوله ما جاء
 زيد فتوهم مخاطبك منه ان عمالم يحيى فاردت ان ترفع ذلك الوهم
 فقلت عقبيه لكن عم جاء في الاستدراك النفي بالاثبات وقوله
 جاء في زيد فتوهم مخاطبك ان عم جاء فاردت رفع تلك الوهم
 فقلت لكن عمالم يحيى في الاستدراك الاثبات بالنفي فان قلت
 قد يقع لكن بين كلامين ليسا متغايرين نفيًا واثباتًا نحو فارقتي زيد
 لكن عم حاضر فالوجه في قوله لكن يتوسط بين كلامين متغايرين
 نفيًا واثباتًا اجاب بقوله وقد ينزل التغاير المعنوي منزلة التغاير
 اللفظي يريد كما يتوسط لكن بين كلامين متغايرين نفيًا واثباتًا لفظًا كذلك
 يتوسط بين كلامين متغايرين نفيًا واثباتًا معنى الا ان هذا الاخير
 كان كثيرًا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى الاول فاشارة الى هذا ادخل
 على المضارع قد المفيدة لجزئية الحكم فيقال فارقتي زيد لكن عم
 حاضر فانها كلامان متغايران نفيًا واثباتًا معنى اذ معناه لكن عم
 لم يفارقتي او ما حضر لي زيد وكذلك جاء في زيد معناه ما غاب عنه
 زيد لكن عم غائب او معناه لكن عمالم يحيى فحصل التغاير بينهما نفيًا

واثباتا معنى فاعلم ان الشرط للتغاير المعنوي نفيًا وإثباتًا وجد التغاير
 اللفظي اولا ومصادقه محتمل في كلام رب العزة ولكن الله سلم بعد قوله
 ولواريكهم كثير الفسليم فان سلم ثبت مثل ما سبق من الفعل والتغاير
 المعنوي ثابت اذ المعنى ولكن الله ما اريكهم شيئا فاسلمكم اذ لو اريكهم كثيرا لانهم
 وهلكتم فحذف سبب التسليم وهو انتقاء الارادة واقيم المسبب مقام
 وسرته ان لو يدل على امتناع الشيء لا امتناع غيره فدل على ان الارادة
 متيقنة فلما قيل ولكن الله سلم دل على اثبات ما فهم اثباته اولاً من مفهوم
 لو وهو سبب التسليم وهو نفي للارادة فيه علم ان المعنى كما ذكرنا فان
 فعلى هذا لا تغاير بينهما معنى قلت هذا المفهوم واما بمنطوقه فيدل على اثبات
 المفروض وهي ان يشارك ان في جواز العطف عليها مع ما علمت
 فيه محالاً ان معناها لا يتغير معنى الابتداء اذ معناها الاستدراك
 وهو لا يزيل معناه بخلاف كان وليت ولعل ومن النحويين من لم يجز
 العطف على محل كنه مدعيان وال معنى الابتداء لا فائدة معنى الاستدراك
 فيها ودعوى ابن مالك الاجماع فيه باطل لكن المذهب هو الاول اذ
 اذا الابتداء معنى يرجع الى الخبر والاستدراك ليس كذلك بل انما هو جوع
 عن معنى الكلام الاول الى معنى كلام آخر وتدارك وذلك امر لا يتعلق
 بالخبر نعم لو ادعى الاجماع على جواز الرفع لكان له وجه اذ هو مجمع عليه
 لكن الاختلاف في توجهه فيقول هو معطوف على محل اسمها وقيل على محلها وقيل
 على الضم المستكن في الخبر ان كان مما يتحمل الضمير وقيل انه مبتداء وخبره
 محذوف وهو الصحيح والمفهوم من كلام سيبويه وكذلك المعطوفات بالرفع
 لكن بعد معنى الخبر وقد سمعته مرة فيما مضى ويشترك ان في جواز دخول

الفعل الجنب وعدم
 لوجه على القول

الارادة

لا منافاة بين
 الاستدراك
 والابتداء

حيث قال في تهذيب
 يجوز رفع المعطوف على
 اسم ان بعد الخبر باجماع

اللام

اللام على خبرها عند الكوفيين دون اصحابنا وقد مضى بيانه ^{قيل}
 ان يقولوا ما ذكرتم من المناقاة بين لكن واللام متحققة بين لكن وان
 فكيف يجوز لكم ان تقولوا والاصل في ولكن من خبرها العيد قال ابن كمال
 قال كيف ثبت مخالفة لكن باعتبار اللام وموقفها باعتبار العطف قلت
 اما مخالفتها باعتبار اللام فقد ذكرنا باح واضح واما موافقتها باعتبار العطف
 فلان العطف لم يكن متعلقا بما تقدمها حتى يحصل المخالفة بينها وبين
 ان كما حصلت في اللام كذلك وانما العطف باعتبار ان بعدها لا يتغير
 حكمه ومعنا بدخولها كما لا يتغير بان فلما توافقت في المعنى الذي صح العطف
 لاجله توافقت في صحة العطف واما ساير اخواتها فمخالفة لها في المعنى
 صح لاجله العطف بخالفة المعنى بدخولها ما كان عليه قبل دخولها ^{قوله}
 وليت للتمني اي لا نشاء متى الممكن او المستحيل لانها لا نشاء محبة
 حصول الشيء سواء يترقب حصوله او لا وهو حرف ثلاثي
 البناء حقه ان يكون موقوف الآخر لكن حرره لساكن قبله فتح
 للنخبة كايين ويعمل النصب في الاسم والرفع في الخبر كاخواتها دون
 النصب عند الجمهور مثلها خلافا للقراء على معنى التمني كانه يلحق
 الكتاب لحرف عنه مستشهدا بقوله ياليت ايام الصبار واجعا
 اي اغنيها واجعا والكا في على اختار كان اي كانت واجعا
 وهو محمول عند البصريين على حذف الخبر ونصب واجعا على الحال من
 الضمير المستكن فيه العايد الى الايام اي حاصلة حال كونها واجعا
 وضعف بعدم جواز كان ولعل زيدا قائما مع انها بمعنى اشبه و
 اترجي ولا يقول احد وبان اختار كان ليس بقياس ولو جاز اختاره

20

فان قيل

لن يجرى مجرى
 النصب في
 النصب في
 النصب في

اذا كنت في وادي
 العشق راتعا

هنا الجازان زيداً قائماً على معنى كان وليس يسديد اذ قد نقل ابن
اصبع عن الفراء جواز في لعل وابن مالك عن بعض اصحابه انه
جوز في لحنه وقال ابن اصبع اجازته بعض المتأخرين في الستة
ومن ذهب اليه مالك بن سلام في طبقات الشعراء وزعم انها
رؤية وقومه وابن الطراوة ابن السيد حيث قال نصب خبر ان
واخوانه لغة قوم من العرب قال اذا اسود وجه الليل فلتات و
لكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا قال كان اذ فيه اذا استوفافاة
او فلاحوا فتأويل البصريين اسد وان اسد لغة الفراء بليت ان
زيداً قائماً اجيب بانه على حذف الخبر واما من ذهب في ظننت ان
زيداً منطلق الى عدم حذف الخبر فيجب عنه بانه مع ما عمل فيه ساد
ما يحتاج اليه لبيت من الاسم والخبر فيكون ما يقتضيه ما هو قوام
المعنى ولعل للترجي اي لانشاء الترجي وهو توقع امر ممكن لا وتوقع حصوله
مرجوه وهو فيه كنه حتى غلب فيه نحو لعل الامير يهبط الى شيا او نحو لعل
الامير يغضب على زيد وهو حرف رايي البناء ينصب اسمه ويرفع خبره كات
الا ان خبره مشكوك فيه بسيط عند اكثر النحويين ولا ملامه الاولى اصلية وقيل
حركته ولا ملامه الاولى زائدة لحد التوكيد وقيل لام الابتداء هي القائلين
بالتركيب اني محي اكثر الجوزف اللام وحج القائلين بالبساطة ان الزيادة
نوع تصرف وهو بعيد في الحروف فاعمل وعل لغتان وقد يبدل لامها تاء
لانها اخف من اللام واقرب من المدا واللين وقد يبدل العين غيناً بعد
لحمها منها في الحلق وليس بينهما الا حاء وهي اخف من العين لانه في الحلق
كلما استقل حرف كان اقفل وقد يبدل عينها حجة بعد قلب لامها نوناً كما

ردية

فيقال لعل و عن علي
الاول الفراء والكا
سبويه

يبدل العين من لحنه نحو شاهد عن محمد رسول الله ولا يفعلون ذلك
التي لحنه المفتوحة وقد يبدل اللام قبل العين المجرى والعين الغنة
راء وقد يزداد التاء في آخر لعل فحده عشرة لغات مشهورة زادت عليها
بعضهم غن بالعين المجرى ورعل بالراء فحلتها اشياء عشرة لغة ونصبها
لجنيين مذهب فمض في ليت ويدخل على ان المفتوحة حلا عليه وقد
نجد نادراً روى السيرافي عن ابن دريد ان من العرب من يحذفها
وانشد في ذلك وداع دعانا من بجيت الله فلم يستجبه عند ذلك
مجب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل الى المغوار
منك قريب واول بعضهم بان لا يحتمل ان يكون على قصد الحكاية او على
انه قد اشهر بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى به في الاحوال الثلاث
او على حذف المضاف او جواز الى المغوار واوله الفارسي على
تخفيف لعل جي بعد ما يلام في فالحج به لا لعل وبعض المقاربة على ان
للام محذوفة فعلى هذين التأويلين اسم لعل ضمير الثانيان المقدر في
لعل قال الشاعر وذلك اي مثال ما يكون ليت للتمني نحو قوله تعالى
ليتنازله والنون مع الالف في محل النصب اسم ونزد جعل فعلية
في محل الرفع خبره اي مردودون فان قلت ورد في التبريل كلام
فيه لعل على غير الحكاية نحو قوله تع لعل الساعة قريب لعله يتذكر
او يخشى لعلكم تغفلون فكيف يكون على المعنى المذكور وهو متجمل
على الباري تعالى لانه فيما جهلت عاقبته وهو عالم بالمعلوم
كلها اجاب بقوله وقوله تع لعل الساعة قريب ترجى للعباد اي
توقع امر مخوف للعباد لان الله تع امر بالعدل والعمل بالشرائع

جوز عن و غن
فيما كعب

الند العلى

كل مغوار بين المغوار
بجبت ها كنه الفار

لا يعلل
والمعنى بابي العباد كونه على توقع
فب القية وجعلها خبره كما بلغنا ان
لا يمتشي

لان الله تعالى ان الله تعالى
وان كان ظاهره يقتضيه انه تعالى من الله تعالى
لان الله تعالى ان الله تعالى
لان الله تعالى ان الله تعالى
لان الله تعالى ان الله تعالى

قيل ان تعاجى اليوم الذي لا شك في حصوله فلعل اشفاق وتذكير قريب
 على تأويل البعث حاصل الجواب ان ما ذكرنا من المعنى مقتضى لفظها
 لغة وهو ممكن على طريق مد معناها الى الخطاب كان التوقع ممن
 تعلق به وهم المخاطبون كما في قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون
 في كالحجارة او اشد قسوة ولم يقف بعضهم على هذا فردوه الى حقبة تعالى
 الى المجاز ما يتعارفه الناس من معنى كى لاستعماله الشك في اخباره تعالى
 نحو لعلكم تتقون وهو يقف عليه في مثل لعل الساعة قريب ومن معنى التحقيق
 وهو ايضا يقف عليه في مثل قوله تعالى لعلكم يتذكروا ويخشى لانه لم يتذكر ولم يخش
 وقوله امنت ليس التذكر القاطع وانما ارسلنا اليه له وقد لمج منها معنى
 التمني من قرأ فاطلع الى الله موسى بالنصب كانه يشبه التمني بالتمني من حيث
 ان كل واحد منها مطلوب لحصول مع الشك فيه والفرق بينهما اي يترتب
 ولعل ان ليس يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه نحو لعل يتذكر ويخشى وفي ما
 لا يمكن وقوعه نحو لعل الشيا ب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب
 ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع ولا يقال لعل الشيا ب يعود اذ
 المحال لا يرجى وقوعه فحصل من هذا اجتماعها في الممكن وجود معنى التمني
 بدون الترجي في المستحيل ووجود الترجي بدون التمني في الممكن المتوقع على
 سبيل كراهة فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه لكن لما كانت
 في بيان الفرق من الاستعمال وهو عموم وخصوص مطلق وهو جهة الاستعمال
 لاينا في ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما بينا لم يقرض له **قوله**
 والفرق بين ان وان احتاج الى بيان الفرق بينهما لما انه جعلهما مشتركين
 في افادة التحقيق فكان محل توهم اتحادهما من جهة الاستعمال فزاله فقال

جواب
 سؤال

التخصيص
 تخليت لولا
 خائف
 اذا دخل المشيب على الشباب
 فقد قرب الرجل الى تراب
 خلقنا من تراب بغير ذنوب
 رجعا الى تراب مع ذنوب

والفرق بين

والفرق بين ان وان ان ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد
 يعني مع اسمها وخبرها من غير انضمام الى شيء آخر قال الشافعي وقد ذكرنا
 ان المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل وافادة معنى التوكيد اي تأكيد معنى
 النسبة الانبائية فلا يجوز دخولها الا على الجملة ومخالفة لها في انها تنقلب
 للجملة الاحكام المفرد فتكون اي الجملة معها في تأويل المصدر يريد ان مضمونها
 ينقلب بها الى معنى ما هو في حكم المفرد وذلك ما يحصل من اضافة المصدر
 الى اسمها وذلك المصدر متفرع من معنى خبر الجملة الداخلة عليها ان ومن وصف ذلك
 بخر خوا عجبني ان زيدا يضرب اي ضربه او رجل شريف اي شرفه واذا كان مع ما بعدها
 في تأويل المصدر فلا يفيد حتى يضم اليها اي الى الجملة التي تنقلب مضمونها الى المصدر اسم
 او فعل لانه اما نعل او مفعول او مبتداء او مضاف اليه وكل من المبتدأ والمضاف
 يحتاج الى الاسم وكل من الفاعل والمفعول يحتاج الى الفعل الا ترى ان التقدير في
 بلقيان زيدا منطلق بلفظ انطلاقة واما ان المكسورة فالجملة معها على استقلالها بايديها
 غير محتاجة الى انضمام شيء اخر من اسم او فعل تقول ان زيدا منطلق وتسكت
 عليه سكوتا صحيحا كما تسكت على زيد منطلق كذلك ومن ههنا على
 المكسورة وهي الاصل ذكرنا في بيانه وجوها ستا اربعة منها **مقتضاه**
 من كلامه ولما من ان المفتوحة يكون مكسورة بحذف يتعلوب ولا يصير **المكسورة**
 مفتوحة الا بزيادة يعني ان هذا يدل على اصاله المكسورة لان كل شيء
 نقل عن اصل بزيادة يعود اليه بحذفها والسادس ان المكسورة اسم **الفعل**
 في انها عاملة غير معموله كالفعل وقيل ان المفتوحة اصل المكسورة وقيل **اصلا**
 والاول هو الفصحى فالحاصل ان ما كان مظنة للجملة اي موضعها اذ مظنة **الشيء**
 موقعه الذي يظن كونه فيه ولجميع مظان فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام

فقدت هذه واخرت تلك ولم يعكس لانه لا يستقيم تأخر لعل فكذا
 ما بمعناه هذه اذا اخروها فانما اخروا ما يسوغ تأخيرها واذا اخروا
 تلك فانما اخروا ما يسوغ تأخيرها وانما التزموا احدا ليزنوا لغير
 وكان وزانه وزان تقديم الاستفهام الواقع خبرا نحو منة الفتا فانظر
 الى سوق الشاع كيف خرش موقعها بذكر المعنى الذي لاجله امتنع
 في المكسورة والكسرة المفتوحة وهل هذا الا ليركع بعلة ومن هذا
 ادل مما ذكره الفارسي كل موضع فيه وقوع الاسم والفعل فيه فان مكسورة
 ولم يقع فيه الا احدهما فان فيه مفتوحة ومما ذكره صاحب الجمل
 حيث عدّ مواضع المكسورة تقديرا ثم قال والمفتوحة فيما سوى
 ذلك على ان ما قاله ابو علي فينتقض نحو قوله من يكرهه فاني اكرهه
 موضع يصح فيه وقوع الاسم والفعل مع لم يتعين الكسرة فان عرفت
 ان الفعل اذا وقع بعد فاء الجزاء فعلى تقدير حذف الاسم اتيت بفاء
 لانه قد يقع الفعل ولا يمكن تقدير الاسم ولئن سلم في اصله انه موضع
 فيه الاسم فوجب ان يتعين الفتح وليس فليس **قوله** وتفتح بعد
 ولولا وبعد علمت واخواتها قال الشاع انما فتحت بعد لو نحو لو انك
 جئتني لا كرمك وهو مما كان مظنة الجملة نظرا الى انه حرف شرط لا يقع
 بعده الا جملة لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل لما ذكرنا انما
 ذلك الفعل فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا لانه محكوم عليه وهو
 لا يكون جملة لان جملة عليها فالتقديرية المثال المذكور لو وقع انك
 جئتني اي مجيئك لا كرمك فهو مما كان مظنة المفرد نظرا الى اصله
 تقديره الا ان هذا التقدير مما ترك استعماله لطول الكلام بان ومثله

يزين

ابنت

لا يحكم

هذا

هذا مذهب صاحب الكشاف وابي العباس محمد بن يزيد والكوفيين والمبرد و
 الزجاج واما السيراني فقد قال لا حاجة الى تقدير الفعل لجعلها مبتدأة وذهب
 سيبويه واكثر البصريين الى ان ما بعده مرفوع على الابتداء وخبره محذوف
 يجوز اظهاره وقيل لا يجوز لاجزله لطوله ولجريان المسند والمسند اليه في الذكر
 قال ابن عسقلان هذا الذي احفظه من البصريين والمطهرات الفعل وجب ان الواو
 بالجر صفة لان بعدها ان يكون خبرا فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا
 اخوك مثلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف هكذا ذكره جار الله العلامة
 وقد اعرض عليه لي على جار الله بقوله تع ولوان ما في الارض من شجرة اعلم
 والبحريده فاقلام خبر ان الواقعة بعد لو وهي اسم وقد اجاب عنه اي عن
 هذا الاعراض في المشايخ بانه انما جاز وقوع خبر ان هذه اسما من حيث
 ان قوله تع والبحريده لما التبس اي تعلق بالعطف اي بسببه يتعلق بالتبني
 وبه ايضا يتعلق قوله بقوله ما في الارض من شجرة اقليم صار جواب لما جملته
 المعطوفة بحريده في البحر يده كان خبر جملة المعطوفة عليها وهي ما في الارض من شجرة
 اقليم لا للتباس اي لتعلقها بها اي لتعلق جملة المعطوفة بالمعطوف عليها وحصول
 الشك والملازمة بينهما بالعطف اي بسبب **قوله** في المشايخ ونظيره قولهم زيد ضرب
 عمرا واخاه في ان زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا به وهو اجنب عنه اي
 عن زيد وقوله من اجل متعلق بقوله انما يصح اي انما يصح انتصابه من اجل ان عمرا
 واخاه لما التبس اي اختلطا وتعلقوا احدهما بالآخر عطفا نصيب على التميز اي من
 جهة العطف صار اي المعطوف عليه وهو عمرو ولا اتصال به اي لا اتصال عرو بالآخر
 العطف من سبب زيد خبر صار فكان الضمير المتصل باخي زيد متصل بعمرو صار
 متصل بملا بس ضميره في مجوز نصب زيد بتقدير اهنت نفسه ضربت لاني ضربت

يعني في الخبر الرازي
 وقيل ان محشور

بالجملة

اخي زيد مستلزم لاجلته ولولا ذلك لكان شرط الاخبار على شريطة التفسير مفعولا
 ثبت ان الشيء يجوز ان يأخذ حكم شيء آخر بالعطف فصار هناك عدو خبرات
 اعلم ان هذا الاعتراض انما يرد على اطلاقه وهو ليس بجار عليه بل اذا لم يتعد
 الفعل المقصود به في يندفع عنه من غير احتياج الى ما ذكر من التكلف لظهوره
 لا يمكن ان يقع موقع اطلاق فعل بمعناه وانما فتمت بعد لولا لان ما بعدها
 مبتدأ محذوف والخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا كما عرفت فاذا قلت لولا ان
 منطلق كما كانا فكانت لولا انطلق زيد ولو كسرت كما بمنزلة قوله لولا
 زيد منطلق وهو ممتنع اذ الجملة لا يكون مبتدأ كيف يكون مبتدأ والمبتدأ
 اي و كان ان المبتدأ محجور عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها فالمبتدأ ليس
 بجملة وهو ينعكس الى قولنا الجملة لا تكون مبتدأ فقولنا هو المبتدأ محجور
 عنه صغرى والجملة لا يصح الاخبار عنها كبرى وهذه القرينة من الشكل
 الثاني وينتج مطوية وبوجه آخر لان هذا الموضع موضع مبتدأ لا يذكر
 خبره فاذا لم يقع مع ما علمت فيه الا في موضع خاصة وهو موضع المفرد
 فوجب الفتح ولو كسرت لادى الى ذكر الخبر المطروح استعمال ذكره وهذا ليس
 كما بعد اذا لان خبر مبتدأ بعده جائز فيه الامران فان كسرت كانت الجملة
 هي الاصلية وان فتمت لم يقع الا في موضع المبتدأ خاصة هذا ما ذهب
 اليه سيبويه واما ما ذهب اليه بعضهم انه في موضع رفع على الفاعلية
 كما بعد لو لكونه بمعنى الشرط فشابهه وهو ما اختاره بعض المحققين من
 النجاة المتأخرين واوردوا لو كان الامر كما ذكرتم لوجب الكسر لان الموضع
 موضع الجملة وهذا لا قوة فيه لان وجوبه في موضع الابتداء للخبر فيه خبر
 فاذا وقعت في موضع يكون الخبر من تمة المفرد الذي هو مفرد وجب ان يكون

مفتوحة بدليل فتح في عندك قائم وانما فتمت بعد علمت واخواتها
 جواب عما يعترض به على فتح ان في موضع الجملة تقرره ان زيدا بعلمت
 في معنى الجملة المستقلة بقايدتها ولولا ذلك لما سدت مسد المفعولين بوجهين
 احدهما انه ليس مذهب الجماعة بل مذهب بعض النحويين اختاره
 الزمخشري في مفضله لاستقصاء هذا الاعتراض وظهر ان لا يندفع الا بارتكابه
 ولعمري ان ارتفاعه ليس مقصورا عليه بل اندفاعه على ارتكابه واضح وهو
 ان ان مع ما علمت فيه في موضع المفعول خاصة والمفعول الثاني محذوف
 لانك اذا قلت علمت انك ذاهب فكانت علمت ذهابك
 حاصلا قتيبين انها واقعة في موضع المفعول خاصة وهو موضع المفرد
 فوجب الفتح الا انه ترك ثانيا المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصلة
 ولهذا لا يحذف الخبر مع المصدر اذا قلت علمت انطلق واقعا لانه محجور
 اللفظ قتيبين انها واقعة موقع المفعول الاول خاصة وهو موقع المفرد
 فوجب الفتح يرد عليه وجوب الكسر اذا لم يقصد الى حذف الخبر وجواز ذكر
 المفعول الثاني لان اقل مراتب حذف جوازه لجواب ان حذف ثبت وجوبه
 عند العرب وثانيهما مذهب الجماعة اشار اليه بقوله وقد ذكر اصحابنا انه
 اذا قيل علمت ان زيدا منطلوق جري صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه
 فيصير كانه قيل علمت زيدا منطلقا تقرره قال اصحابنا وانما فتمت لان الموضع
 موضع المفرد لا انتصابه بعلمت لان الجملة المستقلة لا يعمل فيها الا فعال
 والمفعول فضلة فكيف يكون جملة وهو فضلة والكلام وان كان محتاجا
 الى ثانيهما من حيث ان افعال القلوب انما وضعت لتعقوب بالشئ على صفة
 لكن لما دخلت على ان ولزم ان فيها اسم وخبر حصل المقصود معها من تعقوب

ولخفاء هذا المعنى يغلط فيه ولهذا قال هذا كلام يغلط فيه من ينظر
 الى ظاهره فيقولون انهم جعلوا ان في حكم اللغو وبينه ازالة لذلك
 الغلط فقال وليس كذلك اي ليس الامر كما توهم من جعلهم ان في حكم
 اللغو بل عرضهم من كلامهم ان الحديث والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما
 في صلتهما لذلك لبيان على ان المقصود الاخبار بعلم زيد منطلقا
 واذا كان عرضهم كذلك اي الاخبار المذكور علم ان المراد علم زيد
 واقعا لانه اذا علم زيد منطلقا علم وقوع انطلاقه فلم يجز ان يذكره
 بل ترك نسبيا منسيا وسد ذلك حذ المفعولين واذا علمت علمت
 انطلاقه لم يدل على ذلك اي على علم زيد منطلقا اذ لا يكون معه
 حديث ومحدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر فعلم ان المذهب من ذهب
 الجماعة واعترض بان كمال فضلا والواقع في موضعها مكسورا فاما
 وقوعها حالا من حيث انه حكم على صاحبها باعتبار المعنى فمن هذه
 الكيفية ليس فضلا بخلاف المفعول لانه فضلا على الاطلاق فافرقا
 كان واخواتها تعمل في الجملة على استقلالها الجواب ليس كذلك بل في
 اجزاها بخلاف ما نحن فيه فان اجزاها معمولة لان على تقدير كسرها
 وبان اقتضاء الفعل القلي المنزاليه على ان مسنده ثابت له لا شيء
 على صفة مطلقا ولا يكفي ان يكون متعلقا موصوفا الجواب ما اشار
 اليه الشايع في اول البحث وايضا الفعل القلي اذا دخل على جملة
 زيد قام بخبرها عن استقلالها لان المستقل مجموع علمت زيدا قائما
 واذا خرجت عنه يكون موضع المفتوحة فمفعولا علمت قبل ذلك
 ان عليها ليس جملة مستقلة فتدبر في هذا المقام فانه دقيق وبالبد

حقيق فان قلت لو كان ما بعد علمت مظنة للمقاريد لوجب الفتح
 بعده في كل موضع وليس كذلك لانا قد نجد المكسورة بعده عند دخول
 اللام على خبره فليس اجاب بقوله وانما كسرت بعد علمت عند دخول
 اللام في خبرها لان علمت تعلق على صيغة المجرول عند دخول اللام ابتداء
 نحو علمت لزيد منطلق على ما سياتي بيانه في آخر الباب في بحث افعال
 فاذا دخلت اللام في خبرها صار علمت متعلقا وما بعده من مضافات
 لمجمل فيكسر اعلم ان المضافان ثلاثة مظنة المفرد ومظنة الجملة ومظنة محمولة
 لها فالاوليان ما ذكره الشايع والثالثة لها اثلة منها ما وقع بعد فاء الجزاء
 نحو من بكر مني فاني اكرمه فالكسر ان قصد ان الجزاء ما بعده من غير حذف
 والفتح ان قصد ان في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء والجر محذوف او
 بالجزئية والابتداء محذوف والاول اولي لانه سالم من الحذف ومنه قوله
 نعا كتب على نفسه الرحمة ان من عمل منكم سوءا جهرت به ثم تاب من بعده
 واصح فانه غفور رحيم قرئ بالكسر والفتح على ما قرنا ومنها ما وقع
 بعد اذ اليضا جئة نحو خرجت فاذا انك منطلق فاذا قصد فاذا انت
 منطلق واذا قصد فاذا انطلاقه حاصل فالفتح ومنه قوله وكنت اري
 زيدا كما قيل سيدا اذ انه عبد القفا والله اعلم فاذا اراد فاذا
 هو فالكسر ليس الا فيكون النظر الى الشخص نفسه لا الى علمه وخدمته واذا
 اراد فاذا عبودية فالفتح لا غير فيكون النظر الى المعنى وهو الخدمة
 والكسر اولي لان الاصل عدم الحذف لهذا قراء القراء السبعة في
 جميع المواضع من القرآن بالكسر الا اذا وقعت بعد ان المفتوحة فانها
 ح قريب بالوجهين كالآية المذكورة ومنها مسئلة الفارسي في الاصل

منه على صيغة المجرول
 بلغة آكلن معاونا

وصي اول ما قول او قول في احمد الله فالفتح على تقدير اول قول
 حمد الله فالول مبتداء مضاف الى المصدر فيكون مصدرا ولجزم
 بالمصدر عن المصدر صحيح وانكسر على تقدير اول ما قول في احمد الله
 ثابت فيكون في احمد الله جملة محكية بالقول هذه الجملة من تمام
 المبتداء ولجزم محذوف والا اول مستقيم واضح واما الثاني فلا لان كل
 ما يحكى بعد القول عنه فانظر في اعجبي قول زيد ان عرا منطلق يلزم لك
 ما ذكرته فهو قول التقدير الى اول في احمد الله فاذا قد جزم وهو ثابت يكون
 عن الجملة باعتبار الحروف واني باعتبار باعتبار الكلام على ما يقتضيه اول من
 ما مضى الى ما هو بعضه وهو فاسد لان لم يقصد وان قصد فليس معنى
 والا ان يقال في تأويله ان القول عام في الحمد وغيره فالول مضاف الى اقول
 متعددة بغيره ثم اخبرها هو اولها بقوله في احمد الله فيكون التقدير اول
 الاقوال تكلمت بها في احمد الله كما تقول اول الكلام الاقوال التي تكلمت بها زيد
 منطلق فيكون في احمد الله خبر المبتداء هو اول ما قول لان لجز محذوف وهو
 جملة لانك اخبرت عما هو معناه جملة لانه قول واول الاقوال قول يصح ان يقع الجملة
 خبر القول نحو قول زيد قائم ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت
 انا والبنين من قبلي لا اله الا الله فعبارة الفتح يصدق على كل لفظ تضمن جملة
 وعبارة الكسر الى يصدق على حد بغير هذا اللفظ الذي اوله في وذكر الله
 الدولة وجرها شاملا عن الاعراض المذكور وهو ان يكون التقدير اول ما قول
 في احمد الله فيكون في محكية للجز المحذوف لقيام معمول مقامه واثاني في
 لبابه سلم هذا الاعراض حيث قال لا على حذف الجز مع الكسر لفساد المعنى
 واجاب عنه صاحب اللب بقوله وعلى هذا اشارة الى تقدير حكاية القول

فيكون

مؤول

منها جملة
 ومنها

ليس

ليس المقول عين القول حتى يلزم فساد ما ذكره بعض الخدائق يريد به ان لها حجب
 فيه نصرة لابن الحاجب محال ولعل عدم ذكر الاشياء هذه المواضع المحتملة بناء على انها
 ان كانت من مظان الجملة في مثبتة ببيانها وان كان من مظان المفاريد في داخلها
 في بيانها قوله وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفيها اي عنونها عن الفعل قال
 اعلم ان ما تدخل على هذه الاحرف الستة فيعزها عن العمل من وجوه منها ان ما لا تدخل
 على الفعل او قلما دخلت عليها بعدت عن مشابهة الفعل ومنها انها صارت كالجزء
 حين اتصلت بها فاخرجتها من شبهها الذي هو بناء الاخر على الفتح واتصال الضمائر
 كاتصالها به ومنها انه يقع الفصل بينه وبين معمولها بعد حروفها بهذه الحروف فلا تعمل
 والباء في فمجرمة عامل لا صلة وما نحن فيه بالشيء فضعف ونهاية للدخول على
 القبيلتين يريد ان لا ابطال عليها صح دخولها على القبيلتين لان اقتضاء الاسمية لابل
 المشابهة وقد زالت نحو انما زيد قائم في الاسمية وانما قام زيد في الفعلية ومعناه
 التعليل قال سيبويه وانما سرت حتى ادخلها انك تغفل لان هذا التركيب يفيد المحصر
 لا ما لا دخلت يفيد اثبات ما يذكر بعده ونفي ما عداه لان ما لا اتصلت بان
 للاثبات امتنع ان يدل على نفي ما بعدها لاستلزام كون الكلام مثبتا ونفيا فدل
 على نفي ما عداه قائما قال السكاكي هذا قول من لم يقف على اصول النحو لا امتناع اجتماع
 حر في النفي والاثبات من غير فصل بينهما وايضا وضع ما نفي ما ذكر بعدها
 لا نفي ما سواه وايضا يلزم نصب قائما في انما زيد قائم لان الحرف وان زيد يعمل
 ثم حكم بان ما هذه هي المؤكدة لثبوت كونها مؤكدة للنكرة في شياعها نحو حيث
 لاحر ما فان اتصلت بان ناسب ان تضمن معنى القصر لانه تأكيد على تأكيد فات
 قولك زيد جاء لا عمرو يفيد اثبات المجرى لزيد صريحا في الابتداء وضما في
 قال بعض المتأخرين معرنا عليه الاثبات على الاثبات انما يفيد المحصر اذ كان

مطلب ما الكافة

لحروف

الاثبات الثاني ضمنا حاصلنا عن النفي عما عداه كما في المثال المذكور وما في
 انما اذا لم يكن للنفي لا يكون في الكلام ما يدل على ذلك والثبوت على الثبوت
 بل التأكيد على التأكيد لا يدل الا على الثبوت للمذكور مع خلو الكلام عن
 النفي عما عداه فلا يتحقق القصر قطعاً ويجوز ان يكون زيادة هنا كزيادة
 في فمارة حتى يبطل عليها قال صاحب الكشف افعال اليتما ولعلها وكما
 اكثر منه في انما وانما وكما قال ابن الحاجب وهذا شيء اختاره من
 طريق القياس فالاول في موضع اكثر اولى لان هذا لم يأت عنهم فيه
 نصب وذكر في وجه القياس انه ثبت بعد اليتما في قوله اليتما هذا
 لنا على احدى الروايتين فحل عليها لعلها وكما لقوتها في تغيير معنى الابتداء
 مثلاً بخلاف انما وانما وكما وفيه نظر لان الاختصاص والكافي رويان
 العرب انما زيدا قائم بالاعمال اعلم ان ان واحواتها التي اتصلت بها ما
 فيها اربع مذاهب كنهان عن العمل الاليت اذ يجوز فيها الامران وهو
 سيبويه وجوازها في جميع وهو مذهب الزجاج والزمخشري وجوازها
 في انشائها دون اخبارياتها وهذا ايضا منسوب الى الزجاج وجوب
 العمل في فعل وليت وهو مذهب الفراء وجه الاول بقاء اختصاصها
 اخواتها وانفراء حل لعل عليه قائلاً ببقاء اختصاصها وعلى هذا الحكم اي حكم
 ان سائر الحروف المشبهة بالفعل نحو علمت انما زيد قائم قال وكما
 بوا دانيسه وكما سعي بجد مؤثلاً في كما زيد قائم او يقوم زيد قال الله
 تعالى كما نيساقون الى الموت ولعل زيد جالس وجلس زيد قال اعظم
 يا عبد قيس لعلنا اضاءت لك النار لعلنا المقيداً او لعلنا زيد قائم او قام
 زيد وقد ذكر علماء علم المعاني وهو علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي يتألف

قالت اليتما هذا محال
 الى حماستنا ونصفه فقد

ولو انما سوي لا في معيشة كفاة ولم اطلب غير من المال

او يقوم زيد
 عد نظير
 وقد يذكر
 في الجمل
 في الجمل
 في الجمل

اللفظ بمقتضى الحال ان انما لقصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم
 قد ذكرنا علة افادتها القصر بقى لنا بيان اقسامه فلا بد من بيان ماهية
 القصر او لا فنقول هو في الاصطلاح عبارة عن تخصيص امر باسمي
 الاول مقصوراً والثاني مقصوراً عليه او على العكس وهو اما حقيقي
 ان كان الموصوف والصفة غير معين او غيره ان لم يكن كذلك
 فالضرب الاول من الحقيقي تخصيص امر بصفة لا يتصف بغيرها اصلاً وهذا
 لا يكا يوجد اذ ما من شيء الا وله صفات متعددة يتعذر الاحاطة بها
 او يتعسر الثاني تخصيص صفة باسم لا يكون الا له وهذا كثير في
 في الكلام لعدم تعذر الاحاطة بموصوفات الشيء غالباً والاول من غيره
 تخصيص امر بصفة دون اخرى وهو المسمى بقصر الافراد او مكانها وهو
 بقصر القلب والثاني منه تخصيص صفة باسم دون آخر او مكانه الفرق بين
 الصفتين الاولين جواز مشاركة غير الموصوف اذ المعنى ان هذا
 ليس الا تلك الصفة لكنها يجوز ان يكون لموصوف آخر وامتناعها في
 الثاني لان معناها ان الصفة ليست لغير ذلك الموصوف فلا يجوز
 ان يكون له صفات اخرى وله طرق مذكورة في علم المعاني انما وقد
 كقولك انما زيد كاتب افراد لمن اعتقد ان زيد كاتب وشاعريد
 ان زيد مقصور على الكتابة اي الثابت له الكتابة لا غير وانما زيد قائم
 قلباً لمن اعتقد ان زيد قاعد لا قائم تريد ان زيد مقصور على القيام
 اي الثابت له القيام مكان ما اعتقده وكقولك انما يقوم زيد ان كان
 المتخاطب معتقداً ان زيداً وعمراً كليهما قائمان وقلبا ان اعتقد انهما
 عمودون زيد تريد ان القيام مقصور عليه اي على زيد دون غيره او مكاناً

ومنه قوله قل انما انا بشر مثلكم في قصه الشئ على الحكم وقوله تعالى
 انما ينزل اليكم الله في عكم واستقصاء الكلام اي في بحث القصر لا يلبق
 بهذا الكتاب لانه من علم النعم وليس من وظيفة ان يبحث عن القصر
 لانه من مسائل علم المعاني لكن يجوز التعرض به استطراد لما على
 الاستقصاء ولما كان من وظيفة الشرع بيان ما ذكر في المشروع يثبت
 على قدر الكفاية والله المستعان واعلم ان هذه الحروف الستة كما يبطل
 عملها عند حروف ما الكافة بها لبطان مشابرتها كذا يبطل عملها ما خلا
 ولعل بالتخفيف لحدف والتغية عاياً باه القياس في الحروف والآلة جاً
 قليلاً لكن اكثره فيما كان مضاعفاً خزان واخواتها ورب لانها ما
 بالاشياء فتأهت الافعال على ان التضعيف قبل فلا يجوز في علم
 الاختصاص ولا في ليت لعدم التضعيف ولعل وان كان فيه ذلك الا مع
 التضعيف لكن لم يبح فيها التخفيف في الاستعمال فاذا خففت يبطل عملها
 لزوال المشابهة لبقاء البعض على حرفين وزوال فتح الآخر بالتخفيف وهو
 على ثلاثة اضراب ما يجب فيه الالغاء وذلك لكن مشابرتها لكن العاطفة
 لفظاً ومعنى فحلت عليها بخلاف ان وان المحققين لانه ليس لها ما اجريناً
 في ترك العمل فان قلت فليعمل للفرق فنقول لا حاجة اليه لخصوله بان واقع
 بعد المحقة جملة وبعد العاطفة مفرد وقيد العاطفة مفرد وفيه بحث
 لجواز ان لا يكون مفرد اذا عطف جملة على جملة بها وباجتماع الواو مع
 العاطفة اذا كانت مجرد الاستدراك نحو قام القوم ولكن عرجوا لكانك
 قلت واستدركه ويضعف مع كنه المحقة لانها شبيهة بالعاطفة الا عند
 يونس والاختصاص فانها عندهما كالمشردة تعمل وعبدى عملها في الاستعمال

يجعله ضعيفاً وحكي عن يونس انه حكى فيها العمل وهو رواية لا تعرف
 وما يجب فيه الاعمال وذلك في ان بالفتح لانها عاملة في ضمير الشأن
 المقدر بعد التخفيف ولا يبرز لها اسم الا في ضرورة كقوله فلو انك
 في يوم الرخاء سالتني فراقك لم اتخل وانت صديقي وما وقع
 في كلام بعضهم القيت كالغيت ان محمول على عدم اظها عملها
 لانها تهمل لان سبب عملها اختصاصها بالاسم وهو باق بعد
 التخفيف بخلاف المكسورة الا ان سيبويه اجاز الغاء لفظها
 وتقديراً واما قدره في المفتوحة دون المكسورة لانهم وجدوا
 عاملة بعد التخفيف في افعي الكلام نحو كلام رب الغرة وان كان
 لما يوفيتهم فجاء في قرأة جميع من خفف ولم يبح في المفتوحة عال
 في ملفوظه بعدها مع انهما اجدربا لعمال نظر الى قوة مشابرتها ولما كان
 قوة عملت المكسورة مع ضعفها وجب اعمالها لكن لم يبح في الظاهر
 فوجب عملها في المضمر وهو مستقيم في الصور كما فيكون تقديره معلوم مطرد
 فتعين تقديره ولانهم وجدوها داخله على افعال غير داخله على
 المبتداء والخبر والمكسورة لا يجوز دخولها عليها لتلايلزم خروجها عن
 اصل وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في ضمير شأن مقدر ويجوز في غيره
 عند سيبويه حيث قدر سيبويه في قوله تعالى ان يا ابراهيم انك يا ابراهيم
 داخله على جملة اسمية فلا يخرج عن اصل وضعها بالكلية ولا يجوز تقدير ضمير الشأن
 في المكسورة اما في العاملة فظ واما في غيرها من نحو ان زيد منطلق فلجواز اعمالها فيه
 بالاجتماع فزيد متعين لاسميتها فلا يجوز تقدير اسم آخر لا متناع ان يكون لها اسماً
 فلهذا السر قدر في المفتوحة ولان اتصالها باسمها وخبرها اتصال واحد وهو اتصال الفعل

دون المكسورة

بالاجتماع

بالمعمول فيه واتصال المفتوحة بهما ايضاً لان هذا الاتصال واتصال الصلة بالموصول
لان ما بعد حاصلة لها فلا قوى اتصالها وجب تقدير اسم يعمل فيه وفي المكسورة
لما ضعف جاز الالفاء اذا خفف وما لا يجوز فيه الاعمال والالفاء وهو ان المكسورة
وقدر ذكر وجه اعمالها والغائرها الا عند الكوفيين فانهم لا يرون اعمالها لان
لخفيفة عندهم نافية واللام بمعنى لا ويجعلون النصب وان كلا بفعل محذوف
يفسره لنوفيتهم وهم محجوجون برواية سيبيويه والاختفاء النصب عن العرب
وايضاً جيء باللام بمعنى لا لا يعرف في كلامهم وكان فوجه اعمالها ان التثنية
وهو اقتضاء الاسمين كالفعل باق ووجه الغائرها فوات المشابهة بزوال
فتح الآخر اما ان الاعمال في اي شيء في الظاهر او في ضمير شان مقدّر ففيه قول
فقال بعضهم في الظاهر قياساً على المكسورة من حيث ان اصلها على الكسر وان
في شرحه للمفضل حصرها في الظاهر وقيل في الضمير قياساً على المفتوحة والقياس
ان من جعلها كغيرها جعلها كالمفتوحة ومن جعلها مركبة جعلها كالمكسورة
الاعمال في الظاهر قوله كان ظبي يعطو الناضر السلم على رواية النصب وهي احد
الروايات الثلاث ومثال الاعمال في ضمير ان المقدر سياتي وتنتهي للدخول
على القبيلتين الاسم والفعل الا ان المكسورة اذا خففت لزمها اللام
الا ابتداءً مطلقاً اي سواء دخلت على الاسم او على الفعل اذ لو لا ذلك
فهم التثنية لان الاصل عدم التخييف ولم يعكس لان الزيادة بما حذف منه شيء
اولي ليكون كالعوض ولانها لا ابتداءً فيها في ان النافية فلزمها اللام
كذلك فرقاً بينها وبين ان النافية ان خيف لبس بان النافية ولم يكن
بعدها تنقيح الاعمال لا لبس وكذا في موضع لا يصلح للتثنية كقول الطرماخ
انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن فلا يلزم اللام

صفحة ٤

كما لا يلزم في نحو ان زيد ان يقوم هذا ما ذهب اليه الاخفش وجماعة من البصريين
واختاره ابن مالك وابن عصفور وذهب ابو علي الفارسي الى انهم لا يلزم
اجتلبت للفرق بدليل دخولها على ما ليس ببداء ولا خبر في الاصل ولا راجع
الى خبر نحو يا ربك ان قتلت مسلماً وعمل ما بعد ما قبلها نحو وان كنا
عن عبادتهم لغافلين وبالعكس نحو وان وجدنا اكثرهم لغافلين وفي كلام
ابن علي ما يقتضي التفضيل في هوان دخلت على الاسم يكون لام الابتداء وان
دخلت على الفعل يكون لام الفرق وكلام الشاعر لا طلاقه اللام يمكن عمله
على كل واحد منهما واذا دخلت اي المكسورة على الفعل فتدخل على
الافعال الداخلة على المبتداء والخبر يعني الافعال الناقصة وافعال المقادير
وافعال القلوب مثل كان وكاد وحسبت واخوانها لانها لما خرجت عن
عن وضعها الاصل بدخولها على الفعل وجب دخولها على تلك الافعال
ليكون مقتضاه ما هو في عليها الذكر الاسمين بعدها ولان المكسورة
يناسب ان يثبت علمت اذ التحقيق مناسب للعلم فتناسب ان يختص بالدخول
على تلك الافعال هذا مذهب البصريين واما الكوفيون فقد ذهبوا الى
جواز دخولها مطلقاً متمسكين بما مر من قوله يا ربك ان قتلت
مسلماً وجبت عليها عقوبة المتعدي لجواب انه مردود وخروج عن
القياس لما مر واستعمال الفصحاء لانه لم يوجد دخولها على غير هذه
الافعال في القرآن ولا في كلام فصيح ولان ان لا ثبات والافعال
كلها لا ثبات فيلزم ان يسوغ دخولها على الافعال التحقق المناسبة
بينها وبينهن ووجه مذهبهم على صحة تمسكهم بتقدير ضمير ان في مثل
ذلك او تزيل الجملة الفعلية مجرى الاسمية كما اجروا انما قام زيد مجرى

٨٥

انما زيد قائم وعلمت ما قام زيد مجرى ما زيد قائم فلا بعد اذا في ذلك
 والمفتوحة عطف على المكسورة اي وان المفتوحة اذا خففت يعرض
 عما ذهب منها اي من المفتوحة عند دخولها على الفعل فيذهب لانها اذا
 دخلت على الاسم مثل ان لمحمد الله رب العالمين لا يحتاج الى ذلك
 التعويض وكذا اذا دخلت لجملة الشرطية مثل ان اذا سمعت آيات الله
 وجملة المصدرية برب احد الاحرف الاربعة السنين وسوف قد
 وحرف النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة من اول الامر ولم يعكس
 لما من ان الزيادة بالحذف منه شيء اولي ولان الناصبة كثيرة وهذه
 قليلة فاختصت الزيادة بها حفظا للتعادل وانما كانت هذه الاربعة
 بينها لانها لا تجتمع ان الناصبة لكونها للاستقبال وهذه الاحرف ايضا اما
 للاستقبال كالسنين وسوف ولا اولي لئلا يحال مثل قد لانها لتقريب الحال من الماضي
 فعلى الاول يلزم الجمع بين حرفين في معنى واحد وعلى الثاني الجمع بينهما في معنيين
 متضادين وكلاهما محال ولان قد لا تدخل فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا وحرف
 النفي له وذلك لاثبات فلا يجتمعان ولا يرد علينا قولك اريد ان لا يقوم
 علمت ان لا يقوم بالرفع لتعذر مجامعة الفصل معه اما حرف النفي فللزوم
 واما البواقي فلتوارد النفي والاثبات معا وهذا الاعتذار مشكل ومن علمت
 وان علم ان الواقعة بعده مخففة لكنه يجوز الذهول فارادوا تعيين ما يقع بعده
 الكس فانوا باحداها الا في ضرورة واجازه بعضهم في الكلام على ضعف ومنه قراءة
 مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاة وعند البصريين هذه نفي الناصبة للمضارع لكن
 اهللت عملا على اختارها الهاملة ولذلك جاء في قوله تعالى وان عسى ان يكون
 قد اقرب اجلهم على ان ان مخففة على المختار وقوله تعالى وان ليس للانسان الا

ما سعى مع عدم الفاصل ولان هذه الافعال لعدم تصرفها جرت مجرى حروف
 فكانه ليس يقع بعدها ولان المصدرية تدخل في موضع يكون الفعل لها
 في تأويل المصدر وليس لهذه الافعال مصادر فيكون معها في تأويله
 ومن هنا وقعت على انها اذا دخلت على الجملة الشرطية والدعاء لا يحتاج
 الى زيادة احد هذه الاحرف الاربعة ولان لجملة الشرطية والدعاء لا يفتقر
 بالمصدر اعلم ان الحاصل من هذا السياق ان المكسورة لا تدخل على الافعال
 كلها بل على الافعال الداخلة على المبتداء والخبر واما المفتوحة فهي تدخل على
 كل فعل لانها لما علمت في ضمير ان لم يبعد عن الاصل وان دخلت
 على الفعل والمكسورة اذا خففت لا بد ان يعوض عما حذف منها اللام
 مطلقا بخلاف المفتوحة فانها يعوض عما حذف منها احد الاحرف المذكورة
 الا اذا دخلت على الفعل لان ان النافية تدخل على الفعل والاسم والمصدر
 لا تدخل الا على الفعل ثم اراد ان يبين امثلة ما ذكره على ترتيب مستقيم
 على ما اوردته من اول البحث الا في حرف النفي فقال وذلك اي امثلة ما ذكرنا
 كجواب زيد لقائم في تخفيفه ان المكسورة المعوض عما ذهب منها لام
 الابتداء وان كان زيدا لقائم في دخولها على الفعل الداخل على المبتداء والخبر
 واستغنى به عن ذكر مثال فعل القلب والمقاربة لانه لما ذكرنا ولا ما دخلت
 عليه ان المكسورة من الفعل على العموم ثم بين ذلك بامثلة ثلاثة ثم اتى
 باحداها داخلا على المبتداء والخبر الداخل عليه اللام علم ان الاخرين
 كذلك وعلمت ان زيد منطلق في ان المخففة المفتوحة من غير تعويض
 عما ذهب منها وهو مستفاد من قوله عند دخولها على الفعل وتبينت
 لكن ان لو كانوا يعلمون وتبينت ان رب امره خيل خائبا امين

الاسبق

والمفتوحة كلها هل تدخل في الاسم
والفعل كذا في المكسورة

في خبر

للقائم

بعبارة

وخوان نجال امينا وعلت ان سيجز في تعويض سوف وان
لا يخرج في تعويض حرف النفي وهو شكل وان قد خرج في تعويض
وما جاء في زيد لكن عرو لم يجر في تخفيف لكن الملقاة من العمل وقوله
نجر مشرق اللون كان تدياه حقان في تخفيف كان وتدياه مبتداء
وحقان خبره اصله حقان حذف التاء كما حذف من خصياه وخبره
المجور وعائد الى النحر والوجه والمراد صاحبه ويروى اعمال كان
في الظاهر اي كان تديسه قال كان طبيعة يعطو الى ناظر السلم فانه روي
بالنصب كما روي بالرفع **قوله** والاثان اللذان مرفوعهما قبل
المنصوب ما ولا المتبعتان بليس قال الشاعر ما ولا يجلان على
ليس العمل يجعل لهما مرفوع ومنصوب كان ليس على لغة اهل الحجاز
الجار والمجور وفيه وفيه متعلقا بجعل اياها اي ليس انت على تأويل
اللفظة او الكلمة من وحين اجدها النفي يريد انها للنفي كان ليس كذلك
وتأنيها الدخول على المبتداء والخبر لاصل ان ليس للنفي من الدواخل عليها
فاذا دخلنا عليها شابهتها من جهة النفي ومن جهة الدخول **قوله**
ولما كان مقتضى هذا الوجه تساويهما في الاستعمال وما هما متساويان
وستطلع عليه احتاج الى بيان ان ذلك لاي شيء فقال ثم ان ما اذهب
في الشبه بهما ليس وذلك لاختصاصها بنفي الحال عند الاطلاق اما الاول
فلان المفهوم من قوله ما زيد قائما ليس الا نفي القيام في زمان الاختصاص
وما هو الا زمان الحال وليس هذا كالايجاز فيكون من قبيل الاختصاص
بدليل انه لا يجوز ان تكرر من هذا الكرمك وازيدان ما يقوم واما الله فلما
استعملها للماضي والمستقبل عند قيام القرينة كليس فانه للحال بخلاف

اياها

من لام

لا فانه لا سبيل لها الى نفي الحال فانها لنفي الاستقبال في جواب من يقول
هو يفعل الآن وزيد منطلق الآن ما يفعل زيد وما زيد منطلقا دون
الا اذا اريد بهما الاستقبال فجوابهما بل لا لان الجواب يجب على وتيرة
السؤال بلا فرق الا في الكيف وعند ابن مالك الاصح انه لا يلزم بل
لنفي مطلقا كذا ذكره الاستاذ ابو علي وبين انه انما يكون للحال
اذا لم يكن الخبر مختصا بزمان فيعمل عليه كما يحل الايجاب فاجاز ما زيد
ضربته على المجازة الا يرى انه قوله تع وما هو بمنزلة من العذاب وما
هم خارجين من النار وامثالها على الاستقبال فلذلك اي فلكون ما اذ
في الشبه دون لا كانت ما عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو
ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل الا في النكرة نحو لارجل
افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها في الشبه اذ لو
عم دخولها قبلي شيء يعرفه وانما لم يعكس بل خصت بالنكرة دون
المعرفة لانها اول بالنكرة منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاسم الاغلب
وذلك اي نفي لا يتصور الا في النكرة فروع هذا في موضع يعرفه الرفع
والنصب ذلك اي كونها لنفي لجنس وان كانت بمعنى ليس اذ ذلك لا ينافيه
وقد ذكرنا فيه وجهين آخرين احدهما ان اصل لا ان يدخل على النكرة التي
يبنى معها على الفتح نحو لارجل فاخص دخولها بالنكرة لئلا يكون ذلك
الاصل منبوزا وراء الظاهر وتأنيها ان النكرة اخف من المعرفة **قوله**
الاخف ادخل في باب المناسبة واما بنو قيم فهم لا يعلمونها وير
ما بعدها على الابتداء فيرفعون ما بعده على الجواز القياس فيما لا
اختصاص له باحد القبيلتين لا يعمل بحروف الاستفهام والعطف

واجب

لعمل

وحاله ولا كذلك تقول ما زيد منطلقاً وما خرج عمرو ولا رجل فضل
 منك ولا صلي هكذا ذكره النحويون ويقولون ان لغة بني تميم في ذلك على
 القياس والعجب منهم انهم يعلمون لا التي لنفي الجنس ولا يعلمونها بمعنى ليس
 انهما مشتركان في علم عدم العمل وان ادعوا ان الناصبة غير الاواخلة
 فما المانع ان يكون ما الداخلة غير الرافعة وقول الاصمعي ما سمعت
 نصب خبر ما في اشعار العرب وان شئت بليس محم لم لا يفهم على ان قوله
 في القرآن دليل ساطع وبرهان قاطع فالحوال اعمال واليه اشار الله
 بقوله ولغة النزيل على اللغة الاولى يعني اللغة الحجازية قال الله تعالى ما هذا
 بشراً وقال الله تعالى ما هت امها هم وليس انتصابها كازعم الكوفيون
 على نزع الخافض لان ذلك انما هو في موضع نصب للفعل او معناه
 حق اذا سقط وصل ونصب وما في غيره فلا كما في موضع الفاعل
 والمبتداء ولا على الحال من ضمير الخبر المحذوف لان الكلام اذا اقام بدو
 فالاصل فيه عدم التقدير ويبطل علمها عند نقض النفي بالالزوال
 متساويتهما بليس وذلك لان وجه الشبه الخاص الذي علم به هو النفي
 فحسب اي لا غير وانضمام التثنية في القوة فالاطلاق فيها سبق للمجاورة
 او القصر اما في لا بالنسبة الى الوجه الثاني يشعر به قوله واما ليس في
 وقد ابطلت الا ذلك النفي لصورة حصول الاثبات بدخولها فبطل
 العمل واما ليس فانها تعمل مع الا تكونها فعلا والام تبطل الفعلية بل النفي كالحال
 ان ليس بمعنى لا يكون فاذا انتقض نفيه بقي يكون هذا مذهب سيبويه واما يونس
 فاجاز مستشهداً بقوله وما الدهر الا منجنوناً باهله وما طال لب الحاجات الا معذباً
 وقول الآخر وما حق الذي يعنونها را وسرف ليل الا تكالا الجواب لكل على ما ذكره

يشبه شيئاً الا منجنوناً او الا يدور دوراً منجنوناً او لا يحن جنونا
 ويعذب تغديبا او ما الدهر موجودا الا بهذه الصفة فالنصب على
 الحال لا على اسقاط الخافض اي الا منجنون كازعم باسناد طاهر وكذا
 الا تكالا على تقدير الا ينكل تكالا او تكالا ان تكال يعنوه وتكال يسرقه
 فحذف النون للضرورة وكذا يبطل علمها عند تقدم الخبر على الاسم الظاهر
 لضعفها وقوعيتها لانها قد اشبهت فعلا غير منصرف بينها ضعيفا من جهة
 المعنى فلم تقوى على العمل عند دوطا عن ستمها الا على اما ليس فانه قوي على
 العمل لانه لاجل فعلية قويت على التصرف فلم يبطل علمها هذا ايضا مذهب سيبويه
 وحكي الفراء العمل فاجاز ما قاما زيد وكذا الجري قال ان النصب لغة
 ونسبه ابن مالك الى سيبويه حيث قال انشد سيبويه مستشهداً
 على نصب الخبر المقدم قول الفرزدق فاصبحوا فدا عاذ الله نعمتهم
 اذ هم قريش واذا ما مثلهم بشر ووقع في اللفظ لان عبارة سيبويه وعموما
 ان بعضهم قال وهو الفرزدق فاصبحوا البيت ثم قال وهذا لا يكاد يعرف
 فالظاهر من كلامه انه لم يسمع من العرب ولم يعترف بصحة زعمهم بل انفي
 معارضة عرفانه الجواب عن البيت من وجوه الاول ان الفرزدق في
 فتكلم هذا معتقداً جواره على اللغة الحجازية فلم يصب وليس كما ينبغي
 لانه ذكر ان له اضداداً من الحجازيين والتميميين يطلبون الظفر بشيء
 من زلاته فيسعون عليه ويبادرون الى الخطئة ولو وقع شيء من ذلك
 ليقل لتوفر الدواعي ففي ذلك دليل على اجماعهم على تصويب قوله والثاني
 انتصاب مثلهم على الحال ان بشر مبتداء والخبر محذوف خرج الما في الخبر
 وابو علي ولولا انه حذف ما لا يحفظ من كلامهم وعدم تمام الكلام بدون

في القواعد

برمعة مقاربه

مثلم ليقل والثالث نصبه ضرورة لتلايختلط المرح بالذم الا يرى
 انك لو قلت ما مثلك احدا لا احتملها بخلاف ما اذا رفعت احدا ودلالة
 السوق على قصد المرح تدفعه والرابع ان مثلا حناظرف اذا اصلها
 مكانا مثل مكانهم زعم من قال ان مثل هذا الحذف في كل الصفا وليس كذلك
 بل في المختصة منها على انه لا قرينة تدل عليه والخامس ان مثلم مبنى على
 في موضع الرفع كيو مثذ صحى ابن عصفور لكن سيبويه لم يذكر البناء الا
 في الاضافة الى الفعل والسادس ان طرف بمعنى بدل ذكره الكوفيون
 وهو صحيح لوجاه في اللغة او في الاستعمال وفصل بعضهم فقال ان كان
 لخرظفا او جارا او مجرورا جازوا لا لم يجز اختاره ابن عصفور وذكره
 ابن مالك في الكافية اعلم ان يعمل ما عمل شرطاً هذان الشرطان والثالث عدم
 زيادة ان وذلك لما ذكر فلوزيد بطل عملها كقوله وما ان طساحين كان
 منايانا ودولة اخرىنا وقائله مجازي والكوفيون اجازوا النصب وانشد
 يعقوب على قوله بنى عدان ما ان انتم ذهبوا ولا مريفا ولكن انتم اخرف وقد
 يقال في تأويله ان ان ما فيه مؤكدة لما والعمل لما تم هي كافة عند الجمهور وما فيه
 عند الكوفيين مؤكدة لما وهو مردود بوجهين احدهما انه لو كان كذلك لما تغير
 العمل كما في تكرير ما وسيمى وثانيها استعملت زائدة بعد الموصلة لشبهها في
 اللفظ بما التافية فلو لا ان المقرنة بما التافية زائدة لم يكن لزيادتها مسوغ
 والرابع عدم تقدم طرف او شبهه من معمول لخرظفو قد بطل عملها كقوله ما
 طعماك زيد اكل بنصب طعماك على انه مفعول اكل لخرظفو وابن كيسان اجاز النصب
 مع والرامي اوجبه وهو محجوب بقوله وما كل من اوافى منى انا عارف على راية
 نصب كل قلنا غير ظرف او شبهه اذ لو كان معمول لخرظفا او شبهه نحو ما اليوم

يرفعه
 لقيامه مقام ظرف

ولكن

زيد

زيد ذاهبا وما سيف زيد خارا لم يبطل العمل لكان التوسع فيهما
 ولخامس عدم التوكيد بما والا وجب الرفع نحو ما زيد ذاهبا عند
 عامة النحويين واجاز جماعة من الكوفيين النصب ونص ابن مالك
 على ان تكرار ما لا يبطل العمل والسادس ان لا يكون البديل منه من خبر
 منصوبا بالان نحو ما زيد شي او بشي الاشئ يعيا به اذ فيه لا تفاوت
 بين اللغتين والسبب ان البديل لما موجبا باللام ينتصب ولا فرق
 بينه وبين البديل منه في الاعراب فيلزم الرفع فيه فلذلك جاءت
 التسوية لكن الشارع لم يذكر منها الا عدم الانتقاض وعدم التقدم
 ولعل ذلك مبنى على ان المشهور الثلاثة الاول واستغنى بذكرها عن الثالث
 لاشتراك اياها في العلة ولجواز ان اختار في الثالث مذهب الكوفيين
 بناء على محبة في كلام فصيح وقد سمعته والتاويل تقسيف وفي الرابع
 ابن كيسان بناء على ان تقدم فضله من فضلة لخرظفو ليس في قوة تقدم لخرظفو
 لخامس اختار مذهب جماعة من الكوفيين فانهم اجازوا النصب وقد جاء
 في كلام فصيح كقوله لا ينسك الاشئ تأسيا فما كان من حمام احد معصما
 وقد نص على ان الصواب عدم اشتراط وفي السادس من نظر الى انه داخل
 في الشرط الاول بناء على ان البديل هو المقصود والمبديل منه في حكم
 فان قلت كان لخرظفو المشبهة بالفعل تعمل بالمشبهة كذلك حاتان
 لخرظفو فانما بالهم الزموا تقديم المنصوب على المرفوع في باب ان اظهرا
 للفرعية وفي ما لا تقدم المرفوع كذلك اي لاظهارها وهل هذا الا تخم
 ان واخواتها لما اشبهت الفعل لفظا ومعنى واستعملوا كما اوجبوا ايقاع
 المخالفة بينهما وبين الاصل اشدّها لتلايشتبه به وذلك بالالتزام بتقديم
 حنا

على المنصوب

احبوا

المرفوع على المنسوب وقد مر تحقيقه بخلاف ما ولا فاتها لم يشبهها تلك
 المشابهة القوية اذ لم يشبهها الا معنى فحصل الفرق بينهما فامتن اي وقع الات
 فيهما الاستنباه اي عنه بالاصل فلا يلزم التحكم فرفعنا الاسم ونصبنا
 كليهما وقد جرح بالباء الزائدة كما في ليس وما يجازية والالجازية ينطلق
 وتأقش ابن له اوجب فيه فقال ان هذا الاستدلال غير مستقيم لان زيادة الباء
 لا جل النفي في لا يلزم ذلك كما لا يلزم جاء في من احد من ما جاء في من احد
 وفيه اشارة ان ما قال الكوفيون انما زيدت الباء فرقابين مجازية وتيمية
 وليست بديلة لان زيادة الباء في خبرها ان كانت بحلها على ليس فلا فرق بينهما
 بدلالة مسئلة الكتاب انت بشي الا شي لا يصح به برفع شي على
 البديل من موضع الباء لتعذر خفض والنصب ومن ههنا علم ان زيادة الباء
 في خبرها بالحل لا بالاصالة في خبر ليس لانه فصلة بالنظر الى انه مفعول بالنظر
 الى فعلية وان كان سمي بحرف معظم زيادة الباء فيه ولانه لما كان غير منصوب
 كان بمنزلة التاء فاحتاج الى ما يقوي به وقال قوم على العكس لما بين ما وان
 من التقابل فكانت زيادة الباء هنا بقاء بل زيادة التاء ثم حمل ليس عليه
 لاشتراكهما في النفي كالحالي وقد زادت في حيز لا نحو لا رجل با فضل منك كذا قال
 ابن يعقوب فاذا عطف عليه فاما جرح الايجاب فالرفع فاجب لان النفي
 اذا بطل في المعطوف عليه بطل العمل ففي المعطوف ايضا اذا بطل بطل بل هو
 نحو قوله ما زيد قائما بل قاعدا ولكن او بغيره فحكم في الاعراض حكم المعطوف
 عليه كقولك ما زيد قائما ولا قاعدا هذا اذا لم ينل المعطوف سببي فاقاب
 تلاء نحو ما زيد قائما ولا ذاهبا اخوه في يجوز فيه الوجهان جعل المعطوف
 كان لم يذكر بعده شي في يجوز فيه ح النصب وجر على التوهم والتسبي

بل الاصاله

به والثاني جعل السببي مرفوعا بالابتداء والوصف خبره فرفع وذكر
 وجها آخر وهو ان يجعل الوصف مبتداء والسببي فاعله المعطوف عن
 لاعتماده على حرف النفي وان تلاء اجبتي فلا يجوز نحو ما زيد قائما ولا
 قاعدا ولانه لم يوجد فيه ما يجب في المعطوف عليه من الضمير وان جعل
 من قيل عطف الجملة على الجملة فهو ايضا لا يجوز من قبل لزوم عمل ما
 بالتقديم بخلاف ليس لا على التقدير الاول لاشتراكهما في عدم الجواز
 لاشتراك العلة **قوله** ولا وجه آخر قال التابع في افادة لانفي
 لجنس المستلزم للاستغراق الذي هو احد شروط عملها ان اعلم ان التكررة
 نحو رجل وفرد يشتمل على الجنس كله اي على جميع افراده بطريق البديل
 الا يرى انه اذا قلت جاء في رجل يصح ان يراد من افراده زيد او عمر
 او بكر او غيرهم لا بطريق الشمول كما سمعنا فاما يجوز ان يراد به جميع
 افراده فاذا دخلت عليها الاستغراق تلك التكررة جميع الافراد نحو
 لا رجل في الدار فان فيه قد اشتمل النفي على كل رجل يعني لا فرد من افراده
 يشذ عنه بل كل واحد واحد منها منفي عنه لكم حتى لا يجوز لا رجل في الدار
 بل رجلان للزوم التناقض كما يجوز ان يقال ما جاء في رجل بل رجلان
 وهذا اي ما ذكرنا من استغراق النفي معنى قوله اي قول المصنف المتن **وقال**
 له نفي لجنس وفي قولهم نفي لجنس نوع من التجوز لانه نفي حكم لجنس فاطلقوا
 السبب وارادوا المسبب وهو باب المجاز المرسل لان نفي نفس لجنس **انظر**
 بقوله الا يرى انه اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو
 كينونية في الدار لان نفسه بالنصب عطف على حكم الرجل ولحق انه جار على ظاهره
 على طريق الكناية يؤدي نفي حكم على طريق الضرورة وظاهر هذا الكلام ان استغراق

ابن السلام لا يسمي
 نفي جنس
 اذا افتخر وبقين او نفيهم

مطلوب
 ولا وجه آخر

عراء

قال ابن الزبير الكسوي
 عذرا بغيره
 تكون ولا ائمة بالبلاد

الاتراك

النفي من اصل الوضع لا من من الاستغراقية ثم ان لا هذه اي لا التي لنفي
 لجنس لان لا النافية انما يعمل عمل ان اذا كانت لنفي لجنس ومال ليس
 بعامل عمل بل انما يعمل عمل ليس او يلغى فعلها اذا كانت لنفي لجنس
قد استعملت عمل ان في نصب الاسم ورفع لكونها في النفي بمنزلة ان في
 الايجاب وهم يحملون الشيء على ضد في الاعراب نحو ضربت زيداً وما
 ضربت زيداً اذ لا في احد الطرفين كما ان الاخر في الطرف الاخر والاول
 في الذهن كما يحلونه على نظيره كما في العوازل القياسية طلبا للتناسب
 والتشاكل في حمل الشيء على نظيره وتحقيقا للتقابل في حمل على نقيضه ففي
 لغ ونشر غير متبين وجه كونه تحقيقا للتقابل ان اذا عمل على كان النفي
 واراد على ما يرد عليه الاثبات واما اذا لم يعمل فربما يسبق الى الذهن ان
 ما ورد عليه النفي غيره فلا يتحقق التقابل ولا انها لما كانت داخل على المبدأ
 ولجز تأكيد النفي كان تأكيد الاثبات اشبهها فوجب ان تعمل فيهما لا
 جميعا كما تعمل ان فيهما لذلك ثم لما كان البحث في علم وعلم في حالة اعراب
 اسمها قدم الكلام في اعرابه فقال ثم ان الاسم لا اذا كان مضافا نحو لا غلام
 رجل او مضارعا له اي مثابها ومطولا ومطولا نحو لا عشرين درهما لك
 والمعنى ان يكون الاسم الداخل عليه لا متعلقا باسم اخر على غير جهة الاضاف
 فاجرى مجراه لشبهة الارتباط انتصبت لك الاسم انتصبا صحيحا كما ذكر
 في اليادي واذا كان ذلك الاسم مفردا اي غير مضاف ولا اشار به
 لانه ذكر في مقابلتها فيدخل فيه الواحد والمتن والجمع مذكورة مؤنثة
 يعني على الفتح خلافا للميرد لانه اعراب المشق والجمع لانها بزيادة الياء
 والنون اشبهها المطول قيل الاولى على ما ينصب كما قال في بابها ليتناول

انما هي في النفي بمنزلة ان في

نحو ولا غلامين فان بناؤه بالياء لجواب ان الفتح في المشبهة بمنزلة
 في المعربات فجاز ان يقال فتحه بالياء كما جاز نصبه بالياء فعلى هذا
 قوله على الفتح اما بالحركة او بالحرف فان اختار بناء جمع المؤنث ان لم
 على الكسر كما اختاره بعض وهو من يقول على ما ينصب اما بالتونين
 او بغيره وهو الاجود فالحركة مطلقة اي اما بالحركة الفوقانية كما في
 النكرة الواحدة او التحتانية كما في هذا وان اختار بناءه على الفتح كما
 اختار ابن مالك لان لكل على امر اما هو في الاعراب فاذا بني جمع
 بناء الى الاصلية فالمراد بها الحركة الفوقانية فقط فلو قال على ما ينصب
 لفانت هذه الفائدة على ما لا يخفى وتروى بها قول سلامة بن جندل
 ان الشباب الدج عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب وبه تعين
 ان تعين الكسر والفتح ليس على الفتح على ما ينبغي ولهذا قال بعضهم ولو
 وقفوا على السماع ما اختلفوا وجعل بعض المغاربة هذا الاختلاف
 فرع الاختلاف في حركة اسم لافن قال هو اعراب كسر ومن قال بناء فتح
 وقد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة للبناء في المفرد وانها اي تلك
 العلة غير معمولة اي لا يعطى لها اثر في البناء في المضاف والمضارع له ما
 ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارع فلا يضيف
 العلة هنا اي فيها فائدة البناء وفي بعض النسخ فلا يضيف بالعين الماملة
 وفي بعضها فلا يفيدها علم انهم اختلفوا في فتح اسم لانها اعرابية
 ام بنائية فذهب سيبويه الى انها بنائية والزجاج والسيرافي الى انها اعرابية
 وحذف التونين للتخفيف ولطخ حريته عن حريته ان وتبعهما في
 والرامي فيهم لا يشترطون لعلها الاضافة ولا اشبهها بل ينصبونه بلا تونين

شرف البناء
 في قوله معمولة
 من الفتح لا النصب

على كل حال وزعماء ذلك مذهب سيبويه والثاني اخذوا به سيبويه
وبين انه حق فقال والذي يفصل له اي يفرق وبين النصيب الصحيح
من البناء في هذا الباب اي باب الالف التي لفتي لجنس انك تقول ان معاتها
وخرها في محل الرفع على الخيرية الذي يفصل في تأويل المصدر اي قولك
لاسمات في الدار فتفتح البناء لان الحركة ليست حركة اعراب فتلحقها
بالنصب على افعال ان جوابا للفتي باخرها التي هي لجر ولكن كانت حركة
بناء كيف والنحويون قالوا ان الفتح ليست للاسم وحده ولكنها
للاسم مع الالف جعلوه معها واحدا وجعلوا اعله بناء تركيبة معها
تركيب خمسة عشر لانهم قد وجدوا في العامل مع معموله مثل ان المفتوحة
مع اسمها وخرها وان الناصبة مع ما دخلت عليه من الفعل قد جعلها
اسما واحدا مع ان كلامها لا يصلح ان يكون اسما فهذا اولى فيكون
لها فلا يكون حركة اعراب وتقول عطف على تقول الاول لانيات صدق
لك ولا اخوات نسب لك فتكسر لان المضاف معرب وحركة اعرابية
فتلحق باخرها لاصل ان حركات واخوات جعمان وفتح الاول وكسر الثانية
دليل واضح على ان الاولى بنائية والاخرى اعرابية اذ لو كانت فيهما اعرابية
لكسرتا فحصل مطلوبه بالقياس الاستثنائي والافراد تأمل في تحريكها
ان قلت لك صدق ام كذب وحذف التنوين للبناء لانه وان دل على
المقابلة فلا يخفى من دلالة على التمكن لا التحقيق لانه لو كان له كان المطلوب
اولا ونسبه ذلك الى سيبويه لا يصح لانه لا يصرح بخلافه واستدلوا بحجوز العطف
على لفظه ولولا انه معرب لما جاز فنوقض يمنع التالي لجواز ان يكون الحركة
البنائية مشابهة لصددها كما في باب النداء وعوض بانها لو كانت معربة

لثبت

لثبت التنوين كما ثبت في خير منك وقد مر ان كونها للمقابلة لا يمنع كونها للتنوين
واما قال المصنف في المتن اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة
في هذا الباب المعرفة تمنع لتعرف المضاف ولا مساع لدخول هذه
على المعرفة لانه قد مر انها لفتي لجنس فلا حاجة الى التعريف ولانه لو عرف
لعرف تعريف لجنس وذلك كما يحصل بالمعرفة يحصل بالنكرة فيكون التعريف
ضائعا وايضا الغرض منه نفي الواحد المتعقل في الذهن فيلزم منه نفي ما عداه
وذلك لا يحصل الا بالنكرة فاذا وقع اسم لا معرفة لا يعامل معاملة النكرة
بان ينبي مفردا وينصب مضافا بعد نزاع ما فيه من الف ولام لرعاية
واصلها كما في عبادة وكذا عبد الرحمن على الاصح الا على تأويلها بما يليق
بها لا بطريق معين وهو اضافة مثل او جعل العلم لاشتهار لفظة كانه اسم
جنس موضوع لا فائدة ذلك المعنى مثل ولا ابا حسن لها معناه لا فصل متصل
لها اذ المراد بابي حسن على وهو كان فيصلا في الحكومات على ما قال صلى الله
عليه وسلم في هذاكم فصار اسما لجنس المقيد بمفعلة الفصل فلفظ الفصل
وعلى هذا يمكن وصفه بالمتكرا وتقدم لا مسمى بهذا الاسم ولا واحد مسمى من
مسميات هذا الاسم لان شيئا من هذه التقديرات لا يصح على الاطلاق اللهم
الا اذا كانت الاضافة اي اضافة اسم لا هذه لفظة نحو لا ضارب زيد
الآن او غدا في الدار فانه يجوز دخول هذه على ذلك المضاف لعدم المنافي فيقول
الله متصل بقوله ممنوع او لتعرف لا بقوله لا مساع لفسا المعنى هو احكم اسم لا
واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا اعلام رجل كايين عندنا كما ان خبر ان كذلك مثل هذا
المثال لا بما مثله النجاة وهو لا رجل طريف لان طريف صفة في الظاهر لان نبي ميم
لا يشنون لغير اصلا كما سمي والمبتدئين يحذون كثيرا بخلاف الصفة وخبرها لاحتمال

وهو ظاهر فلا يليق بمن هو من اولى الفهم تمثيل ما هو ظاهر في غير ما هو مقصود
تمثيله ولا اقل انه محتمل له على السواء فلا يحسن اذا لا يحصل من المحتمل بخلاف
ما مثله فانه لا يحتمل الوصفية لان المضاف لا يوصف الا بمقتضى وما اجازة ابن
مالك من وصفه بالمرفوع باعتبار الاصل وعلى الابتداء ضعيف لم يثبت في
كلام فصيح فاقال الزجاج ان علام الغيوب صفة لرب في قوله تعالى قل ان ربي
يقذف بالحق علام الغيوب فعمل على غيره وجه لم يثبت بل هو محمول على انه خبر
او خبر مبتدأ محذوف لا بد له من الضمير في يقذف او قال على يقذف على ان
لا ضمير فيه ولا اجل موافقة الظاهر للاول في المعنى يغني عن الضمير فالاية
محتملة احتمالا ظاهرا على وجه ثابت ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه في
ارتفاع الخبر بما اذا فبعضهم على انه بالجرف وهم ابو الحسن وابو عثمان
ومن تابعهم كما في ان وبعضهم وهم الكوفيون وسيبويه على انه بالخبر
بما هو قبل دخول لا ولا عمل لها فيه وهي قاعدة لهم فيها وفي ان واخواتها
وهي الاول ان لا محذوف بها حذوان اما من حيث ان لا لا تحقق التثنية
والتحقق النفي او من حيث ان لا لا تثبت ولا النفي فعلى الاول محذوفها حذوا
من حيث التثنية وعلى الثاني من حيث التثنية فوجب ان يرفع
كان وايضا ان لا يقتضي معنى النفي ومعنى النفي بها يقتضي مضمون محذوف فلا
مضمون لمحذوف فوجب ان يكون عاملة في ظرفها لان العمل بحسب الاقتضاء وجه
ان لا فرع على ان فوجب ان لا يساويه في العمل اخطا طارئة الفرع عن الال
وايضا ان لا مع المنفي مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر الابتداء
ولا يعمل فيه لا اذ خبر من حيث انه خبر للابتداء لا يعمل فيه العامل النقطي ويدل عليه
عمل جميع نوابها على الموضع قبل ولو لا ذلك لم يخرب هذا وبينه الشايع في احدها

بما لا غ

فقال

فقال وجواز لا رجل وامرأة كاشان عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضمون المحلة
يدل على ان لا عمل بلا في الخبر والا يلزم اعمال عاملين في معقول واحد على ما سبق
في ان وايضا ان ان مشبه بالفعل فنصبته ورفعت بالفعل ولا هذه يشبهها
فجرى بحروف الناصبة بالفعل وانت تعلم ان الاخطا ط حاصل بعدم اظهار
عملها في اسمها المنفي وكون الجمع المنفي مرفوعا على الابتداء ليس خبره بل في حق نواب
اسمه وجواز تلك المسئلة ممنوعة فلا يدل على المطلوب ولا ايضا مشابهة
لكن بواسطة ان والتحقيق فيه ان لا لا بمعنى ليس ولا النفي لجنس سواء لانها مشابهة
للفعل الغير المتصرف بلا واسطة ولا مشابهة بالفعل المتصرف بواسطة فصارت
مشابهة قوتية من حيث انها بلا واسطة وضعيفة من حيث ان المشبه به فعل
غير متصرف ومثابه لا ضعيفة من حيث انها بواسطة وقوية من حيث ان المشبه
فعل متصرف فعملنا الرفع والنصب باعتبار المشبه به وعملت الرفع والنصب
باعتبار الواسطة لانها مقتضى شيئين واما لحروف النواصب فليست كذلك
لانها لا تقتضيها هذا على تقدير التركيب مع لا واما على تقدير عدمه فقالوا لا خلا
في رفع الخبرها واعلم ان اثبات الخبر في هذا الباب اي باب لا النفي
لجنس هو لغة اهل الحجاز واما بنو عليم فلا يثبتون الخبر في كلامهم بل
يحذفون حذوا لازما كما يحذف الخبر في عجم لو كان كذلك كان كذا او لم يكن
موجود في حذف حذوا لازما يسمونه ان الخبر حذوا وان حذوه حذوا لازما كما
حذفوا الخبر المبتدأ في مواضع منها خبر لولا حذف حذوا لازما مع انه مراد او انه
غير مراد اصلا لا اصلا ولا تقدير ركا على ان لا اسم فعل بمعنى نصبت او انتفخ
لا يحتاج الى تقدير خبر لا يستقل له لكن الوجه الاول اظهر لمواصفة البقية الضميمة
ظرفا كان او غيره خلافا لغيره فان الخبر اذا كان ظرفا لا يحذف على مذهبهم

مقاطعة
الموجود

رجل او امرأة وان لم يكن فتقول لارجل في الدار ولا امرأة ولا لا تعمل ههنا وحسن
وان كان قياسه ^{مع} على الفتح لان من هجرهم رعاية النطاق الا يرى انهم يجوزون
عني من مرتان بالالف مع ان من لا يلقى في ههنا اجوز لالفاء لا ولم يقدر لارجل
في الدار جوابا لمن سأل ارجل في الدار كما قدر ذلك لجواب من سأل ارجل في الدار
امرأة لانه لو قدر لكان لا وحدا تغني واللام منتف وفاقا لبيان الشرطية ان يجوز
امالا او نعم بخلاف ارجل في الدار امرأة اذا لم يكن فيها احد مما فتعين ولانه اذا
قدر جوابا لم يكن المطابقة الاشئ واحد واما في هذا فالمطابقة لشئين فلا يلزم
من مراعاتها مراعاتها وفي تركها مخالفة واحدة بخلاف ترك المراعات الاولى اذ فيه
مخالفة كثيرة وهم يجوزون المخالفة القليلة لا المخالفة الكثيرة وقد ذكر وانه لا
حول ولا قوة الا بالاسم ستة اوجه احدها ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الـ
على ان يقدر كل جملة على حيلة وهي اذا انفردت كانت كذلك ثم عطف احد بهما
على الاخرى فيجعل لـ كل واحد منهما النقي للجنس وفي بعض النسخ نافية للجنس
وهذا واضح لكن الاستثناء مشكل لانه في المعنى يرجع اليهما وهو اذا استقيمتها
لا يكون الاثباتينها فحله ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كل منهما تكرر فيصح
رجوع اليهما باعتبار تنظيها منزلة شئ واحد وان الظاهر انه حذف النفي العام
من الاول او من الثاني دلالة النفي والاستثناء عليه ويجوز ان يقدر لهما خبر
واحد جعلت لـ عامله في الجز اول اما الثاني فظ واما الاول فلانها متاثلان
فيجوز ان يعلا في اسم واحد عملا واحدا نحو ان زيدا وان عمر قائمان والثاني
لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون الاول للنفي للجنس
فيكون هذه جملة مستقلة والثانية زائدة مؤكدة للنفي غير عامله مثلها
في ما جاء في رجل ولا امرأة والاسم بعدها منصوب اما عطفها على لفظه النفي

ولا امرأة ولا تعلق ههنا وحسن
رعاية التطابق لا يرى أنهم جوزوا
ما يجوز للعزاء لا ولم يقدر لرجل
لك جواب من سال ارجله الدام
تف وفاقا بيان الشريعة ان
من فيها احدهما فتيقن ولانه اذا
هذا فالمطابقة لشيئين فلا يلزم
مخالفة ترك المراعات الا اذا فيه
المخالفة الكثرة وقد ذكرنا في
يقال لاحول ولا قوة بفتح الهمزة
كذلك ثم عطف احد الجملتين
وفي بعض النسخ نافية للجنس
يرجع اليها وهو اذا استغنى
نا بمعنى كان كل منهما تكرر في
ان الظاهر انه حذف النفي العام
عليه ويجوز ان يقدر لها خبر
ظ واما الاول فلا تهما مقارنان
زيدا وان عا قائمان والثاني

أم عروق قول في جوابه لا يزيد عندك ولا عرو وايضا انما وجب الرفع هنا في
 في المفرد المعرفة لان المتضمن ان لا يدخل عليها لما ذكرنا فاذا دخل عليها لم تعمل فيها
 باجماع واما الكوفيون فاجازوا بناء الاسم العلم والتكرار لانه لما فات ما يؤدي
 الى معنى في الاحاد من التكرار جعل كالعوض منه التكرار لما فيه من افادة التعدد
 فيوفر عليها ما يقتضيه منه والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ان زيد
 عندك كان الجواب لا اى لا اصل لذلك ان لم يكن عندك والآن هم هذا جواب
 عما ذهب اليه المبرد وحكم التكرار المفصولة اى التي وقعت فاصلة بينها
 وبين لاحكم المعرفة في ايجاب الرفع والتكرار خلافا لابي العباس فانه حكم
 التكرار عنده كولا في رجل ولا امرأة يريدانه اذا وقع الفصل بين لا
 والفكرة يجب الرفع في تلك التكرار والتكرار كوجب الرفع وتكرار في المعرفة
 اما الرفع فلا ينعف بالفصل وقد كان سبب مشابهته في الارتفاع بسبب
 المشابهة في نفس ضعيقا فنقد ذلك ايضا عطف ضعيقا فالفيت او لارادة
 المشابهة بينه وبين ما يقدر المفصول جوابا له على ما يذكر في علم وجوب التكرار
 واما وجوب التكرار فلا يوقع جوابا بالسؤال فيه تكرار فقصدا ومطابقا
 لذلك فلا في رجل ولا امرأة جواب في الدار رجل ام امرأة فجعل الجواب
 من اكمل السؤال في الفصل والتكرار والرفع فهذه علمة لثلاثة احكام وان
 الدار رجل وان كان جائزا بالاتفاق كما في الدار رجل ام امرأة لكن لا يلزم
 من كون لا في رجل ولا امرأة جوابا للثاني كون لا في رجل جوابا بالاول
 اذ كلاهما في الجواب على التحقيق وجوابه عليه نعم او لا كما ذكرنا واما قلنا على
 التحقيق فانه لا يلزم ان لا يجاب الا بذلك فانه قد يجاب بزيادة على ما
 يحتاج اليه في الجواب كما يقال في جواب اما قام زيد ما قام زيد وان كان لا كما في

واما ما نحن فيه فالزيادة بان يقال لا رجل فيها الا في رجل لان تقديم
 الخبر على المبتدأ لا يجوز فلا يرتكبه لامر استثنائي عنه غنية بغيره بخلاف ما
 اذا كرر في السؤال فان الجواب على التحقيق بالتكرار ان يحصل بلا عدم
 حصول المقصود سلمنا ان الجواب عليه ان يذكر لامر اسمها وخبرها لكن
 يجاب بلا رجل فيها للملا يفرغ عن اصلها ولا يلزم من رعاية المطابقة في الفاظ
 متعددة رعاية في اقل منها لما عرفت قبل **قوله** وحروف العاملة في الفعل
 المضارع **سنة** قال الشارح اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو
 ان المصدرية لانه متفق عليه وفي غير ما خلا في سياقي فلذا قدمها على غيرها
 نحو احب ان تقوم قالوا انما علمت ان المصدرية لمشايرتها ان الثانية
 المشددة لفظا لانها مركبان من الالف والنون وان كان لفظها انقص ولذلك
 استقيم الجمع بينهما كما يستقيم الجمع بينها وبين المكسورة ومعنويات
 بحلة بعد ما في تأويل المفرد في قوله احب ان تقوم اى قيام كل كات
 بحلة بعد المشددة في تأويل المفرد كما يقال بلغني ان زيدا يقوم في تأويل بلغني
 وفي بعض النسخ كما تقول بلغني ولذلك يقعان فاعلين ومفعولين ومجوزتين
 محلا فلما اشبهت اياها وحى مختصة بالاسماء عاملة فيها وهذه مختصة بالافعال
 اعلموها ويمكن ان يستفاد من هذه العلم خصوصية عملها توضيح ان يقال انما علمت
 لانها شابهتها من جهة اللفظ والمعنى عمل النصب لان الرفع ليس بجائز فتعين
 النصب قال ابن يعيش وانما علمت لاختصاصها بالافعال كما علمت لبحر في الاماء
 واما عمل النصب خاصة فلما ذكرنا فكما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه
 ناصبة للفعل وانت تعلم ان السنين مختص بالفعل وحرف التعريف مختص بالاسم
 وليس شيء منهما عاملا ولذلك لا تعمل المصدرية الا اذا دخل على ان المصدرية

نفي
 تنبيه

مطلق
 النواصب

ولا يختص بالفعل بل كما يدخل عليه يدخل على الاسم نحو اعجبني ما انت صانع
 وقد سبق حمل ان المصدرية على اخذها الى المصدرية واما اخواتها وهي لن وك
 واذن فقد حملت عليها في العمل لانها لا تستقبل كان ان للاستقبال وحكي عن
 تحليل ان حرف الناصب ان فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مفعلة
 والاكثر على خلافه اي خلاف تحليل اعلم ان المشددة وان المخفضة وان
 المصدرية لكل منها موقع لان هذه الصورة اي صورة المركب من الالف والنون
 اما ان يكون قبلها فعل مطلق عليها او لا والاول اما ان يكون فعل تحقيق او ظن
 او غيرها فالاول متعين للمشددة والمخفضة منها ولا يجوز وقوع المصدرية فيها لانها
 للرجاء والطع فيقتضي ان يكون ما بعدها معلوما تحققة والعلم على خلافه ولا
 يجوز ان يذكر قبلها فعل للرجاء والطع نحو ان زيد يقوم للناس في سبيلها والثالث
 يتعين للناصب والثاني يجوز فيه الامران كونها مخففة وكونها مشددة لان الاشياء
 تثبت بالظن بخلاف ثبوتها وكونها مصدرية لانها مع ما بعدها في تأويل المصدر
 فيصح ان يقع مظهرها وان الظن اعتقاد راجح يحتمل التقيض فمن حيث
 شابه العلم فحوز ان يكون بعده ان المخفضة ومن حيث احتمال التقيض
 خالف العلم فالتحيز بساير الافعال التي يقع بعدها الناصبة فلذلك جاء بعد
 الظن وجهان وقد جاء في التنزيل الوجهان كقوله تعالى وحسبوا ان لا يكون
 فتنة بالرفع والناصب والثاني اما ان مصدرها بجملة اولافان كان الاول
 الناصبة للفعل مثل قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وان كان الشا جازيا جميعا
 نحو حسن ان تقوم وبما ذكرنا من الضابط علم موضع كل منها على التبيين
 وموضع حوازا الامر من منشأ الكلام كنت او سامعا وانت تعلم ان
 القسم الثالث من القسم الاول مشكل بقوله حيث بان لا اطعم الا امر

حيوة

حيوة وكان الصبر التي واكر ما فان اطعم منصوب بان ولورفع لجاز على ان يكون
 مخففة من المثقلة كما ذكره الامام المزيوني وهذا يدل على عدم تعيين القسم
 الناصبة بالفعل وكثيرا ما صرح فيه لجواز الامر من فالوجه ان يجعل القسم الثالث
 قسمين ويقال بالفعل في هذا القسم اما ان يكون منافيا كما فعل الرجاء والطع
 او لا فان كان منافيا يكون ان ناصبة ولا يجوز فيه الوجهان **قوله** ولولا **التاكيد**
 النفي في المستقبل اي لتأكيد ما يعطيه في المستقبل فيكون مثل لاني النفي في المستقبل
 والفرق بينهما التأكيد والمراد منه التضييق وبراء الغربة على ما اخبره من سلب
 الايجاب عما هو بصدده قال الشيخ نقول لا فعل اذا اثبت محاطك فعلا
 لك فاذا اكدت ذلك النفي قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الان كما لا يجوز
 لا افعل الان ولهذا قيل ان لا افعل نفي فعل ولن افعل نفي سوف فعل و
 سا فعل لان سوف فعل يبلغ من ساق فعل فيكون لن افعل لتأكيد النفي
 لالنفي التأكيد وعند تحليل لان يردونها مركبة من لا النافية وان الناصبة
 لانها لنفي الفعل المستقبل واما افاد النفي لاو الفعل المستقبل ان المفعلة
 للاستقبال فاجتمع في لن ما افرق فيها فقتضي بانها مركبة منها مخففة
 خفيفة وسقطت الالف للثبوت مع الساكن وفي بعض النسخ مع النون
 الساكنة واما خففت لكثرة الاستعمال كخففت اي شيء وكنيته وصاحب
 الكتاب يعني سيبويه يجعله حرفا برأسه اي مفردا غير مركب عملا بالظاهر
 اذا كان له نظير في حروف نحو ان ولم وام ونحن اذا شأنا هذا ما يكون
 مثلا اصلا امضينا لكم على ما شأنا هذا من حاله وان امكن ان يكون
 الاخر في ياطنه بخلافه الا يرى انه جعل الياء في السيد الذي هو
 ذيب مع احتمال انقلابه عن الواو على حد قيل وجعل من قبيل ذلك

لا من النفي

سقطت الحقة

نحو صورة التخييف
 تبيين وتبيين

والسيد الذي سجد
 وجميع السيدات والآن سيد
 عن ابي بكر بن عبد الله بن
 قال ان شاء الله
 اللبنة المستأيد
 جوهري

وقيل وصغر على سبيل كصغر وهما على ذبيك وقيل وان كان لا عهد لنا بكتب
اسم من سى د وعلما بالظاهر ويدل على ما قلنا ان الجوهري في الصحاح اورد
في سى د ويضع بعد ذلك علامة سى د وقد زيفوا قول الخليل بجواز ما زيد
فلن اضرب اذ لو كان اصله لان ما تقدمه شيء مما في حيزها كما لا تقدم
في اما زيد فلا ان يضرب وايضا ولن يضرب كلام تام بخلاف ان يضرب لم
يكن جزء آخر فاجاب الشارح عن تزييفهم بقوله وهذا التزييف لا يلزم
اي لا يلزم الخليل لان حروف تغيير احكامها ومعانيها عند التركيب فلا يلزم
من ان يكون اصلها كما ذكر ان يكون حكم حكمه فيمتنع تقدم شيء مما في حيزه
عليه الا يرد ان لو اذكر كتب مع يبطل معنى لو وهو انتفاء التاء انتفاء الاول
ومعنى لا وهو النفي ويحدث معنى التخصيص اي كذا يقال حضضته على
اي حشنته عليه واما يحدث ذلك اذا دخل على المستقبل واذا دخل على الماضي
يكون اللوم والتوبيخ على ترك الفعل وهو معنى قولهم للشدم خولوا اخرني وعلى
هذا الحكم وهو ابطال المعنى ولكم عند التركيب اكثر حروف المركبة فيما نحن بصدد
يجوز الحكم بانه مركب من لا وان ويتغير حكم وهو الصدارة فيجوز التقديم فعلى ما ذكرنا
لا يستقيم في التمثيل خولوا اخرني وانت تعلم ان معنيهما لم يتغيرا فلا يتغير حكمهما اذ
لا يتغير حكم الا فيهما يتغير المعنى فيلزم مخالفة القياس من غير حاجة بهذا الوجه لانه
فقط بل بوجوه اخر غيره الافراد وعدم حذف الحرف كما ذكره ابن الحاجب
وعند القراء اصلها لا فابدل النون من الالف هكذا يقول في لم ولا اذكر كيف
اطلع على ذلك اذ هو شيء لا يطلع عليه بنص من المواضع فاذا هو خلاف الظاهر
ونوع من علم الغيب وايضا ورد عليه ما ورد على الخليل في مخالفة القياس من ان
الاصل في الحروف ان لا يتغير ومن ان تقدم المفهوم لا على غير سابقه لا تقول عرابي

لا يجر قريبا

زيد وايضا يقوت معنى التأكيد فثبت ان الصحيح ما ذهب اليه سيبويه
من قال ان لن يفيد التأكيد ليس يثبت والاما جاز تحديد الفعل بعده
التأيد والتحديد متنافيان فلو ان افعل الى وقت كذا واسمارة الى بطلان التا
قال وقد جاز بدليل قوله تعالى فلن ابرئ الارض حتى ياذن لي ابي وقوله تعالى
اكرم اليوم انسيا ولو كان للتأيد لنا قض اول كلامه آخره تعالى عن ذلك علوا
كبيرا واستدل بانه لو كان للتأيد لوقع التكرار في قوله تعالى ولن يمتنونه ابدا
وهو ضعيف لجواز ان يكون التكرار للتأكيد وهذا رد قول صاحب الكشاف انها
للتأيد ولهذا قال بعدم الرؤية استدلالا بقوله تعالى لن تراه في بناء على ان لن
للتأيد النفي تقريره انه لا ثم للتأيد والاما وقع بعده التحديد وقد
كما في المثال المذكور ولئن سلم انها للتأيد لكن لا مطلقا بل في الدنيا لان
السؤال وقع فيها والنفي على حسب الثبات **قوله** وكى لتفليل قال الشارح
اعلم ان كى قد يكون حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان الاول اى فان
ثبت الاول فالفعل منصوب بعدها باختيار ان كى ينصب بعد اللام لان
لجاء لا يعمل النصب واما حكم يكونها حرفا استدلالا بقوله كيمه على
قوله لم وفيه والاصل كيمه على ان يكون كى داخلا على ما الاستفهامية وقد
حذف الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لم وفيه ثم الحق هاء
السكت او ابدال الياء من الالف كما يقال انه في انا ففيل كيمه ولم في قوله
بمنزلة لاى شيء فاللام حرف فلما كان كيمه بمعناه حكم بانها حرف كاللام
ان دخول كى على ما الاستفهامية دليل على كونها حرفا لان عامل الفعل لا بد
على الاسم وحذف الالف والهاق هاء السكت بعده دليل على كون ما استفهامية وعلى
كونها جارة لان حذف الف ما لا يكون الا اذا كان الاستفهام عند دخول حرف الجر وانما

شعبة

في ما وفيما

الثاني كان نصب الفعل بها نفسها من غير اضماران وانما علم كونها ناصبة بدخول
اللام عليها في قوله نع لكيلا تاسو على ما فاعلم ولو كان حرف جر لما دخله جاز
اذ حرف جر لا يدخل على مثله وقوله فلا واسم ما التي لما به ولا لما بهم ابداد وانشاد
لا يحمل عليه غيره **والصحيح** ان اختلاف البصريين والكوفيين في كي العارة عن
حرف جر اما اذا لم تعرف **الصحيح** انه بالاتفاق حرف ناصب فوقع الاختلاف في اعراب
ما فقال البصريون مجرورة لما ذكرنا وقال الكوفيون منصوبة بفعل محذوف
تقديره كي يفعل ماذا قال صاحب الكشاف لا اري هذا القول بعيدا من **الصواب**
قال ابن يعيش في شرحه لمفصلة بعيد عن **الصواب** لان ما لو كانت منصوبة
لكانت موصولة ولو كانت موصولة لما حذف الفها لان الف الموصولة
لا يحذف الا في موضع واحد وهو قلم ادع به شئت اي بالذي شئت ^{بين}
مطلوب بالقياس الاقرا في من الشرطي بيان الملازمة في الصغرى بان ما استقها ^{منه}
لا تكون معولة الا اذا دخل عليها حرف جر فاذا لا يقع الا مجرورة فاذا وقعت
منصوبة علم انها ليست باستفهامية وببيان الملازمة في الكبرى والنتيجة
فيه مطوية وهي فلو كانت منصوبة لما حذف الفها فتمضي الى قولنا لكن الفها حذف
ينتهي فلا يكون منصوبة فقول صاحب الكشاف لا اري هذا القول بعيدا من
الصواب بعيد منه ورده ابن الحاجب بان تقريره من **الصواب** يتوقف على
ثبوت امرين ولم يثبتا تقدم فعل فاعل في الاستفهام ومثله لا يعرف في اللغة
الا يرى انه لا يجوز فعلت ماذا بالاتفاق وهو مثله وكونه ناصبا حذف فعليه ولم
مثله ايضا كلامهم الا يرى انك لو قلت لقائل انضرب زيد الن زيد لم يجر ^{شئت}
انه بعيد من **الصواب** فاذا الوجه ما اختاره البصريون وقول من قال في الودان
ما اذا كانت استفهامية غير متصلة لما لا يحذف الفها ضعيف لمجي ذلك في الودان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

على احد الوجهين المذكورين في الحاق الرءاء كقول المستفهم ^{الرداء} وقول ابى
رضي الله عنه عند قدوم المدينة وسماعه صبيح الناس منه وحجة المذهب في
انتصاب الفعل بعده ثلاثة منهم من يقول بنفسه كسند لا بما ذكره اولاً ومجيباً
اذا عورض بوجهي المذهب الآخر ثبوت كونها حرف عند دخول اللام بها
واظهار ان بعده يمنع الاول او يحمله على انه شاذ ونادر فلا يعارض المستعمل
الشائع ويحمل الثاني على القلة فلا يعارض الكثير فلا يعارض ما ذكرنا ومنهم من
يقول باظهار ان مستدلاً بشان وجهي الثاني بانه لو لا انها مقدره لم ^{اظهارها} يسع
كالم يسع في لسان ان اضرب زيداً ومجيباً عن وجه الاول بحمل اللام على الزيادة
للتأكيد واغاض عن دخولها على وان كانا للتعليل لا لخلاف لفظها ومنهم من
يقول ان لها حالين عاملة للنصب في مثل لكي وفي ما عراه جاز الا **مران قوله**
والرابع اذن قال والرابع ضا ولم يقل قبل الاول والثاني والثالث وهو
عادات من قصد الاختصار في كلامه لانه يعلم منه ان الحروف الماضية ثلثة وهو
برأسها عند بعضهم لانه هو الظاهر والاصل فيه مركبة من اذ وان فحققت
عند بعضهم ومن اذا لما يستقبل من الزمان والتون عوضاً عن المضارع
اليه المذروف عند بعضهم قال الشايع اعلم ان اذن جواب للقول لا يريد
به جواب متكلم على التحقيق على الاطلاق عليه او على تقدير ثبوت امر
للفعل كقولك في جواب على التحقيق اذن اكرمك لمن قال لك انا اتيك
فقد اجبت بهذا الكلام وهو ظاهر وفي جواب على التقدير لو اكرمتني
اذن اكرمك لانه في تقدير جواب متكلم سال ما يكون مرتبطاً بالاكرام
فاجابه بارتباط اكرامه وصيرت اكرامك جزءاً لا يتناه وهو ايضا
ظاهر وقال الزجاج التأويل ان كان الامر كما ذكرت فاذن اكرمك

على ان فيها معنى جزاء حتى جاز تقديره مصرحاً به وانها بفتح عطفها
على الاولى بعد علم لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل المذكور بعدها مفراً
لها غير معتمد على شيء من مبتدأ او شرط او قسم قبلها فانها تكون
عاملة لزوماً اذا كان الفعل مستقبلاً وليس معها واو او فاء
وجواز اذا كان كذلك ومعها ذلك لا شره مفرد فان اعتمد على
من ذلك بطل عملها بخلاف كونها في الاعتماد على المبتدأ انا اذا اكرمه
لمن قال انا اتيك فالفعل وهو اكرمه معتمد على المبتدأ الواقع قبلها
اعني ان المبتدأ او شرط او قسم اي بذلك الفعل يكون خبراً عنه فيبطل
اذن لان خبر المبتدأ اسم والاسم اذا وقع موقعه الفعل المضارع كما
هو عا كيف والحال انه ليس اذن قد وضع على العمل حتى لا يجوز الفاؤها
البتة كما كان ان كذلك اي موضوعه على العمل حتى لا يجوز الفاؤها الا
شاذاً لا يعاينها لانها قد تقع حيث لا يكون لها عمل اي يقع في موضع لا
ان يكون عاملة فيه كقولك انا اذن فاعل كذا فان اذن هنا دخلت على
فاعل وهو اسم فاعل لا يتصور ان يعمل فيه النصب لان عليها لا يكون
الا في الفعل فكان ذلك دليلاً على انها لو كانت موضوعه على العمل لما دخلت
على مثله واذا كان كما ينبغي وقد وقع قبل المبتدأ الصارف لما وقع
الى ان يكون خبراً كان المبتدأ اولاً بالفعل الواقع بعدها لان يكون
خبراً له فوجب الفاؤها في اللفظ حكمه لو كانت معدومة لانه لا يجوز افعالها
لا متناع تواردها على معمول واحد ولا ابطالها وهو ظاهر ولا ابطال الاول
واعمال الثاني للزوم الغاء الاقوى واعمال الاضعف فتعين ان يكون
الاول عاملاً والثاني هاملاً وقال ابن الحارث لانه لما قبلها قبل مجيئها في مثله

اراذن م

لغرض

لغرض معنى يحصلها مع بقاء المعنى الاول فيه فبقى لما كان عليه قبل مجيئها ايراداً
بانتفاء المعنى وكراهة ان يتوهم بغير المعنى فيه شبهة وكذلك اذا اعتمد على شرط
بطل عملها كما اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب وجب الحزم لان
الشرط قبله يقتضي الجواب واذا اقتضاه وهو عامل جزمه واذا جزمه لم ينصب
ولو نصب بطل حكم الشرط وهو اقتضاء الجواب وذلك فاسد لان الشرط بدو
جزاء لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور النصب
بعدها وقد قرعته به سمعك مرة انفاً فاذا كان حالها كذا فهو اولي بالالفاء
من حرف الشرط لانها لا تقع الا عاملة وكذلك اذا اعتمدت على قسم قبلها
بطل عملها كما اذا قلت والله اذن لا افعل في جواب من قال ان فعلت
ينصب عليك الامر فيلحق ايضاً اذن اذا الفعل بعدها معتمد على اليمين قبلها
واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط وهو فاسد ايضاً لان القسم
يقتضي جوابه البتة وهي مما يلحق واذا كان معها واو او فاء يجوز فيه الامران
كما اذا قلت زيد يقوم واذن او فاذن يذهب الاعمال فليجوز عطفها على
جملة الكبرياء اما الالفاء فاذا عطف على الصغرى وجب الاول كالمستأنفة فصلاً
في ابتداء وجه الثاني ان ما عطف على شيء يكون واقفاً موقعه فكان ذلك قلت
زيد اذن يذهب لكن الالفاء اكثر ولهذا كان واذن لا يلبسوا بغير السبعة
وكذلك في قوله ان تأتي انك واذن اكرمه لكن زاد فيه بحزم فالوجه ثلثة
اما بحزم فلو جاز الاشتراك فكان ما بعدها معتمد على شرط قبلها واما الرفع فعلى
تقدير ان يكون جملة غير معطوف فعلها عطف الجزاء على الجزاء والنصب على
تقدير ان الواو ليس شره المفرد وهو ايضا وجه في جواز الرفع لان الواو
اذا لم يكن شره المفرد جاز معها الرفع والنصب قوله وكذا اذا اراد به الحال

منه يستفاد من اذن
نحو

قال انما لا يجوز ان يقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب وانك في
 حال الظن الواو فيه الحال وان مع اسمها وخبرها في محل النصب على حال من الضمير
 المستكن في يقول وان كان الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء قبلها
 من المبتداء والشرط والقسم لان هذا الباب اي باب حروف الناصبة للفعل
 المضارع مبني على الاستقبال الا يرى ان ان ولن وكى لاحظهن في
 الحال لانها نواصب وشرط عملها معنى الاستقبال لان فعل الحال لا يحق
 في الوجود كالا سماء فلا يعمل عوامل الافعال فلا يجوز ان يقول عني
 ان يخرج ولن يخرج وجئتك ولن يخرج وجئتك كي يعطيني وانت
 تريد الحال فان اذن لا تعمل الا في المستقبل اجراء طاعجى
 كلها والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة اذا
 قدم على المفعولين وتلغى تارة اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء
 جازية باب ظننت حيث لا يفسد بالاعمال معنى لانه لا فرق
 بين زيد اظننت منطلقا وبين زيد ظننت منطلق من جهة المعنى
 ولا يجوز الاعمال في موضع الالغاء في اذن حيث يطل المعنى اي بعد ما
 وهو تعلقه بما قبلها وهو اشارة الى ما ذكره ابن الحاجب في علته وجوب
 الالغاء وقد ذكرناه في المبتداء والقسم والشرط ويفسد الغرض
 كما في الحال اذ لو نصب لدل على ان الغرض الاستقبال ويجوز تعميمه والمعاد
 من البطلان الفضا فتعين في العبارة على ما تقرأ بناء على الدليل
 الذي تقرر في اعتماده على المبتداء والشرط والقسم واردة الحال
قوله وان من بينها تدخل على الماضي وتضم بعد ستة احراف قال
 الشايع ان تصرف ان في الكلام اكثر من تصرف اخواتها فانها اصل

هذا هو الوجه في قوله
 انما لا يجوز ان يقول
 لمن يحدثك اذن اظنك
 كاذبا بالنصب

انما لا يجوز ان يقول
 لمن يحدثك اذن اظنك
 كاذبا بالنصب

والبواقي

والبواقي فرع عليها ولهذا اختلفوا في البواقي هل هي كلمات على خيالها ام
 مركبة واختلفوا في ان النصب عليها او باضمار ان واختلفوا في ان على
 انها كلمة مفردة على خيالها وتا صبة بنفسها في اء هذا دليلا على اصلها
 وقرينة البواقي وكذلك اي لكونها اصلا دون البواقي دخلت على الما
 والمضارع وتعمل مع الاظهار والاظهار بخلاف غيرها فيكون الدخول
 عليها والعمل معها خاصة تدل عليها فان قلت كيف عد الدخول على الما
 من خواص ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن ايها اي كان تدخل على
 الماضي يريد ان لا يجوز عده من خواص ان اذ خاصة الشيء لا يوجد في
 ذلك الشيء والدخول شانه ليس هكذا لا استعمال اذن داخله على الماضي
 كما في قوله اذن لقام بنصرى معشر حسن تامه عند الحقيطة ان ذلولته
 لانا ما قبله لو كنت من مازن لم تستبح ايلي بنو الليطية من دخل بن شيبانا
 البيتان لبعض شعر البلغين في ح سهل ابيات لها ماسة ما لها قصد الى
 قومه على الانتقام له لا الى ذمهم كيف وبال الدم راجع اليهم مازن
 ابو قبيلة وهو مازن بن مالك بن عرو بن تميم وبنو الليطية قبيلة
 ايضا سمو بذلك لان الليطية في الاصل الميثود يلتقط فسموا بذلك لانهم
 زعموا التقطها حذيفة بن بدر في جوار قد اخبرت بن السه فضا اليه ثم اعجبه
 فخطبها الى ابيها وتزوجها ومن في من دخل للبيان مع مجرور طاني محل النصب على
 الحال وهو اسم حي من بكر وهما ذولا كلاهما من ربيعة احد هما دخل بن شيبانا
 بن عكابة والاخر دخل بن ثعلبة قام بنصرى اي تشر وتجلد حيث لم يكن فيه
 شمس واحد الميماء وهي جماعات الناس حسن بضمين جمع اخشن من
 ضد الليثونة لكن الثانية لضرورة الشعر والاصل التكون الحقيطة الغضب

قوله من دخل بن شيبانا
 وهو ما علم لم يستبح

اي المصنف

مع البيت تقول اذن نصرى
 وانما في قوم حسن عند النصب
 والحكمة ان لان القوم ومما
 الضعف يريد به انفس

مقلعين ط
 بالحق من المقلع هو الاق
 وهو الاخر العجيب

نبذة القاه حمان
 قوله لو كنت
 من مازن لم تستبح
 ايلي بنو الليطية
 من دخل بن شيبانا
 البيتان لبعض شعر
 البلغين في ح سهل
 ابيات لها ماسة ما
 لها قصد الى قومه
 على الانتقام له لا
 الى ذمهم كيف وبال
 الدم راجع اليهم
 مازن ابو قبيلة
 وهو مازن بن مالك
 بن عرو بن تميم
 وبنو الليطية قبيلة
 ايضا سمو بذلك
 لان الليطية في
 الاصل الميثود
 يلتقط فسموا
 بذلك لانهم
 زعموا التقطها
 حذيفة بن بدر
 في جوار قد
 اخبرت بن السه
 فضا اليه ثم
 اعجبه فخطبها
 الى ابيها
 وتزوجها ومن
 في من دخل
 للبيان مع
 مجرور طاني
 محل النصب على
 الحال وهو اسم
 حي من بكر
 وهما ذولا
 كلاهما من
 ربيعة احد
 هما دخل
 بن شيبانا
 بن عكابة
 والاخر دخل
 بن ثعلبة
 قام بنصرى
 اي تشر
 وتجلد حيث
 لم يكن فيه
 شمس واحد
 الميماء
 وهي
 جماعات
 الناس
 حسن
 بضمين
 جمع
 اخشن
 من ضد
 الليثونة
 لكن
 الثانية
 لضرورة
 الشعر
 والاصل
 التكون
 الحقيطة
 الغضب

لو ان كان

وحية واحدة لخاطب من قولم ان لخاطب ينقض الاحقاد اذ اريت
حيث ينظم حيث عليه حقا اللوثة الاسترخاء والبطو الشاهد قوله
اذن لقام فان دخل على الماضي المعق لو كنت ما زينا لم يقربوا القيطه
على ابي واسه اذن لكحل بنصرى معشر حشنون عند الغضب ان كان اصحا
الضعف لبتن او معناه ان كان من طبيعة الدين اى على بحية وخلقه قلنا
لانم ان اذن داخل على الماضي في البيت بل هو حرف ملغاة توسطت بين
الشرط المقدّر باعتبار ان الشرط الملفوظ اخذ جوابه وجزائه لان قوله لقام
بدل من جواب لو في البيت السابق ولو عمل على تكرير من جهة المعنى لان معنى
لم يستج ابله لم يتمكن من استباحة ابله خوفا من انتصار وهذا معنى قوله اذن
لقام بنصرى توسطت بين الشرط الملفوظ وجوابه كما اذا حل على انه ثان لكونه
المذكور فكان له جوابان وفي اعراب الحكم جواب لشرط محذوف اى ارادت
استباحة ابله اذن لقام وهذا غير وجه البدل او القسم المقدّر وجوابه
اى واسه اذن لقام بنصرى ولا تعلق له اى لاذن بما وقع بعده من حيث المعنى
ولما حصل اى حاصل الجواب انه الدخول على الماضي وان سلم انه من خواص
ان لكن لانم ان اذن داخل على الما في البيت بل هو غير داخل على الما في
البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدر بها الما
واما عدم الدخول معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هو ملغاة
كانه قيل لو كنت من زمان لقام بنصرى اذن وجواب ثان منفي وهو ان
ما جعل الدخول على الماضي من خواص ان يعنى لانم انه جعل الدخول
من خواصها بل جعل مجموع الوصفين من خواصها اعني الدخول على الما
والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين من خواص ان وان لم يكن احدهما

فانما هو
المراد

على

م

على الافراد من خواصها فيكونان خاصة مركبة لها كما ان عريض الاطفا
القائمة بادي البشرية فتى الك بالطبع خاصته مركبة للانسان **قوله وحية**
اى الحروف التي ينصب الفعل المضارع باضمار ان حية قال الشاعر اعلم ان
حرف جر بمنزلة الى وحرف جر تختص بالاسم ولا يدخل على الفعل اذا
صادفنا اى وجدنا الفعل بعدها **وجب** ان يكون منصوبا باضمار
ان عند البصريين اما الكوفيون فيزعون ان انتصاب الفعل بعدها بها
بنفسها وجعلوا ان الواقعة بعدها ظاهرة على التأكيد نحو لا سيرن حتى
ان اصبحت القادسية كما حملوها عليه في قوله لكي ان تكرم وقال ثعلب ناصبة
لقيامها مقام ان فهو مخالف لها اذا قلت سرت حية ادخلها كما نكل قلت سرت
حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تأويل المصدر **وجر** والمحل يريد ان حية لما كان
حرف جر كالى **وجب** ان لا يدخل الفعل الا اذا قدر اسمها ولا يقدر الا اذا دخل عليه
حرف المصدر وهو ان المشردة او ما او كي على اختلاف وان لا سبيل الى الاول
لعدم دخولها ولا الى الثاني لعدم انتصاب الفعل ظاهر فكيف به مضرا ولا الى
الثالث اما على قول من لا يجعلها مصدرية فظاهر واما على قول من يجعلها مصدرية فلا بد
الى تغيير المعنى مع حية والى التكرير مع اللام اما الاول فلانه ليس موضع التعليل
للتعليل واما الثاني فلان اللام كلى للتعليل وفيه نظر لحي لكي تكرم من غير كراهة كيف
وقد جاء في التزم لكي لا تأسوا والاولى ان يقال في بيان هذا المطلوب ان ثبت
اظهار ان بعد اللام دل على انها مقدرة دون غيرها وما يدل على ان العمل هنا اى في قوله
سرت حية ادخلها لان المضرة دون حية رد لقول الكوفيين وثعلب قول الشاعر
اى عالج عيى اذ الدقيق اى ذهب بطله اى بتأخيرها وانها لا حية المصيف الى المصيف
ويغلو القعدان جمع تعود وهو من الابل البكر حية يكن ركوبه وادنى ذلك ان يأتي عليه

الصف

فتجد المعنى في الأخبار على تقدير وقوع الدخول وتقدير واحد لانه
لا يعرضه في اثبات وقوع الدخول ولا نفيه وانما يخرج عن دخول كانت
مترقباً لا يختلف بوقوع الدخول بعد ذلك ولا تنقائه لانه ان المعنيين
هما موضع النصب ومثال الرابع هو مثال الثالث بعينه اذا شريك
وليكون الامثلة الاربعة مذكورة بالقوة مثل الشاع بالمقاليق المذكورين
الابا سلت حتى ادخل الجنة وسرت امس حتى تغيب الشمس واما اذا كان
حالا او في حال خوست حتى ادخلها الان وانت في حال الدخول يخرج
عن الدخول الواقع في مثال الحال او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال
الماضية فلا مساع للنصب هنا اي في الفعل المضارع الواقع بعد حتى لم
انما نصبوا الفعل فيما حر لا مكان تقدير الناصب كونه مستقبلا وتحقيق
تقدير ان فيه لانها لا استقبال بخلاف ما نحن بصدده لانه للحال فلا يجوز
اضمار ان لا متناع اضمار ان مع فعل الحال للتناقض فوجب الرفع فلزمه ان
يكون حرف ابتداء لوجوب اضمار ان بعدها اذا كانت حرف فيؤدي
الى اجتماع الضدين ويلزمه ان يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها لئلا ينقطع حتى
عما قبله مطلقا فانه اذا كانت جارة تعلقت بما قبلها لفظا وتعلق بحار والجور
بعامله واذا كانت عاطفة انقطع ذلك التعلق فاشتطت السببية ليحصل
التعلق المعنوي بخلاف ما اذا كان ما بعدها مستقبلا لجواز الايرين ولعل ^{السببية}
انهم لما استعملوها حرف ابتداء صار ما بعدها مستقبلا بالاخبار به فكان الكلام
جملتين فقصدوا الى قوة الربط بينهما بمعنى السببية ولا يحتاج اليه في لجارة
لحصول الارتباط بالحرمة فلا يلزم من لزوم السببية في الاول لزومها في الثانية
ومن هنا لاح ان الرفع انما يجوز حيث كان حرف ابتداء وما بعدها مسبباً

عاقبها ومتى فقد احدها انتع فاستنع في كان سيري حتى ادخلها اذا كانت تصية
لتعذر كونها حرف ابتداء والا لكان كان بلا خبر ففي كان التامة جاز الوجوب
لا انتفاء ما يمنع الرفع وفي اسرت حتى ادخلها التعذر السببية لوجوب الشك
في السبب فالحكم بوقوع المسبب مع الشك فيه محال بخلاف ايرهم سار حتى
يدخلها فانه يجوز فيه الامران لان الشك فيه وهو ليس بسبب لانه السبب
وهو سبب وكذا جاز الوجوه ان اذا جعلت كان ناقصة وذكرت لها خبر
يجوز ان سيري سيرا متعبا وفي سرت حتى اكاد ادخلها برفع اكاد وادخل
لا غير اكاد فلانه فعل حال واما ادخل فلانه خبر اكاد وحكي الاخفش جواز
النصب في ادخل وهو توهم منه واما سرت حتى يدخلها فواجب بسبب النصب
فيكون المعنى ما سيري يدخلها وهذا صحيح وانما استنع الرفع لان السبب محكوم بانتقائه
فلا يمكن الحكم بحصول مسبب واجازه الاخفش وقال اصل الكلام كان موجبا
وهو سرت حتى تدخلها ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره فكانه قيل ما وقع
السيرة الا كان سببا لدخولها قوله لام كي قال الشاع اذا قلت جئتكم لتكرمني
فالفعل منصوب باضمار ان بعده لان الام لجارة لام كي ولا كي لا تدخل الا على الام
لانها لام لجارة وكل لام جارة لا تدخل على الاسم ولا فعل في الفعل كما ذكرنا في حتى
فهذه الام لا تدخل الا على الاسم فالفعل منصوب باضمار ان فلزم من هذه القرينة ان
الفعل بعد هذه الام هنا منصوب باضمار ان وهو المطلوب وما ذكرنا من الخلاف
جاز فيه بعينه ولا يمنع اظهار ان معها نحو جئتكم لان تعطيني حتى يخلوا اخواتها لانها
2 الاصل للعطف وفسر الاخوات بقوله اعنيها اي باخواتها حتى والواو واو الفا
فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على الفعل لفظا وذلك اي عطف الاسم على الفعل
فاسد نظر الى ظاهر اللفظ بخلاف الام لانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف

فلما باس باظهار الاسم بعدها وانما جاز فرقا بينها وبين لام المحو من اول
 الامر من غير نظر الى ان كان ما قبلها متفيا اولاً ولم يعكس لان لام المحو دائية
 قيل يفرق بينها بانها كانت بعد كان المنفي من اول الامر من غير نظر الى ان
 ظهرت ام لا اجيب بان ذلك قرينة خارجية وما ذكرنا قرينة داخلية ونظرة
 السين الداخل على الفعل المضارع بعد ان المحقة فرقا بينها وبين ان
 الناصبة وان فرق بينهما بوقوعها بعد علت لان ذلك قرينة خارجية واذا
 دخلت هذه الام على الفعل الداخل عليه وجب اظهار ان دخولها يعطينة
 كلاً وفي بعض النسخ باللام يتوالى الا مان فان التلظية اي يتوالى اللامين
 شيء اي قيم من شيء الشيء سيما اذا فتح اي اعتقاداً وتقييماً لان حرف المحو
 يمنع دخولها على حرف النفي لان له صدر الكلام ودخولها على ان ليس كدخولها
 على لا وان استوتنا في استحقاق الصدر لان ان موصولة مع صلته في تأويل
 المصدر فكان لم يدخل الا على الاسم وقوع لا بعد ان جاز قياها على حررت بالذي
 لا يخرج فلو لم يظهر فيما نحن فيه ان وولى حرف المحو حرف النفي كان كحذف حرف
 عن الموصول وايداه حرف النفي في الصلة وذلك بمنع ما علت من ان حرف النفي صدر
 الكلام ودخول حرف المحو بطله قيل هذا يستقص بدخول الجار على الاسماء الشرطية و
 الاستفهامية نحو بن ثمر امرور ومن حررت وبدخولها على حرف النفي نحو بلا حرم اجيب
 عن الاول بوجود ما يستوعق دخول الجار وهو كونه اسما محلاً لدخوله بخلاف ما نحن فيه
 وعن الثاني منع حرفية المدخول فيه ولين سلم فالمحوز وقوع الاسم بعد حرف و
 ان ماله صدر الكلام يقتضي صدر ما دخل عليه لا صدر كل كلام فلا يمنع دخول شيء من
 العوامل على ماله ذلك فالعلة كما قال ابن يعيش الاستقبال فوجب الاظهار ليزول
 لان اصل ان لا يحذف وانما حذف للتخفيف فلما ادى الى ثقل من جهة اخرى اعدوا

جذا
 شوب
 و
 و
 و
 و

اعدوا الى الاصل وكان احتمال الثقل مع موافقة الاصل اولى من احتمال مع مخالفة
 قولهم ولا محمد قال الشايع على اللام الزائدة لتأكيد النفي الداخل على الفعل
 الناقص الذي ركب من الكاف والواو والنون فلا يقال ما اصبغ زيد ليضربك
 كالباء الزائدة في خبر ليس الا يرى انك اذا قلت لم اكن اذهب بغير اللام جاز
 ان يكون الذهاب مما يجوز كونه فاذا انيت بها كان بمنزلة ما لا يكون اصلاً ولقطر
 لام كي الا ان لام كي للتعليل وتخل المعنى سقوطها ولا تختص بكان المنفي بخلاف هذه اللام
 لم اكن لا اذهب اي لم يصدر من الذهاب اصلاً وانما لم يكن عاملاً بنفسها لانها
 في الاصل من حروف الجر وقد زيدت هنا لتأكيد النفي فيما لم يكن لا يعمل
 مراعاة للاصل هذا مذهب اصحابنا واما الكوفيون فيعملونها نصب وهذا اجاب
 تقديم المفعول على الفعل المنصوب بها نحو كنت زيدا لا ضرب وانشدوا القد عزيني
 ام عمرو ولم اكن معارها ما كنت حياً لا سمعاً هذا لا يدل على مزجهم لاحتمال ان يكون منصوباً
 يفسره الظاهر وخصها من الامين بالبيان مع هذا الاختلاف كما ذكر جاز في كلامه ان
 في لام التعليل مثله في حقه فاكتفى بذكره واما معنا فلا حرجها عن اصلها فلذلك خفيها
 والزم اخماران معها اي مع لام المحو لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات
 ولهذا كان نفي ما دخل عليه السين ولفظ الفعل ملزم اي واجب شوبه مع السين
 فالزم اخماران معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر لفظ الاسم وفيه بحث يطلب الفتا
 خلاصة ما فيه انه لا شك ان تقدير لم اكن لا اذهب لم اكن للذهاب فان اللام تعلق بما قبل
 لا يكون زائدة والا يكون المصدر خبراً عن الجنة ولو اول باسم الفاعل فراء الاخبار
 قصر المسافة لجواب يختار الشق الثاني والمصدر وان وقع خبراً عن الجنة لكن على تأويل
 اسم الفاعل ولم يؤول به من اول الوهلة قصر المسافة لانه نفي لبناء اذهب فلم يكن
 فيه حرف محضة للاستقبال فسميت حاجته اخماران على ان المصدر المحض مغاير للفعل المأول

اي لانه اذهب

بأخماران

خصراً

مطلب
فيه بحث يطلب الفتا

في النصب ما في الرفع فلا استفادة من لفظ الفعل فيكون الواو مجرد العطف اعلم
 ان ظاهر كلام المصنف يوم ان الانتصاب بعد الواو مختص بما بعده انتهى وليس كذلك
 بل هي كالفاء سواء الا في السببية وعدمها ولم يبينه الشارع هنا كما بينه في باب
 والا مثله الباقية ظاهر في كونه بعد الفاء وتكملة قوله ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكنوا
 الحق بخوزان يكون مجزوا عطفاً على تلبسوا فيكون انتهى عن كل واحد منهما اي ولا تكتفوا
 كما في المثال المذكور على مجزوم وجوز ان يكون منصوباً على ان الواو للعطف فيكون انتهى عن الجمع
 بينهما كما في المثال المذكور على النصب اي لا يجمع بينهما وكون كل واحد منهما منهما علم بدليل
 وعدمه في المثال انما هو لعدم دليل فان وجد كان كالاتي وامناع انتهى عن الجمع بينهما انما
 هو في التلبس وثمان الحق المطلقين وليس كذلك هنا بل التلبس شيء مخصوص وهو كسبهم
 التورية ما ليس فيها كتمان الحق شيء آخر وحوان يقولوا لا نجد في التورية صفة محمد او
 حكم كذا او نحو ذلك او يكتبوه على خلا ما هو عليه وذلك الشيء لا يستلزم هذا الشيء في
 الكوفيين الى ان انتصابه على الخلاف وقد غيرة **قوله** والفاء في جواب الاشياء الستة
 لانه قصد نصب المضارع بان المصدرية المقدرة في جواب هذه الاشياء ان يكون الكلام على
 الشرط ونحوه بدليل سذكروه والشرط مما ليس متحقق الوجود فلما كانت هذه الاشياء
 غير ثابتة المضمون ناسب معنى الشرط وكانت كالشرط وما بعد الفاء كالجزاء والواو
 حملت على الفاء لثابتة بينهما في كونها في الاصل للعطف وفي حرف ما بعدها عن
 لقصد السببية في الفاء والجمعية في الواو ولذلك لم يجر النصب في مرتبة فيجب الشمس وحرك
 وتسكن واذ لم يقصد السببية او امتنع فرفع على الاستيناف لا يحتاج الى تأويل
 وكثير ما يكون بمعنى الواو كقوله صلى الله عليه وسلم لا يموت لاحد ثلثة من الولد
 النار اذ لا سبيل الى السببية فيصير الى معنى الواو فتقديره لا يجمع لم يموت ثلاثة
 من اولاده وولوج النار ونظيره ما ورد ما من عبد يقول في صباح كل يوم ومساء

ظاهرة ما ذكر

في النصب ما في الرفع فلا استفادة من لفظ الفعل فيكون الواو مجرد العطف اعلم ان ظاهر كلام المصنف يوم ان الانتصاب بعد الواو مختص بما بعده انتهى وليس كذلك بل هي كالفاء سواء الا في السببية وعدمها ولم يبينه الشارع هنا كما بينه في باب والا مثله الباقية ظاهر في كونه بعد الفاء وتكملة قوله ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكنوا الحق بخوزان يكون مجزوا عطفاً على تلبسوا فيكون انتهى عن كل واحد منهما اي ولا تكتفوا كما في المثال المذكور على مجزوم وجوز ان يكون منصوباً على ان الواو للعطف فيكون انتهى عن الجمع بينهما كما في المثال المذكور على النصب اي لا يجمع بينهما وكون كل واحد منهما منهما علم بدليل وعدمه في المثال انما هو لعدم دليل فان وجد كان كالاتي وامناع انتهى عن الجمع بينهما انما هو في التلبس وثمان الحق المطلقين وليس كذلك هنا بل التلبس شيء مخصوص وهو كسبهم التورية ما ليس فيها كتمان الحق شيء آخر وحوان يقولوا لا نجد في التورية صفة محمد او حكم كذا او نحو ذلك او يكتبوه على خلا ما هو عليه وذلك الشيء لا يستلزم هذا الشيء في الكوفيين الى ان انتصابه على الخلاف وقد غيرة قوله والفاء في جواب الاشياء الستة لانه قصد نصب المضارع بان المصدرية المقدرة في جواب هذه الاشياء ان يكون الكلام على الشرط ونحوه بدليل سذكروه والشرط مما ليس متحقق الوجود فلما كانت هذه الاشياء غير ثابتة المضمون ناسب معنى الشرط وكانت كالشرط وما بعد الفاء كالجزاء والواو حملت على الفاء لثابتة بينهما في كونها في الاصل للعطف وفي حرف ما بعدها عن لقصد السببية في الفاء والجمعية في الواو ولذلك لم يجر النصب في مرتبة فيجب الشمس وحرك وتسكن واذ لم يقصد السببية او امتنع فرفع على الاستيناف لا يحتاج الى تأويل وكثير ما يكون بمعنى الواو كقوله صلى الله عليه وسلم لا يموت لاحد ثلثة من الولد النار اذ لا سبيل الى السببية فيصير الى معنى الواو فتقديره لا يجمع لم يموت ثلاثة من اولاده وولوج النار ونظيره ما ورد ما من عبد يقول في صباح كل يوم ومساء

كل ليلة لبس الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم
 شيء بالنصب لا يجمعان وخوفاً ترك منزلي لبني تيمم والحق بالحق فاسترحب
 ضعيف لا يستوعب الا الضرورة وكذا كانك والى علينا فتشتمنا ما اول بلبست بال
 علينا ونحو انت غير قائم فتأيتنا جابر عند قوم ومنه الاكثر ان قال الشارع
 اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل يعني اكرمك منصوب بعد الفاء باضمار ان
 وذلك لانهم لما قالوا زرني ولم يكن عطف الفعل الذي هو اكرمك عليه اي على زرني
 اذا كان بحسب دخوله فيما دخل فيه الاول وهو لا يمكن فهنا اذا الاول
 امر داخل تحت الطلب والثاني خبر غير داخل تحته فلا يستقيم ان يعطف الثاني
 على الاول ولا يجوز ان يكون المعطوف في تقدير الامر مجزواً فلا يكرمك امر لنفس
 المتكلم وحده مثلاً اما لفظاً فلان الامر لا يكون له واما معنى فلان غرضهم ان يجعلوا
 الزيادة لسبب الاكرام وهو لا يحصل منه لان الاول طلب الزيادة من المتكلم
 والثاني طلب الاكرام من نفسه قصدوا انما الى متبوع يبين ان قصدوا ان يجعلوا
 الزيادة سبب الاكرام فنزلوا بقرينة منزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة لان
 جملة مركبة من الفعل والفاعل دلالة على الاستقبال فلما ارادوا تأويله وجب ان يكون
 بشيء مناسب وتكون منك زيارة مناسبة فاذا اولوا زيارته بالمصدر وهو الزيادة
 حذفوا الفاعل الذي كان مجزواً وهو انت لعدم اضماره في المصدر فهو ضواعة
 اخاه وهو كاف الخطاب وهو ايضا في الحذف فاعل لان الزيارة انما يصدر منه
 وغرضه عن زمان الاستقبال الذي لا يدل عليه لفظاً بل يدل على الزمان المجرد
 ليكن زيارة فزادوا من وصلوا الضمير بها ليكون خبر ليكن فحصل من هذا التأويل
 بالضرورة ليكن منك زيارة وما نزلت منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء
 لتقدير اضمار غيره ليكون عطف اسم على اسم فيقول زرني فاكرمك منزلة ليكن منك زيارة

فأكرام مني جعلوا النصب علامة لك وهو لا يكون إلا باضمار ان واذا كان كذلك
 ففي اضمار ان ايدان بافت الاسبب الثاني وفيه رد لمن قال ان النصب ^{بالفاء}
 وقوعها بعد هذه الاشياء شرط لذلك تقديره ان هذه الفاء لا يجوز ان يكون عا
 الا باثبات ويل المذكور فيكون العامل هي ان المصدره على ان كونها طرفة تمنع عملها لان
 العاطف يدخل القبيلتين وشئ مما هذا اشارة ليس بعامل وفيه رد ايضا لما ذهب
 اليه الكوفيون من ان نصب المضارع بعد الفاء بالخلاف اي بخالفه ما بعدها لما قبلها
 وكذا اي وكما لا امر النهي كافي قوله ولا تطعوا فيحل فيه حكمه غضبي اي فان يحل و
 المعنى لا يمكن شتم طغيان فاحلال غضب مني وفي بعض النسخ فحلول غضب وهو
 المناسب واما النفي ابتداء بالمتغيره النهي فكقولك ما تأتينا فمحدثنا اي فان
 وله معنيان احدهما ما تأتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتينا لحدثنا لكنكم لم تأتينا فمحدثنا
 اي لم يوجد منكم اتيان ولا حديث والثاني ما تأتينا الا لم تحدثنا اي ما تأتينا الا وحال
 انكم لم تحدثنا اي دائما ليس اذا اتينا تحدثنا فالجمله الاولى مثبتة وان كانت في
 الظاهر منفية والثانية منفية لان النفي راجع الى القيد فيكون الاتيان موجودا
 دون الحديث لكن نزل الاتيان الموجود بمنزلة المعدوم لان انتفاء مرة التي هي حديث
 ثبت ان المعنى انه لم يوجد منكم اتيان يتسبب بالحديث واما انحصار معناه فيما
 ذكرنا من المعنيين لان الكلام منصوح وفي بعض النسخ موضوع لان انتفاء مجموع
 الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى
 الاول او بانتفاء احد الجزئين وصدق اما بانتفاء الاثني دون الحديث او بانتفاء
 الحديث دون الاثني وهو اي القسم الاخير المعنى الثاني وذلك لانه لا يكون الا ^{بافت}
 الحديث دون الاثني ولم يكن عكسه اي انتفاء الاثني دون الحديث لان ^{بافت}
 بدون الاثني لا يصور والنفي وان جاز العطف فيه بدون التأويل الا انه شبه

النهي في انعدام الفعل فيها في قصد المتكلم اول الكلام فيه كما اول في النهي على انه يمكن
 ان يستدل على امتناع ذلك بان المقصود شمول النفي للطرفين وهذا لا يحصل الا ^{بتقدير}
 مصدر معطوف على المصدر المتشزع من الفعل المنفي ولو عطف من غير تقدير ان كان
 تحدثنا معطوفا على ما تحدثنا فلا يلزم شمول النفي لان المعنى ما يكون منكم اتيان
 ويكون منكم حديث وهو ليس مراد واما الاستفهام فمخو ان يستدل فازور
 اي فان ازورك فالمعنى ليكن منكم تعريف بيت فريارة مني واما التمني فمخو
 ليت لي ما لا فانفق اي فان انفق وفيه لاجابة الى التأويل الثاني المعطوف
 اي ليت ما لا فانفاق مني وبعضهم قسره بليكن لي مال فانفاق وليس بوجه
 وفي معناه ودلوقا يتيه فمحدثه بالنصب لان في لورايج التمني لا سيما وقد
 تقدم ودكا في قوله ودوا الوتدهن فيدهنوا على قراءة الفصل
 واما العرض فانه قريب من التمني نحو الانزل فتصيد اي فان تصيد كانه قيل
 الا يكون منكم نزول فاصابة خير مني ومقاربه من التمني هي انك اذا عرض
 عليه فقد حشنت عليه فلا تحته الا ما توده وتمناه فان قلت هذا استفهام
 فيحصل الغيبة به عنه اجاب بقوله وليس هذا باستفهام لانك لا قصد بقوله
 الانزل ان تستفهم عن ترك النزول واما الفصل ذلك ان تذكره اي النزول
 لم اي لمخالبك وتعرض عليه فقط اذا كان ساهيا او مارا غير ملتفت اليه ^{بافت}
 منصوب بعد الفاء في هذه المواضع باضمار ان يريد ان ان لما كانت ^{مقدرة}
 في هذه الصور بعد الفاء دل على انها هي الناصبة ثم ان الفعل المنصوب بعد ^{الفاء}
 مع ان المضرة لها اعراب وذلك لاعراب لا يخلو من الرفع والنصب ^{بافت}
 ينقسم الفعل الذي له اعراب كذلك ثلثة اقسام قسم جاز فيه الرفع فقط ^{بافت}
 اذا كان الفعل بعد الفاء لغير من لم الفعل الاول نحو ايتني فاحذر ذلك فان

وقال الامام ان امرضا عا
 في قوله ما لا فانفاق
 مني فمحدثه بالنصب
 لان في لورايج التمني
 لا سيما وقد تقدم
 ودكا في قوله ودوا
 الوتدهن فيدهنوا على
 قراءة الفصل
 واما العرض فانه
 قريب من التمني
 نحو الانزل فتصيد
 اي فان تصيد كانه
 قيل

لوتانية

بتمنه

الفعل الاول فيه للمخاطب والفعل الثاني للمتكلم فيجب ان يكون في محل الرفع
 على تقدير مصدر معطوف على مصدر معطوف منزع من الفعل الاول على
 اضمار حصول والكون من الافعال العامة اي ليكن منك اتيان فحديث
 متى على ما حر في زرع فاكركم وانما وجب الرفع لانه لا سبيل الى تقدير فعل
 ناصب كما فعل اتيانا اذ لا يستقيم فاكروا منه لانه ليس فعلا للمخاطب
 وقسم جائز فيه وفي بعض النسخ يجوز فيه الرفع والنصب ذلك اذا كانت
 الفعل ثلثا فعلا لفا على الاول نحو ايتني فحديثي فان الاتيان وحديث
 فعلا للمخاطب فانت بالخيار ان شئت قدرت افعلا اتيانا فحديثنا
 وفي بعض النسخ فحديثنا والاول انسب فيكون المصدر المفعول به المنزوع معطوفا
 معطوفا على مصدر منزع منصوب وان شئت قدرت ليكن منك اتيانا
 وحديث فيكون معطوفا على مفعول وقسم جائز فيه النصب لا غير نحو
 ليكن تأتينا فحديثنا والمعنى ليت اتيانا منك فحديثنا وانما لم ينصب
 هنا لاجل ليت لان ليت يقتضيان نصب ما يدخل عليه وهو هنا مصدر
 منزع من جزئه فيكون المصدر ثلثا معطوفا على منصوب فيجب نصبه وانما
 تعلم انه يجوز ان يقدر ليكن يكون منك اتيان فحديث والآولى ان يمثليتك
 تأتينا فاكركم كما مثل به في التعليق وانما لم ينصب لاجل ليت لانه
 اذا جاز الرفع يكون التقدير ليكن يكون منك اتيان فاكروا منه وجوز
 مستقيم لبقاء خبر ليت وهو جملة بلا عايد الى اسمه اذ المعطوف يجب ان يكون
 في حكم المعطوف عليه ولا يجوز ان يكون التقدير ليت الكاين منك اتيانا فاكروا
 منه لان معمول ليت او الفعل المقدر يجب ان يكون مصدرا متصفا اعلم ان ما
 ذكره الشارح هنا يخالف ما ذكره في بابيه لان حاصل كلامه هنا ان القسم الواجب

المصدر

فيه

فيه النصب هو ما وجد فيه ليت مطلقا وحاصل ما ذكره في بابيه ايضا ذلك
 لكن لا مطلقا بل اذا كان الفعل الثاني لغير من له الفعل الاول وهي غير داخله على
 الشان لان قوله في بابيه الامتنى بليت استثناء مما قبله وهو قوله والافعال
 اذا كان فعلا لغير من له الفعل الاول وقال بعده وفيما عداها الوجهان فيلزم
 منه ان يجوز في المثال المذكور هنا الوجهان لكونه مما سواها قبل اذا كان اسما
 الشا يجب فيه الرفع خو لية تأتني فاكركم اي ليت الشان يكون منك اتيان
 فاكروا منه ولا يستقيم ليت الشا بفعل انت اتيانا فاكروا ما من ان تقلم
 انك اذا قلت ليتة هو يايتني فيكر منه يجوز فيه الوجهان اما الرفع فعلى
 تقدير ليت الشان يكون منه اتيان فاكروا واما النصب فعلى تقدير ليت الشا
 يفعل هو اتيانا فاكروا فاذا هو هو او نظر الى خصوص المادة **قوله**
 وعلامه صحة الجواب بالفاء ان المعنى ان فعلت فعلت قال الشارح
 المصون الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للاخر كما ذكرنا نحو ما تأتينا
 فحديثنا جعل الاتيان للحديث اي ان اتيانا فحديثنا وهذا معنى قوله
 ان فعلت فعلت لان يكون ذلك باضمار شرط كازم بعضهم والاشارة
 كان التسبب لا باضماران والفاء وقد فرضناه به حذف او نقول لانه
 لو اضمر لا ضمرا ما مشتاكما ذكر في الشرع وهو لا يجوز لعدم دلالة النفي على
 او منفيا نحو ان لم تأتينا وهو ايضا لا يجوز لان عدم الاتيان لا يكون سببا
 للحديث بل الاتيان **قوله** ولما زمة له اي للفعل المضارع لم ولما لنفي
 الماض بعد قلب معنى المضارع اليه وهو لم اذ لم يبق ولما يقعد بمنزلة ما قام وما
 ولا خلاف في انها مضارعان معناهما انما بقرينة داخل عليها فقوله وقوله صاحب
 انكشاف ولم ولما القلب معنى المضارع الى الماضي من اليمن لان ذلك معلوم

ان هذا خلف

طلبه
جواز

قوله لنفي الماضي بخلاف صاحب الكشاف فإنه في صدد ذكر حروف النفي فاشتبه في
 الياء وقد عبر بعضهم عن ذلك بلفظ الماضي على مضارع وهو لاء وان لم يكن
 بينهم وبين الآخرين خلافاً في المعنى الا ان هذه العبارة توهم صحة الدخول على لفظ
 الماضي وان المضارع على معناه وليس كذلك فالعبارة الاولى اولى قال الشيخ انما
عملت لم لا اختصاصها بالفعل وحروف اذا اختص بعمل فيما يختص به واما وجوب ان
لحزم لانها شبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنتقل الى معنى الماضي
 كما ان ان تدخل على الفعل فتنتقل الى معنى المستقبل سواء كان ذلك الفعل ماضياً
 او مضارعاً فلما اشبهتها عملت عليها وفيه نظر عرفت فالاولى ان يعمل العمل بالاختصاص
 والمشابهة ويعمل على لحزم بها او بان هذه الحروف تقلب الفعل الى معنى لا يكون في الاسم
 اصلاً وحروف التواضع ان احدثت ايضاً ما لا يكون في الاسم اصلاً لكن عرض لها
 بان التثنية فعلت عليها ولما بمنزلة لم في هذا النقل فعملت عليها الا ان تفرقاً شيئاً
 وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما انت عاملة والعمل
 في الفعل المضارع دون الماضي الرموها اي لم جواب لما المضارع ولم يجز وادخلها في
 الماضي والا لما ظهر عليها كما اجاز ذلك اي الدخول على الماضي ان الشرطية مع عدم ظهور
 الفعل لان الاصل في حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل اذا كانت للاستقبال
 والمستقبل انقل باعتبار المعنى واللفظ من الماضي فعدل من الانتقال الى الاخف واما ان
 فيها ان تدخل على الماضي لانها موضوع لم وقد وجب سقوط الاصل بما ذكرنا فلو جوزنا
 بعد ذلك دخولها على الماضي الذي هو الاصل والاخف لما جاز دخولها على المضارع الذي هو
 الفرع والانتقال لانه انتقال عن الاخف الى الاثقل وهو غير جائز والانتقال الى الاخف
 على مقتضى الطبع وان كان اصلاً لجواز تركه وان كان اخف ومن الاخف الى الاثقل على خلاف
 مقتضى الطبع لا سيما اذا كان اصلاً ولا انتقال فيما اذا كان حرف الشرط داخل على المستقبل

بينهما

لانه باعتبار الاصل قوله ولما توقع ثبت او لان لم بمنزلة لما في الانتقال وما
 عاملة عمله الا ان بينهما فرقا فاشار الى الفرق قال الشيخ قيل ان لم لنفي فعل اي لنفي الماضي
 المطلق فاذا قال القائل قام زيد كان نفيه لم يتم فكان نفي الماضي بان دخل على المضارع
 لا بان دخل على لفظ الماضي ونقل الى لفظ المضارع ليعبر عنها فيه كما نحن ان هذا من حيث سيبويه
 حتى قال ابن عيش والظاهر هو الاول لان الغالب في حروف تغير المعاني لا تغير الالفاظ انفسها
 فقالوا قلبت معناه الى الماضي فلذلك صح لم يتم زيد اس كصح ما قام زيد اس لان لم يتم غذا
 الا اذا حصل النقل بنينا نحن ان لم يتم غذا لم اتم وذلك جائز لا اختصاصاً لم بالفعل غير داخل على
 غيره فصارت كاحد حروفه ولذلك لم يفصل بينها وبين مجزومها فان وقع فهو من الايجز
 وجوازيه لم اضرب كزيد اضرب مع انه لا يجوز تقديم المفعول حيث لا يجوز تقديم الفعل
 يدل على ذلك ولم يقن ما عنه لان فيه زيادة ليست في ماله كما حرك لنفي الماضي مطلقاً بخلاف
 ما فانه لنفي الماضي القريب من الحال ولما في قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات
 ولذلك كان كل واحد من قد فعل ولما يفعل جواباً للآخر وفي قد معنى التوقع اي
 الانتظار يقال توقعت الشيء واستوقفته اي انتظرت كونه وهو طلب وقوع
 الفعل مع تكلف واضطرار وكذلك في ما معنى التوقع والام يقع جواباً لا الايرك انهم كما
 لا يقولون قد ركب الالقوم ينظرون ركوبه او يألون عنه قائلين هل يركب الامير
 فكذلك لا يقولون لما يركب الامير الالقوم ينظرون ذلك او يألون عنه ولهذا
 صرح سيبويه فقال واما قد فجواب هل فعل لان التاثل ينظر لجواب وقال ايضا
 واما قد فجواب ايضا لقوله لما يفعل وجوابه في طرف الاثبات قد فعل لانه ايجز
 لما نقاه فتبين ان قد فعل ولما يفعل لا يقعان في ابتداء الكلام لان الخبر اذا كان
 اذا كان مبتدئاً بقوله فعل ولم يفعل فقوله التاثل يقال قد ركب الامير اللقوم
 ينظرون ذلك اي الخبر وكذا لما يركب معناه ما وجد بعد وقوع ما كنت تتوقع وقوعه

من ركوبه في حال كما قال الخليل هذا الكلام لقوم ينتظرون ليجري يد به ان ^{النش}
 اذا سأل عن فعل او علم انه قد يتوقع خبر قد فعل او لما يفعل فلذلك قلنا ^{سألون}
 عطفا على ينتظرون وقيل هي اي لما في الاصل لم ^{نصبت} اليها ما فازدادت مضاجعا
 ان ^{نصبت} بفتح هجره ان المجموع في محل النصيب انه مفعول ازدادت ^{معنى}
 مفعول نصبت فلذلك وقع جوابا لقد فعل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة ^{المعنى}
 وعلى كلا المذهبين فيها معنى التوقع فلذلك حذف ما دخلت عليه فقبل ما ^{لا}
 كما حذف ما دخلت عليه قد في كان قد اي كان زالت بخلافه اذا يقال لم على معن ^{خبر}
 لعدم قرينة الحذف وانه القرينة موجودة وهي تقدم السؤال او التوقع الا قليلا ^{تشبيها}
 بلما فاستطال عطف على نصبت اي امتد زمان فعلها من حين الانتقاء الى حين ^{الكلم}
 استطال زمان فعل مندها وذلك اذا قلت قام مثلا علم ان القيام وقع فيه ^{وامتد}
 والا كان بلا فائدة وذلك اي استطالة زمان فعل مادون لم ^{انكر} اذا قلت ندم زيد
 ولم ينفع الندم اي عقيب ندم لم بعد الامتداد وان احتمل ولذلك وقع بعده ^{التجديد}
 فكان استعمالها اعم فلذلك جاء قوله تع هل اذ على الانشا حين من الدهر لم يكن
 شيئا مذكورا وقوله تع ولم اك بدعا بك رب شقيا على الانقطاع او عدم كونه
 شيئا مذكورا قد انقطع عن زمان الاخبار والايصال اذ نفى الشقاء متصل زمانا ^{لا}
 لان نفى الشقاء عنه فيما مضى ثم اتصل به الشقاء ولو قلت بلا اي لما ينفع الندم ^{كان}
 على لم ينفع الندم الى وقتة اي وقت التكلم او الى وقتة الذي هو فيه فعدم ^{النفع}
 بحال التكلم لانه ثبت ان لما نفى قد والاخبار به عن ^{الما} المتصل بالحال فكذا في نفسه
قوله ولام الامر هي اللام الداخلة على المضارع ليؤذن بانه مطلوب ^{المتكلم}
 مختص باليسر للفاعل المخاطب لانه خص بالصيغة الاعلى لغة قليلة ومنه قوله تع
 فبذلك فلتفرحوا وذلك في كلام النبي ام كثير روى في الصحيح لياخذوا مصافكم وقد

كان على مؤن

مطلب
لام الامر

مع بقاء عليها في ضرورة الشعر حلا على حرف ^{الحرف} والافصح رفع المضارع ^{لجواز}
 ان يقصد به حرفوا عنه قوله تع يؤمنون بالله ورسوله بقرينة ما ورد بعده ^{يفهم}
 مجزوا كما اذا لوجه سواء قال الشاعر انما علمت لام الامر ^{لجزم} مشابها ان في
 لزومها المضارع نظر الى الاصل ونقل معناه من الاخبار الى ^{الابتداء} كان ان نقل
 الفعل من كونه مجزوا به الى كونه مشكوكا فيه اما في كلا الجزئين عند المنطقيين او في
 الشرط عند النحاة وانما كسرت ومن حق الحروف الواردة على حرف ^{جاء} واحد ان
 تفتح على ما سبق في تحت المفادى المستغاث فواينها وبين لام التأكيد التي ^{تد}
 على المضارع ^{خوان} زيد يضرب ولا نها كانت عاملة علامت مختصا بالفعل وهو ^{لجزم}
 اشبهت اللام لجارة التي فعل علامت مختصا بالاسم وهو ^{لجزم} فكسرت كما كسرت هي اي كسرت
 لام الامر كما كسرت اللام لجارة عند دخولها على الظاهر والفعل لا مفعول فتعيت
 كسرها مطلقا وحكي الفراء ان بعض العرب يفهمون وتكسر فند للام عند واو العطف
 وفاء نحو قوله تع فليستحيبوا وليؤمنوا بي وليؤمنوا بآياتي ^{فليستحيبوا}
 العتيق لانهم شبهوا في وولي من فليستحيبوا ^{فليستحيبوا} وليؤمنوا بآياتي ^{فليستحيبوا}
 مكسور فتسكن اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين ثم نحو فخذ وكذب ^{فخذ} باتكون ^{فخذ}
 اسكان اول هو مع الواو والفاء تشبيها بعضه ببعض حيث قالوا ^{فخذ} عضد بالسكون
 والاسكان عند ثم كاسكن الكسائي فقرأ ثم ليقتضوا ومن ههنا بين ان الاسكان جائز
 عند هذه الحروف المذكورة لكن على مراتب متفاوتة قلة وكثرة فالاسكان مع الفاء
 وهي لا تصالها بها اتصالا معنويا وموريا وهي حرف واحد فصارت كالجزء ^{لفظ}
 ومعية فالاتصال الصوري فيه مفقود وانما ملاها على ثلثة احرف يمكن الوقوف عليه
 فلو اسكنت اللام لا يتبداء بالت كن اذا وقفت عليه ومع الواو اكثر من ثم لا ^{تصل}
 المعنوي وهو حرف واحد لا يمكن الوقوف عليه فجاءت مرتبة ثم ناقصة ^{من مرتبة}

الى الامر

الفاء بدرجتين ومن مرتبة الواو بدرجة ومرتبة الواو من مرتبة الفاء بدرجة **قوله**
 ولا انتهى أي لا التي في النهي وهي المطلوب بها ترك الفعل فخرج لا التي للنفى فانه لا عمل
 لها كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون قال صاحب الكشاف في مفصلة في فصل حرف
 النفي ولنفي الامر يريد به لا النهي لانه يجوز ان يطلق النفي ويراد به الضد
 مجازاً والقرينة قوله ويسمى النهي فاندفع به اعتراض ابن الحاجب بانه ان
 اراد الامر المقابل للنهي فهو لا يكون محرماً كما في جميع المباحات و اراد به واحد
 الامور فلا رجل في الامر فلم يكن لتخصيصه بالنهي وجه قال الشارح انما
 لا هذه لجرم أي لا التي للنهي لما ذكرنا في لام الامر من المشابهة بان في النفي
 والتزوم ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول غايين كانا او حاضرين
 او متكلمين كان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا تضرب ولا اضرب ولا
 تضرب بفتح الاول وكسراً قبل الاخر في المعلوم وعلى العكس في المجهول **قوله**
 وان في الشرط معناه في اللغة العلامة اذا كان متحركاً الوسط ومنه اشترط
 الساعه وقوجاء اشراطها ثم سكن للتخفيف ونقل الى المعروف ولجاء معناه
 في اللغة الاكتفاء من جزيت بالشيء اكتفيت فنقل الى المعنى المهود الاول
 علامة دالة على وجود جوابه وكون التام مكتملاً به بحيث لا يحتاج الشرط
 الى غيره قال الشارح ان وضعت للشرط ولجاء اراد به تعليق شيء بشيء
 فلذلك وقع في بعض النسخ وهو يقتضي جملتين بتذكير الغيبة ارجاعاً الى الشرط
 وفي بعضها ارجاعاً الى ان يجعل احدهما شرطاً وهو الجزء الاول من الجملة
 الشرطية سمي به لدخول حرف الشرط عليه اولاً والاخرى جزءاً وانما وجب
 ان يعمل لجرم لانها لما كانت مقتضية للجملتين وجب ان يكون عاملاً فيهما
 فيكون ذلك العمل دالاً على ذلك فاختير لها عمل لجرم لطول ما يقتضيه وهو

لجملتين فينا سبب لجرم لانه حذف أي حذف حركة وتخفيف لان حركة ثقيلة
 واعدامها تخفيف ويجوز ان يكون قوله لانه حذف بدلا من لطول او لتعليل
 لكل ولان لجملتين لما صيرتا جملة واحدة ظهر نقصاً اذا الاصل ان يكون
 كل جملة كلاماً تاماً فيصير حركة الكلام جزءاً من الكلام يظهر نقصاً لا محالة
 وقطع حركة نقصاً فجعل اعرابه يقطع الحركة ليكون النقصاً اشارة للنقص
 وفي كلامه اشارة الى انها عاملة فيهما في الشرط بلا واسطة وفي الجزء
 بواسطة الشرط ففعل الشرط شرط في العمل لاجزاء من العامل وهذا ^{العلم}
 بعض النجاة بالماء في تأثير النار في القدر هذا ما عليه الاكثر من ^{العلم} واما ان
 فهو عنده جزء من العامل لاحتياجه الى تقدمها افتقاراً واحداً ^{مقتضياً} فاما
 لوجود الجواب ففسية العمل الى احدهما ليست باولى من نسبة العمل الى الآخر
 وعليه جماعة من خذاق اصحابنا وفيه ضعف لان ان عاملة في الشرط لا محالة
 وقد ظهر اثرها فيه واما الشرط فهو فعل لا يمكن ان يجعل عاملاً كالجزء لانه
 ليس احدهما باولى من الاخر في العمل فثبت انه لا اثر له فاضافة الى ما لا اثر
 لا فائدة فيها وانت تعلم ان مقارنة حرف الشرط ترتجى ومقارنة الجزاء
 معية لا ترتجى والالزج الضعيف على القوي ومحملاً عن العمل عند وقوع
 الشرط مضارعاً والجزء ما ضيماً مع ملائمة العامل محله وللزوم وقوع
 الفاصل بين حرف الشرط ومعموله والتوالي كلها باطلة بالنسبة
 وحكي عن ابي عثمان الجري والمازني انها مبنيان لوجهها عن المضاعفة بالكلية
 بوقوعها بعد حرف الشرط فعاد الى البناء قال ابن يعيش وهذا قول
 ظاهر الفساد وبادني تأمل يتضح ذلك وذلك لانه لو وجب البناء بدخول
 ان عليه لوجب بدخول النواصب بنية لجرم لان الاسماء لا يقع فيها

وكذا ان يمنع الثاني في الاول لبقاء ادى المضارعة وان يقول هو بعده
 مبنى ايضا فله الاولى ان يمنع خروجها عن المضارعة بالكلمة لبقاء ادى
 الاولى وهي ان لا يتقبل لانه يربط الشرط والمشرط ^{الاستقبال}
 كما ان لو لم يكن لانه يربطان بها في المضي على سبيل التقدير الاول فظاهر
 الدلالة على ان الثاني منتف فليزوم انتفاء الاول لان ضرورة انتفاء السبب
 انتفاء السبب ^{الذات} فلو لم يرد على امتناع الشيء لا امتناع غيره ليس يقطع
 على ان المراد امتناع الجواب لا امتناع الشرط بناء على ما ذكره لولا الله يقولون فيها انها
 لا امتناع الشيء لو لم يكن غيره وهذا المنتفع هو الثاني بالاتفاق لانهم انما حصل
 لهذا ولما ذكرنا اولاهو او في لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب ^{عكس}
 لجواز ان يكون في اسباب اخرى فيقال ان الاول يمنع فيها لا امتناع ثلثه فانظر
 الى قولهم لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا كيف سبقت للدلالة على انتفاء التعداد
 في الآلهة بامتناع الفناء لا امتناع لان امتناع الآلهة اما لانه خلاف ما يفهم من
 سياق امثال هذه الدلالة واما لانه لا يلزم من انتفاء الآلهة امتناع الفناء لجواز
 ان يقع وان لم يتعد آلهة فثبت انها لا امتناع الاول لا امتناع ثلثه وقد بان على
 المذكور والثاني متحقق عند قيام القرائن الدالة عليه من خارج نحو قوله صلى الله عليه
 وسلم نعم العبد ضريب لولم يخف الله لم يعصه وهو مسوق على ان بين خوف ونفي العصيا
 ارتباطا على سبيل التقدير فلو انتفى نفي العصيا بناء على ظاهر ما وجبت ثبوت العصيا
 المنافي لما سبق له الحديث من المدح فعدم العصيا متحقق لانه قد علم ان العصيا عن
 مثل منتف فمضى الحديث لو قدر عدم الخوف من الله تعالى فهو على هذا التقدير لم يعص الله
 فكيف يعصه ^{عكس} الخوف ومنه قوله تعالى ولو اسمعهم لقلوبهم والالتناقض اول كلامه آخره
 عن ذلك علوا كبيرا وقد يكون معلوما من نفس السوق التي تضمنه لو شئ قوله تعالى ولو ان

ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كمال الله
 سبقت هذه الآية على ان بين ثبوت كون ما في الارض من شجرة اقلاما وكون البحر
 مددا وبين نفي النفاذ عن كماله ارتباطا فلو قدر انتفاء نفي النفاذ على ما ذكرناه
 من ظاهر كلامهم في لولادى الحصول النفاذ وهو خلا ما سبقت له الآية وخلا
 المعقول فاستفيد هذا المعنى من نفس سوق الكلام فتدبر في هذا المقام فانه من
 الاقدام ثم اختلفوا فيه في انه هل يعد من حروف الشرط ام لا فيعصم عدوه بناء
 على انها للشرط فيما مضى اذ كان وجود ثلثه موقوفا على وجود الاول فيه وبعضهم لم
 بناء على ما ذكرناه في صدر البحث فاذا وجب دخول ان على المضارعة ولو على المضي فلا
 يتخلفان الا لئلا يبين تفصيلها في علم المعاني وزعم الفراء انها قد يستعمل في الاستعمال
 بمعنى ان وانما لم تعمل لجرم لو كانت ان مع انها في اقتضاء مجتئبين سواء لانها لما
 كانت للماض وجب دخولها على الماضي واما لا يستحق الاعراب فبالمرى ان
 لا تعمل لحرف الذي وضع لاجله فان قيل يرد على هذا ان فانها لما الفير المستحق
 للاعراب فبالمرى ان لا يعمل اجاب بقوله ولا يرد على هذا الدليل لم فانها
 تلزم المضارعة لفظا تقديره سلمنا ان لم كلو في الوضع للمضي لكن عرض له
 المتأخرة بان كما ذكرنا فلذلك يلزم المضارعة لفظا لظهور اثره فيه فلا يرد
 فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت
 امس فاني اعطيتك اذ هو ليس على معنى الاستقبال والاما قرن بامس
 انه وان كان تقديره انا لانه انه ليس على الاستقبال لانه وان كان ماضيا لفظا الا ان
 المعنى على الاستقبال كان المعنى ان تكن خرجت امس على معنى الصبح خروجك امس لانك
 تقول ذلك اي ان كنت خرجت امس مجوزا حال من فيه المخاطب ان لا يكون قد
 خرج المجموع في محل النصيب على انه مفعول مجوزا فيقع شك في خروج وذاي ان يكون



خروجك امس كلام على وجهه اى طريقة واصله فيعود الضمير الى ما اشار اليه بهذا
 ويجوز ان يكون عابدا الى الاستقبال فعلى الاول المراد من الوجه الاستقبال المحاملى
 ان المعنى على التقدير الاول معنيان كنت خرجت امس ان تكن خرجت امس ومعنى
 ان تكن خرجت امس ان يصح خروجك امس فمعنى ان كنت خرجت امس ان يصح
 خروجك امس فيضمنها الى قولنا وان يصح خروجك امس كلام على الاستقبال ينتج معنى
 ان كنت خرجت امس كلام على الاستقبال وعلى التقدير الثاني هكذا بعينه الا ان الكبرى
 يكون ان يصح خروجك امس كلام على وجه سلمنا انه ماض لفظا ومعنى لكن جاز ذلك
 في كان لا غير لقوة دلالتها على المضى فجاز ان يغلب في الدلالة على ان ولذلك لا يقع شئ
 من الافعال بعد ان غير كان الا ومعناه المستقبل هذا الجواب **للبرد قول** وهما مجزوا
 اذا كانا مضارعين قال الشارح اعلم ان فعل الشرط والجزاء لم يخل من ان يكونا مضارعين
 او ماضيين او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك فالاقسام اربعة
 اما الاول وهو ان يكونا مضارعين فيجوز ان تسألني اعطك والفعلا ان يكونا مجزوا
 جميعا بان لان معناه يقتضى الجزئين لانه للتعليل وهو عامل فوجب ان يكون عاملا
 فيهما جميعا لان نسبة الكل واحد منهما على التسوية فلو عمل في احدهما دون الآخر يلزم
 تحكم واما الثاني وهو ان يكونا ماضيين وانما جاز ذلك وان كان الاصل ان يكونا مضارعين
 لان الماضى اخف من المضارع وهذا موضع يطلب فيه التخصيف لطول الكلام بالجلتين
 ولهذا اختير للشرط والجزاء مجزوم فلا يظهر فيه الاعراب نحو ان جئتني اكره ان لا اكله
 اذا كانت غير مستوجبة للاعراب فلا يتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها الا انها
 في محل مجزوم كمن في لقيت من عرفت فان من لا يتغير عن حاله وان لا يصفة العامل
 الا انه في محل النصب فان قلت من اسم والاسم مستحق للاعراب في الاصل والبناء عارض
 فيصح ان يقال انه في محل مجزوم قلت على تفسير الشارح وهو قوله على معنياتها وقعا

موقعا لوقوع فيه المضارة الذي يستحق الاعراب لكان مجزوما ولا شك انه لا يمتنع
 واما الثالث وهو ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا فيجوز ان تاتي اكره ان لا اكله
 مجزوم لاستحقاق الاعراب وملاصقة حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه مجزوم
 لما ذكرنا من ان اللفظ غير مستوجب للاعراب فلا يتغير عن حاله استبقه ابن يعيش حيث
 قال ولا يحسن عكس هذا الوجه حشر الى ما كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وعلله
 لو هيمن احدهما ان الشرط اذا كان مجزوما يلزم ان يكون جوابه كذلك لانه
 اذا علته في الاول كنت ارفضة للعمل غاية الارضا فترك اعماله في الثانية
 تراجع عما اعزموه فصار منزلة زيد قائم ظنتنا لان تأكيد الفعل ارضا
 وعناية بالفعل فالغاوة احوال واطرا 2 وذلك معنيان متدافعا
 والثاني اذا جرمت اقضت مجزوما بعدها لانها الجزمها ما بعدها يظهر
 انها مجزوم وجزمها يتعلق بفعالين واذا لم يظهر جزمها صارت بمنزلة جزم جازم
 لا يوجب له مجزوم وانت تعلم انه يلزم تقييد الرابع على صديق الوهين بعينها فلا وجوب
 لتقييد وتحسن عكس فالاولى ان يقال لان الجزاء في المعنى بعد الشرط فاذا جاء الشرط
 الذي هو اسبق في المعنى بصيغة المستقبل فالجزاء بذلك اجدر واما القسم الرابع وهو
 ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وهو احسن من القسم الثالث لكن ليس فيه
 بمنزلة القسمين الاولين وليس فيهما مخالفة احدهما من الشرط والجزاء لآخر واما
 كان احسن من القسم الثالث لان فيه مخالفة اخرى وهي الجزاء الشرط على القطع
 بجلا القسم الاخير فلا شك ان الاول لا يظهر فيه مجزوم لانه غير مستحق للاعراب وان
 لا يصفة العامل واما الثاني يعني الجزاء ففيه الوجهان الرفع والجرم نحو ان ايتني
 ايتني او ايتك في مجزوم اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط ويبعد عن العامل
 فلما لم يظهر مجزوم في الشرط القريب منه حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزوم وترك

في الرفع

على اول احواله وهو الرق فهو فروع لفظا وجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد
 خبر فروع لفظا ودعاء جزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد واما جزم معنى
 الظاهر لان الشرط والجاء أحقهما ان يكونا جزوين بان على ما سبق من اقتضائهما
 اقتضاء واحد فلما امتنع ضا جزم الشرط لكونه ما ضيا ترك الجاء جزوا كما شبه
 ذلك قولهم والله ان اكرمتمني لا اكرمتمني وامتناع والله ان تكرموني لا تكرموني وكذلك
 قولهم ان زيدا ضربته وان زيدا تضربه اضربه لانه لما اتى الشرط في الاول باعتبار
 الجواب لفظا كره ان يعمل لفظا في الشرط مع الفاء امره اللفظي في الجواب فيجاء بما
 لا يظهر فيه الاعراب فوضع موضع المضارع فيكون كأنه ملغى باعتبار جميعا ولما
 حذف الشرط في قوله ان زيدا ضربته ضربته كره ان يؤخر جزوما بالفضل بين
 عامل لضعفه عن العمل مع الفصل فحصل بالملغى كانه ملغى من حيث اللفظ
 الفصل وبين عامل هذا ما ذكره ابن الحاجب في شرحه للفصل وفيه بحثان
 الدليل الاول ثبت قبح والله ان تكرموني لا تكرموني وهو ليس مطلوب بل المطلوب
 امتناع وهو ليس بدال وعليه اي وعلى جواز الرق والجزم بدليل ما ذكره
 البيت الذي اشده اي المص وان اتاه خليل يوم مغبة يقول لا غائب مالي
 ولا حرم قبله ان النخل ملوم حيث كان. ولكن الجواد على علاته حرم
 هو الجواد الذي يعطيك نائله. عفووا ونظم احيانا فنظم في قول جابر الرق
 والجزم اما الجزم فعلى القياس المذكور واما الرق فقال المبرد شاذ على حذف
 الفاء اي فيقول هو مثل الرق اذا كان الشرط مضارعا كقوله انك ان
 اخوك تصرع بناء على ما هو اصله في مذهبه من وجوب الفاء اذا كان
 الجاء مضارعا مثبتا كما يقولون جميعا به في قوله من يفعل الحسن الله يشكره
 ومع الفاء امتنع لجزم لان الفاء يمنع ما قبله عن العمل فيما بعده وسيبويه

فعل

الاولى سال فوفوا
 فيقول ذلك
 معنى البيت انه يعطى ما عفووا
 اي سهوله ولا يعنى به ولا يماطر
 سائلا ونظم احيانا اي يطلب منه في
 غير موضع طلب فيقول ذلك لمن سائلا
 ولا يرد من استنده في الافاق

جمله كونه
 جازا مع
 عدم دخول
 على الاول
 في قوله

حمله على نية التقدم والتأخير اي قوله يقول وان كان متأخرا في اللفظ
 فهو متقدم في النية فكانه قال يقول ان اتاه وعند التقدم يستعجز الجزم فكذا عند نية
 وجوز ان يكون تشبيهه ان يلو كما شبه لوبان فيجزم كقوله لو شاء طارية ذو
 منه وعندى الاولى في رفعه ان يقال ان الجاء تابع للشرط فلما لم يظهر العمل في الشرط
 وهو متبوع فبالجاء ان لا يظهر في الجاء وهو تابع والبيت لز هير بن ابي سلمي على
 علاته على كل حال من الحالات المتفرقة كانه احداهما من بنى علالت اذا كانت اتهما
 شتى والاب واحد قال وان ضربت على العلالت اجبت اجمع لفعل من ضبط
 النعام وحرم اسم رجل هو صاحب زهير الذي يقول فيه هذا وهو حرم بن سنان
 بن ابي حارثة المري من بؤرة بن عوف بن سعد والتائل مثل النوال يعني العطاء
 ويروي يوم مغبة سغب سغباً اذا جاع يقال يتم ذو مغبة اي مجاعة ويروي
 ايضا يوم مسئلة هي مصدر من السؤال من سألته الشيء معناه يوم حاجة يوجب المسئلة
 ويروي حرم وحرم بالفتح والكسر والتحليل الفقير المحتل الحال فعناه ان اتاه رجل فقير
 فحذف الموصوف واقام صفة مقامه وهو جاز حق قاس عليه ان يكون فيون الصلة في الموقف
 فجوز واحد الموصول واقامة الصلة مقامه ولا يستقيم ان يكون بمعنى الصديق بدليل
 قيده بيوم السؤال اذ ذاك وفيه والصديق لا يبعد بوقت او لا يحتاج الصديق الى
 والحكم المنع جعله الجوهري بمعنى حرمان ثم اشده البيت اي يقول لما لي منك منع
 وقال ابو جعيدة يقال له مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء يمدح زهير حرم بن سنان
 يريد انه لا يقبل في خليل اذا سأل من سأل بهلة حتى يحرم اي لا يقول مالي غائب عنك او ليس
 شيء اعطيتك منه واراد بالمال الايل والغنى **قول** ويجي الجاء بالفاء اذا كان جملة
 اسمية او امر او نهيا او دعاء او ما ضيا مريحا قال الشاعر اعلم ان الجزم في الفعل
 الثاني خصته لان ما نحن بصدد البحث عنه لا يصلح ان يكون شرطا ولان من دخول ان يعلم

بفتح فاء واما بالضم
 خليل

ليس

انه شرط فلا حاجة الى شيء آخر بخلاف الجزاء فلذلك قال يجزم في الفعل الثاني هذا الباب
يدل على كونه جزاء سواء كان ذلك بمعنى اول لفظا فيحصل الارتباط بينهما لان المحروم
لا يكون الامر متبعا بما قبله ولا يصح الابتداء به من غير تقدم ليجازم عليه فكل موضع
لا تقدر فيه على الجزم تدخله الفاء ليس الارتباط اللفظي والواقع بل ارتباط الانتفاء
الارتباط المعنوي بامتناع الجزم فلا يصلح ان يكون جزاء وانما خص دخول الفاء لان
الفاء تأتي لاتباع الشيء الشيء ويؤذن بان ما بعدها مسببة عما قبلها وما يوجد فيه
هذا المعنى ليس الا الفاء من بين حروف العطف فلا يجوز ان تحسن والله يجازيك
او ثم ولما كان بيان هذا محتاجا الى انه لا يقع في ابتداء الكلام لانه لو وقع لجاز
ان يكون ما بعدها منقطعا عما قبلها قال ولا يكون في ابتداء الكلام يدل عليه استغناء
فاذا قلت ان تاسني فانت مكرم علم ان قوله انت مكرم جواب للشرط مسبب
عما قبله هذا مستفاد من كونه موضوعا لاتباع مع السببية وليس بكلام منقطع
عما قبلها هذا مستفاد من عدم وقوعه في ابتداء الكلام ولا يقع بعد الفاء فعل
يمكن جزمه متفيا كان او مشتقا الا على اقسام يصرح عن جزم حقوقه تعالى فمن يؤمن
بربه فلا يخاف فخا التقدير هو لا يخاف فيكون متشعنا من تقدير وقوع الجزم فيه
لجمله الاسمية يمنع فيها الجزم وهي جملة اسمية على ذلك التقدير وقوله تعالى تفضل
احديهما فتذكر بالرفع على قراءة حمزة فالماض ان الفاء تدخل حيث لا يقدر فيه
على الجزم فعلا كان ما بعده او اسما او الاسم فظاهر انه لا تقدر فيه على الجزم او عدم
قدرته فيه على الجزم لان لا يدخله لانه من خواص الفعل وفي بعض النسخ ان يفرق التام
وهو بعض الوجود الاول والمراد به الجملة الاسمية لان الجزاء لا يقع الا جملة لكن لما كان صرحا
اسما جزم عنها به فلما لم يقدر فيه على الجزم كانت غير صالحة للجزم لانه على وفق الشرط
وهو لا يكون الا فعلا متصرفا غير مصدر شيء من الحروف الابواب فلا بد من الثاني الفاء

لانه الجزم ليس يمكن فوجب
ادخال الفاء عليها ليدل على
وقوعها جزاء من الشرط

جزم

يدل على انها جزاء لجواز ان يقع جزاء بالنظر الى انه ليس شيئا مفروض الوجود
كالشرط بل هو مترتب على امر مفروض الوجود ولكن على تأويله لا يجعله مناسبا له
فهو ان كان خبرا من المشتقا فبانه مشتمل على ما اشتمل من مشتق فجزاء الحقيقة
هو كالمثال المذكور او حقيقة ان لم يكن كقولك لا يملك ان اكرمني فانت اي هو سبب
بحقيق ذلك وما فعل الامر فهو ما موقوف اذا كان للخطا او محروم اذا كانت
للغنية وعلى كلا التقديرين يكون ساكنا وان كان لا تقدر على اسكانه مرة اخرى
ولا يجوز حمله على حذف المصدر كما في فلا يخاف لان لكل هذا ليكون ما الفاء عارضة
يتمتع الجزم معها وهذا حاصل في الامر من غير تقدير وليس بينه وبين الشرط موافقة
لما ذكرنا انه لا بد ان يكون الشرط خبريا فلا بد ان يكون الجزاء خبريا لانه معلق
على الشرط فاذا وقع انشائيا كان في الظاهر غير صالح فاو في الفاء الدالة على
تأويله بما يصح ان جزاء فعلى ان تكرر معي فاكرمه عزاء ان تكرر معي فهو سبب ليجزى اكرام
عزوه منك وكذا انتهى لانه مثل الامر في كونه انشائيا وكذا الدعاء لانه في صيغة امر
تقديره فكان انشائيا مثله فاقضية الدليل المذكور فيها وكذا الما في الصريح لانه
لا يستحق الاعراب ولا تقديره لانه لا يكون في معنى الاستقبال فيقال انه محروم
واحرز اى المصنوع بالصرح عما كان ماضيا في المستقبل نحو ان خرجت خرجت
وان اسلمت لم تدخل النار فان هذين شرطان وجزان ماضيان فقصد بهما معنى
الاستقبال بقرينة نقلها معنى الماضي بلفظ الماضى او بمعنى الماضى الى الاستقبال ويمكن
ان يجعل جزاء الجزاء كما في المضارع لانه يبطل افادة الاستقبال ويلزم معناه
فيكون معنى الجزاء مختلفا بخلاف المضارع وصح وقوع الماضى الصريح لان معنى
المضارع مقصود والاستقبال والجزاء على التأويل المقدم بخلاف غير الصريح لانه لم
من حيث المعنى الا الاستقبال والفعل غير صالح له لا بنفسه لانه ماض ولا بالشرط

ان ضربت ضربت بخ

لا تقطعه عنه بكونه في سياق خبر المبتدأ فلذلك اختل ههنا ولم يحتل ثم فلا يلزم
 جواز دخول الفاء في المضارع جواز دخول الفاء في الماضي واما اذا قلت ان
خرجت فقد خرجت اس فقد خرجت بالماضي باتيان اس وقد ولا يبقى
 لتأويل المستقبل فيه مجال فكان في الظاهر غير صالح للجزاء لانه المعنى انما يكون
 في الاستقبال في الفاء ايذا ابتداء وويل ما يصح ذلك فمعناه ان خرجت فسيببه وحي
 اس على معنى تحقيق ذلك والاضابط الذي ذكره الشارح اخصر من الضابط الذي
 ذكره غيره وهو ان يقال كلما امتنع تأثير حرف الشرط في الجزاء كان دخول الفاء عليه
 واجبا وكما وجب امتنع وكما احتمل وجعل الفعل المضارع مثبت العاري عن
 عن السنين وسوف والمنفي بل من القسم الاخير وجعل حذف الفاء مع كونه اكثر في
 اول من الاثبات في مثبت فياء الرفع بعد الفاء على قلة كقراءة حمزة اما في المنفي
 فاثباتها والرفع ايضا كونه الا ان لحذف والجزم اكثر قراءة ابن كثير في الآيتين المذكورتين
 وما كان ماضيا لفظا او معنى متصفا قصد به الاستقبال من القسم الثاني وجعل جملة
 الاسمية والامر والنهي والدعاء والماضي الصريح وكذا الماضي المتصرف والمضارع
 المنفي باولن والمضارع مثبت المقترن بالسين وسوف كقولك فان كبريتهم
ففسد ان نكرهوا شيئا وقولك ان لم تأتني فليس لك شيء لانه لعدم تصرفه شبه
 لحرف فاجرى مجراه في وجوب الفاء ولان الاصل ان يكون الشرط وجزاء على
 الاستقبال لكن اذا اتمم لفظة والموضع موضعها جى بالماضي لكونه اخف من المستقبل
 فكان عوضا وهذا مستقبل فيكون عوضا عنه ولان عصب انشائي فيكون كالام
 وليس جالى فيؤدى الى التناقض وهو غير لازم لجواز ان لا يبقى مستقبلا كاملا المحقق
 وقوله ان لم تأتني فما يكرم وقوله ومن يبيع غير الاسلام ذينا فلن يقبل منه
 لما ذكرناه انفا والاعراض وارد عليه ايضا وقوله تعا ومن اوفى بما عاهد عليه

الله فسيؤتيه اجرا عظيما وقوله ان زرتني فسوف اكرمك لان توارده في
 منع يرد عليه المضارع المنفي بلا لكن يجوز تجريده للنفي مطلقا من القسم الاول فالقسم
 الثالث في موضعين والقسم الثاني في موضعين والاول في تسعة مواضع لكن القسم
 الاخير اما من القسم الاول او من الثاني في الحقيقة فهم نظر الى ظاهر الامر لانه يصلح
 ان يجعل نفسه جزاء وان يجعل جزاء للجزاء والثاني نظر الى ما يؤول اليه الامر في الحقيقة
 لانه جعل نفسه جزاء واجب التأثير فيمنع دخول الفاء فهو من القسم الثاني وان جعل
 جزاءه امتنع فيجب دخول الفاء لان قصد من الايدان بان المذكور غير مفهوم منه
 لجواب لكونه في الظاهر غير صالح له فاحفظ هذه المواضع فانك لسبب الغفلة
 يقع في الغلط كثيرا فهذه الاشياء بمعني الاسم والامر والنهي والدعاء والماضي
 لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء يريد اختص الفاء من بين حروف الدخول لما ذكرنا
 من ان الفاء لا يتبع الشيء الشيء ولا يكون في ابتداء الكلام ثم ان الفاء مع ما بعد
 واقع موقع الفعل الجرم لما جاء من نحو قوله ان تأتني فانا اكرمك واعظم ارك
 بالجزم في اعظم حلا على موضع فانا اكرمك ولولا انه في موضع الجرم لما صح الجزم
 في المعطوف عليه وقوله ومن يضل الله فلا حادى له فيذرهم بالجزم ولولا ان فلا
حادى له في موقع الجرم لما صح في يذرهم فالماضي من يضل الله لا يهده ويذرهم
 والفرق بين ان تقدير الجرم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين ان يقدر في موضع
 الماضي الذي فيه الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي الجرم من الفاء مقدرة الفعل
 وحده لتزله منزلة المضارع لا مكانه والجزم فيما دخله الفاء في موضع جملة الجرم من
 الفاء والفعل والفاعل في الامر والنهي والدعاء والماضي الصريح والمبتدأ والخبر
 في جملة الاسمية لان تقدير الجرم في جملة الاسمية او الامر والنهي والدعاء و
 الماضي الصريح مما لا يخفى استحالة لانه اما اسم فيمنع فيه الجزم واما فعل بعيد عن

الشرط او ساكن الآخر الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فاكومه فلا يتأتى لك ان تقول
 اكرم جروم في التقدير لما ذكرنا من ان الساكن لا يقدر على اسكانه مرة اخرى لكنك
 تقدر جروم في المجموع اي مجموع الحروف فيسألون على معنى فعل اخر يظهر فيه جروم نحو
 ان تلقه يجب عليك اكرامه او رد هذا الفعل في التأويل نظر الى ان الاصل في الـ
 الوجوب وعلى هذا المثال ان تأتني اليوم فقد اتيتك امس او المعنى ان تفعل الاتيات
 يكن ذلك الاتيان لوجوب اي لعله يوجب وهو اتيا في ايامه امس او يقع اتيا في مستحقا
 لا يتأتى امس وما اشبه ذلك من نحو بعد مستحقا واما في قوله ان خرجت خرجت فلا
 حاجة لذلك ان تأول الفعل على فعل اخر لا مكان تقدير جروم في الفعل وحده لانه في معنى
 مضارع في كونه بمعنى الاستقبال فظهر الفرق بينهما بما ذكرنا من تحقيق معنى الكلام وتحال
 ان حق الجراء ان كان فعلا يكن جزمه او تقدير جزم فيه وحده يجب ان يستعمل بغير الفاء
 والا اي وان لم يكن جزمه ولا تقديره فلا بد من الفاء كيلا ينقطع عما قبلها ما بعدها
 بالكلية فان قلت كيف يقول الجزم في الفعل المشفيع يدل على كونه جزءا ليس من جزمه
 ان اعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون
 الجزم دالا على معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه لغة الاعراب لم يكن
 في الاسم حقيقة الا لكونه مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه
 كالفاء عليه ونحوها من المفعولية والاضافة والجزم بهذه المثابة لانه لم يكن
 في نفس صيغة الفعل عليه قلنا ان الجزم قد ابان اي اظهر ما اراد بالحرف من
 المعنى وهو المجازاة وحفظه اي الحرف عن الالتباس بغيره نحو ان يلتبس ان والحرف
 بها جازا بان التهمة النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض اي ليقين معناه
 عن الالتباس لانه يدل على معنى مفرد ليس هو الاسم ولا في الفعل وذلك المعنى هو
 الفرق بين الفاعلية والمفعولية ونحوها فليس رفع زيد ونصب عروة ضرب زيد

على سبيل الوجوب

من دلالة الجزم
على جزاء م

ليس

ليعلم به معنى ضرب او معنى زيد وعرو كما كان الجزم في ان يخرج اخرج ليعلم به ان
 معناه المجازاة والجزم في لا يخرج ليعلم به ان معناه لا التماس والنفى وكذا البواقي من الـ
 الغايب والمحد فان الجزم في ليضرب ليعلم ان معنى الضام الاخر ولم يضرب ليعلم ان معنى لم
 المحد وبيانه مشكلا بلجي غير لم المعنى اخر لانه فلا يكون محل الالتباس ولكنه استدرك
 من قوله فليس رفع زيد ونصب عروة والضمة المنصوب راجع اليها على تأويل
 المذكور وقوله لان الفعل له طرفان طرف الصدور وطرف الوقوع في اقتضائه اي
 في طلبه اذا كان متعديا فاجبت ان يفصل احداهما عن الآخر جزمه فالمعنى المدلول
 لا عراب الاسم وعراب الفعل مختلفان حيث جعل المدلول في اعراب الاسم معنى
 منفردا بخلاف اعراب الفعل فان مدلوله هو معنى عامله فلا يلزم من كون الاول حقيقة
 كون الثاني كذلك وجعل جوابا عما يقال اذا كان الجزم لا ظاهرا معنى الحرف وحفظه عن
 فما بال لا النافية يعمل في الفعل الواحد وان في الفعلين كاطن غير ظاهر **قول** ويجزم
 بان مضرة صرح المصنف بان انجرام الفعل بعد هذه الاشياء بان المقدرة لاها بصيها
 كما هو مذهب الخليل بدليل ما قال ان هذه الاو ايل كلها فيها معنى ان فلذلك جزم الجواب
 وفيه ما فيه واستطلع عليه عن قريب فيما بعد قال بعض شارحي الكافية مذهب المصنف ان
 بان المقدرة كانت لاكتساره اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا
 جاز ان يجزم الفعل المتضمن بمعنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناه فعلا
 واحدا قال الشافعي اذا قلت ائتني اكرمك فاكرمك جروم لانه جزء شرط قد حدد
 لدلالة الامر عليه اي على الشرط المحذوف لان فيه معنى الطلب وهو يستدعي
 سببا حاصلا عليه لان الطلب لا يكون الا لغرض خارج عن مفهومه والا كان عبثا
 وذلك مسبب عن مطلوب في الخارج ولا امتناع في ذلك فيكون المطلوب سببا
 خارجيا فاذا وجد علم ان وجود ذلك يقتضي وجود الحامل في الخارج وهو معنى

مطلب

ولجاء في ذلك الشرط لقوة الدلالة عليه من جهة ما قبله ومن جهة ما بعده ولذلك
لم يقع الجرم في جواب النفي لانه خبر محض وهو لا يجب ان يكون الغرض خارجا عن
الخبر بل يكون الغرض اطلاع المخاطب على ذلك خاصة ففي قوله ايتي اكرمك الشرط
محذوف اذ المعنى فانه ان تاتي اكرمك لانك لما امرته بالاتيان الذي لا يامره
الاسباب حامل عليه في الذهن مسبب عنه في الخارج ثم ايتت بعده باكرمك محذوف
وهو صالح لان يكون مسببا حاملا في الذهن وسببا في الخارج علم انه جزء
لا تيانه ان اتي ولا يجوز لكل على الظاهر لانك لو جعلت الاكرام جزءا لا
بالاكرام لكانت اتيانا بالمال لان الامر بالاكرام لا يوجب الاكرام قال الشيخ
القاهر ولو كان جزم اكرمك بنفس ايتي على ما يظن من لاجرة له هذا العلم
ان المعنى في قوله ايتي اكرمك ان امرك بالاتيان امرك وعلى هذا اي على طريق
الامر الاستفهام نحو اين بيتك اترك والمعنى ان اعرف بيتك او ان عرفني بيتك
لانك لما استفهمته عن بيته طلبت عنه تعريف بيته لسبب باعث عليه في الذهن
في الخارج ولما طلبت عنه ذلك ثم ايتت بعده بالفعل المجزوم الصالح لما ذكرناه وهو
ازرك علم انه اي ذلك الفعل المجزوم جواب لما يقتضيه الاستفهام من الاجابة و
التعريف والمراد منهما واحد متعلق بقوله او ان عرفني وفي بعض النسخ من الاصابة
بدل قوله من الاجابة في يكون في الكلام لف ونشر فقوله من الاصابة متعلق بقوله ان
اعرف والتعريف بقوله او ان عرفني لان الاستفهام لا يقتضي الجواب لانه في المثال
المذكور مثلا ليس بصالح لان يوجب الزيادة وانما يوجبها معرفة البيت التي اقتضاها
الاستفهام وكذا البواقي ومنه قوله يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم
فلما انقضى ذكر ما قال يغفر لكم ذنوبكم بالجرم لانه جواب عما يقتضيه حل وقال

ايتي

جئت

ولا يمكن ان يكون جوابا
على استفهام لان الاستفهام على
البيت لا يوجب الزيادة
وانما يوجبها معرفة البيت
اي هو

الرجاء لانه جواب تؤمنون وليس بجواب هل لان المغفرة لا تحصل بالدلالة
على الايمان بل لما حصل بنفس الايمان والجهاد وقراءة ابن مسعود امنوا تؤيد
هذا الوجه قال ابن يعيش الاول هو الاظهر لان تؤمنون تفسير لتجارة لا على لفظها
والا لقال ان تؤمنوا وهو اسم وتجارة اسم والاسم يدل من الاسم ويقع موقعه
ولما قال تؤمنون وهو كلام قائم بنفسه كان تفسير التجارة على معناها فيكون فيه
دلالة على المعنى المراد بالتجارة فيكون من جملة ما وقع عليه الاستفهام بهل و
الاعتماد في الجواب على حل وهو في معنى الامر لان الاستفهام عن الدلالة المجيب ليس
بمقصود بل المقصود الامر بها كما في قوله تع فهل انتم منتهون والمراد الامر الى انتهوا
لانفس الاستفهام وعلى هذا النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانك لما نهيت عن الفعل
وايتت بعده بالفعل المجزوم وهو يكن الصالح للمعنى المذكور كان ذلك الفعل المجزوم
جزءا لعدم فعله وانتهاه ان لم يفعل وانتهى فيكون المعنى ان لم تفعل او ان تنته
عن الفعل يكن خيرا لك وان تنته وان كان مثبتا لفظا لكنه في معنى النفي كان لم تفعل
سواء وان قلت لا تدن من الاسد يا كلكت بالجرم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي
الاكل بل لما يقتضيه الدنو فان قلت لم لا يجوز ان يكون التقدير ان تدن من الاسد
كما قال الكسائي لانه قد اتضح ان المعنى ذلك فلذلك اجاز في لا تكفر تدخل النار
بالجرم اعتمادا على ايضاح كما اجاز لا تكفر تدخل الجنة وكذا في الامر اجاب الشايع
بقوله ولا تدن لا يدل الا عليه اي على عدم الدنو لانه نهى والنهي لا يدل على الاثبات
وهذا مبني على اشتراط مجانسة الشرط المقدر للمذكور ان موجبا فوجب وان منفيا
فمنفي والتسري في ذلك ان الاضمار لا يدل من ان يدل الظاهر على ما اخر والنفي مع الاثبات
متنافيان كل واحد منهما ينفي الآخر فكيف يقدر احدهما للآخر ولذا لم يجز ان تقول
لا تدن من الاسد يا كلكت بالجرم اذ الظاهر وهو لا تدن منفي والمضمر ان تدن او ان لم

يجوز

منه ونحوه من ذلك

والاول لا يدل عليه لا تدن والثاني لا يوجب الاكل فكلاهما مستعاضا فمتنع لا تدن من
الاسد يأكله بالجزم وان تدن لا يأكله غير ما نحن فيه فلا يقدر ولم يشترط ذلك
واذا اشترط وارتدت الجرم لزم اظهار الشرط كقولهم تزرع على الارض من الكافورين
ديارا انك ان تزرعهم يضلوا عبادك واما قيد الجرم لجواز النصب بعد القاء في هذه
المسئلة باظهار ان لا يكون باظهار الشرط حتى يلزم المحذور المذكور بل انما هو
واخراج الكلام في ترك المصدر فيكون التقدير لا يكن منك دون من الاسد فاكل
منه وهذا صحيح لا يمنع منه قالوا ولهذا اي واعدم دلالة النفي على الاثبات
امتنع اضرار بعد النفي مطلقا اي في جميع مواد سواء اضر المنفي او اثبت
لانك اذا قلت ما تأتينا تحدثنا كان معناه ان لم تأتينا تحدثنا وهذا
من القول لان عدم الاتيان لا يكون سببا للحديث ولا يتأتى ان تقدر
متبنا نحن ان تأتينا تحدثنا لان النفي لا يدل عليه فظهر من قولهم امتناع الاضمار
في النفي مطلقا وفي النهي حيث لا يصح المعنى وهذا لا يصح على ما ذكرنا لانه
ولما قلنا ان يقول لو كان علم امتناع الاضمار في النفي ما ذكرنا وهو ان النفي لا يدل
على الاثبات لوجب ان يجوز لا يفعل يكن خيرا لك باظهار ان لم تفعل وقد اوردنا ذلك
في النفي مطلقا وكان جواب بعد النهي مستعاضا لا متناع لا تدن من الاسد يأكله كالنفي
لا متناع ما تأتينا تحدثنا وليس امتناع التقدير في مسئلة يفسد المعنى فيها بذلك
التقدير بل لا يمنع اصل الباب مع استقامته فالاول ان يضرب من اضرب عنه
اذا اعرض اي ان يرض عن هذا التعليل الذي ذكره من ان النفي لا يدل على
الاثبات صفي اي ارضا من صفت عن فلان اذا عرضت عنه تقول قد ضربت
عنه صفي اذا عرضت عنه وتركت منصوب على انه مفعول مطلق من لفظ
ليضرب كقعدت جلوسا الى غيره بان يقال علم امتناع الاضمار بعد النفي

انما هي لان النفي اخبار مقطوع به غير شكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذي هو
وعلى خط ان يكون وان لا يكون لخط بمعنى الا شرف من خطر على الهلاك اذا
عليه يريد ان النفي خبر محض والاخبار لا يلزم ان يكون لتحصيل خارج عنها
بل قد يكون لغرض اطلاع المخاطب على ذلك خاصة ولا يرد ان اطلاق
عليه مسبب خارج عن خبر لان اطلاقه عليه وان كان مسببا خارجا عن خبر مستلزم
لتحصيله عنده فالشيء المتحصل عنده نفس الخبر بخلاف سائر الاشياء المحيطة فانها
تشارك الشرط في كونها غير ثابت الوجود وعلى هذا النفي تحولت مالا انفع لان
المعنى ان يكن لي مال انفع لانك لما تميت المال وما تميت السبب داع اليه
في الخارج ثم ايتت بالفعل المجزوم الصالح له كان ذلك جزاء له فيكون المعنى على
الشرط وجزاء كارت ومنه قولهم الا ماء اشربة فمعناه التمني واختلف النحويون
في محله فقال سيبويه لا مع ما دخلت عليه في موضع نصب بما دل عليه الا مع
التمني وقال ابو العباس هو قبل حدوث هذا المعنى قد كان في موضع الرفع على
الابتداء فابقى على ما كان عليه وقرنة لخط تظهر في الصفة فينصبها على موضع
نحو الا ماء بارد اشربة ويرفعها على مذهب ابي العباس وتقول يا رب فاذا
احدثت معي التمني بدخول حمة الاستفهام جاز ان يجاب بالمجزوم كالوقلت ليت لي
ماء اشربة وعلى هذا العرض نحو الا انزل نصب خيرا لانك لما عرضت عليه النزول
ولم تعرض عليه السبب داع اليه يحصل في الخارج من حصوله فيه ثم جئت بالجواب
الصالح له مجزوما علم انه اي ذلك الجواب بمعنى على النزول فيكون المعنى ان تنزل نصب خيرا
فان قلت ليس قوله الا انزل يدل على ان لم تنزل فكيف يجوز ان حاصل السؤال ان
الا تنزل نفي فيكون دالا على ان لم تنزل ومع دلالة عليه جواز ان اضمار الشرط المشت
وانت قلت لا يجوز الاضمار في النفي مطلقا وهل هذا الاتفاق قلت انه لا يدل على ذلك

بمنه

تجوز

ومنه بيت الكتاب وقال ارفعوا رؤسكم وانزلوا ايديكم من ارضيكم الملائكة التي المرآة في قعر البحر لانه
الكلام فيه كالكلام في قوله يدعوك بالمرآة الملائكة التي المرآة في قعر البحر لانه
اذ الغرض تعليل الامر بالاراء في قوله يدعوك بالمرآة الملائكة التي المرآة في قعر البحر لانه
اي الا نزل لا يدل على ان لم ينزل وانما يدل عليه ان لو كان الكلام نفيا وهذا
عرض والعرض لا يكون نفيا وان كان مركبا من لا الفاعلية وهذه الاستفهام لانه
بطل معناها عند التركيب وحدث معنى آخر مناسب لما قصدت فيه اي
التوقع والعرض فلذلك سموه عرضا كما يحدث معنى التمني والتنبه اعلم ان الانحزام
الفعل المضارع شرطين احدهما ان يكون بعد الاشياء المذكورة وثانيهما ان
يقصد السببية ولما بين الاول شرع في بيان الثاني فقال ثم من الواجب
ان يعلم ان المضارع الواقع في هذه المواضع انما يخرج اذا قصد به الجراء اي ان
يكون سببا عما سبق ليصير الكلام من مظان الشرط ويجوز ان لا يقصد لان
وزان المجزوم في هذه المواضع وزان المنصوب بعد حجة واخواته فيجوز ان
به الوجهة اخرى فان لم يقصد به الجراء كان ذلك الفعل المضارع مرفوعا اما
لما سبقه نحو قوله تعالى فبلى من لدنك وليا يرثي اي وليا وارثا هذا عند صاحب
الكشاف وقال السكاكي انه استيناف كانه قيل ما يصنع به فقال يرثي فلم يكن
داخلا تحت المطلوب بالدعاء وقد قرئ بالجرم اي تهب يرثي لكن الرفع حسن
لان المعنى على هذا ان تهب يرثي فكيف نجبره ان تع بما هو اعلم به منه ولا يجوز ان
حال لانه لا يقع حالا عن نكرة الا وهي مقدمة عليها او حال اعنه اي عما سبق نحو
قد رم في خوضهم يلعبون اي لا لعبين وهو ظاهر لان المعنى ذرهم لا لعبين اي على
هذه الحال التي هم عليها فذو الحال الضمير المنصوب لا الضمير المجرور ولو جعل استينافا
اخبارا يلعبهم على جهة الاستيناف لا يكون بعيدا او قطعيا وهو بطلان الاشتراك
فيكون واستينافا تفسيره ويمكن ان يحمل الاستيناف على ان المراد به ان يكون
لسؤال تضمنه ما قبله نحو لا تذهب تغلب عليه اي انت تغلب عليه فنهيتهم عن
الذهاب واخبرته انك تغلب عليه فيكون مستأنفا ومقطوعا عما قبله
قوله لا تذهب في وهو لا يجوز فيه الالرفع لان الجزم لا يستقيم اذ يصير المعنى لا تذهب في حال
كونك مغلوبا عليه والغرض الاخبار بانك تغلب عليه اذا ذهبت به واذا جعلته حالا كان نهيا عن
في حال كونك مقدرا غلبتك وجها معنيان مختلفان فانه قال حين قلت لا تذهب فيم لم لا اذ
فقلت انت تغلب عليه

وقال بيت الكتاب وقال ارفعوا رؤسكم وانزلوا ايديكم من ارضيكم الملائكة التي المرآة في قعر البحر لانه
الكلام فيه كالكلام في قوله يدعوك بالمرآة الملائكة التي المرآة في قعر البحر لانه
اذ الغرض تعليل الامر بالاراء في قوله يدعوك بالمرآة الملائكة التي المرآة في قعر البحر لانه
اي الا نزل لا يدل على ان لم ينزل وانما يدل عليه ان لو كان الكلام نفيا وهذا
عرض والعرض لا يكون نفيا وان كان مركبا من لا الفاعلية وهذه الاستفهام لانه
بطل معناها عند التركيب وحدث معنى آخر مناسب لما قصدت فيه اي
التوقع والعرض فلذلك سموه عرضا كما يحدث معنى التمني والتنبه اعلم ان الانحزام
الفعل المضارع شرطين احدهما ان يكون بعد الاشياء المذكورة وثانيهما ان
يقصد السببية ولما بين الاول شرع في بيان الثاني فقال ثم من الواجب
ان يعلم ان المضارع الواقع في هذه المواضع انما يخرج اذا قصد به الجراء اي ان
يكون سببا عما سبق ليصير الكلام من مظان الشرط ويجوز ان لا يقصد لان
وزان المجزوم في هذه المواضع وزان المنصوب بعد حجة واخواته فيجوز ان
به الوجهة اخرى فان لم يقصد به الجراء كان ذلك الفعل المضارع مرفوعا اما
لما سبقه نحو قوله تعالى فبلى من لدنك وليا يرثي اي وليا وارثا هذا عند صاحب
الكشاف وقال السكاكي انه استيناف كانه قيل ما يصنع به فقال يرثي فلم يكن
داخلا تحت المطلوب بالدعاء وقد قرئ بالجرم اي تهب يرثي لكن الرفع حسن
لان المعنى على هذا ان تهب يرثي فكيف نجبره ان تع بما هو اعلم به منه ولا يجوز ان
حال لانه لا يقع حالا عن نكرة الا وهي مقدمة عليها او حال اعنه اي عما سبق نحو
قد رم في خوضهم يلعبون اي لا لعبين وهو ظاهر لان المعنى ذرهم لا لعبين اي على
هذه الحال التي هم عليها فذو الحال الضمير المنصوب لا الضمير المجرور ولو جعل استينافا
اخبارا يلعبهم على جهة الاستيناف لا يكون بعيدا او قطعيا وهو بطلان الاشتراك
فيكون واستينافا تفسيره ويمكن ان يحمل الاستيناف على ان المراد به ان يكون
لسؤال تضمنه ما قبله نحو لا تذهب تغلب عليه اي انت تغلب عليه فنهيتهم عن
الذهاب واخبرته انك تغلب عليه فيكون مستأنفا ومقطوعا عما قبله
قوله لا تذهب في وهو لا يجوز فيه الالرفع لان الجزم لا يستقيم اذ يصير المعنى لا تذهب في حال
كونك مغلوبا عليه والغرض الاخبار بانك تغلب عليه اذا ذهبت به واذا جعلته حالا كان نهيا عن
في حال كونك مقدرا غلبتك وجها معنيان مختلفان فانه قال حين قلت لا تذهب فيم لم لا اذ
فقلت انت تغلب عليه

وما يحتمل الاربع حالات والقطع قولهم ذرة يقول ذلك ورزة يحرقها وقول الاخطل كروا الى حريكم تعرفون
فيه مجزم لفساد المعنى لان يصير التقدير ان لا تذهب غلب عليه في يصير عدم
الذهاب سببا للغلبة عليه وليس المعنى على ذلك ولا سبيل الى الرفع على الحال لانه
المعنى لا يذهب به في حال كونه مغلوبا عليه والغرض الاخبار بالغلبة بعد الذهاب
لا النهي في حال الغلبة ولو جعلته حالا مقدرة يكون نهيا عن الذهاب في حال كونه
مقدرا غلبتك والغرض الاخبار بالغلبة خبر الذهاب وجها معنيان مختلفان قوله
ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معز ان وهي تسعة قال الشاعر اعلم ان
هذه الاسماء اي الاسماء التي تجزم المضارع على معز ان وضعت موضع ان
يريد ان اصل الكلام ان يستعمل بان لانه اصل في باب الشرط لكن اذا اريد التعميم
وذكر الكلام بان كان الكلام طويلا فيؤدي الى الثقل والتساقط فوضعت هذه الاسماء
موضعها لضرب من الاجازة والاختصار يريد ان طرقا الاجازة كثيرة وهذا ضرب
بيان انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه على ما ذكرنا ان يقال ان تضرب
زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا
الى ما لا يمكن حصره ولا تقدر على استيفاء الاما تاتوا له غير مناه وغير المتناهي لا يد
تحت الحصر والاستيعاب والا لكان متناهيا وقد كان غير متناه هف فاقى باسم
عام يشمل الجميع حيث كان المراد التعميم اما حقيقة او مبالغة وترك استعمال
مع لانه على ما يدل عليه مع حصول المقصود به لا بها فقل من تضرب اضرب
قول ذلك على كل انشأ فلماذا اي فلكونه دالا على كل انشأ حكم باسمه وبني
لتضمنه معز ان وهو اي من منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال
وهو من تضرب اضرب كانك قلت اي انسان تضرب اضربه فكما ايا
منصوب لفظا على المفعولية لتضرب لوقوعه عليه فذلك من لوقوعه
واما اذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تأويل اي

وقال بيت الكتاب وقال ارفعوا رؤسكم وانزلوا ايديكم من ارضيكم الملائكة التي المرآة في قعر البحر لانه
الكلام فيه كالكلام في قوله يدعوك بالمرآة الملائكة التي المرآة في قعر البحر لانه
اذ الغرض تعليل الامر بالاراء في قوله يدعوك بالمرآة الملائكة التي المرآة في قعر البحر لانه
اي الا نزل لا يدل على ان لم ينزل وانما يدل عليه ان لو كان الكلام نفيا وهذا
عرض والعرض لا يكون نفيا وان كان مركبا من لا الفاعلية وهذه الاستفهام لانه
بطل معناها عند التركيب وحدث معنى آخر مناسب لما قصدت فيه اي
التوقع والعرض فلذلك سموه عرضا كما يحدث معنى التمني والتنبه اعلم ان الانحزام
الفعل المضارع شرطين احدهما ان يكون بعد الاشياء المذكورة وثانيهما ان
يقصد السببية ولما بين الاول شرع في بيان الثاني فقال ثم من الواجب
ان يعلم ان المضارع الواقع في هذه المواضع انما يخرج اذا قصد به الجراء اي ان
يكون سببا عما سبق ليصير الكلام من مظان الشرط ويجوز ان لا يقصد لان
وزان المجزوم في هذه المواضع وزان المنصوب بعد حجة واخواته فيجوز ان
به الوجهة اخرى فان لم يقصد به الجراء كان ذلك الفعل المضارع مرفوعا اما
لما سبقه نحو قوله تعالى فبلى من لدنك وليا يرثي اي وليا وارثا هذا عند صاحب
الكشاف وقال السكاكي انه استيناف كانه قيل ما يصنع به فقال يرثي فلم يكن
داخلا تحت المطلوب بالدعاء وقد قرئ بالجرم اي تهب يرثي لكن الرفع حسن
لان المعنى على هذا ان تهب يرثي فكيف نجبره ان تع بما هو اعلم به منه ولا يجوز ان
حال لانه لا يقع حالا عن نكرة الا وهي مقدمة عليها او حال اعنه اي عما سبق نحو
قد رم في خوضهم يلعبون اي لا لعبين وهو ظاهر لان المعنى ذرهم لا لعبين اي على
هذه الحال التي هم عليها فذو الحال الضمير المنصوب لا الضمير المجرور ولو جعل استينافا
اخبارا يلعبهم على جهة الاستيناف لا يكون بعيدا او قطعيا وهو بطلان الاشتراك
فيكون واستينافا تفسيره ويمكن ان يحمل الاستيناف على ان المراد به ان يكون
لسؤال تضمنه ما قبله نحو لا تذهب تغلب عليه اي انت تغلب عليه فنهيتهم عن
الذهاب واخبرته انك تغلب عليه فيكون مستأنفا ومقطوعا عما قبله
قوله لا تذهب في وهو لا يجوز فيه الالرفع لان الجزم لا يستقيم اذ يصير المعنى لا تذهب في حال
كونك مغلوبا عليه والغرض الاخبار بانك تغلب عليه اذا ذهبت به واذا جعلته حالا كان نهيا عن
في حال كونك مقدرا غلبتك وجها معنيان مختلفان فانه قال حين قلت لا تذهب فيم لم لا اذ
فقلت انت تغلب عليه

انساكر مني اكرمه فكان من واقعاً موقع اي فلكونه مرفوعاً لفظاً على
 كان مرفوعاً محلاً عليه في الكلام في خبره انه اي شيء هو الجملة الجزائية او
 مجموع الجملتين قد اختلف فيه قال بعضهم والخبر هو الجملة الجزائية وحده
 اعني اكرمه لان المذكور هنا شأن الجملة الشرطية والجملة الجزائية والجملة
 الشرطية لا يجوز ان يكون خبراً لكونها في صلة من والصلة لا يكون خبراً لكونها
 في صلة من والصلة لا يكون خبراً للموصول وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان
 جميعاً لان الجملة الشرطية لا تكون خالية عن الضمير قط بخلاف الجزائية فجعلناهما
 خبراً كلاً يقع الصلة خبراً انظر الى الجراء ولا يخلو خبر عن الضمير نظر الى الشرط
 ان له محلاً وهو كانه قلت انسان ما ان يكون اكرمه فان الخبر هنا مجموع
 الجملتين الجزائيتين وحدها وهي اعني من تخلص باول العلم سواء كان انساناً
 او ملكاً ولم يقل باول العقل على عادة النجاة لانه يطلق على البارئ
 تعالى مخوفه تع قل من بيده ملكوت كل شيء وهو لا يوصف بالعقل بل بالعلم
 الا تغليباً لقوله تع والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم
 من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فانه تع قال ومنهم بصيرة العقلاء
 وهو راجع الى كل دابة بعضها ليس من العقلاء تغليباً للعقلاء عليه ثم
 قال من يمشي دون ما يمشي بناء على هذا التغليب يقع على الواحد والاثنتين
 وجميع المذكر والمؤنث ولفظها واحد كقوله تكن مثل من ياديب تصطبغ
 وقوله تع ومنهم من يستمعون اليك وقوله تع ومن يقنت منكن لله ورسوله
 وتعمل صالحاً استكمل الاول وتاينث الثاني في قرأه غير حمزة والكسائي و
 وحجوى قال صاحب الكشاف حمل على اللفظ هو الكثير وقد يحمل على المعنى وقال بعض
 الكوفيين اذا حمل على اللفظ لا يجوز رده الى المعنى من غير عكس وليس شيء

في قوله تعالى ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فانه تع قال ومنهم بصيرة العقلاء وهو راجع الى كل دابة بعضها ليس من العقلاء تغليباً للعقلاء عليه ثم قال من يمشي دون ما يمشي بناء على هذا التغليب يقع على الواحد والاثنتين وجميع المذكر والمؤنث ولفظها واحد كقوله تكن مثل من ياديب تصطبغ وقوله تع ومنهم من يستمعون اليك وقوله تع ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً استكمل الاول وتاينث الثاني في قرأه غير حمزة والكسائي وحجوى قال صاحب الكشاف حمل على اللفظ هو الكثير وقد يحمل على المعنى وقال بعض الكوفيين اذا حمل على اللفظ لا يجوز رده الى المعنى من غير عكس وليس شيء

لورد وفي كلام رب العزة نحو ومن يؤمن بالله ورسوله ويعمل صالحاً
 يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدون فيها ابدانهم قال قد احسن الله
 له رزقا قال ابن الحاجب جاز في الاول من غير ضعف وفي الثاني
 مع ضعف وسره ان المعنى اقوى فالرجوع الى اللفظ بعد اعتبار الضعيف
 لا الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ لان هذا رجوع من الضعيف الى
 الاخر كما تصنع اصنع كان حقاً ان يقال ان تفعل صنعة لخيطة افعالها
 وان تفعل صنعة لخفاف افعالها وان تفعل صنعة القراز افعالها الى ما
 لا يمكن حصره ولا استيعابه فاقى باسم مام يشمل الجميع لضرب من الابدان
 والاختصار ففعل ما تصنع اصنع اذ المعنى شيئاً ما ان تصنع اصنعه لان ما بهم يقع
 على كل شيء من العاقل وغيره عند الابرار كن في العاقل يقع على كل شيء من اجزاء
 وانواع واصنافه دون اشياء الاخرى كقول الشيخ رفع لك من بعيد لا شعر
 به ما ذاك اي نوع ذلك فالسؤال عن نوع الشج المرئى اما اذا تحققت انه
 من نوع الانشالم يعبر عنه الاين هذا على اطلاقها اما اذا كانت شرطية فلا يقع الا
 على كل شيء في غير العقلاء ففي الجملة اما بهمة يقع على كل شيء مطلقاً فلما قصد الشيا
 اتي به وجعل نايباً مناب خوف الشرط كاذكرناو محله نصب على المفعولية فيما ذكرنا
 من المثال والمعنى كاذكرنا واذ اقلت ما يكن اخبر بالجرم كان مرفوعاً المحل بالابتداء
 على تأويل اي شيء يقع اخبر وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين
 والجزائية اذ لو كان الخبر هو الجراء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد الى المبتداء
 لانه جملة والجملة اذا وقعت خبراً فلا بد من ان يكون فيها عايد الى المبتداء وقد
 حلا الجاء هنا اي في قولنا ما يكن اخبر عن العائد وفي الشرط ضمير يعود اليه كونه
 صلة من ففعل الجميع جراً على ما ذكرنا وكذلك اي مجازي بها كاخواتها مضاً

ومفردة تقول ايهم ياتني اكرم والمغنيان ان ما ان ياتني اكرم هو اي ايتها
 اي في هذا المثال مفعول لفظا لانها شرطية تكونها استفهامية معرفة بالابتداء
 ولو قلت ايهم تضرب امضرب اي ان تضرب انسانا ما اضرب كان منصوبا
 على المفعولية ومنه قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وعلى هذا علة واين
 ومعه من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت متى خرج
 اخرج كان حقه ان يقال ان خرج اليوم اخرج اليوم وان خرج غدا اخرج غدا
 وان خرج بعد غدا اخرج بعد غدا الى غير ذلك مما لا يمكن حصره فلما اريد الاستغراق
 وتعذر التفصيل وجب ان يوفق باسم عام متناول لجميع الازمنة في معنى لانه كما
متملا على جميع الازمنة فيقول متى خرج اخرج فالمعنى ان تخرج في وقت ما اخرج
 فيه فيكون منصوبا محلا على مفعول فيه قال متى تأت نفسي الى مناء نارة نجد
 غير نار عندها مؤقذ وكذلك حق الكلام اذا قلت اين تذهب اذهب الى قولك
 في الدار اذهب اليها وان تذهب في المسجد اذهب فيه وان تذهب في السوق
 اذهب فيه الى ما لا يقدر على استيعابه فلما اريد الاستغراق في بيان قيل اين تذهب
 لانه كان الاستغراق الامكنة والمعنى ان تذهب في كل مكان اذهب فهو ايضا منصوب
 المحل على المفعول فيه وتلحقها بالمزينة فزيدها اليها ما نحو متى اخرج اخرج
 وايضا تكن اكن وقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت تكن لا وجوب بل انت بالحق
 وعلى هذا ان تجازي بها على معن ان لما ذكرنا من قصد الاجاز والاختصار
 وهي بمعنى كيف كقولك تعالى فأتوا حرككم الى شئتم اي كيف شئتم بعد ان يكون اليك
 موضع حركت بقرينة فأتوا حرككم وقد يحتمل معنى من اين نحو اني اكن هذا اي من
 اين لك هذا الا ان الفرق بينهما تجازي بها اي ياتي دون كيف لانك اذا قلت اين
 تكن اكن فقد صغرت مساواة في جميع الاحوال من الصحة والسقم والغير والفقر

اي الا انها تحصل
 معنى المجازات
 بمعنى كيف لا يقال كيف تكن
 اكن خلافا لالتصني ان وكيف
 لا يتصني

وذلك غير ممكن نحو اني تكن اكن وقوله فاصبحت انا بها بليس بها وهي لا
 الاحوال وانت تعلم ان هذا مشكل على الدليل المذكور لان كيف ايضا لا تغرق
 الاحوال فالاول ان يضرب عنه الى غيره وهو ان يقال لضعفها ونقصها عن
 تصرف اخواتها ولم يكن ضرورة تدعو الى المجازاة لاعناه على اي حال هو يكن
 اكن عنه والفرق الاخر انها اي اني ليست بظرف كما ان كيف كذلك اي ظرف
 هذا على مذهب الاخفش اذ تقدير كمل على اي حال يؤذن بذلك يرد عليه لحال
 لانها مقطرة بغيره فهو معارض بصحة تقديره بغيره وبانه يجاب بالاسماء وقال
 غيره انه ليس بظرف بل هو جار مجراه اذ يبدل منه غير الظرف نحو كيف زيد
 اخرج ام سقيم اما اذا صفت اليها ما يجازي بها لانها زائدة بها ما نحو كيف يكن
 اكن لكنه ضعيف عند البصريين لما ذكرنا وليس بضعيف عند الكوفيين وعلى هذا
 هما نحوهما تصنع اصنع كما تقول ما تصنع اصنع ومثله قوله تعالى وقالوا ايها
 تاتيناك من اية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وقد اختلفوا فيها هل هي اسم
 فقال قوم انها اسم كامل يجازي بها لان التركيب على خلاف الاصل فلا يقدم عليه
 الا بدليل وقد افادت معنى الشرط والغالب فيها حرف وهي ليست بحرف
 فعمل انها متضمنة بمعناها وقال قوم هي مركبة بكنتم فرقان قال الخليل ومن
 تابعه مركبة من ما الشرطية وما المزينة وقال آخرون من م وما والى هذا
 الوجهين اشار بقوله وقد ذكر فيها وجهان احدهما ان يكون الاصل ما ما على
 ان يكون ما الاول شرطية وما الثانية زائدة مثلها في ايا ما تدعوا وهي كثيرة
 يزداد مع ادوات الشرط كما هو قوله تعالى فاما ترى من البشر احدا وميتما
 وايضا فابدل الالف الاولى ها بحسينا لفظا لانه قد نال به التكرار المستكروه
 لقربه من الالف في الخروج ولم يعكس لان الاول اسم والثانية حرف والاسم

لقربه من الفعل اقبل للتغير والتصرف من حرف والتاني ان يكون الاصله
واقعا قبل الشرطية بمعنى الكف كان قائما قال انا افعل كذا تقرضا لمخاطبه
بانه لا يقدر عليه فقال المخاطب له هما تفعل افعل اي كف عما انت فيه ما
تفعل افعل ثم جريا مجرى كلمة واحدة فاللفظ على هذا لا يدخل لغيره لانه مركب
من كلمتين يقينا على لفظها وحكي الكوفيون في ادوات الشرطية من وهذا يقولون
التاني لان هذه مهضت اليه من كاضمت اليها ما قال ابن يعين الوجه قول
لتحليل لانه يلزم ان يزداد معنى الكف في كل موضع فيه وما ولا يلزم هذا اصلا
ان تأملت تدبر وقال ايضا انه قد استقيم بهما كما يستقيم بما انترا بوزيد في
لو اورد بها الى الليلة هما اليه ولا يقوي مجاز ان يستقيم بها على القول الثاني
وعلى هذا حيثما اذا وما اي اذ حيث بمنزلة اي ومع في انهما من انظر
الزمانية والمكانية الا انها لا يجازيها الا مع ما وذلك اي عدم كونها المجازية
لانها قد لزمنا الاضافة والاضافة تنافي معنى المجازية لا قضائه الا بهما والاضافة
تنافيه فاذا كلفنا اي منعنا بما عن الاضافة صلحتا بمعنى المجازية لزوال التناقض
قوله واي يكون واحدا من اثنين قال الشارح وضع اي على ان يكون واحدا
من اثنين او جماعة لفظا ومعنى فيكون لازم الاضافة الى واحد منهما او
اي ولان اي على ان يكون واحدا من اثنين او جماعة اذا اضيف للمعرفة
لم يضاف الا الى اثنين فصاعدا ما من حيث اللفظ نحو اي الرجلين واي
الرجال واما من حيث المعنى نحو اي والي وانك كان شررا فاخراه الله على
وتيرة اخر الله الكاذب منه ومنك وبينك وبينك فالمعنى انا كما كان في الاخرة
منا وبيننا ففي التحقيق لم يضاف الا الى المتعدد واكثر لانه لفظي وهو الزمهم
ان لا يعطف على المضمر المجرور بالابا عاده العامل ويكون النكرة عامة شائعة

وضع

لأفهامها

نصب مضاف الى قوله
نحو اي رجل افعله

لا شئها اضيف اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة هي بعض ما يضاف اليه
ولهذا اخذ حكم زمانا كان او مكانا او غيرهما مذكرا كان او مؤنثا والى اليها اضيف
كان بمعناه ان زمانا فمضى زمان وان مكانا فعني مكان الى غير ذلك **قوله** ويدل
على اسميتها قال الشارح قد استدلل المص على اسمية هذه الكلمات بأربعة اشياء
باسناد الفعل الى ضميرها نحو ايتهم يا بني اكرمهم فان ياتي ضمير يعود الى اي و
الا ضمير مختص بالاسماء ويدخل حرف جر عليها نحو من غزا راحرا فان دخول
جر مختص بالاسم وباضافة نحو ايتهم فانها تختص بالاسم ويدخل السونين نحو
ايا ما تدعوا فانه ايضا من خواص هذه الدلائل لان جميع هذه الاسماء يدل
تختص اي هذه الدلائل بعضها بالنصب اي بعض تلك الاسماء لان متى ومهما واذا
وجيمتها لا يدخلها شئ من ذلك اي من الاضمار وحرف جر والسونين والاضافة
والدليل العام على اسميتها اي الدليل الصالح لان يدل على اسمية جملها لوجوه في كل
واحد منها دلالتها اي دلالة هذه الاسماء مع افادة معنى المجازية على معان
استقلالها بانفسها لولا مقارنة معنى المجازية اياها اي تلك الاسماء فعدم
بتلك المقارنة لان في انفسها ذلك الا يرى ان ما يدل على الانشاء بالاستقلال في
نفسه لكنه اخرج اقران معنى المجازية فلم يظهر ذلك الا اذا انضم الى الجملتين وعلى هذا
غيرها بخلاف ان الشرطية فان معناها مقتصر على افادة معنى المجازية ولا يدل
على معنى غير ذلك ويدل على اسميتها ايضا انها اي هذه الاسماء لا تنعز عن الاعراض
المحلى على ما مر من ان بعضها منصوب المحل في بعض المواضع وبعضها مرفوع المحل
في موضع آخر ولا يكون له اعراب بوجه ما اي لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا
قوله ومنها اي من السماعية اسماء تنصب سماعا على انه غير قال الشارح
اعلم ان اسماء الاعداد جمع عدد واسم مثل عديد لا مصدر من عدت الشئ اعدته

ايضا

من الدلائل الاربع

بأنه تدرك
الاسماء على
المعاني

فإنه لا يصادف من المجازات
مما هو ثابت

مطلبة
التبسيط

في العشرة فادونها
 في العشرة فادونها
 في العشرة فادونها

اذا احصيته بل مصدر عد وهو مفعول على معنيين احدهما مقدار براساء الاجناس
 فالواحد والاثان ليسا بعددين وذكرهما في العدد لكونها محتاجا اليها فيما بعد
 العشرات وثانيهما انه عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وحدة وغيره ما على
 هذا من العدد وقربت معناه ما قالوا ما يدل على نكته ايجاد المعدودات فلما
 جوابين لكم في قولكم كم عندك دخلا في هذا التعريف واما ذراع ونحوه فليقدر
 طول او عرض للذراع لا لبيان ايجاد الجنس فهو كمن وقفي وما كان عليها النصب
 متوقفا على ايهما بين اولان في هذه الاسماء ايهما ما يقتضي ما يفسره فقال انها
 في ايهما بمنزلة المقادير يجمع مقدار وقد مر بيان معناه فافهم الى ما بيننا كما مقداره
 وذلك لانك اذا قلت عندك ثلثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصد فوجب ان تأتي بما
 يبين النوع المقصود منه ويزيل الابهام فلم يعلم جواب اذا فوجب جوابا ^{المحذوف}
 او جوابا لاذا فلم يعلم عطف على قلت وكلا الوجهين حسن ثم شرع في احوال البين
 فقال ثم البين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة اي فالتبيين
 بالاضافة في العشرة فادونها فانها يجب ان يضاف الى امثلة اقل العدد التي هي
 افعال كالكب وافعال كافراس وافعلة كارعقة وفعلة كغفلة ومنها اي ومن
 اقل العدد يجمع ^{المحذوف} مذكوره ومؤنثه كسبين وثلثة فلا تقول ثلثة غفلة بل لو قطع
 بما يناسب بالاضافة الا في ضرورة الشعر وثلثة غفلة اما الاول فلان المقصود
 ما بعد الثلثة لا الثلثة ولهذا يوصف ما بعد حاله كقوله في اري سبع بقرات
 سمان فلو لم يوصف كان ما ليس بمقصود كالمقصود بيان الملازمة انها يسم
 بالتسوين فدل انها مستغنية عما بعدها ومقصودة واما الثاني فعدم القول
 لانه اي هذا الجمع اي غفلة للثلاثة وثلثة الى العشرة من عقود القلة وضعت
 لها مجموع القلة فاذا امكن الاتيان بها كان واجبا لموافقها لها في المعنى فيجب

وهو في العشرة فادونها
 وهو في العشرة فادونها
 وهو في العشرة فادونها

في العشرة فادونها
 في العشرة فادونها
 في العشرة فادونها

ان تقول

ان تقول ثلثة غفلة ليطابق العدد المعدود هذا اما الاضافة فلانها كنفس وعين
 ذات وكل وبعض وغير ذلك اذا قصد الى تبينها واما الجمع فلانه هو القياس لان
 مدلوله جمع فان لم يكن للاسم مثال قلة او كان خارجا عن القياس جاز ان يضاف
 الى مثال الكثرة نحو ثلثة شمسوه وهي شمسوه الفعل الذي يشدها الى زمامها واحدا
 شمسوه لفقدان السماع في استسبع واستساع وعلى البعض استسعا فعلى هذا قال
 شارح التمهيد واوثر شمسوه لقلة استعمال اشبع واستساع وان لم يكن شاذا
 لان واحدا شمسوه وجمع مثله على افعال واقول مطرد وثلثة قروء او ثروء
 على اقوله لان هو كخارج عن القياس لان واحده قروء وجمع مثله على افعال شاذ
 ولان اقراء لما كان اقل بان فيه مرتين من قروء كان قروء حسنا بهذا العارض
 ولان قروءا لما كان اكثر استحق بكثرته ووضع موضع اقراء فخذان الوجهان حسنة
 وقد جئنا ميمهما معا معنى نحو ثلثة رصيط وقد شذ عن هذا الاصل وهو ان التبيين
 بالاضافة يكون بالاضافة الى جمع من جموع القلة تلتزم الى التسمية اذ القياس
 فيها ان يضاف الى الجمع كما تقدم ويقال تلتزم الى التسمية اذ القياس
 او مبين لان التلات يبين بالماثية فوجب جمعها على مثال جموع القلة ولا
 ياتي منه مثال جمع القلة الا ^{المحذوف} مذكوره ومؤنثه الا انهم استغنوا اي كثرهم
 استغنوا استدراك من قوله اذ القياس كذا اي كان القياس ثلثا يبين كثرهم
 بلفظ الواحد عن الجمع لما فيه من الكثرة والتأنيث فلعدم جاز ثلثة رجال لعدم
 الكثرة جاز ثلثة نسوة ولعدم التأنيث جاز ثلثة آلاف فلما استعمل التأنيث
 ردة الى المفرد وجاز الرجوع الى القياس ضرورة الشعر كقوله ثلثين ثلثين لملوك
 وفي بهار داني وجلت عن وجوه الاحكام وفيما دون الثلثة يعني الواحد
 الاثنين لا يجوز الاضافة اي لا يجوز بيانه بالاضافة بل يكفي فيه بذكر اسم الجنس

في العشرة فادونها
 في العشرة فادونها
 في العشرة فادونها

لان التلظظ باسم الجنس مفردا كان او مشي يفيد الدلالة على الجنس والدلالة على
 العدد جميعا نحو رجل ورجلان اما المفرد فظ واما التثنية ايضا فظ لسلالة
 لفظ المفرد في الاحتياج الى ذكر العدد فيحتاج الى ذكر المعدود بعده فينبغي
 شاذ من قبيل الضرورة بخلاف ما لا يدل على عقد مخصوص من عقود العدد
 هو مقصود التكلم فاحتيج الى اثبات العدد ليعلم خصوصية الجنس لان العدد لا يدل
 عليها حاصل انه اذا اجتمعت الدلالات في لفظ اسم جنس مفرد والاحتجاج واما
 التثنية بالنصب فقد يكون فيما ينون من الاعداد نحو قول بعضهم ثلاثة
 اثوابا لانهم لما نوتوا العدد نصبوا الميز لا مشاع الاضافة لوجود التنوين
 كما في موضع كق سحبا وقد ذكرنا ان شاذ عن القياس وفيما فيه التوث
 نحو عشرون وثلثون وقد ذكره في بحث التمييز وفيما ركب من الاعداد
 نحو خمسة عشر رجلا فان قلت لا ينصب الميز الا اسم التام ولا يتم الا
 بالتنوين او بالنون او بالاضافة وكل منها معدوم في الاعداد المركبة
 فلا ينصبه جاب بقوله وانما ينصب الى العدد المركب لان فيه تقدير التنوين
 اذا اصل خمسة وعشرة على ما مر وسيجي في موضعه ان شاء الله فثبت
 من هذا ان مواضع النصب ثلاثة واحد منها نشاذ وحق المنصوب في موضعين
 الاخرين ان يكون مفردا نكرة لانه لما وجب رده الى المفرد لان الغرض به
 التبيين والدلالة على الجنس اعلم ان المقصود الاول من الميز كالمصنف بعد
 تمام الموصوف فصار في صورة المفعول الذي هو فضله ولم يبق كالموصوف الذي
 هو عدة بخلاف التثنية الى التسعة فانه قصد بالاسم التثنية عين ما قصد لان ثلثة هم
 صالح لكل شيء وما قصد تبيينه اضعف فصار كمنفس زيدا لان المعدود في الاصل
 موصوف بها واصلا ان يكون جمعا رعاية للاصله ولا مقتضى للعدول عنه كما عدل

واما قال قول بعضهم
 لانه قال بعضهم ثلثة
 اثواب بالاضافة

في المركب تسعين لوجوده فلا يلزم ان يكون الميز جمعا هنا ولو سلمت المساواة
 الا انه اعترف بجمع في الثلاثة الى التسعة لكونه جمع قلة ولم يقتصر في المركب تسعين
 لكونه جمع كثرة فردا الى الواحد لاستثقاله كما فعل مثل ذلك في التصغير نحو اجمال في
 اجمال وجميلات في تصغير جمال والنكرة المفردة تكفي في ذلك اية الدلالة على
 فاختاروها لانه اخف من المعرفة لعدم الزيادة فيها بخلاف المعرفة واجاز
 عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا قاصدا ان لكل منهم عشرون ان دعت الحاجة
 اليه فحسن وان لم يستعمل العرب لانه استعمال لا يفهم معناه يعني ولا يجمع تميز باب
 عشيرين في غير هذا النوع وان وقع فيجعل على انه حال او تابع كقوله في اثني عشرة
 اسباطا فان اسباطا وان وقع موضع التمييز لكنه ليس بتمييز فهو بدل او عطف
 بيان والتمييز محذوف وهو فرقة او جماعة فيكون الميز مفردا نكرة والالفاظ
 العدد لا لانه تميزا لكانوا ستة وثلثين بناء على ما ذكره الزجاج من ان الميز واحد
 من العدد لان ذلك مخصوص فيما اذا كان الميز مفردا واما اذا كان جمعا فلا لانت
 الاصل في جميع العدول الى المفرد لغرض ذكرناه فاستعماله اذا على الاصل لا على
 الوجه الذي ذكره وحمله الزمخشري على التمييز بناء على ان المراد بالاسباط القبيلة اذ
 كل قبيلة اسباط لا سبط فوضع اسباط موضع قبيلة وهي نكرة مفردة ورايه
 هذا لا بأس به لو ساعد استعماله لكن ذلك مخالف لما يقوله اهل اللغة من ان
 السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب فيكون اسباطا واقعا موقع
 قبائل وذكر في الصحاح الاسباط من بني اسرائيل كالتبائل في العرب واورد
 هذه الآية وجعل تأنيث العدد على ارادة الفرق وحمل اسباطا على البدلية
 بعد ما يقع التفسير خلافا للفراء على ما حكى عنه جواز جمع تمييز العدد المنصوب
 نحو واحد عشر رجلا او قام ثلثون رجلا فان قلت من اى قبيل تجعل مائة

اَنْ قيل الثلاثة الى التسعة او من قبيل المركب التعيين الاول مميزة جمع
 والتميز منه منصوب ومميز مائة ليس بجمع ولا منصوب فالوجه فيه
 اجاب بقوله واما مائة فانها تضاف الى ما يسبها كما تضاف باب عشرة
 الا ان المئين مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة قد تجاذبها ^{بمئة}
 شيطان احدها مع عشرة لانها عشرة عشر مرات يردانها عقد ^{العشرة}
 كما ان العشرة عقد الواحد لان المائة عشرة عشر مرات كما ان العشرة
 عشر مرات واحد والشبه الثاني مع التعيين من حيث انها اى
 المائة جمع كثره مثلها اى مثل التعيين اى كما ان التعيين جمع كثره
 ولانها هذا وجه شبه آخر اوردته ابن يعيش في شرحه للمفصل اى ومن
 حيث ان المائة تليها اى تعيين فالشبه الاول يقتضيان يكون حكمه
 حكم العشرة يعنى يكون مميزة جمعا مجزوا والشبه الثاني يقتضى ان يكون
 مميزة واحدا منصوبا فوجب ان يجعل لكل من الشبهين حظا من الحكم جعلها
 بسبها مجزوا يكون كعشرة ولم يجمع ليكون كعشرين توفرا من وقر فلان عليه حقه اى
 استوفاه او تيمما من الشيء الموفور اى العالم على الاعتبارين اى شبه العشرة وشبه
 التعيين حقا اى على الاعتبارين منصوب على انه مفعول لتوفير او تبين
 في قوله تعالى وليتواثلنائة سنين على قراءة من قرأ بالتون حمولا على
 البدل والالزم الشذوذ ان احدها جمع الميز والآخر نصبه كانه قال وليتوا
 سنين لا ما ذكره ابو اسحاق الزجاج من التعليل المذكور في قوله مع اثني
 عشرة اسباطا لما ذكرنا وقال الكواشي عطف بيان وعلى تقدير البدل
 منه اما ثلاثة او مائة لان سنين بمعنى مبين وهل هذا الا تكلف ثم
 قالوا ما تادهم فاضا فواثناها الى المفرد كما اضا فواها اليه ولم يمنع

الاضافة

الاضافة الى المفرد اذ نون التثنية يجوز اسقاطها للاضافة كالشون كما
 يمنع في مثل تسعين لما ذكرنا في بحث التميز وقوله اذا عاش الفتي ما بين
 عاما تذاو على هذا اى وعلى حكم مائة حكم الف يردان مائة يضاف الى
 المفرد لما يجاذبها من الشبهين كذلك الف لانه مائة عشرون مرة وجمع كثيرة
 وان تثنيها مما يضاف اليه لعدم المانع كذلك تثنية الالف الا ان الالف يجمعها
 مضافا الى المفرد نحو الالف رجل دون مائة لرفض جمعها فان قلت عد المص فيما سبق
 نحو عشرون من العوازل القياسية فلم عد من الاعداد المركبة من العوازل التسمية والحال
 انها على منهاج واحد اجاب بقوله واما عد المص الاعداد المركبة من العوازل التسمية
 لان الاسماء المركبة التي تنصب بعدها على التميز تنحصر في هذه الاسماء اعني الاسماء
 المركبة من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت هذه الاعداد المركبة تنحصر في عدد معلوم
 غير متجاوز الى غير ما قبلها اى ان تعد من السما لان السماعي هو المقصور على السما
 ولا يتجاوز منه الى غيره فان قلت الاعداد التي فيها النون من عشرين الى تسعين ايضا
 اى كالا اعداد المركبة من السماعية بعينها ذكرتم لانها تنحصر في عدد معلوم اعني عشرين
 الى تسعين وقد عدتها في القياسية قلنا انه اى المص جعل الاسم التام مطلقا سواء كان
 من الاعداد ومن غيرها وسواء كان تاما بالتون او بالاضافة والاولى كالمثلث
 من جملة العوازل القياسية لان كل اسم مهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده
 على التميز فعلة النصب الامتناع عن الاضافة فكل ما وجدت فيه تلك العلة امكنك
 تعدية هذا الحكم اليه فيصير تعديه اى تعديد المص الاعداد التي فيها النون من جملة
 القياسية لانها تامة منقطعة عن الاضافة فيكون قياسية واما ان احد انواع
 انواع الاسم التام المهم وهو الاعداد المركبة ينحصر في عدد مخصوص فذلك
 لا يفرج فيما ذكره من الاعداد التي فيها النون في جملة القياسية فان قلت البسب

اى لا يبطل ^{بمعنى ذكر المص عشرين واخواتها}
 لا تسعين من القياسية

٧٤
 قد عدت
 والقياس ما في عام
 رات عشرة

اى تلك الاسماء

المهم

الشبهة بقائمة اذ الاعداد المركبة بهذا الوجه من القياسية فكيف عدوها من السمة
 اجاب بقوله على ان اي على ان الشبهة قائمة بعد اذ يمكن للسائل ان يقول الاعداد
 المركبة بهذا الوجه داخل تحت الاسم التام المجمع من الاضافة فبالحكم ان
 تعد من العوامل القياسية كالعدد الذي فيه نون الجمع كما حصل ان المصعد ما فيه
 نون جمع من القياسية والاعداد المركبة من السماعية وعلل التابع بتقديرها
 منها بقوله لان الاسماء المركبة في قاورد التام النقص وقال الوجه ما ذكرتم
 لزم ان يكون ما فيه نون جمع من السماعية وقد عدوها من القياسية اجاب بان
 انما جعل الاسم التام المجمع مطلقا في قاورد النقص ثانيا بان قال لزم على ما ذكرتم
 ان يعد الاسماء المركبة من القياسية وقد عدوها من السماعية فيكون الشبهة قائمة
 وسلمها بان قال على ان الشبهة في نونها مندفعة بالغاية بان الاعداد ان قيد
 بحشية الاختصار فسماعية وان قيدت بحشية الابهام فقياسية فكل صالح لان
 يعد من كل منهما فاورد ما فيه النون من القياسية نظر الى بحشية الثانية والاعداد
 المركبة من السماعية بالنظر الى بحشية الاولى ولا جرم في ذلك لان السمة المضافة في هذا
 التغيير ظهور القاطع في الاول وتوجه على الاصل في الثاني **قوله** والثاني في الابهام
 عن العدد وهي بسيطة عند جمهور مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية عند
 الكسائي والفرأ محذوفانها الالف وساكنها اخرها بعده لنقل الثاني عن كثير
 الاستعمال وليس يصحح يدل عليه دخول حرف الجر والاعراب بوجوه قال في
 اعلم ان كم اسم بدليل ما مر وعود الضمير والاضافة والاسناد اليه وتسلط القول
 عليه موضوع للكناية وحيث يتكلم بشئ ويريد به غيره كذا ذكر في الصحاح عن
 الاعداد جمع عدد وقد مر تفسيره لغرض العموم والاختصار الذي يستفاد
 العدد على سبيل الابهام قليلة كانت او كثيرة او منوطة على ما ذهب اليه المحققون

في قوله
 على ان
 الشبهة
 قائمة
 بعد اذ
 يمكن
 للسائل
 ان يقول
 الاعداد
 المركبة
 بهذا
 الوجه
 داخل
 تحت
 الاسم
 التام
 المجمع
 من
 الاضافة
 فبالحكم
 ان
 تعد
 من
 العوامل
 القياسية
 كالعدد
 الذي
 فيه
 نون
 الجمع
 كما
 حصل
 ان
 المصعد
 ما
 فيه
 نون
 جمع
 من
 القياسية
 والاعداد
 المركبة
 من
 السماعية
 وعلل
 التابع
 بتقديرها
 منها
 بقوله
 لان
 الاسماء
 المركبة
 في
 قاورد
 التام
 النقص
 وقال
 الوجه
 ما
 ذكرتم
 لزم
 ان
 يكون
 ما
 فيه
 نون
 جمع
 من
 السماعية
 وقد
 عدوها
 من
 القياسية
 اجاب
 بان
 انما
 جعل
 الاسم
 التام
 المجمع
 مطلقا
 في
 قاورد
 النقص
 ثانيا
 بان
 قال
 لزم
 على
 ما
 ذكرتم
 ان
 يعد
 الاسماء
 المركبة
 من
 القياسية
 وقد
 عدوها
 من
 السماعية
 فيكون
 الشبهة
 قائمة
 وسلمها
 بان
 قال
 على
 ان
 الشبهة
 في
 نونها
 مندفعة
 بالغاية
 بان
 الاعداد
 ان
 قيد
 بحشية
 الاختصار
 فسماعية
 وان
 قيدت
 بحشية
 الابهام
 فقياسية
 فكل
 صالح
 لان
 يعد
 من
 كل
 منهما
 فاورد
 ما
 فيه
 النون
 من
 القياسية
 نظر
 الى
 بحشية
 الثانية
 والاعداد
 المركبة
 من
 السماعية
 بالنظر
 الى
 بحشية
 الاولى
 ولا
 جرم
 في
 ذلك
 لان
 السمة
 المضافة
 في
 هذا
 التغيير
 ظهور
 القاطع
 في
 الاول
 وتوجه
 على
 الاصل
 في
 الثاني
قوله
 والثاني
 في
 الابهام
 عن
 العدد
 وهي
 بسيطة
 عند
 جمهور
 مركبة
 من
 كاف
 التشبيه
 وما
 الاستفهامية
 عند
 الكسائي
 والفرأ
 محذوفانها
 الالف
 وساكنها
 اخرها
 بعده
 لنقل
 الثاني
 عن
 كثير
 الاستعمال
 وليس
 يصحح
 يدل
 عليه
 دخول
 حرف
 الجر
 والاعراب
 بوجوه
 قال
 في
 اعلم
 ان
 كم
 اسم
 بدليل
 ما
 مر
 وعود
 الضمير
 والاضافة
 والاسناد
 اليه
 وتسلط
 القول
 عليه
 موضوع
 للكناية
 وحيث
 يتكلم
 بشئ
 ويريد
 به
 غيره
 كذا
 ذكر
 في
 الصحاح
 عن
 الاعداد
 جمع
 عدد
 وقد
 مر
 تفسيره
 لغرض
 العموم
 والاختصار
 الذي
 يستفاد
 العدد
 على
 سبيل
 الابهام
 قليلة
 كانت
 او
 كثيرة
 او
 منوطة
 على
 ما
 ذهب
 اليه
 المحققون

وهي لكثرة على ما حكى في البسيط عن بعضهم ان كم هجرية للكثرة في مقابلة رب وزعم
 ان الاستفهامية للتكثير فجمع الشايع في الذكوبين القولين فلا يرد ما قيل وفيه بحث
 لان الاطلاق بانها للتكثير ليس بجيد اذ الاستفهام غير مختص بالقله ولا بالكثرة اذ لا يتحقق
 عند المستفهم كثرة العدد المستفهم عنه ولا قلته وايضا لا يلزم من كونها للاستفهام عن العدد
 كون كثرة العدد المستفهم عنه او قلته متحققة عند المستفهم وتستعمل كم في الكلام على
 في الاستفهام وهو طلب العلم بما في غير المخاطب وهو من الانشاء وهو الكلام الذي لا
 يكون لنسبة خارجية يطابقه ولا يطابقه ولهذا لم يجر التصديق والتكذيب فيه اللهم
 تضمن لجزء كم مثلا لم يكن فيه الا طلب القيام من المخاطب القائم بالنقص وهو قد يكون
 بالحرف لانه يتعلق بجزئين كالاخبار فكما انه يكون بالحرف كان ولازم الابتداء فذلك
 الانشاء يكون بالحرف وحرف الاستفهام وليت ولعل وكان ولا الناحية وقد يكون
 بغير حرف ما على اداتها او على تضمنه كالفاء العقود ومن ابوك والجر وهو الكلام
 الذي يكون لنسبة خارجية كذلك ولذا جرى التصديق والتكذيب فيه والتحقيق انه
 لانشاء لجزء لانه ايضا كناية عن العدد على سبيل الابهام فالتكلم عبرة عا في الضمير من التكثير
 او التقليل او التوسط وهو معنى محقق ثابت في النفس لا وجود له في الخارج وانما الابهام
 باعتبار كون ما اضيف اليه كم كذا فان كونه كذا له وجود في الخارج فالكلام باعتبار
 محتمل للصدق والكذب فياء التقسيم على هذا اما الاستفهام فتحكم رجلا عندك
 فينصب الميز المفرد المنكور لوجهين احدهما قوله لجرها جري مشرب اذ هو في معنى عدد
 مقرون بهمة الاستفهام **المفعلة** عشرة رجلا عندك ام تلتون فكما ان غير عشرة
 واخوات مفرد منصوب كذلك يميز كم الاستفهامية والثقة قوله والتونين مقدرها
 اي ولان التونين مقدر كم الاستفهامية لانها اسم والاسم من حيث هو اسم يستحق
 التونين فكيف يستحق التونين وقد سقطت البناء علامة الاعراب الذي يصاد

البناء فلا جمع بينهما والآ يلزم الجمع بين المتضادين فوجد فيها ما يمنع الاضافة كقول
 في عشرين واخواته فنصب بمرحبا مفردا كما نصب ذلك وقيل ان كناية عن العدد
 فجعل هو المتوسط وهو احد عشر بلزوم على ذلك التقدير لان نسبة مطلق العدد
 الى جميعها على السواء وان دخل عليها حرف جر على ما هو الجوز في جزمه اما باضمار من
 عند الخليل وسيبويه والفراء وجماعة من النحاة وزعم ابن ساد انه ليس بذهب
 المحققين برده ان اضمار حرف جر من كلامهم او بالاضافة عند ابي اسحاق الرافعي
 وقيل لا يمكن المحققين بها لكونه بمنزلة عدد ينتصب بعده قول واحد اقلو نصبت
 مرة وخفضت اخرى لزم تفضيل الفرع على الاصل ولم يذكر سيبويه ^{لحققت}
 الا اذا دخل عليها حرف جر وذكره الفراء في كل موضع وكذا الزجاج وجماعة
 كالنصب قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون جمعا لما ذكره الا عند الكوفيين وما اوردوه
 من كم لك شهودا وكم عليك رقباء فلا حجة لهم على ذلك لجواز حمله على الحال والميز
 محذوف والتقدير كم انسانا لك شهودا وكم نفسا لك رقباء وعند الاخفش
 يجوز كم غلاما لك اذا اردت اصنافا من الغلمان جهة اذا كان السؤال عن الجماعات
 يسوغ تميزها بالجمع وما لا يذهب اليه بعض المتأخرين واما كم فخرية فانها بين بالاضافة
 الى الجمع او بالاضافة الى الواحد نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال
 فانه اخبر بها قصدا للتكثير فاضافة الى الواحد على القياس لانه عدد كثير اى
 كناية عنه وهو مذهب المبرد ومن بعده من النحاة وابن طاهر وتلميذه زعموا
 انها تقع على القليل والكثير على مذهب سيبويه والكسائي فاذا كانت لعدد كثير
 فهو كناية درم قال وكم ليلة قدتها غيرا ثم ساءه لجلين معه القلب وهو
 الاكثر واما اضافة الى الجمع فلا انها لما بينت بالاضافة استيهت باب عشرة
 فكان ان عشر يضاف الى الجمع فكذا هذا وهو الاقل ولانها لما كانت للعدد الكثير

في خبرية م

جعل ميمها كميزه واما جازم جمع وان لم يجز فيه دلالة على الكثرة صرحا فاستغنى
 به عن الجمع لانه ليس في لفظها ما يدل على الكثرة فجوز جمع ميمها صرحا بالكثير
 واختصوا اليقين بالكثرة المنصوية بالاستفهام واليدين بالاضافة بالخبر
 فرقا بينهما اذ لو كان على منهاج واحد لا لبس احدهما بالآخر وهذا وجه آخر
 في نصب كم الاستفهامية وخبركم فخرية فاورده عليه بلزوم التحكم لان الفرق كما
 يحصل به يحصل بعكسه نسبة اليها سواء فاجاب عنه بقوله ويجوز اول بالخبرية
 من النصب لما انها تقيضة رتب من حيث ان رتب للتقليل وهما تيك للتكثير ^{عطف}
 ما بعدها حملا على رتب وجزا على وتبينهم اى طريقهم في حمل التوق على ما
 يقابله وقد جئى النصب في خبرية حيث للمكان اى في موضع يتعدى الاضافة
 او للتقليل اى لاجل ذلك وذلك اى تعذرا لاضافة عند ما يفصل عنها المجرور
 اى عند وقوع الفصل بينهما وبين ميمها نحوكم في الدار رجلا لانها ح يتم بالتثنية
 الساقط للبناء فوجب ان ينصب ميمه وكذا ان تقول التعذر ثمنوع والاملاء ^{اختلف}
 فيه فقال بعضهم يجوز جر في الشعر وهو مذهب حمزة والبصريين لانه فصل بين المضاف
 والمضاف اليه وقال يجوز فيه اذا كان الفاصل من ظرف او جار والمجرور نحوك ^{الفاصل}
 مأخوذ وكم اليوم جايع جائي والافلا وذلك مذهب يونس ودرسماع
 مطلقا كقوله كم دون ميت مومة يقال لها وقوله كم بجود معرف نال المعنى فانه يجوز
 ليس بمتعلق بمجرور كم وكذلك دون بخلاف المثالين السابقين واطلق الفصل
 لستاول الظرف مع لجار والمجرور ركن جر عند وقوعه مخص عند البصريين وربما ^{نصب}
 غير مفصول ذكره سيبويه عن بعض العرب على لغة تميم وزعم بعض النحويين حملا
 على الاستفهامية لكن جازوا افراد ميمها وجمع نص عليه السيرافي وفي كلام سيبويه
 يدل عليه وبعضهم على الزام الافراد وجه الاول ابقاء حكم خبرية من وجه الثاني

والا فاصل بين الخبرية وغيرها نصيب تقول كم في الدار رجلا قال كم ثالثهم فضلا على عدم رتبة
 وقال ثم سنانا وكم دون من الارض مخدودا غارها وتوعدا بوجه الشعر مع الفصل
 قال كم في سجدته بكرة سيد محمد صلى الله عليه وسلم ما جد فاعصم
 وقال كم في سجدته بكرة سيد محمد صلى الله عليه وسلم ما جد فاعصم
 وقال كم في سجدته بكرة سيد محمد صلى الله عليه وسلم ما جد فاعصم

فأستقاضيته في غلهم
في المفضول ولم ضربه خبزنا
في المفضل والمضرب خبزنا
سرت في المفضل والمضرب
خزنت غلام ملكنا ولم ضربه
خبزنا ولم يوما سرتنا

جاني

اسم جرد عن العوامل اللفظية ولا ملع كونه مبتدا وان كان الثاني فهو خبر محو
كم يوما قراءتك لانه مجرد عما يعمل فيه لفظا ولا يجوز ان يكون مبتدا لان اليوم لا يكون
قراءة فتعين كونه خبرا فالمعنى في عشرين او في كثير من اليوم فكانت منصوبة
في التحقيق بما هو خبر في الحقيقة وان كان بعده فعل مشتقل عنه فان سُلط على غيره
تسلط المفعولية فلك فيه وجهان والا فهو مبتداء سواء كان ظرفا او غير ظرف
وهذا تفصيل معنى قوله ثم انها تقع في وجهها مبتداء ومفعولة ومضافا
اليها ما احسن قوله حيث افاد هذه الاقسام بلفظ مختصر على التمام فقوله مبتداء
اشارة الى القسم الثالث وما وقع منه خبرا فهو في الواقع منصوب فلهذا لم يبعد
به مثال كم لخبرية الواقعة مبتداء نحوكم رجل عندك اوجاء في الخبرية
والنصب في باب الاشتغال بشرط ان يكون المقدر مؤخر الوجوب صدارة
ومثال كم الاستفهامية الواقعة مبتداء كم رجلا عندك او جاك او ضربه
بمعنى كثير من الرجال عندك في خبرية تفسير للمثال الاول او اعرشون من الرجال
عندك في الاستفهامية تفسير للمثال الثاني ففي الكلام لف ونشر على الترتيب
وقوله مفعولة اشارة الى القسم الاول لانها باطلا قرأنا تناول بها وفيها
ومطلقا مثال وقوع لخبرية والاستفهامية مفعولا بها قوله ونحوكم رجل
لقيت او كم رجلا لقيت اي كثيرا من الرجال تفسير للمثال الاول او اعرشون من الرجال
لقيت تفسير للمثال الثاني ومثال الثاني ومثال الاول وقوعها خبرية واستفهامية
مفعولا فيها نحو قولك كم يوم او يوما سرت بمعنى كثيرا او اعرشون من الايام
سرت ومطلقا قولك كم ضربة او ضربة ضربت ووقوع كم في هذه الامثلة
الثلاثة على حذف الضمير ضعيف وقوله ومضافا اليها اشارة الى القسم الثالث لان
الاضافة تكون بحرف جر وبقديره مثال ذلك وزرك كم رجلا في خبرية او رجلا

مثالی اضافہ :-

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

في الاستفهامية اطلقت بمعنى رزق كثير او رزق عشرين من الرجال اطلقت
 من اطلق يده بالجزوقه بك درهم او درهمين اشتريت هذا بكسر من الراء
 او ابشرين منها اشتريته ولا تقع فاعلة الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام
 لما فيها من معنى الاستفهام كما رايته فان قلت فلا تقع مجرورة لذلك قلت
 وذلك لان معنى الاستفهام مقدر قبل حرف الجر فان قلت فليجزم ذلك في
 المرفوع والمنصوب قلت الفرق واضح لان الجار متصل بالجزور ويتحد به
 فكانها واحد بخلاف المرفوع والمنصوب فان قلت فعلى هذا يصح ان يقع
 كم لجزية فاعلة لانه ليس فيها ما يقتضيه الصدر اجاب بقوله وجزية بقرينة
 الاستفهامية في هذا المعنى اي في اقتضاها صدر الكلام لانهم اجروا مجزا
 واحدا في الحالين والسر فيه ما ذكرنا من ان فيه معنى الانشاء في التثنية
 تأنيده في استحقاق الصدر ولانها لما كانت تقابل رب اي تضادها من
 حيث كم للتثنية ورب للتثنية ولرب صدر الكلام فكذلك جوابها اي
 ثبت لها صدر الكلام كما ثبت لرب صدر الكلام جريا على سبيلهم في عمل الضم
 الضد وحكي الاخفش ان بعض العرب لا يلزم لجزية الصدر فيجزمه فكلب
 كم عان وهذه اللفظة اضطرب فيها يقاس عليها وقيل لا يلتفت اليها لقلتها والاول
 هو الصحيح ثم ان كم لما كان اسما موصوفا للكمة جاز عود الضمير اليه مفردا حلا على
 اللفظ لان لفظه مفرد جاز عود الضمير ايضا اليه جمعا حلا على المعنوية اخرى
 لانه مجموع المعنى نحوكم رجل لقيمته ولفيتم كافي كل وكلا وكذلك في التذكير والتأنيث
قوله والثالث كاي قال الشاعر كاي كلمة ركبت من كاف التشبيه واي
 الاستفهامية او الشرطية على اختلاف القولين فجعلنا كلمة واحدة دالة على معنى لا بد
 عليه كل منها نظير كزيد علما المحكي المحكوم على موضع بالاعراب وقيل المعنوية

اكره عدم كونها فاعلة
لا في المعنى

رب

وكما امرأة يفتن
او يفتن

على زيادة الكاف لتعريفها عن التشبيه لازمة غير متعلقة بشيء وقيل بسيط
 ذلك المعنى مع كم لجزية وهو الاخبار على قصد التثنية لان الظاهر لها من استعانة
 العرب ذلك وهذا معنى قوله واما جعلت في معنى كم لجزية نحو كاي رجلا عند جماعة
من النحويين خلافا للسيرافي فانه عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم الاستفهامية
كم لك دون كاي لك كما رب لك فان قلت فليضف كم لجزية اجاب بقوله واما
نصب يريد ان كان حقها الاضافة الى ميزتها لكنها نصبت لانها كما مر محكية
 والمحكي لا يضاف لانها تمت بالتسوية فاستغنت عن الاضافة وقد ورد
 عليه كلام الفصحاء بقوله وكاي لنا فضلا عليكم ونعمة قدما ولا تذكرون ما من منعم
 وفيها اي في كلمة كاي خمس لغات اولها كاي بوزن كعي الكاف فاء والهمزة عين
 والياء لام لان الكاف لما ركبت مع اي وجعلت معها كلمة واحدة كالكاف
 بمنزلة الفاء فيكون الهمزة بمنزلة العين ووزنت بثلاث لانها غير اصلية في الحقيقة
 وهي تقابل بثلاث ان لم يكن عارضة فلها قال بوزن كعي بفتح الكاف والعين وشد
 الياء المكسورة وهي اللفظة الباقية تنفرد منها بحسب التغيرات النائية من كثرة الاستعانة
 وثانيها كاي بتسكين الهمزة وتخفيف الياء بوزن كعي حكاه ابو الحسن بن كيسان
 وثالثها كاي بوزن كاي اصله كاي وهي اللفظة الاولى فصنع فيه كاصنع في جاء
 ثم قلبت الياء الفاعلة التخفيف لانفتاح ما قبلها حكاه ابن كيسان والاعلم وليس ذلك
 بغلط كما ظن لتعلق القرآن بها ورأيتها كاي بالياء الساكنة قبل الهمزة على عدم قلبها
 الفالسكونها بوزن كعي حكاه ابو العباس وحامسها كاي بحذف الفاء كاي او على
 نونهم بنوامه اسما على فعل فاعل كاعلام وشي بوزن كعي حكاه ابو الحسن بن
 كيسان والضبط فيها ان الاصل فيها كاي فحذف الياء والهمزة فصارت كاي بغير مد وهذا
 الترتيب احسن من ترتيب صاحب الكشاف وابن مالك ولو قدم الشاع كاي على كاي

ترتيب على نظام اكل واكثر ما يستعمل اي اكثر استعمالها فاصدرية مع من كقول
 تع وكاي من قرية اهلكنا ها وكذلك كم لخرية اي اكثر استعمالها من كقول تع
 وكم من قرية وكم من ملك ولما كان في معنى كم لخرية ثبت لها صدر الكلام وقد
 يستفهم بها كقول ابى ابن كعب لعبد الله بن مسعود كاي يقرأ سورة الاحزاب
 وكاي تعد سورة الاحزاب فقال عبد الله بن مسعود سبعة فقلت ابى قطاي
 ما كانت كذا قط يقرأ يذكره ابن مالك محتجاً بهذا ولا تعلم من ذكر غيره **قوله**
 والرابع كذا قال الشايع كذا كناية عن العدد اي عن العدد المبهم كم اي كان كم
 كناية عن العدد المبهم فيه اشارة الى المذهب الاخر في وضع كم وهو الذي ^{يظهر}
 من استعمال العرب لها وهي مركبة من كاف التشبيه وذا التي في قوله كذا ^{هذه}
 به لكونها هذا شايعها الذي هو من الاسماء الستة في الصورة الا انها لما
 ركبنا لم يبق معناها الا اولها لا تغير حكم الكاف حتى لا يتعلق بشئ قبله ولا يعمل في ذا
 على قول وخلع منها معنى التشبيه كما تغير حكمها وخلع معناها في كاي وذا ايضا
 حكمها تغير الا زمان التغير الاول وخلع معنى الاشارة عنه ولذلك التغير استوي
 فيها الذكر والانثى ولزمت طريقة واحدة فلا يقال في كذا كذا كاي يقال هذا هذه
 ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار مع الكاف بجزالة اسم مضاف فنصب ما بعده نحو
 عند كذا درهما كما ينصب الاسم المضاف ما بعده نحو مثل رجلا فكانه قيل كالعدد
 وهو لفظ تحليل هكذا قال سيبويه واما قصد ان يبين يكونه عبارة عن عدد
 واذا قلت عند كذا درهما كانه قلت عدد ما درهما واستعماله هكذا قيل عند
 الاكثر من واحد عند بن حروف واستعماله مكرراً من غير عطف قليل وعند
 بعضهم غير محفوظ فثبت ان اكثر استعمالها مكرراً بعطف وعلى اي طريق استعمل
 فمعناه العدد المبهم عند البصريين وعند الكوفيين ووافقه الا خفش والمبرد

نحو مثل رجلا
 وملهه على

وابن الدحا وابن معطي معناه ثلاثة الى عشرة اذا افرد وميزه مفرد مجرور خطاه
 الفارسي والزجاج وابن ابى الربيع وابن عصفور وقال ضياء الدين واما نحو
 الرفع بعد كذا فخطا لانه لم يسمع من كلامهم واما نحو بن جسيم فخص بعد كذا
 فنصوص على انه لحن واما كذا درهم بالخفض فلا يجوز لا على الاضافة ولا على
 البدل خلافا لزمها وان كان منصوباً فمعناه عشرون او ثلاثون الى تسعين
 واحد عشر وبابه اذا كرم من غير عطف واحد عشرون وبابه اذا كرم مع عطف
 ومستندة الرأي لا الرواية قال الشيخ اثير الدين المسعودي من لسان العرب استعمالها
 مفردة ومعطوفة اذا كانت عن غير العدد واستعمالها معطوفة فقط اذا
 كانت كناية عن العدد ولا يحفظ مفردة ولا مركبة ولا يختص بعدد دون عدد
 فكذا كذا درهما غير مركب بل ما حذف منه حرف العطف على مذهب من يخرجه
 وكذا درهما غير مفرد بل ما حذف منه المعطوف وكل منهما حفظ لما استقرى
 من كلامهم وقال الشيخ وعلى هذا الذي اخرناه اذا قال قائل عند كذا وكذا
 درهما انزلناه على درهم واحد الا ان قال اردت اكثر وكذا اذا قال كذا وكذا
 درهما وكذلك اذا قال كذا درهما وكذلك فيما نحن بالرفع والخفض وقد
 اختلف الفقهاء في الاقرار بهذه الكتابة اختلافاً كثيراً واذا لم يكن للناس
 عرف فيها ولا اصطلاح خاص لبعضهم وجب حملها على اللغة قال والجب ان
 لم يقل احد منهم بما يوافق اللغة هذا والذي يفهم من كلام الشايع ان التميز
 والتبيين للعدد المبهم واما ما يفهم من كلام بعض شارحي الكافية ان التمييز
 الكمال لك تبيين كذا رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم يبين
 العدد المبهم **قوله** ومن السامعية العاملة في الاسماء كلمات تسمى اسماء الاعمال
 لا بد لنا ان نبحث فيها عن حركاتها وبنائها واسميتها ومحلها من الاعراب اما الاول

مطلوب
 اسماء الافعال

وقال الآخر وجهه في من دار فظل لم يوم كثر ناديه وجهه
 رفع حله لانه جعله على اسم
 كان كقولهم هذا حضر موت

جَهْلًا بالتون وجهه بالالف
 جَهْلًا بالتون وجهه بالالف
 جَهْلًا بالتون وجهه بالالف

فهو ما قال ابن قتيبة ما يكون بمعنى الامر او الماض والاعراض حقيقة فكيف يكون
 احدهما في معنى الآخر ولحقنا اسم لفظ فعل الامر او الماض اذ لودل على ما دل عليه
 الفعل لكان فعلا ساقط واما البناء فلوجوهين لمناسبة وضع بعضها وضع حرف
 وحمل ما عداه عليه لان المجموع من باب واحد لما بينهما بما هي بمعنى من فعل الامر
 والفعل الماض فلا يضر اقل بالفتح والاكمان معربا كسماه ولو على بناء ما يكون
 اسما لما اصل البناء وهو مطلق الفعل بقى على اصله ولا يمكن ان يفسر كما فسر
 كثير من النحاة واما الاسمية فقد استدلت عليها بكونها مفعولة في قوله فزعوا
 نزال وكنت اول نازك وهو ضعيف لان الفعل الصريح يقع في مثل هذا الموضع
 لان المراد اللفظ وبجول حرف فزع عليها بجَهْلًا يرحون كل مطية والمفعول المذكور
 عليه ويدخل التون على كثير منها ويتغير حرفه فيم لانه مسند او مفعول مطلق
 على اختلاف الرايين ولا شيء من حرف كذا والفعلية لان شيئا من اسماء الافعال ليس
 على وزن الفعل وصه وان كان على صيغة خفة الظاهر الا انه ليس عليها في التحقيق
 لان صيغته الاصلية اخوف واذا تعذر تقينت الاسمية وباسناد الفعل اليها وقد
 حريانه وما وقع فاعلا من الفعل كقوله ومارا عن الاسر بصوتة فمحل على ارادة
 المصدر بان المصدر المرادة لا طراد حذفها مرادة كقوله الا ايتد الزاجر احضر الوغا

افى بمعنى انجر واره
 بمعنى اوجع

اخره امام الخطايسر ما التقاد
 الخ لانه كالكلام لسوقون
 كالمطية سر حارة

وكانت اذا ذكر الصلوات
 وكانوا اذا ذكر الصلوات

وتحكاية بناها بعد النقل الى العلمية فيما في آخره راء فاجاعهم عليه دليل على اسميته عندهم
 واما المحل ففيه مذاهب قال بعضهم لا محل لها لان ما يقوم مقامه لا محل له اورد عليه بانه
 ثبت ان يكون ما يقال له اسم اسما بوجه كما سمعت والاسم اذا ركب مع غيره كتحكى
 الاعراب ولو محلا على ما ثبت في لغتهم موقع ما الاعراب وموقع ماله امر واجماعهم
 ان ساير المبتدأ اذا وقعت مركبة تكون معرفة محلا وان كان واقعا موقع ما الاعراب
 له فثبت انه يجب ان يكون لها محل من الاعراب وقال بعضهم مفعول المحل على الابتداء
 لا محله وهو لا محل له لان ما يقوم مقامه لا محل له اورد عليه بانه
 ثبت ان يكون ما يقال له اسم اسما بوجه كما سمعت والاسم اذا ركب مع غيره كتحكى
 الاعراب ولو محلا على ما ثبت في لغتهم موقع ما الاعراب وموقع ماله امر واجماعهم
 ان ساير المبتدأ اذا وقعت مركبة تكون معرفة محلا وان كان واقعا موقع ما الاعراب
 له فثبت انه يجب ان يكون لها محل من الاعراب وقال بعضهم مفعول المحل على الابتداء

المؤذن على الصلوة وحده
 الا انما يكون في الصلوة وحده
 اخره وقد ركب ابراهيم
 على الاصلية وبعده ذرى على
 واجبا اخر اذ لم يحل على استي
 مفعولان لقوله بلغا والمعنى
 وقولا اقبوا واسرى الى وافتاد
 وهو انزل حواء الرجال واقل
 وقولا اقبوا واسرى الى وافتاد
 وهو انزل حواء الرجال واقل

لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية والفاعل ساد مسد لا يجوز ان المقصود من المبتداء
 ويجز منسوب اليه ومنسوب حاصل من الاسم وفاعل كافى قائم الزيدان وما قيل انه واقع
 موقع ما لا يكون مبتدأ في غير واد لانه لا يمنع كونه مبتدأ والامكان قائم في المثال المذكور
 مبتدأ وبصم ذهب انها منصوبة المحل على المصدر فتقدير رويد زيدا على هذا الوجه
 ازيد ازيد فحذف الفعل وصغر تصغير الزعيم قال ابن الحاجب والاول اوجه لانه
 لو كان رويد منصوبا نصب المصدر ولا فعل له ملفوظا لوجب تقديره فاعله فزع كونه اسم
 فعل خروجه سقياء ورغيا وشكر التقدير افعالها وكان معربا كما اعربت اذ لا موجب
 للبناء اذ معنى الفعلية انما هو في المقدر لافيه الا يركن اقل اذ قصد اسم فعل يكون
 مبنيا واذا قصد انه في معنى المصدر يكون معربا فدل ان كونه مصدرا يوجب كونه معربا
 وايضا لو كان مصدرا لجاز اضافة او تنوين اذ كل مصدر اما مضارع او منون وينعكس هذا
 بعكس هو المطلوب واستدل البعض على ذلك بان يقول لو كان منصوبا المصدر فاما ان
 من قبيل المصدر المذكور مقام فعله وصار نسبيا منسيا او من قبيل المصدر المذكور
 معه وكلاهما لا قبيل اليها اما الى الاول فلانه لو كان من ذلك القبيل لما جاز ارتفاع الظاهر
 واللازم باطل اما الملازمة فلان ما كان من ذلك القبيل من المصادر انما حذف افعالها
 بها وبما عليها فالذي اوجب حذف فاعلا فلا يجوز ذكره كالا يجوز ذكرها فثبت ان المصدر
 الذي من هذا القبيل لا يرتفع الظاهر اما بطلان اللازم فليثبت شتان زيد وعمرو
 اللازم يدل على بطلان الملزوم فلا يكون منتصبه نصب المصدر وقال الشافعي والثاني
 اوجه لمقارنة الاسم نحو صيها ت لما توعدون كما بعدك لا بعدك وما قيل انه فرع للفعل
 فلا يلزم من امتناعه في الاصل امتناعه في الفرع كضربت لزيد وضارب لزيد في غير واد
 اذ كان بمعنى الفعل فلا بد ان يمنع دخول الاسم واللازم تخلف الاسم عن المنع بخلاف
 ضارب لزيد لانه ليس باسم ضرب وقولهم انه اسم للفعل مجاز بل هو اسم المصدر حقيقة

لا محله وهو لا محل له لان ما يقوم مقامه لا محل له اورد عليه بانه
 ثبت ان يكون ما يقال له اسم اسما بوجه كما سمعت والاسم اذا ركب مع غيره كتحكى
 الاعراب ولو محلا على ما ثبت في لغتهم موقع ما الاعراب وموقع ماله امر واجماعهم
 ان ساير المبتدأ اذا وقعت مركبة تكون معرفة محلا وان كان واقعا موقع ما الاعراب
 له فثبت انه يجب ان يكون لها محل من الاعراب وقال بعضهم مفعول المحل على الابتداء

فلو سمي على هذا اسقيا وغيره به لم يكن بعيداً وتقدير الفعل لا يوجب الاعراب قوله
اذ لا موجب للبناء ممنوع لجواز ان يكون وجهها آخر من الوجوه المذكورة فقوله
الفعلية انما هو في الفعل المقدر لانه لا يثبت السلب الكلي بخلاف سقيا ورعيا
وغيرها فقد المتأثرة وبخلاف اذ ان كان معربا وكل مصدر اما معرف
باللام واما منون واما مضافا فليس ينحصر فيما ذكرتم فينعكس بعكس النقيض الى
كل ما لا يكون معروفا ولا منونا ولا مضافا فلا يكون مصدرا الا الى ما ذكرتم
الى ما قال الشاعر اعلم ان هذه الاسماء قد يوثق بها الضرب من الایجاز
حيث يضعون الاسماء موضع الافعال ويسردون بها مسدداً ولنوع
من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما سيأتي في قوله وفي
هذه مبالغة ليست في سميها فوعد بيان وجه الثاني وبين وجه الاول
فقال فاذا قلت رويدا فانه اقيم رويدا مقام اهل ويستوي فيه
المذكر والمؤنث والواحد والاثان والجمع وجاء على صورة واحدة
حيث يقول رويدا رويدا يارنيب ويازيدان ويازيدون ويازينبا
ويازينبا بخلاف اهل فانك تقول في المذكر اهل وفي المؤنث اهل وفي
ووقفا على ما لا يخفى نوع من الاختصار والایجاز ثم ان سميات هذه الاسماء
قد يكون بعضها ارا وقد يكون بعضها اخبارا قال ارادون انشاء لانه
لا يحى الا بمعنى الاراذ لم يكن اخبارا والفعلية للاول لان الایجاز المقصود
من وضع هذه الاسماء ما به الارلانه هو الاكثراء فيه بالاشارة وقرينة
حال اول لفظ عن التصريح بل لفظ الارفالاول اي اسم الفعل الذي مسماه ال
قد يكون متعديا كرويدا رويدا او غير متعد كصم صم اسكت ومم بمعنى
اكفف ولم يورد الامام اي المص يدرك عليه ما وقع في بعض النسخ المص

مقام الامام هذا النوع اى ما كان غير متقد من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمفعول
هنا اى مقصود الامام في هذا الموضع ذكر العوامل في الظاهر فان قلت ما تقول
فيه حل يعمل فيما يتقدمه كاي عمل الفعل قلت لا يعمل لانه اسم والا صل في الاسماء لا تعمل
لكن لما كان مسمياتها افعالا علمت بذلك فيجب ان يلزم طريقة واحدة في العمل هو العمل
فيما يتاخر عنها صلا رتبها عن رتبة الافعال اما اسم الفاعل فانما يعمل فيما يتقدمه
لقوة مشابهة بالفعل لكونها من وجوه كثيرة وقد عرفتها فكانه يعمل فاخذ حكم الفعل
علامة لفرط المشابهة وهذه الاسماء ليست بافعال والاسماء على الاطلاق لان معناها
الافعال فلم يتصرف تصرف الافعال ولا تصرف الاسماء فاعطيت حكم الحروف كانت
واخواتها يعمل على طريقة واحدة واما اسماء الاخبار فتحو جهات وهذه الاسماء
اى اسماء الافعال كثيرة ونحن نقصر على ما ذكر اى الامام في الكتاب فمنها روي وروى
مصدر الروى في الاصل اى امر هل يريد ان اصله ارواد الا انه صغر تصغير الترخيم اى
تغيير التغير الترخيم اى بلا علة بان حذف منه الزوايد المراد المشبه اذ لا زيدا الا اثنا
وغير بالتصغير ايضا وسمي بالفعل وقيل اسم الفعل وجعل هذا الحذف والتغير اى
تغير التصغير ليللا على انه خلع عنه معنى المصدرية وبني كبنى فعل الامر وفي بعض النسخ
كان فعل الامر مبنى واما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع كما ذكرنا فروقا بينها ^{التصغير}
راجع الى روي وبين الفعل ولانها في الاصل المصدر والمصدر لا يشي ولا يجمع فرويد
لا يشي ولا يجمع وفي الكبرى تأمل يظهر بادناه وقد يستعمل مصدر مصافا الى ^{المفعول}
نحو روي زيد اى اروي وزيدي اروي وادى وقد يستعمل منصوبا متونا على الوصفية للمصدر
نحو سرت سيري اروي اما على انه مصدر وصفه بمبالغة او على انه مصدر موداد
مروء تصغير الترخيم بحذف الزوايد اى هينا او على الحال عطف على الوصفية اى وقد

الامام هذا النوع اي ما كان غير متعدي من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر و
 المقصود الامام في هذا النوع اي ما كان غير متعدي من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر و

ضعف وضعاً رويداً وفوقه للرجل
يعالج شياً رويداً
علاجاً رويداً

عَبَّ فَعَلَ وَيَدُّ الْمَفْعَلُ
خَفَّ فَعَلَ وَيَدُّ الْمَفْعُولُ
مَدَّ وَاضِيفَ

في الصالح فلان
علي روداي مهر صغير
(رود)

يتصف على الوصفية ويقوم على الحالية وفي قوله مرديس تنبيه على ان روي احوال
فا على سار واورى ان سيبويه جعل روي احوالا من السير المقدر وهو في هذه ^{الاستعمال}
الثلاث ليس باسم فعل ولا بمبنى لفقد المشابهة كذا ذكره الجوهري في الصحاح واذا
لحق الكاف وهو اسم فعل لجملة حال من الضمير المنصوب كان الكاف مجردا للخطا
ولا محل له من الاعراب اذ لا يجوز في لانه بمنزلة ارود وهو لا يضاف مثله الى مثل الكا
التي ذاك وقدم والنجاء بالانصب على معنى نج نفسك وانج النجاء الذي
عرفته وعلى كل حال الكاف مجرد للخطا ولا محل لها من الاعراب رفعاً لاستكمال الفاعل
وليس بتأكيد لاتصاله ونصباً لورود النجاء زيداً وجراً لاستماع الاضافة نحو
روي زيداً والوجه كلها اية فيه واذا كان مصدراً فهو اسم محرور المحل على انه
اليه ومنها بله اي ومن اسماء الافعال وهو اسم لرفع فيكون متعدياً كذا نحو بله زيد
اي دعه واتركه وقد يكون مصدراً فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى
اترك زيد اتركاً فحذف الفعل وقدم المصدر نيباً منابه وفيه اختصار مع اعطاء معنى
التوكيد وهذا مثل قوله فَضَرَبَ الرِّقَابَ بمعنى فَأَضْرَبُوا الرِّقَابَ ضرباً قال بله الكف
كانها لم تخلق روي منصوباً ومجوراً وقد روي ابو زيد فيه القلب نحو بله زيد ^{اذا كان}
ومهاد ونك وهو اسم لحذف ومنها عليك وهو اسم للترزم وكذلك عليك يزيد اي قرة
منى ومنها عندك خالدا وهو ايضا اسم للترزم وحذر كزيدا وحذارك ايضا و
مكانك كقوله تحدى او تسريحى وما حكاه الفراء عن بعض العرب مكانك بمعنى انتظر
بنو الوقاية لقصد السلامة وحال الكاف في هذه كالحال في رويك ومنها صه بمعنى
اسكت ومه بمعنى اكف وامين بمعنى استجب ^{وهو} ^{بمعنى} ايت ونخه مستقص
في صدر الكتاب وعلى هذا اليك زيد بمعنى نخ اي تباعد عنه وعلبك من الظروف
المضافة في الاصل وقد جعل هنا اي في هذا الموضع ايضا اسماً للفعل لان الظروف

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وكانت من اشباع الفصحى واغمار
 بلون الابنية العجمية مثلها
 والملبس من الابنية

تنوب ثواب الافعال وتغني اي تغيد غناءها بالتصبي اي فائدتها والثاني يجوز
ان يكون اسما للثوب لعلاقة بينهما فجعلت هنا اسما لها وعلى هذا دونك اي هو
كعلی اسم للزئ ومن الظروف المضافة في الاصل ومنها اي من اسماء الافعال
جيهات وهو اسم لبعده نحو جيهات الامر اي بعد فهو اسم له وقيل اصله جيهية فقلت
الياء الفالتحرکها وانفتاح ما قبلها اذا كان مفتوح الياء واما اذا كان مكسور
جمع المفتوحة واصل جيهية فحذف الهمزة على خلاف القياس وهل هذا الا لتسقف ولحق خلافه
ولهذا جاز فيه حرکات الفتح والكسر والضم وقد ينون في كلها وقد
وقرئ هي اما الكسر فقرأه ابی جعفر المدني واما الضم فقرأه الزهري واما الفتح
مع التنوين فقرأه الاعرج واما الضم مع التنوين فقرأه ابی حنبل واما الكسر
فقرأه عيسى بن عمرو واما قيل ذلك لانهم لما رواه تارة مكسورة واخرى
وياؤه تارة مقلوبة واخرى ثابتة شبهوها في الموضعين بما يانها فقل
ان المفتوحة مفردة اصلها كذا وقدر كزلزلة ففعل ما فعل فتاؤه تاء التثنية
والوقف عليها هاء كافي زلزلة والمكسورة جمع المفتوحة اصلها جيهية كزلزلات
والقياس بقاء يائها كمصطفيا فالحذف على خلافه فياؤها كياء هذه فالوقف
عليها بالتاء ومنها اي من اسماء الافعال شتان وهو اسم لا يفرق نحو شتان
زيد وعمرو اي افرقا وبياننا وقد تزايد بعدها ما تؤكد الحوشتان ما زيد
وعرو وهذا ما عليه الفضلاء واستبجح الاصمعي قولهم شتان ما بين زيد وعمرو
قال الشتان ما بين اليزيديين في الندى يزيد سليم والاخرين هاتم يزيد سليم صاحب
المال والفتح في الارز للاموال غير سالم لا يلزم جعل الفاعل المقصود به التفرقة بينهما
في المعنى لفظا واحدا لافراق فيه في اللفظ لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان
شيئا واحدا وهو يقتضيه شيئين اذا افراق لا يتصور الا بينهما ولو جعلت مفعولة

[illegible]

لا سندستان الى بين وهو اسم منصوب لازم للظرفية وقد مر ما فيه كانه قد مر
من قصدهم التفرقة في المعنى ثبوتها في اللفظ ليحصل المناسبة بينهما ولم يستعد
بعضهم يريد به ابا على الفارسي عن القياس لكون ما بينهما صالحا للواحد والآخر
بيان ان معنى شتان ما كان هو الاقراق والتباين بين الشيئين في بعض
والاحوال لان الاخبار عن اقراق الذوات لا فائدة فيه لما كفت الضرورة
احره فهم ان معنى شتان زيد وعمر وشتا حال زيد وعمر على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وراى ان اظهاره غير بعيد فجوزوه وان كان لفظ
مفردا لان التقدير كذلك وايضا فيما اذا كان الفاعل لا يفعل الاستعداد في
المعنى يجوز ان يحذف اللفظ متعدد لفظا ومتعددا معنى نحو كلا الرجلين
وكلا زيد وعمر فكذا هذا وكلا الوجهين غير لازمين اما الاول فلان التقدير
حال زيد وحال عمر وهو ايضا متعدد وعلى التقدير فالحذف في ملزم ليحصل
التعدد فاذا اظهر لا يبقى ذلك ولهذا لا يجوز شتان زيد على قصد حاله وهو
لوجب اظهاره على الاقراق واما الله فلان المعنى ان اقتضى التعدد
فالوجه الواحد واقتضى اقترافها فالوجه ان يؤثر بها مفرقة في اللفظ وكلا
الرجلين وكلا زيد وعمر وعكس ما نحن فيه فلا بد من بيان الفرق ولا فرق
مناسب سوى ما ذكرنا فيعود ما ذكره من ماله الى عليه ومنها اي من اسماء
الافعال سرعان يجوز في سمينه كات الملك وهو اسم لسرع وقد جاء
في مثل سرعان ذاك الحالة قد اشارة الى مثال من انفه وفاعل سرعات
وانصب احالة اي انصبايا على اخذها من المبني للفعول من اهلتي الدقيق اي حبيبة
وقيل الاحالة الشتم الزايب على التميز كقولك سرعان ذاك الحالة وكرم زيد رجلا وقيل
اصل ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء واخذ اي شرع يسميها فواى رعاها بضم الراء

فلم يكن شتان على
وهو من العوام

الاصح
القول

وهو المخاطب يسيل من انفها لانها كانت روعا فظنه اي ظن الاعرابي ذلك الرغام
وذا كاسم الله وهو الشتم فقال لانه قد سمينه الشاة فقالت امه ذلك اي سرعان
ذا احالة ونقل في الاضاحي المسمكة ان اعرابيا جاء الى اعرابي يشترى منه شاة
فقال للراعي هل عندك شاة سمينه فقال نعم عندك شاة طفت شها وامتلأت وسمها
وودكا فقال على بها فجاء الراعي بشاة يسيل رعاها لا يتحرك من الاوسو حال
فقال وعدنا بمثل هذه ابن الله والشتم فقال لم تر ان الشتم يسيل من منخرها فقال
الرجل سرعان ذاك الحالة وذا اشارة الى الرغام كذا قاله الميداني فاستلها مثلا
يضرب لمن يخبر بكنهه الشيء قبل وقته **قوله** وفي هذه الثلاثة مبالغة ليست
في مستيها قال الشاعر اراد اي المص بهذه الثلاثة هيها وشتان وسرعات
واراد بمستيها بعد واقرق وسرع وذلك اي ثبوت المبالغة في هذه الثلاثة دون
مستيها لانا وان كنا نفسر هيها ببعده فان فيه زيادة معنى في بعد والسرفية ان
في هيها زيادة في اللفظ من غير تركيب على مستيها فوجب الزيادة في المعنى وهي اي المبالغة
باعتبار ان الكلم يخرج عن المقصود بانه بعيد لان يعلم اي لان يخرج عنه بان يعلم الحكم
مكان ذلك الشيء اي ثبوته وهو البعد ويحتمل ان يكون المعنى وجود ذلك المقصود في مكان
بعيد بحسب ما بعد ذلك بل يخرج عن المقصود بل يظهر اعتقاده فيه اي بعده اي علمه
يقينا بعده واستبعاده او استبعاد التكلم اي الى طيب فيستعمل بغير اولئك الشيء
فباستعداده فكانه بمنزلة ان يقال بعد هذا جدا او ما بعده من جهة المعنى وعلى هذا لا
شتان وسرعان يعني وان كنا نفسر شتان بافراق وسرعان بسرع فان فيها زيادة
معنى ليست في افراق وسرع وهي الاخبار بانه مفرق وسريع جدا الا ان يعلم الحكم
باقتران وسرعة فحسب بل يظهر قوة اعتقاده فيه فكانه قال افراق وسرع جدا
وذلك لان العدول عن لفظ الى لفظ ابدى يكون للمبالغة **قوله** ومن السما عية

الودك وسم الله
وتجاجة قديمة اي
سمينة وديك وديك
ايضا صحت

لفظ الاناء مثلا
منه يقض ويأمن
فضع صحت

ليست

مطل
الفعال ناقصة

انواع اربعة من الافعال منها الافعال الناقصة قال الشيخ اعلم ان هذه الافعال
عوامل داخلية على المبتدأ والخبر كظننت واخواته اي كان ذلك يدخل عليها
ولا احتياج الى الايضاح قال ايضا حاله الاثر انك تقول كان زيد اخاك ثم
كان فيكون ما بنى مبتدأ وخبراً نحو زيد اخوك فان قيل هذا منقوض بالحال
وذي الحال الداخل عليها العوامل لصحة حمل حال على ذي الحال اجاب بقوله ولا
هذا الايضاح بضرب زيد قائماً لان المنصوب اعني حال هناك اي في ضرب
زيد قائماً ليس بل لازم بل لو تسكت على ما ورده اي وراء المنصوب وهو ذو
مع عامله كان كلاماً سديداً ولو تسكت على مرفوعه كان لم يكن كلاماً لانه لا يفيد
الخبر كما لا يفيد المبتدأ اذ الفظت بالمبتدأ وحده وانما رفعت هذه الافعال
اي الافعال الناقصة المبتدأ ونصب الخبر بها لانهما الافعال المتعدية في
معانيها شئان كان الفعل المتعدي يقتضي الفاعل في رفعه والمفعول في نصبه كذلك
الفعل الناقص يقتضي الاسم في رفعه والخبر في نصبه ومن المعلوم ان الشايع اقادك
بكلامه هذا ان رفع الاسم بالفعل الناقص والخبر ايضا لما بهته المفعول به الاول
مذهب البصريين وقال الكوفيون لا يعمل بل يبقى بعد دخول الفعل عليه على ما هو عليه
والثاني شقه الاول متفق عليه وشقه الثاني يختلف فيه فان الفراء قال انتصب به
تشبيهاً له بالحال وعن الكوفيين انه انتصب على الحال والصحيح الاول بديل جواز اضراره
وتعريفه وجوده والحال ليست بهذه المثابة لا يقال يقع خبر جملته وظرفاً ولا يقع
لان ذلك ممنوع وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث عنها وانما
يدل على الزمان فقط لانه اذا قلت كان زيد قائماً بمنزلة قام زيد في انه يدل على قيام
فيما مضى واذا سلبت عنها الدلالة على الحدث عوضت بالخبر بالنصب على انه مفعول
ثاني لعوضت ومفعول الاول اقيم مقام فاعله ليكون مع خبره في قوة الفعل الاول

على

على الحدث كما سمعته فيما سبق فلم تسكت على مرفوعها لان الافعال الناقصة انظر كيف جعل
احد سببي التسمية فرعاً لا فرعاً وهو انها انما سميت ناقصة لان كلامها بحيث لو اقتص
على المرفوع لم يستقم وكانت ناقصة عند اقصارك فيها على المرفوع بخلاف الافعال
الناقصة لاستقامتها عند ذلك الا قصار وذلك لان وضعها لتقرير الشيء على صفة فاذا
قطعت عنها فقد استعملت في غير موضعها فلم يستقم لذلك والوجه الذي ذكره الشيخ
ذهب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وجر جازي وابن برهان وهو ظاهر مذهب
سيبويه وذهب النحويين الى ان ليس لها حدث ولا اشتقت منه فقال ابن هشام كيف
تقول هكذا وهو بلا ثبوت اليقين بهذا التقدير اي تقدير مصدرها نحو يعجبني ان زيد اخوك
اي كون زيد اخاك وذهب ابن عصفور الى انها مشتقة من احدث لم ينطق بها قال
وقد وجدت من كلام العرب انهم يستعملون المرفوع ولا يكون الاصول ورجع ابن
مالك الوجه الثاني على الاول وقال دلالتها على الحدث ظاهرة من كلام سيبويه والمبرد
والسيرافي وابطل بوجوه احدها انها لو لم تدل لما صرح بمصدرها مع عملها وقد
وثانها ان حدثاً وزماناً وما يدل عليها وما يدل على الحدث فقط وما يدل على الزمان
فقط الاول الافعال الثاني المصادر والثالث اسماء الزمان فالافعال يستلزم الدلالة
على الحدث كالزمان وثالثها انه يحذف اسم الفاعل وهو لا يدل على الحدث ورايها
لو كانت كذلك لما بنى منها امر وقديني ولحق هو الثاني وكثيراً ما يحذف هذا في خاطري حتى
ظفرت بنق من هذا الفاضل ثم اختلف القائلون بان لها مصدراً على جمع بينهما فينصب
اجاز ذلك السيرافي ومنهم الجمهور والظاهر ان هذا الاختلاف فرع الاختلاف في دلالتها
على الحدث **قوله** والفريقين صار وكان قال الشيخ اعلم ان معيار الانتقال من حال
الى حال نحو صار زيد قتيلاً والطين خرقاً او ورد المتأخرين لان الانتقال من حال الى حال
اما مع بقاء المنقول وهو الاول اولاً وهو الثاني ولهذا قال بعضهم انه باعتبار الحقيقة

انظر
في قوله
كان زيد
قائماً
فان
الفاعل
هو زيد
والفعل
هو قائماً
والخبر
هو قائماً
فان
الفاعل
هو زيد
والفعل
هو قائماً
والخبر
هو قائماً

كقوله
كان زيد
قائماً
فان
الفاعل
هو زيد
والفعل
هو قائماً
والخبر
هو قائماً

والانتقال من حال الى حال بالنظر الى بقاء المادة فالطينية والخزفية حالات للاجزاء الزاوية
ولان الانتقال اما مجرد تشبيه وهو المثال الاول او الى صفة حقيقية وهو المثال الثاني
وهذا معنى قوله اي قول المصنف المتين يدل على وجود معنى الخبز في زمان ثان مرتب
على زمان سابق لم يوجد ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان الماضي غير تعرض
لزواله في الحال ولا زواله وقد يستعمل صار بمعنى ذهب وانتقل من ذات الى ذات
فحوار زيد الى عمرو ومن مكان الى مكان فحوار زيد الى مكة فهي في هذا الوجه تامة
وكذا في الوجه الثاني لان الى عمر متعلق بصار وليس بظرف مستقر خبره **قوله** وكان
يجي تامة قال الشاعر اعلم ان النخوين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا
وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر بمعنى وجد او وقع فلا يفتقر الى المنصوب
ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف تكلم من كان في المهد صبيا اي وجد في المهد صبيا فان قلت
كيف يصح ان يكون هذا مثلا لكان التامة وهي مذكورة مع المنصوب اجاب بقوله
وصبيا منصوب على الحال دون الخيرة تقرره ما ردت بالمنصوب انه منصوب على الخيرة
كان او على الخيرة الثاني غير مانع والاول ممنوع كيف والمعنى لا يساعده اذ لا تعجب من
تكلم من كان في المهد صبيا واما اذا من تكلم من وجد في المهد صبيا اي وجد في المهد في
حال الصبا والثالث التي فيها ضمير الشأن نحو كان خيرا من زيد اي كان انت انت
خيرا منه فكان هذه هي الناقصة بعينها لان ضمير الشأن اسمها وبجملته خبرها الا
انهم افردوها بالذكر وعدوها قسما مفردا رغبت في التفهيم والتفريق اما
الاول فلا تفرق بين الشيء على صفة ولها اسم وخبر واما الثاني فلا انها تختص
ليست في ساير اقسامها احدها ان اسمها لا يكون الا ضميرا وثانيها انه لا يكون
الا حديثا وثالثها انه لا يكون الا مفعلا ورابعها ان خبرها لا يكون الا جملة
وخامسها انه لا يكون فيها ضمير يعود الى اسمها والرابع ان يكون مزيدة نحو

هذا هو المثال الثاني وهو الانتقال الى صفة حقيقية
اي في الزمان الماضي
في كلام من

فاذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة كان قاب فاعلمها وله متعلقها وان كانت
زاوية كان له قلب مبتدأ وخبر والمعنى لمن له قلب واذا كانت لضمير الشأن كان فيها ضمير حديث وهو
اسمها وله قلب مبتدأ وخبر في موضع خبرها ج

حكى من قولهم ان من افضلهم كان زيدا وقوله تع لمن كان له قلب يتوجه على
الاربعة وامكان كل منها ظاهر واما قوله يتبها قفر والمطى كانها قطا
فحزن قد كانت فراخا بيوضها فليس كان فيه بمعنى صار اما الناقصة فلما دبرها
الى عكس المعنى واما التامة فلا ستلزامها ان يكون البيوض في حال كونها فراخا
والتي فيها ضمير الشأن والزاوية فلا ستلزامها الفساق من حيث اللفظ نصب
فراخا ومن حيث الاخبار عن البيض بانه فراخ فتعين حمل كان على صار
والمعنى عليه **قوله** وكذا اصبح واخواته قال الشاعر اعلم ان اصبح واصبح
يجي على ثلاثة معان احدها ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي
والسواء والضمي فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما فان اصبح فيه افادت ان
مضمون زيد قائم مقرون بوقت الصباح يعني قيامه ثبت فيه دون غيره وعلى
هذا اسمى واصح يعني اذا قلت اسمى زيدا قائما او اضحي افادت اسمى او اضحي
ان مضمون زيد قائم مقرون بوقت المساء او بوقت الضحى دون غيرها والثاني
ان يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات كاعتم اي دخل في العتمة واظهر اي دخل
في الظلم فيكون تامة لا افادتها بدون المنصوب نحو اصبح زيد اي دخل في وقت
الصباح وقوله اذا الليله الشهباء اضحي جليدها اي دخل في وقت الضحى والثالث ان يكون
بمعنى صار من غير ان يقصد بها الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو
اصبح زيد غنيا وامسى زيدا فقيرا واما ظل وبات فعلى معنيين اما ان مضمون الجملة
لخاصين وهما النهار لظل والليل لبات او كينونها بمعنى صار نحو قوله عز وجل واذا
بشر احدكم بالانثى فليقل وجهه مسودا ولا تكونان تاهيتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله
وكذا اصبح واخواته هو اصبح واصح دون ظل وبات وكان ينبغي ان يقول اصبح و
اختله او اخواه الا انه تساهل في العبارة لانه كثيرا ما يستعمل اصبح في مقام التسمية
وتمجيدا وان كان تارة تارة من التسمية وهو النزل
المعنى ان كان تارة تارة من التسمية وهو النزل
بمعنى ان كان تارة تارة من التسمية وهو النزل

هذا هو المثال الاول وهو الانتقال الى صفة حقيقية
اي في الزمان الماضي
في كلام من
قال عبد الواسع بن اسامة
ومن فعلات التي حقا القوي خفيف
اذا الليله الشهباء اضحي جليدها
جارية مجرى اعمى كالماء
وصف على الاضواء
بالشبه بالليله
فان قيل ان الليله
فان قيل ان الليله
فان قيل ان الليله

هذا ما ذكره النصارى وهو مبنى على ما ذكره بعضهم والصحيح ان المراد باخواته اضي
وامسى وظل وبات لان ظل وبات ايضا يجيئان تامين اما ظل فعنه دام او طال
وزاد بعضهم اقام واما بات فلانه يكون بمعنى نزل يقال بات القوم وبات بالقوم
اذا نزل بهم لئلا يستعمل متعدية بنفسها وبالبناء وبمعنى اقام **قوله** وما زال
واخواته نافية قال الشايع اعلم ان ما في اوله ما من هذه الافعال يعني ما زال وما برى
وما فتى وما انفك بمعنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه لما كان هذه الافعال
موجبة واستمره ومعناه ومعنى في زمانه زمان ذلك الفعل ووقت بقوله فاذا
قلت ما زال زيد امير فان معناه انه استمر امارته من الوقت المتصل بها وهو
وقت البلوغ لانه كذلك في اول زمان وجوده قائم ادا يستمر الفعل بفاعله
لما لم ينسب اليه من حين صلح له في عبارة بعض تعسف لانه جعل لغيره فاعله
المتنوع فاعله وكل ذلك على غير الاصطلاح فالاولى ان يقال كذا كذا نائم يكن ان
يريد باستمرار الفعل نفس هذه الافعال وبالفاعل نفس الاسم لانه فاعل في
التحقيق فيكون المعنى ان ثبوت الفعل بحسب معناه حاصل لفاعله ومعناه ثبوت
خبره بفاعله على الصفة المرادة به وهذا هو معنى الاستمرار من حين صلح له فيكون
الشبه من حيث جرى اللفظ على ما هو الاصطلاح بخلاف الاول وما فيما عدا ما دام
نافيه دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته في جري الايجاب بمنزلة كان
لان نفي النفي ايجاب فانظر في قوله انتفى النفي بعد دخول ما عليه كيف يكون بمعنى
ثبت فاذا كان كذلك كان ما زال بمنزلة كان في انه ايجاب قائم ما زال زيد الا
معنا كالا يجوز كان زيد الا مقيما لما ان كلمة الا انما ياتي بها قبل تمام الكلام في
النفي دون الاثبات وعلى هذا ما برى وما فتى بالجهة ومعناه ايضا زال
وبرى الا انه الظاهر ان الضمير راجع الى فتى فيلزم خصوصية الحكم الاتي به

هذا ما ذكره النصارى وهو مبنى على ما ذكره بعضهم
والصحيح ان المراد باخواته اضي وامسى وظل وبات لان ظل وبات ايضا يجيئان تامين
اما ظل فعنه دام او طال وزاد بعضهم اقام واما بات فلانه يكون بمعنى نزل
يقال بات القوم وبات بالقوم اذا نزل بهم لئلا يستعمل متعدية بنفسها وبالبناء
وبمعنى اقام قوله وما زال واخواته نافية قال الشايع اعلم ان ما في اوله ما من هذه
الافعال يعني ما زال وما برى وما فتى وما انفك بمعنى واحد وهو استمرار الفعل
بفاعله في زمانه لما كان هذه الافعال موجبة واستمره ومعناه ومعنى في زمانه
زمان ذلك الفعل ووقت بقوله فاذا قلت ما زال زيد امير فان معناه انه استمر امارته
من الوقت المتصل بها وهو وقت البلوغ لانه كذلك في اول زمان وجوده قائم ادا
يستمر الفعل بفاعله لما لم ينسب اليه من حين صلح له في عبارة بعض تعسف لانه
جعل لغيره فاعله المتنوع فاعله وكل ذلك على غير الاصطلاح فالاولى ان يقال
كذا كذا نائم يكن ان يريد باستمرار الفعل نفس هذه الافعال وبالفاعل نفس الاسم
لانه فاعل في التحقيق فيكون المعنى ان ثبوت الفعل بحسب معناه حاصل لفاعله
ومعناه ثبوت خبره بفاعله على الصفة المرادة به وهذا هو معنى الاستمرار من حين
صلح له فيكون الشبه من حيث جرى اللفظ على ما هو الاصطلاح بخلاف الاول وما فيما عدا ما دام
نافيه دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته في جري الايجاب بمنزلة كان
لان نفي النفي ايجاب فانظر في قوله انتفى النفي بعد دخول ما عليه كيف يكون بمعنى
ثبت فاذا كان كذلك كان ما زال بمنزلة كان في انه ايجاب قائم ما زال زيد الا
معنا كالا يجوز كان زيد الا مقيما لما ان كلمة الا انما ياتي بها قبل تمام الكلام في
النفي دون الاثبات وعلى هذا ما برى وما فتى بالجهة ومعناه ايضا زال وبرى
الا انه الظاهر ان الضمير راجع الى فتى فيلزم خصوصية الحكم الاتي به

وليس كذلك فالاولى ان يقال في تقديره الا ان كلاً منها لا يستعمل الا مع حرف النفي لا
عرفت ان الفرض بها اثبات لغير واستمره وعدم حرف النفي ينافيه وقد حذف في بعض
المواضع في اللفظ للدلالة على لوجودها وهي ما عرفت قبل وهي اشتهار ما باقر ابن حرف
النفي والمعنى اي ومعنى النفي مراد من اكلام قياسا اذا كان الفعل مضارع اجواب قسم وشذ
في الماضي اجواب قسم كقوله لعربي وهما زالت غريبة اي لازالت وفي المضارع غير
كقوله وابرى ما دام الله قوي مجداً الله منتظاً مجيداً اي لا ابرى وقيل والمعنى ازول
عن ان اكون منتظاً مجيداً اي صاحب نطق وجود ما دام الله قوي فانه كفوفتي لاني
اللبس وزوال الاشكال لانه لو كان اوتي باللام وان والنون نحو قوله مع تالله تقوله
تذكر اي لا تزال وقوله لا تزال جبال مبركات اعدت لها والله ابرى قاعد
واما ما في مادام فخالف لما في ما زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في جيزها في تأويل
والمصدر سادس الزمان كساد المصدر مسدود في ايكي خفوق اي وقت فاذا قلت
اجلس مادمت جالساً كان المعنى دوام جلوسك اي مدة دوام جلوسك ولهذا اي
ما فيه مصدرية كان الواجب فيها ان يشفع اي يضم ويزدون بكلام قبله لانه ظرف لا بد
مما يقع فيه اي في الظرف وهذا واضح لان المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور وشبهه
فوجب ان يكون قبله فعل وشبهه فلا يجوز ما دام جالساً من غير شيء قبله كالا يجوز
لجمعة من غير ذلك ولها وجه آخر من المخالفة وهو ان ذكر عينها لازم كلزوم دخولها
على الماضي بخلاف ما زال حيث جاز ذكر بدلها موضعها وكون فعلها ما ضياء ومضارعاً
قوله وليس لنفي حال قال الشايع اعلم انك تقول ليس زيد منطلقاً الا ان ولا تقول
فتنفي انطلاق زيد في حال فكانه في التقدير ما ينطلق زيد الا ان في نفي مضمون الجملة
في حال هذا مذهب الاكثرين اما البردوان فيستوي فيذهبها انها لنفي مطلقاً مستند
بقوله مع الا انهم يأتهم ليس مصروفاً عنهم العذاب وامكان حله على ان ما اخبر الله بوجه

تمام ما شئنا
اي قالت امرأة سالم بن
اتيك خفوق النجم لحان مقطر
ومقدم الحاج
يريد ان كل واحد منها
مقتضى للوقت والزمان
لان المعنى وقت الخفوق
وزمن قدوم الحاج
فلهذا هو الاثنان
فلهذا هو الاثنان
فلهذا هو الاثنان

بمنزلة ما يقع الآن يزده في الأول لا يجوز وقوع خبره ماضيا للتامض الآن
يقال دلالة على الحال بشرط ان لا يقيد بزمن كما ذكره الاندلسي وعلى الثاني يجوز لعدم
التناقض وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح لا بد فيه من بيان ثلاثة اشياء فعلية
وعدم تصرفه وكون ذلك مذهباً صحيحاً اما الاول فهو دليل لحوق الضماير المرفوعة
البارزة وبناء التانيث الساكنة به اذ هما من خواص الافعال فلم يكن فعلاً لما
ولما هذه يبطل التالي والقياس استثنائي وهذا الورد اقوى من ورود كون
ليس بمثابة حرف في كونه دالاً على معنى في غيره لانه بسبب العارض فلا يخرج عن الفعلية
كما لا يخرج الاسم عن الاسمية فلا يكون سبباً للخروج كما يخرج بعض النحويين فيحتاج في ذلك
الى كونه داخل في حد الفعل نعم انه دليل آخر يدل على فعلية واما الثاني فقد قيل ان
اصل ليس بكسر العين كصيد البعير اذ ارفع رأسه من داء لان الكسر انقل فتسكينه في باب
المناسبة ادخل واذا جاز اسكان مكسور العين كعلم من علم دون مفهوم كضرب في ضرب فيكون
ما راى ابو الخطاب الا خفش في مقامه من سؤاله وكلامه مع سيبويه بعد ارتحال عن مقامه وجوابه
بانه من باب صيد البعير صادقا لا شبهة فيه من غير القطع ولكنه لما لم يتصرف التزم في عينه ان
ليكون دليلاً على جموده وكونه غير متصرف نحو ليت ولو كان متصرفاً لكانت بقلية لا بقلية
الفأخرها وانفتاح ما قبلها كهاب او ترك تبيينها على الاصل كصيد ولما انتقيا ثبت انه غير
متصرف واما الثالث فلا ذكرنا من الفرق في دفع التمين وفيه اشارة الى ان فيه خلافاً
فان ابا علي قال في بعض كتبه انها حرف مستد لا بقوله تع وان ليس لانشاء الاسمي على
انه وقع موقع لا فلولا ذلك لما كان كذلك لجواب المنع وخص خلافاً بليس مع انه آت
في غيره فانه قيل الزجاج ومن تابعه قالوا ان جميع الافعال التامضة حروف كونه الدالة
على معنى في غيرها فكانه لم يقيد بالخلاف في غيره ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها
على اسمائها مطلقاً اي سواء كان اولها ما ولا اذ لم يمنع مانع او موجب لانه افعال فيصرف

انما يتقدم خبرها على اسمها
فما كان متصرفاً
فما كان غير متصرف
فما كان غير فعل

فعلية
وعدم تصرفه لا ينافي
والا لكان كل غير متصرف
غير فعل

في معمولها كما يتصرف ضرب في ضرب زيد في معموله بتقديم احد على الآخر لكن فصل
في تقديم الظرف وتأخيره بين لقوه ومستقرة حيث قال اذا كان مستقراً فالقديم مستقر
واذا كان لقواً فالأخير وتقدم الظرف في قوله تع ولم يكن له كفواً احد وان كان لقواً
للاهتمام بشأنه لانه نصت لما سبقت له الآية مع ان فيه رعاية القواصل مع الاحكام
مثل قوله تع وكان حقاً علينا نصر المؤمنين وقوله تع اكان للناس عجباً ان اوحينا وهذا
على مذهب السجستاني وادعى وقد قال لا خلاف في تقديم الخبر على الاسم واما الخلاف في تقديم
عليها وفي كتاب الاشاد وحكي ان فيه خلافاً فمنهم من منع تعليلاً الجانب الوصفية ويجوز تقديم
اخبارها عليها اي على الافعال ايضاً الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائماً
ما زال زيد لان ما صدر الكلام وذلك لانه لو لا صدر الكلام لما امتنع زيداً ما ضربت وقد
امتنع كما امتنع زيداً اضربت في الاستفهام فكما كان الاستفهام كان له صدر الكلام فلا
يتقدمها شيء مما في خبرها لاستلزامه بطلانه واما ما في اوله ما المصدرية فلا نه مع ما
دخل فيه في تأويل المصدر الذي معموله لا يتقدم عليه على ما روي وقد بما احرازاً على
اوله ولم ولن فانه يجوز التقديم فيها لان حكم النفي حكم ايجابه فكما يجوز في ايجابه جاز في
نفيه كما في عدم تلقي القسم لها اذ لا يقال والله لن اضربك لا يقال والله سا ضربك وكذا
في لم ولا نهما لا اختصاصهما بالفعل صار تاكلاً من منه ام لا وان كان يتلقى بها القسم يدخل
على الاسم والفعل فان لها نصراً فاليس لغيرها من مجاوزة العامل نحو خرجت بلا زاد في
ان يعمل ما بعدها فيما قبلها هذا مذهب البصريين والى ذكر ما يجي من زياد الغراء
وفي شرح التسهيل منع الفراء تقديم خبر زال واخواته مع كل نافي واما الكوفيون
وابن كيسان فيقولون قائماً ما زال زيد اعتبار المعناه كمنه منقوص باللام الى زيد
حيث كان متمتعاً بالاجماع مع ان معناه اثبات ولذلك ما كان في معناه من
اخواتها قال ابن يعيش كانهم شبهوا ما لم واختلفوا في ليس فذهب المتقدمين

انما يتقدم خبرها على اسمها
فما كان متصرفاً
فما كان غير متصرف
فما كان غير فعل

من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وابي علي في المشهور وابن برهان
 وابن عصفور والفراء من الكوفيين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه
 بجنتين بقوله في الايام ياتيهم ليس مصر وفا عنهم الغدا فلو لم يصح تقديم
 معمول ليس عليها لما صح تقديم معمول معوطا لان معمول لا يقع حيث لا يقع
 العامل وهذا دل على الوقوع لجواز ان يحمل على الضرورة او على الشذوذ وهذا
 حكم الزمخشري بانه هو الصحيح على انه واقع في ازيد الاستعمال فان
 سيبويه اجاز ذلك فظهر انه مال الى هذا المذهب الا انه يوضحه الايراد بان يقال
 لان ان يوم في الآية معمول معوطا لم لا يجوز ان يكون غير معمول على انه مبتداء
 بني لاضافة الى الجملة ولئن سلمنا ذلك فلم لا يجوز ان يكون معمول الفعل مقدرو
 سلمنا ان معمول معوطا فلان ان معمول لا يقع الا حيث يقع العامل بل قد يقع
 لا يقع كوازيدا فاضرب ولئن سلمنا ذلك فالظرف قد يتسع فيه مالم يتسع في غيره
 ولهذا الشبهة القوة حكم بالصحة على المذهب الثاني ومذهب عامة الكوفيين وابي
 العباس المبرد والزجاج وابن السراج وابي في الحلسا وجوز ان ملحق بما في اوله ما
 وهو اختيار اكثر المتأخرين من البصريين فلم يجزوا منطلقا ليس زيد لا قضاء ايضا صدر
 الكلام لانه للنفى ولم صدر الكلام ولك ان تقول لما ساع مخالفة لما في جواز تقديم
 الخبر الاسم حيث يجوز ليس قائما زيد ولا يجوز ما قائما زيد ساع مخالفة من هذا الوجه
 ولانه فعل غير منصرف فيه فبالجواز ان لا يعمل فيما تقدم الخطا لترتبة عن رتبة الالف
 المنصرفة لاحل ان تقدم الاخبار على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو ليس في اوله ما وقسم
 لا يجوز وهو في اوله ما وقسم مختلف فيه وهو ليس وانه اعلم بحقيقة الحال
قوله والنوع الثاني افعال المقاربة وهي افعال وضعت لدنو خبر جاء او حصولا
 او اخذافيه ولذلك سميت افعال المقاربة وقيل تسميتها بالمقاربة تسمية المجموع ببعض

منه في الخبر

تسميتها بالمقاربة
 مطلقا
 افعال المقاربة

افزاده

افزاده قال الشاعر اعلم ان عيسى وهو فعل موضوع للرجاء فعل ماض غير منصرف
 فيه فيه دعويان بين الاول بدليل حقوق الضمائر نحو عسيت ان افعل بالفتح والكسر
 لكن الفتح اجود والنعت منه عيسى يقال هو عيسى بذلك وقرئ قوله في هل يصيتم بالفتح
 والكسر وتاء التانيث الساكنة به نحو عسيت وبين الثاني بقوله وانما سلب التصرف عن
 عيسى ولم يحى منه مضارع وامر ونهى واسم فاعل وغير ذلك من التصاريح من حيث
 انه يشبه حرف معنى لان فيه معنى الطمع اي انشاء معنى الترجي لانه اصل ما يدل عليه حرف
 لتعلقه بالاسناد كما في الخبر من المعاني المتعلقة به التي لا يكون الا بالحر و فاذ اوجد
 من غير حرف الحذف او التضمن فاشبه بذلك اي فان فيه انشاء الطمع لعل حيث فيه
 معنى الطمع ولا نهاد لت على معنى في غيرها وهو القرب الواقع في خبرها ولانه فعل ماض
 مختص بزمان معين وهو الاستقبال اذ ليس الرجاء الا فيه فاشبه به بليس لانه فعل
 ماض مختص بزمان معين وهو الاستقبال **فجئت بجري خوف** وليس
 فنعت التصرف فلم يحى منه مضارع واسم فاعل وغيرها مما يتصرف كما منعنا قال ابو الفتح
 مله ذلك قصد المبالغة كما في نعم ويئس لما بين انه فعل فلا بد له من فاعل شرع في بيانه فقال
 ثم ان فاعلا على نوعين احدهما ان يكون اسما نحو عيسى زيد ان يخرج فزيد فوجه بالالف
 وان يخرج في موضع النصب لانه بمنزلة قارب زيد لخروجه والاشبه في الاستعمال بالتحقق
 قضية الاعراب والالف ليس في قارب معنى الرجاء كان اصلا ذلك ثم دخلها معنى الرجاء
 وهذا كما قيل في ما احسن زيدا اصله شيء احسن زيدا الا انهم الزموا ان مع الفعل ان
 كان الاصل عندهم الاسم لكونها لتقريب الفعل المستقبل الى الحال على سبيل الرجاء والطمع
 فيلزم ان يكون خبرها ان مع الفعل ليكون ذلك ادل على مقتضاها وهو التقريب المذكور
 ووضح للغرض المقصود منه اي من عيسى فقوله ليكون متعلق بما يدل عليه سياق الكلام
 ويكون حل الكتاب على اللف والنشر فالمنع انما لزم الفعل لانه ينافي سبب التقريب وانما لزم ان يكون

عيسى ان لا يتصرف في
 معناه ان لا يتصرف في
 انه في الاستقبال فالف
 عيسى طمع واشفاق فالطمع في الجبوت
 في المكروه وقد اجتمعا في قوله مع
 شيئا وهو خيركم وعيسى ان تجوز شيئا

ادل على مقتضاها وهذا هو الحق قول ابن الحاجب في الايضاح وانما عدل الى الفعل تنبيها
 على الدلالة على ما هو المقصود في الرجاء والى بان تقوية لما يفيد الرجاء من الاستقبال
 في متعلقه ويدل عليه ايضا قوله لان ان لا يكون الا لا استقبال كان الترجي لا يكون
 الا فيه واما السين وسوف فهما لا يصيران الفعل اسما الا انه قد ينوب السين متباه
 كافي قوله عسى طم من طم بعد هذه ستطفي غلات اكل والجواخ وايضا انها ان الاخبار
 بالوقوع في الاستقبال فيضادان عسى ومتافات لن ولا اظهر والثاني ان يكون ان مع مثلها
 في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذا ذلك بمنزلة قرب ان يخرج زيد اي خروجه
 على ما ذكرناه من انه لتحقيق الاعراب الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرناه من ان مقصودهم
 ان لا يتجدد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يقتصر في هذا الوجه الى خبر افتقاره اليه في الوجه
 الاول لانه لما ذكرنا مع الفعل او لا وجرى في صلة ذكر الاسم يعني زيدا في المثال نحو
 عسى ان يخرج زيد فلا التباس جواب لما لا يتعلق لعسى بعده اي بعد ذكر الاسم شيء
 اخر لانه حصل الغرض وهو وجود المنسوب والمنسوب اليه بعد عسى وهذا كعملت ان زيدا
 قائم من انه مشتمل على المقصود ومن قال ان التقدير علمت قيام زيدا صلافة ان يقول
 التقدير عسى خروجه زيدان يحصل بخلاف الوجه الاول لانه لا يتم المقصود بدون خبر لعدم
 المنسوب ويجوز ان يكون في موضع نصب فيكون فيه ضمير يظهريه التثنية والجمع فلكل
 هذان الوجهان الا في قوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا للزوم الفصل بين اجزاء
 الصلة باجني ويجوز اسقاط ان في الوجه الاول تنبيها لعسى كاد في تقريب الشيء من الحال
 كما جاز في قوله عسى الكوب ويرككهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرجة اي سرور
 قريب ولا يجوز اسقاط في هذا الوجه اي الوجه الثاني لان من شرط الفاعل ان يكون
 اسما والفعل لا يكون فاعلا البته اعلم ان اعراب الفعل المصدريان على هذا اذهب احدهما
 انه منصوب على خبرية وهو مذهب الجمهور لان المصدر قد خبر به على طريقة المبالغة او على

ولا يقدم خبر هذه الافعال
 عليها لانها افعال ضعيفة لا تصرف
 لها في انفسها فلها حال ضعيف
 بالنسبة الى الافعال المتقدمة نحو
 باب كان وحال قوة بالنسبة
 الزم وقد خرب باب ان سيدة

وكاد بعض من قال
 فوكاد من طول البقاء

تأويل

واحد من الافعال
 من الافعال الضعيفة
 من الافعال الضعيفة
 من الافعال الضعيفة

تأويل حذف المضاف الى الاسم او الحذف وما يؤيده ان العرب لما نظقت لفظه
 اسم الفاعل في قولهم عسيت صائما وثانيها على اسقاطها لتأنيص او تضييع معنى
 قارب فيكون على المفعولية وهو مذهب سيبويه والمبرد وثالثها انه حرف عطف
 انه بدل اشتمالي من الفاعل قبله وهو مذهب الكوفيين وهو معنى على انها تامة كالمؤثر
 الثاني ليكون على طريقة واحدة قال الثاني ارادة هذا المذهب فقال وما
 يدل على ان ان مع صلة في الوجه الاول في محل النصب على خبرية دون الرفع
 على البدلية كما كان رفع هلكه على البدلية من قيس في قوله وما كان قيس
 هلكه هلكا واحدا ولكنه بيان قوم يهدما والمعنى ظاهر قوله عسى النصب مبتدأ
 وما يدل خبره يعني محي النصب مرجعا في قوله عسى الغوير تصغير الغار ابو ساسا
 جمع باس وهو الشدة او بوس وهو الشر يدل على انه خبر لا بدل وهذا مثل اصله ان
 قوما حذروا عدوا لهم فاسكنوا منهم في غار فقال بعضهم عسى الغوير ابو ساسا يعني لعل
 البلا بغير من قبل الغار فكان كما قال احتمال العدو قد دخل عليهم من وهي كان في قفاه
 فاسرهم فصار مثلك لكل شيء يخاف ان يأتي منه شر حاصل الاستدلال ان اصله اسم
 الصريح فالاعراب فيه امار رفع او نصب ولا سبيل الى الاول والاخرى بالرفع عند
 الى الاصل وليس كذلك كراية فقعين الثاني وهو المظ وعلى الوجه الثاني مما يذهب الى
 خلافة ثم انما تصد لبيان فعلية عسى دون سايرها تنبيها على ان هذا الاختلاف يختص
 بعسى وفعلية غيرها مما اجمع عليه النحاة وذهب الاكثر الى فعليتها وقد سبق بيانها وقد
 بعض النحاة الى حرف كذا عن ابن السراج ونقله ابو عمرو بن الرازي عن ثعلب نظرا
 الى قوة المشابهة المذكورة المؤثرة في عدم التصرف **قوله** وكاد يرفع الاسم وجره
 الفعل المضارع قال الثاني كاد ايضا من افعال المقاربة وهو الفعل الذي وضع لادو
 خبر على سبيل الحصول لا على سبيل رجاء وهو خبر محض وسأيت بيانه وهو رفع الاسم وجره

ونصب
 ابو ساسا على معنى عسى
 ابو ساسا ويجوز ان يقدّر
 الغوير ان يكون ابو ساسا
 دونت خانة

مع تنبيه واره الحزن فرج

اسم اعراب هلكه من حيث تنصبا
 تقديره فاما كان هلكه فليس يكون واحدا
 على انه خبر كان ويجوز ان يكون هلكه مبتدأ
 وهلكه واحده بالرفع على انه خبره
 وبجمله خبر كان

تصرف كاد فعل وضع
 له نحو الحزن حصولا



الضمير في مثلاً يعود الى فظة
من ادم العظم

ولو سئل الناس عن الزنا لا يشكوا
اذا قيل حاتوا ان يملوا ويغفروا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

36

کوت ایفلر کذا بضم
جوهری

قال الامام الاعرجي روى عن عيسى انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فوقف الناس بالكناسة فقرأ قصيدة لها
فلما وصل الى قوله اذا غيرت غيري فناداه القاصد ابن شمره اراء قد برح فشتق ناقته وجعلت خربها وتفقروا قال
ثم قال اذا غيرت غيري فناداه القاصد ابن شمره اراء قد برح فشتق ناقته وجعلت خربها وتفقروا قال
واخطا ذو الرمة حين فسر شعره انما هو قوله اذا غيرت غيري فناداه القاصد ابن شمره اراء قد برح فشتق ناقته وجعلت خربها وتفقروا قال
الاول وهو كجرب على قياس الافعال والثاني انها في الاثبات نفى وفي النفي اثبات والثالث
في الماضي اثبات وفي المستقبل على قياسها وتسمى الثاني في الاثبات بان الخروج في كاد زيد
يخرج غير حاصل وهذا معنى كونه نفي في الاثبات وفي النفي بقوله تع وما كادوا يفعلون
ومعلوم انهم فعلوا ويقولون اذا غيرت غيري المحبين لم يكذبوا سبيل لحيى من حب نبيهم
ووجه ان ذا الرمة انشد هذا البيت فخطى عند انشاده وغير وقضيته مذكورة في
دلائل الايجاز فليطلب منه وتسمى الثالث في قولهم في نفي الماثبات بالاية المذكورة
وحلوا المضارع على ساير الافعال لما رواه ابن قولته اذا اخرجته يده لم يكذبها والمراد
بنفي المقاربة والافساده ومعنى كاد زيد يخرج المنفهم من سماع لفظه يتاد على فساد هذا
المذهب ونفي الخروج انما هو من قضية العقل ولو صح ما قالوا الصحيح ان يقال ان قرب زيد يخرج
موضوع لنفي الخروج ولم يقل به احد والاية محمولة على نفي قرب الذي بدليل انهم اقرحوا
سؤالا بعد سؤال وهذا دأب من ليس له عزيمة ان يفعل وعادة من لا يقاربه وقوله
فخرجوها لا ينافيه لاختلاف قيمتها اذ المعنى ما قاربوا ان يفعلوا حتى انقطع سؤالاتهم
وانتهت تعليلاتهم ففعلوا كما مضى المثل والذى غرض ما يفهم من القرب من ثبوت الفعل
وانتفاء في صورة نفي الفعل الدال على مقاربة الفعل نحو ما كاد زيد يسافر فان الفهم
زيد يسافر بعد ان لم يقارب السفر فاخذوا الشق الخفية توهوا انه لا ثبات واما البيت
فانه محمول على نفي مقابلة التغير اذ المعنى اذا غيرت غيري المحبين لم يقارب حتى التغير وهذا يبلغ
من نفي نفس التغير وهذا مثل قوله تع لم يكذبها اذا لا يصح هنا محل على الاثبات والافساده
وما روى من القصيدة غير صحيحة ولو سلم فهو عن يرى هذا المذهب الفاسد والنظية
والتغير ليستا عن رؤية بدليل ما قيل في ساقه القضية فلما انصرفت حدثت اخطا
النظية ولم يقل التغير يقول المخطئ وهو ليس الا نقول تع لم يكذبها اي لم يربها ولم يكده
وبدليل ما قال خلف الاحراما طبعه واخطأ رويته وعلى ضعف الثالث لاننا نعلم من قياس

المراد من قوله اذا غيرت غيري المحبين لم يكذبها اذا لا يصح هنا محل على الاثبات والافساده

بدليل فخرجوها

المخطئ ابن شمره اراء قد برح فشتق ناقته وجعلت خربها وتفقروا قال

قال بعضهم في قوله اذا غيرت غيري المحبين لم يكذبها اذا لا يصح هنا محل على الاثبات والافساده

لغاتهم

لغاتهم ان المشتب اذا دخل عليه النفي انتفى **قوله** وكرب يستعمل استعمال كاد قال
الشاعر اعلم ان ام الباب اي الاصل في باب المقاربة هي عيسى وكاد لانها لا يجيئات
منها الا على طريق الوضع بخلاف غيرها فان كرب يستعمل بمعنى اشتداد الغم والتضييق
والقلب ومعنى القرب منه كربت الشمس وجعل بمعنى التضييق ومعنى الخلق وطفق
او شك واخذ كذلك وقد جرى كرب من قولهم كرب الشيء اذا دنا مجرى كاد في وقوع
لخر فعلا مضارعا بغير ان نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا يجري مجراها جعل وطفق
واخذ نحو جعل زيدا وطفق او اخذ يفعل كذا او شك يستعمل استعمال عيسى
في مزجيها اي في تقديم الفعل المصدريان وتأخيرها لاني وجود الرجاء والانشاء
حيث كان معناه ثبوت قرب الحصول على سبيل الشروع نحو او شك زيد ان يجرى و
او شك ان يجرى زيد واستعمال كاد ايضا نحو او شك زيد يجرى مشاركتها لها في
اصل الباب فاجريت مجراها جميعا في الاستعمال والقياس استعمالها استعمال
كاد ولما فقتها لها في المعنى وجعل واخواتها معناه حاد نحو جرحا على معناه
والشروع فيه في الفت عيسى لانتفاء الرجاء والانشاء وكاد الحصول الشروع
فيه دون كاد ولجميع من باب واحد باعتبار اصل المقاربة فلم يستعمل هذه
الا بالفعل المضارع مجردا عن ان يتحقق خبرها في الحال اكثر من لخر في كاد واذا
كان استعماله بغير ان فهذه اجدر ومن ثم لم يجر الاثبات بان على حال بخلاف
كاد لا يمكن تقديره مستقبلا على وجه يصح دخول ان لذلك وههنا لا وجه له
مشروعا فيه لتحقيق الحال فلا طريق الى علم الاستقبال وجار الله العلامة وضع في مفضل
بعد فصل عيسى وكاد فصلا لا وشك وبعده فصلا لجعل وكرب وطفق واخذ و
وجرى الشاعر ذلك المجرى فعلى هذا يجوز استعمال او شك استعمال عيسى وكاد مع
معنى الرجاء والانشاء والحصول لافعال المقاربة اربعة اقسام ما وضع لدنو لخر

كرب القلب من جواه يدور حين قال الوشاة عند غضب

في بعض النسخة من قوله اذا غيرت غيري المحبين لم يكذبها اذا لا يصح هنا محل على الاثبات والافساده

والذم العام المستمرين خصهما بالذكر لانها ام الياب فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يوضع
لذلك ما هو الحال فما بالهم يضعون موضع ما ليس لاجله اجاب بقوله وانما التزموا فيها
لفظ الماضى دون المضارع لان الماضى يدل على هذا المعنى من المضارع لان المضارع ^{يشترط}
فيه الحال والاستقبال وهما على شرف الزوال والانتقال اى الحال على شرف الزوال
والاستقبال على شرف الانتقال وكل منهما على شرفها والثاني اول فلا يصلح للدلالة
على الثبوت والاستمرار وانما الماضى هو ما مضى ابدا فهو معنى الاستمرار ^{على معنى}
الثبوت والاستمرار اذ تلخيص الكلام في هذا المقام انهم لما اردوا وضع الافعال ^{للدلالة}
على المعنى المذكور وكان وضع المضارع للحال الذى هو اقصر الزمان نهاية الماضى ^{المستقبل} وبداية
البعيد عن الدلالة على الاستمرار المطلوب بالوضع هنا ولا استقبال المعلوم في الحال الغير ^{التي}
وكان الماضى مقتضيا غير دل على شيء غير منقضى طلبوا من بينها ما يناسب فوجدوه الماضى
فوضعوه لذلك فهما فعلان ماضيان لما ذكرنا ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلا اذ لا
وجود للفعل بدونه ومن اسم آخر هو المخصوص بالمدح او الذم ومن هذا ظهر ان الفاعل
يجب ان يكون عاما ليكون المخصوص تفسيرا له على طريقة الاجمال والتفصيل فالفاعل
اما مظهر او مضمركل منهما حكم لا يكون للاخر اما الاول فهو انه اذا كان مظهرا
ان يكون اسما معروفا بلام الجنس ومضافا الى ما فيه لام الجنس ومضافا الى المضاف
الى ما فيه لام الجنس نحو نعم وجه فارس غلام الرجل نحو قوله نعم الرجل زيد وحال انك
لا تريد جلادون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى
وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذى تعلم وحال انك تريد واحدا معهودا قالوا
ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع سائر المعارف ههنا نحو نعم زيد انت او نعم
او نعم هذا وذلك لا يقوله احد قال ابن الحاجب هذا التعريف مثل ما في اسامة وان
اختلف جهات التعريف فبعض النفاة ظن انه موضوع للجنس بحاله كما ظنوا في

هذا هو المعنى

اسامة كذلك وهونها خطأ محض اذ عدم كون المراد في نعم الرجل جميع الرجال مقطوع
به في قصد التكلم ولذلك وجب مطابقة المفسر له حيث اثنى ثنى واذا جمع جمع فلو كانت
كازعوا وجب ان يطابق الجنس وعدمها وان لا يشترط ولا يجمع لان اسما ^{الاسماء}
اذا قصد بها الجنس لا يشترط ولا يجمع وكون المخصوص مبتدأ والمجمل خبره موجبا لما
شبهه لا يعارض الامور المقطوعة بها على ان مذكروا احدا الاحتمالين ولا يلزم من تعذر
احدها تعذرهما وايضا صح نعم جلاز يد تنفق عليها مع قيام الاحتمال مع انه لا يصح
المقصود ههنا فان زعوا ان الاصل كذلك فلما انتقل الى معنى الانشاء جعل الضمير ^{بها}
ثم فتر فلا يبعد ان يقال فيما نحن فيه كذلك فاننا لا نذكر كون الاصل كذلك ثم وقع التغير
وانما الكلام في مدلوله في حالة استعماله للانشاء والتحقيق في جواب شبهتهم احران
احدهما كون الفاعل المخصوص مضمرا عابدا اليه لكن استعماله تارة مضمرا واخرى ^{مظهرا}
وحصل الاهتمام بتأخير المفسر عنه والثاني انهم لما قصدوا الى المعهود في الذهن كانت
كاسم للجنس الذى شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم للجنس مقام الضمير صرح ان قيام
الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقامه لانه منذر تحت ما بقدر من احاده في المعنى
فاذا قصدوا بقولهم اسم للجنس هذا المعنى فهو مستقيم وان قصدوا تحقيق وضعه ^{للمعنى}
على التفصيل فهو مردود لما تقدم واقول اختار ان يكون للجنس كما ترى لكن اسند
الاستدلال اليهم حيث قال قالوا لا مكان دفعه ويدل على ذلك قوله وكذلك نعم غلام ^{الرجل}
زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس لا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل
رجل واراد ان يدفع ما ورد عليه من الاعتراض المذكورة وقال وكذلك اذا قلت
نعم الرجلان زيد وعمر فقد قصدت كل جليلين ولا نقول نعم الرجل زيد وعمر وان كان
المراد باللام للجنس لانك اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين ^{كلا}
قلت رجلا ان لم ادخلت عليه اللام فاستغرق للجنس مجموعها وكذلك في قوله نعم

الرجلين

اخوتك فاندفع بهذا ما قلنا من الحاح لوجب ان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الـ
 لا يثنى ولا يجمع فتره انه انما يرد ان لو كان الرجلان مثلاً تشية الرجل وهو مثنى
 لم لا يجوز ان يكون تشية رجل وهو لا يجمع التشية ولا يجمع لانه لم يوجد فيه الجنسية
 التي فيها تم ادخل لام التعريف فضاء لحو افعال المدح والمذم ولا يرفع انت
 المذهب هذا التعريف منحصر فيما ذكرنا من القولين بل فيه غيرها وذلك لان
 التعريف اما تعريف جنسي او تعريف غير جنسي والجنسي اما جنسي حقيقي او جنسي مجازي
 والعهد اما عهد خارجي او عهد ذهني فكل المذاهب اربعة الاول التعريف
 بالجنس الحقيقي فافرق القائلون به فرقتين فرقة يؤولون بانه في معنى زيد نعم
 وقومه فيفيد ان الوصف يحمل ثابت للجنس والثابت له ثابت لافراده ومن جملة المدح
 فنبت له المدح اذ لا يكون ذلك الا بالاستغراق في واحد واحد هذا تأويل سيبويه
 ورد بوجهين أحدهما انه جعل المقصود بالمدح تبعاً لم فلا يكون المدح له بخصوصه لو
 الشكر فيه وثانيها انه يؤدي الى التناقض مدح الجنس وذمة في نعم الرجل زيد ويشي
 الرجل عروا قول كل منها ليس بوارد اما الاول فلان الغرض جعل مدح الجنس وسيلة
 الى مدحه واما الثاني فلان المقصود المدح على سبيل المبالغة فيكفيه فافهم وفرقة يؤولون
 بانه في معنى زيد مدح جنسه لاجله فترك العلم به ورد بانه لو كان المدح على هذا واد
 اللفظ الصريح بالسبب بعض المواضع اقوال الملازمة ممنوعة اذ كم من مقصود
 من اللفظ لا يصح به والثالث التعريف بالجنس المجازي وتأويله جعل المخصوص بالمدح
 مجموع الجنس من باب قوله وليس من الله بمستنكر ان يجمع في الثالث التعريف العهد
 الحقيقي لجعل العهد الشخص المدح فكانه قيل زيد نعم هو واليه ذهب ابو منصور
 من اهل بغداد وابو اسحق من المغاربة وايدوه بعضهم بالا افراد والتشية والجمع
 واليه ذهب ابن الحاحب وهذا ايضا كما ذكرنا اقوالا من اثار كون المسئلة طويلاً

ولما بين انهم اوجبوا كون فاعلها معرفة بلام الجنس او مضافاً اليه اراد ان يبين
 انهم لا يوجبون او جوبه فقال قالوا انما اثر وان يكون فاعلها اي نعم ويشي
 معرفة بلام الجنس او مضافاً اليه لما اثرها موضوعان لغاية المدح وغاية الذم
 على فاعلها لام الجنس اي انما بيان في المدح والمذموم هما مثل الجميع للجنس من
 المناقب والمقاب والمناقب وهذا المعنى اولى بان يفهم من المعرف بلام الجنس بلام المدح
 ولو لم يكن فاعلها عاماً لكان نقضاً للغرض اذ الفعل المسند الى الفعل الخاص خاص
 واما الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح او بالذم وارتقاء
 احدهما ان يكون مبتداءً وهذا عليه خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتداء ونعم
 الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع خبر ثم اخبر وقد كان حق التقديم لانه لما
 تضمن المدح العام جرى مجرى الاستفهام في دخولها فليقدم كخوفه ولانه
 كلام يجري مجرى الاعتال وهي لا يحمل الاعلى الفاظها وان افادت التي فان قلت
 هذا انما يصح اذا كان في الجملة ضمير ولا ضمير فيها خبر اجاب بقوله وقد اغنى لأم
 لاشتمال الاسم الداخل هو اي اللام عليه اي على الاسم على المبتداء وغيره عناء مفعول
 الضمير العايد اليه فلا حاجة اذن الى الضمير لان الغرض من الضمير الربط واللام
 سبب ذلك يفيد ضمير الذكر المعنوي بمنزلة الذكر اللفظي ونظيره قول الشاعر
 قاما القتال لا يقال لا يكم لان القتال في قوله فاما القتال مبتداء ولا يقال لا يكم
 واقعه خبر له ولا ضمير لان اشتمال القتال الثاني في كونه منفيًا بل التي لفظي للجنس عليه اي
 على القتال الاول سد مسد العايد اليه وقوله تع ومن يتق الله ويضرب فان الله لا يضيع
 اجر المحسنين والمذهب الثاني ان يكون المخصوص بالمدح او الذم خبر مبتداء محذوف
 فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحه فتقول زيد اي هو زيد وهذا
 اي نعم الرجل زيد على الوجه الثاني على طائفتين اولى فعلية وثانية اسمية تعلق احدهما

من المناقب والمقاب
 من الماقيب والمقاب
 من الماقيب والمقاب

ع فان قلت لم قدم الخبر ضاقت
 لان الخبر انشائية والانشاءات
 تفضي صدر الكلام

الفاعل

اشتمال القتال الثاني
 يعني سبب القتال الثاني

بالاخرى تعلق البيان لا كالتعلق في الوجه الاول ولهذا ترك العطف لما صار للنشأ
مدح عام لزيد جرى بعده مجرى الكلام الواحد والاول اى ذلك على الوجه الاول على
كلام واحد بنى ابن الحاجب ايضا على الثاني على الاول لفظا ومعنى اما اللفظ فلان
المبتدأ اذا كان خبره فعلا فالوجه ان لا يتقدم وفي ذلك خروج عن هذه القاعدة
هذا محال ولان الخبر اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا ضمير ثم قال وما توجهه من
ان الرجل للجنس فقد تقدم فسادا وقد تقدم البحث فيه ثم قال ولو جوز ما توهموا
لكان وقوع الجنس موقع الضمير شاذ قليلا ايضا اقول ان اراد انه قليل في نفسه
وان اراد بالاضافة الى غيره فلم يكن لاينا في كثرة في نفسه واما المعنى فلان الابهام
يناسب التفسير فعلى هذا الوجه كان محققا لانه استينافا واما على الاول فلانه مبتدأ
وخبر فلا يستقيم وحذف المبتدأ شاذ ولا شذوذ ولا بعد فلم يقابل احرا مما
تقدم هذا وقد حذف ~~الضمير~~ ^{المختص} من العلم به كقولنا نعم العبد اى هو فعلى هذا
الوجه هو هو وهذا ليس من قبيل انا انا وشعرى شعرى في الاحتياج الى التأويل
حيث كان الاول للعبد والثاني لا يتوب فكأنك العبد المذكور يتوب فهو كزيد
وفيه دلالة على اولوية الوجه الاول لان المبتدأ يجوز حذفه لقيام قوته واما
حذفه مع خبره فيعيد جدا **قوله** ويضم الفاعل هذا هو القسم الثاني من القسمين
المذكورين للفاعل قال الشاذ اما ضم الفاعل قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة
والتوكيد لان السامع اذا اورد عليه ما لا يعرفه لا يفهم منه المعنى فاذا تحرك
لطلبه وجد من نفسه داعية الاستعداد للشيء والبيان الذي ياتى فكان
ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم ولا شك ان هذا او كذا يبلغ من ان يبدأ
بالبيان لانه بعد وروده تمكن في ذهنه فضل تمكن لان المحصول بعد الطلب
اعز من المتساقى بلا تعب على ان فيه توسعا في اللغة وتخفيفا في الالسنه

والتحريك

الضمير المختص

اذ كان

اذ الاسم مجرد اخف من الاسم معرفا وذلك نعم رجلا زيدا والاصل نعم الرجل رجلا
ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا نصب على التمييز لان كل منهم يفسر
بالنكرة المنصوبة كما في عشرون رجلا واما كان نكرة لانه يميز وهو اى الميزة لا يكون
الآنكرة وقيل نصبه على التشبيه بالمفعول لان الفعل فيه ضمير فاعل واما اختص
هذا الاضمار بباب نعم لانه مدح اى باب نعم من باب المدح العام ^{والنكرة}
العام من مواضع التخييم وكذلك الذم الذى هو صوته وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة
والتخييم فناسبه وقد اجاز المبرد وابو على الفارسي جمع الظاهر مع الميزة لافادة التأكيد
وانشد تزود مثل زاد ابيك فبناء فتم الزاد زاد ابيك زادا ومنه سيبويه
والسيراني وابوبكر ابن السراج لكونه مستدركا اذ المقصود منها الدلالة على الجنس
واحد كما قال على انه موعم لثبوت الفاعلين للفعل واحد المضم والمظهر لان
نصب النكرة يدل على اضمارة قال ابن يعيش لانه لا يأتى الا كذلك اقول ^{للتخصم}
يمنع ذلك فلعلم مراده في اكثر الامور وانتصاب زادا بتزود على المفعول اى
تزود زادا امثل زاد ابيك او على المصدر على انه مصدر تزود محذوف الزوايد
بالمثل على انه بمنزلة مثل مثله رجلا لا ينعم ويبش انه لكن ذلك للضرورة وثبت
لها يتقدر بقدرها ولا يجعل قياسا وذكر اثير الدين فيه وجه اخر وهو ان يكون
في نعم ضمير وزادا تميزا والزاد مخصوص بالمدح وزاد ابيك بدلا منه وفيه تأخير
المفسر عن المخصوص على جهة النذرة **قوله** ويحق جذا ينم قال الشاذ اعلم ان
جذا كلمة مركبة من فعل وهو حبت وفاعل وهو ذا ومعنى حبت صار محبوبا
واصله اى اصل حبت حبب بالضم هذا ما ذهب اليه الفراء لقولهم في فاعله حبيب وقال
ابن يعيش حبب بالفتح وهو متعد واذا افرد من ذاقه باو حبا استصحب بالحاء
ونقل ضمة باؤها الى فائها وهو كذا وقوله وحبت بها مقتولة حين تقتل روى
ابن جرير

والاثنان به غير بعيد وهذا
مثل قوله نعم ذرعا
سبعون ذراعا

قبله
نقلت اخذها عنكم

الباء زائدة
والضمير المختص

هذا هو الوجه الثاني في بيان
الضمير في قوله تعالى
فما كان منكم الا ان يمشي
على كعبه

عليه وقد اعني اي افاذا سم الاسارة غناء الضمير من جعله جملته واما من جعله اما
مفردا فلا اشكال عليه حيث لا يحتاج الى الضمير والمجوز الوجه ذهب سيبويه ذكره
ابن حروف ويمن جعله فعلا كان مفعولا للضمير ويجوز ان يرفع زيد بفاعلية
جنذا وهذا لا يكون الا من يغلب عليه الفعلية هذا كله ظاهر **قوله** وساء يبش
قال الشاعر اي يلحق ساء ببش كاي يلحق جنذا ببعث للتعارف في المعنى اذا استعمل
اللام ولا فهو محي لا اخبار كما يقال ساءني وفي ذلك نحو قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين
كذبوا باياتنا فساء فعل ما من جار مجرى بش وفيه ضمير بهم كانه نعم رجلا ومثلا
والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء مثلا مثل القوم
الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره وهو كون القوم مخصصا بالذم لا
تجانب الفاعل والمخصوص لان المخصوص كالمتيقن له والمبين لا بد وان يجانس المبين
واللام يبع وقومه مبينا هذا على قول من جعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما على
قول من جعله مبتداء خبره متقدم عليه فالوجه فيه انه لو لم يكن من جنسه لم يكن له تعلق
فلا يبع ان يكون خبره واما قوله تعالى بش مثل القوم الذين كذبوا باياتنا فالمخصوص
فيه محذوف وهو هو الراجع الى مثل المتقدم على بش وهو مثل الذين جلاوا
التورية على ان الذين صفة القوم او الذين مخصوص على حذف المضاف كما في الآية
الاولى وقد يستغنى عن المخصوص بالتمييز كقول بعض الانصار لبيم الاله وبه
مدينا ولو عبدنا غيره شقينا فجزا ربنا وبه دينا وايضا يستغنى عنه بديل
آخر كقوله الاجزا لولا الهاء وربنا نمت لجا من ليس بالمقاربة يريد الاجزا
على معنى يشير الى هواه اياها وزيادتها وما ترتب على ذلك في قوله قبل
هو بك حتى كاد يقتلني هواي وزر ترك حتى لا منه كل صاحب وجهه راي منه عايدك
رقة عليك ولولا انت ما لان جاني البيت **قوله** والنوع الرابع

هذا هو الوجه الثاني في بيان
الضمير في قوله تعالى
فما كان منكم الا ان يمشي
على كعبه

هذا هو الوجه الثاني في بيان
الضمير في قوله تعالى
فما كان منكم الا ان يمشي
على كعبه

مطلب
افعال القلوب

افعال القلوب قال الشاعر اما سميت هذه بافعال القلوب لانها للشك واليقين
اي بعضها للشك وبعضها لليقين اعلم ان الحكم اما ان يحمل النقيض او لا والثاني اليقين
والاول اما ان يكون متساوي الطرفين او يمتدح احد طرفيه على الاخر الاول
الشك والثاني طرفه الرابع الظن والرجوع الوم وقد يطلق على ما ليس بيقين
منه وهو ما اذا كان استعالة في مقابلة اليقين لكنه خلاف والا فلا فعل
من هذه الافعال يستعمل للشك لان بعضها لليقين وبعضها للظن وبعضها يحتملها
وفي الجملة كلها مشتركة في عدم التأثير والوصول الى الغيرة والوضع للحكم على شيء
بصفة الا انه لما كان عن ظن او علم او ما يحتملها وفي الجملة عبر عن كل منهما بما
يليق به من الافعال وكلاهما من افعال القلوب فلذلك سميت **بها قوله** واذا كان
هذه الاربعة بمعنى معرفة الشيء بصفة قال الشاعر يريد المص به بمعنى معرفة
على كونه خبر عنه بشي لا يمكن ان يجري هذا على ظاهره لانها ليست للعلم ولئن سلم
فالمعرفة لاحد مدلوليه ولهذا حكموا على المنصوب بعد ما بالحالية بخلاف العلم
بمعنى الحكم على الشيء بصفة لانه محال وذلك نحو علمت اخاك كرايا ورايته جوادا
ووجدت زيدا اذا الحفاظ اي صاحب العهد وهذه الافعال تدخل على الجملة
من المبتداء والخبر مفردا كان او جملة عاملة فيها عند الجمهور وكان وان اذا قصد
امضاؤها على الشك واليقين كظنت زيدا عالما او علمت اذا قصد امضاؤها
على علم الا ان هذه الافعال تغير المبتداء والخبر بمعنى منها استدراك من قوله
على الجملة يعنى ان هذه الافعال وان دخلت عليها لكن لا يبقيان بعينها بل
يغيران لفظا ومعنى اما لفظا فلا تتصا بها واما معنى فلكون المبتداء مفعولا
اولا والخبر مفعولا ثانيا وشار الى هذين الشارح اما الى الاول فيقول **قوله**
كل واحد منها والى الثاني بقوله على المفعولية وصار الذي كان مبتداء مفعولا

كون الذكر فيه راجعا
الى المفعول الاول

هذا هو الوجه الثاني في بيان
الضمير في قوله تعالى
فما كان منكم الا ان يمشي
على كعبه

اولا والذي كان خبرا مفعولا ثانيا ويغير صحة الكلام بان تسقط الفعل فانت
استقام ما بعده مبتداء وخبر كان الكلام سديدا مثل علت زيدا اخاك
والاى وان لم يستقم ما بعده مبتداء وخبر ^{فلا يكون} ~~فلا يكون~~
الكلام مثل ظننت زيدا غير اخا فالسبيل فانه عنده صحيح وجعله كتاب
اعطى لانه لا يصح زيد غير والا على سبيل التشبيه وهو ليس بقصود مع ظننت
وفيه منع ظاهر وحكم ثانيا المفعولين حكم خبر المبتدأ في جميع وقد مر ان لهذه
الافعال خلاصت وخلصت معاني اخر لا يتجاوز الى الافعال كانه عليها
على تلك المعاني مفعولا واحدا لانها انما تعدت الى الثاني لاقتضاء معناها ^{منسوبا} ~~منسوبا~~ ^{على كونها} ~~على كونها~~
منسوبا اليه وهذا المعنى لا يقتضى الاشتقاق واحد فوجب التعدية الى واحد اما ظننت
فهي اذا كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين وهو المشهور او بمعنى اليقين كما في قوله
نع وظنوا انهم ملاقاتهم اى يتقنوا والا كان قد جاوه وانما مع انه مدحهم ^{لما هم} ~~لما هم~~
علموا ذلك باليقين وهل هو حقيقة او مجاز زعم بعض النحويين انه مجاز وقال
ولا يجوز ان يقول ظننت زيدا متلفظا اذ كان بمعنى اليقين واستدل ذلك
بان المصدر يرفع المجاز وفيه نظر وظاهر كلام الجوهري انه مجاز ويجعل الحقيقة حيث
قال الظن معروف وقد يوضع موضع العلم قال فقلت لهم ظنوا بالفى مدحى في
الفارسى المصدر اى استغنوا وانما خوف عدوه باليقين بالشك وما ذكر في
الاقليد انه بمعنى الشك يستوى فيه الطرفان فلا يترجح احد ههنا على الاخر
وجدة فيما حضر عندي من كتب النحو واللغة كان من افعال القلوب المقضية
للمفعولين لانه مما يقتضيه منسوبا ومنسوبا اليه واما اذا كان من الظنة بمعنى ^{الظنة} ~~الظنة~~
لم يقتض المفعول الثاني لعدم اقتضاء اياها نحو ظننت اى اهتمت اى احدثت مكان
نوحى وهو فاعل من الوهم واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت بمعنى ترجيح احد

وإن هذه العبارة نظر
بم فبالظاهر في نسبة الباب
لا الشك واليقين والشك ما يكون
طرافه
متساويين
وإن قوله في وما هو على
الغيب بظنين اى يظنهم
احد الاحتمالين
ليس كذلك

الاحتمالين او بمعنى اليقين هو من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من غير حجة
ودليل فلا يقتضى المفعول الثاني نحو قوله تعازم الذين كفروا ان لن يبعثوا اى
قالوا وليس لهم حجة وللبحث هنا مجال وكذلك علت قد يكون بمعنى معرفة الذات في
نفسها اى معنى ادراك الشئ مع قطع النظر عن وصفه فلا يقتضى المفعول الثاني نحو
قوله علمت اى عرفت شخصه وقوله تع ولقد علمت الذين اعتدوا منكم في السبت
وكذا رايته قد يكون من رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني
لما ذكرنا خورا اى ابصرته ووجدت الضالة اى اصبتها اما اذا كانت من رؤية القلب
اما بمعنى الحس او بمعنى العلم نحو قوله تع انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اى يحسونه
بعيدا ونعلم ذلك قريبا لانه تع عالم بجميع الاشياء من غير شك وصفا ووجدت
بمعنى وجدان القلب نحو وجدت زيدا عالما اى علمت كانا من افعال القلوب
قوله ومن خصايصها امتناع الاختصار على احد المفعولين قال الشارح انما لم يخ
الاختصار فيها على احد المفعولين لانها داخل على المبتداء والخبر فكما لا يستغنى المبتدأ
عن الخبر ولا الخبر عن المبتداء كذلك لا يستغنى احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب
اعطيت لانه لا يكون مفعولاه منسوبا ومنسوبا اليه فلذلك جاز ذكر احدهما
بدون الآخر فانك تقول فيه اى في باب اعطيت اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيت
او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته وههنا نظر مشهور وهو ان المفعولين
كالمبتداء والخبر فكما جاز حذف احدهما للقرينة جاز حذف احد المفعولين لما على انه
حيث قال الزمخشري يجوز حذف للقرينة كما في قوله تع ولا يحسن الذين ينجلون
بما ايتهم الله من فضله على القراءة بالياء كما قال ابن مالك فكيف قال انما لم يخ
فيها لانها داخل على المبتداء والخبر **اقول** حذف للقرينة ان اردتم به انه
بها منويا وهو معنى الاختصار وهو عام لها ولغيرها وان اردتم به ان يحد لها

بمعنى من

هو خبر المفعول
جعل الذين كفروا
المفعول الاول يتقدير كلام
هو خبر المفعول

الاحتمالين

واما قول العرب ظننت ذلك فذلك اشارة الى الظن كأنهم قالوا ظننت
فانقصوا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك كما تقول ظننت في الدار
فان جعلت البناء زيادة بمنزلة ما في الفتي بيده لم يجر السكوت عليه

بأنه ظننت به
بأنه ظننت به
بأنه ظننت به
بأنه ظننت به
بأنه ظننت به
بأنه ظننت به
بأنه ظننت به
بأنه ظننت به
بأنه ظننت به
بأنه ظننت به

نسباً منسياً وهو معنى لا اقتصار وهو عام لها ولغيرها سوى باب اعطيت لكن
الاول في الجواز والثاني في الامتناع فيلزم ما ذكره جارته في الموضوعين من الجواز
وعدمه ذلك ولا خلاف بين القائلين بالحذف وعدمه وقد اوجب بين الاقتصار
بان الاول بلا قرينة والثاني بقرينة والشايع على امتناع اقتصاره لا اختصاره
اقول هذا الفرق ليس بجيد اذا حذف بلا قرينة وآما من لم يفرق بينهما بقيد
بكونه على الاشهر وقولهم ظننت ذلك اشارة الى الظن ليس من اقتصار امر المفعول
والمفعولان محذوران لانه انما يقال بعد تقدم ذكر ما يصح ان يكون مفعولين كما تقول
حين قال قائل ظننت زيدا قائماً في ظننت ذلك الظن اي ظناً مثله واذا اشير
الى ظن مخصوص بمعلق مخصوص وجب ان يكون مفعولاه في المعنى مثلها فيجد
للعلم ومن ثم قد توهم بعض انه اشارة الى المفعولين وجوز مثل ذلك لما كان عبارة
عن المفعولين كما جاز انباته ذلك وقلت له ذلك وهو هنا في موضع الجملة فذلك
ثم وهذا غلط لان مفعول انبات واخواته وما يقع بعد القول ليسا من مقتضياتها
بل هما ما بينهما لكن على وجه من التخصيص توضيح ان قوله زيد منطلق نوع مخصوص
من البناء او نوع مخصوص من القول فهو مصدر محقق وصورة صورة الجملة
لان النوع المخصوص منه لا يكون الا جملة فجاءت الجملة عن ضرورة مخصوص
ولذا اذا عدل عن مخصوص جاء المصدر في لافرق بين انباته الانباء وانباته
ذلك بخلاف مفعول باب حسبت فانه من متعلقة اذ وضع ان يتعلق
بشيء على صفة فاذا علقتة ههنا بالحديث بجملة احتجت الى صفة يكون الحديث
عليها ككونه صادقا وكاذبا فقول ظننت ذلك صادقا وكاذبا والاول
خالفت وضعه فافترقا والاعناء عن ذكرها مفصلين باعتبار تضمن تلك
الجملة الصفة والذات جميعاً غير مستقيم حيث اوقعت الظن عليها بلفظ واحد

والا قال على الاظهر لان ان ما كان محذورا من المفعولين
اذا ذكر في المفعول كقولك كقولك فاعلم ان الظن ظننت زيدا
فان لم يكن زيدا اذ كان بعده تلازم ولكن لانه
اذا قال ظننت زيدا اذ كان بعده تلازم ولكن لانه
اذا قال ظننت زيدا اذ كان بعده تلازم ولكن لانه

ويستعمل اريت استعمال ظننت
فيقال اريت زيدا منطلقا واري
عرا اذا جهلا واري ترى بستر اجالسيا
وتقولون في الاستفهام خاصية
تقولون اري منطلقا وتقولون اري
ذاصا واكر يوم تقولون اري منطلقا
لمعنى ظن وقال اريها لا تقول
بني لوى لعمرو ايكم ام تبج طليبا
وقال عمرو بن العيص اري اري اري
فدون بعد غم فتي تقول اري
تجمعنا وبين سليم يحملون
باب قلت اجمع مثل
ظننت مفضل

وانه موجب لذلك الصفة ولو ذكرتها مفصلة تعني بالحديث موجب ذكر
اخرى يكون عليها الحديث كما تقول ظننت زيدا قائماً صادقا فهذا اجدر فوضع
ان ذلك في ظننت ذلك مصدر لا غير وقولهم ظننت به ايضا من هذا القبيل
في الدار ولذلك لو صرحنا معها كان الكلام مستقيما وبذلك علم ان قولهم ظننت به
خير ليس من الاقتصار واما المفعولان معا فذلك ان تسكت عنهما جميعا وجعلهما
نسباً منسياً اي حذفها جاز هنا قرينة اولى على مذهب ابن السراج والسير
وما استدلاله حقوقهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ولينع ومذهب
الاخصيص المنع الا مع قرينة نظر الى انه لا يخ احد عن علم وحسبنا وحسبت وعلت
بمنزلة النار حارة فامتناعه لامتناع فائده وهذا وجه قوي في ذلك واتقاربه
مالك حيث قال وهو مذهب سيبويه والمحققين وما استدلاله متعلق بالمفعولين معنى
فيكونان مقدريين محذوفين لان المعنى من يسمع يخل المسموع صحيح اذ معناه من يركن
الى الاستماع فالركون اليه سبب الاعتقاد الصحة فيكون المفعولان معللين فحذف العلم
او مثل وهو غير مقيس عليه ومذهب الاعلم التفصيل ان كان ذلك الفعل ظننت وما في معناها
جاز ذلك وان كان علمت وما في معناها فلا ظناً ان الانسان قد خلوع عن الظن فيفيد
لا عن العلم فلا يفيد علمت ان بعض الظن اثم ولحق ان الانسان لا يخ من علم وظن ما واما
هما متعلقين بالجملة فقد يخلوع عنها ولو كانا من ورئين لجواز التوقف على الالتفات وغير

قوله والفاؤها متوسطة ومتأخرة قال الشايع اعلم ان هذه الافعال ثلاث مراتب
الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة وذلك
لان التقديم من اعلام العناية اي من علامات كون المقدم مهما بشانه او كونه قويا
والالغاء يدل على ضعفها اي على كون العناية بشا المقدم ضعيفة فلا يجتمعان لما فيه
من جعل وجود الشيء كعدمه من غير داع اولاهما متنافيان ويدل عليه امتناع ضرب زيد

قوله في يوم بغير نداء او نداء
قوله في يوم بغير نداء او نداء
قوله في يوم بغير نداء او نداء
قوله في يوم بغير نداء او نداء
قوله في يوم بغير نداء او نداء
قوله في يوم بغير نداء او نداء
قوله في يوم بغير نداء او نداء
قوله في يوم بغير نداء او نداء
قوله في يوم بغير نداء او نداء
قوله في يوم بغير نداء او نداء

الفاؤها

وقد نقل جوازها لقيام المعنى على حال كان والمرتبة الثانية التي تحسن فيها الاعمال
والالغاء يعني لكل منها جهة حسن بحيث لا يكون لاحدهما قبح بالنسبة الى الآخر وذلك
عند التوسط نحو طننت منطلق في الالغاء او زيد اطننت منطلقا في الاعمال وانما
تساويا في كس لان واحدا من المفعولين تقدم على العامل والفعل واقع بينهما فهو
اي الفعل متأخر من جهة اي بالنسبة الى المفعول المتأخر فيورثه الضعف وتقدم
من جهة اي بالنسبة الى المفعول المتأخر فيورثه القوة فالغاؤه ليس بالنظر الى جهة
فيضعف بالنسبة الى اعماله وكذا في الاعمال فلذا تساويا والمرتبة الثالثة التي يكون الالغاء
فيها احسن وذلك عند التأخر وذلك لان الفعل لا يخطئه في التقديم بوجه فيكون
ضعيفا وفي بعض النسخ فضعف امره على كل وجه فكذا امره في الاعمال
فحسن الغاؤه ومعنى قوله احسن انه احسن بالنسبة الى الالغاء في المرتبة الثانية
لا الى الاعمال في هذه المرتبة فثبت له احسن في الاعمال هذا على قول الجمهور واما على قول
من قال بجواز الالغاء في المرتبة الاولى فالمراتب اربعة بزيادة مرتبة ضعف الاعمال
في التقديم ووجه آخر في تفرير المراتب وهو ان التقديم لما كان من اعلام العناية فلا يجمع
الالغاء لولا لالة على الضعف ولما توسطت اخطت عن المرتبة بان يسويها الضعف
وكان سبيل الى الالغاء واقف لجواز كنه لما كان المفعولان في الاصل لهما اعراب مستقلة
على الابتداء ونحو طء عليه كنه وكذلك جواز الاعمال عرض له ذلك لخطئه من اعلام
العناية وكونه فعلا ولما تأخرت انتفى ذلك لخط ونفي الفعلية فلذلك كان الالغاء
احسن فخرج منه انها اذا تقدمت امتنع الالغاء او ضعف واذا توسطت كان
الالغاء اقوى منه اذا تقدمت واذا تأخرت كان الالغاء اقوى منه اذا توسطت
واذا ابتدأت من طرف التأخر وانتهت الى طرف التقديم وجدت صفات الاعمال
اصداد هذه الصفات فامل وعليك لخير في القبول والا نكار فان هذا على وجه

زيد

اختار

قال ابا الازهر يا ابن اللوم توعدني . وفي بعض النسخ يفسد بغير حرف انتفى فلهذا يرجع الضمير الى قوله
وقد نقل جوازها لقيام المعنى على حال كان والمرتبة الثانية التي تحسن فيها الاعمال
والالغاء يعني لكل منها جهة حسن بحيث لا يكون لاحدهما قبح بالنسبة الى الآخر وذلك
عند التوسط نحو طننت منطلق في الالغاء او زيد اطننت منطلقا في الاعمال وانما
تساويا في كس لان واحدا من المفعولين تقدم على العامل والفعل واقع بينهما فهو
اي الفعل متأخر من جهة اي بالنسبة الى المفعول المتأخر فيورثه الضعف وتقدم
من جهة اي بالنسبة الى المفعول المتأخر فيورثه القوة فالغاؤه ليس بالنظر الى جهة
فيضعف بالنسبة الى اعماله وكذا في الاعمال فلذا تساويا والمرتبة الثالثة التي يكون الالغاء
فيها احسن وذلك عند التأخر وذلك لان الفعل لا يخطئه في التقديم بوجه فيكون
ضعيفا وفي بعض النسخ فضعف امره على كل وجه فكذا امره في الاعمال
فحسن الغاؤه ومعنى قوله احسن انه احسن بالنسبة الى الالغاء في المرتبة الثانية
لا الى الاعمال في هذه المرتبة فثبت له احسن في الاعمال هذا على قول الجمهور واما على قول
من قال بجواز الالغاء في المرتبة الاولى فالمراتب اربعة بزيادة مرتبة ضعف الاعمال
في التقديم ووجه آخر في تفرير المراتب وهو ان التقديم لما كان من اعلام العناية فلا يجمع
الالغاء لولا لالة على الضعف ولما توسطت اخطت عن المرتبة بان يسويها الضعف
وكان سبيل الى الالغاء واقف لجواز كنه لما كان المفعولان في الاصل لهما اعراب مستقلة
على الابتداء ونحو طء عليه كنه وكذلك جواز الاعمال عرض له ذلك لخطئه من اعلام
العناية وكونه فعلا ولما تأخرت انتفى ذلك لخط ونفي الفعلية فلذلك كان الالغاء
احسن فخرج منه انها اذا تقدمت امتنع الالغاء او ضعف واذا توسطت كان
الالغاء اقوى منه اذا تقدمت واذا تأخرت كان الالغاء اقوى منه اذا توسطت
واذا ابتدأت من طرف التأخر وانتهت الى طرف التقديم وجدت صفات الاعمال
اصداد هذه الصفات فامل وعليك لخير في القبول والا نكار فان هذا على وجه

الاختصاص ومراد الشارع بامتناع الالغاء وحسنه واحسنه هذا الاعتبار والاول
فمقتضى الترتيب فيها وجوب الاعمال وجوازها وامتناعه كما لا يخفى على ذوا الابصار
يجه المصدر ملغى كالفعل لانه مراد فرتب عليه وانما اختص الالغاء بهذه الافعال
ولم يخرج غيرها من الافعال ذات المفعولين لان الالغاء فيها لا يفسد معنى
الكلام لانك اذا فيها كانت بمعنى الظرف فانك اذا قلت زيد طننت مقيم
كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني لا على انه متعلق بمقيم بل على انه يحصل المراد من
المعنى كانه قبل حصل مضمون هذه الجملة في ظني ولو قلت زيد اعطيت درهم و
زعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي اخطت لانه لا يربط بينهما حتى يبقيا على حالهما
قوله والتعليق بالاستفهام واللام ليتناول لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق
ولام القسم كقوله ولقد علمت لتأين ميني ان المنايا لا يطيش بها نهارا . ولوقال
وحرف الابتداء كما قال وحرف النفي لكان اشمل لتناوله ان المكسورة اذ لم
يكن قيمها وذلك عند دخول اللام على خبرها نحو علمت ان زيدا قائما وحرف النفي
وهو ما ولا النفي لحنس وان نحو علمت ما وان زيد منطلق ولا زيد في الدار ولا يزول وقالوا
وانما علمت عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فيجملات
لا يعمل لفظا والاما كان له المصدر واطلاق الاستفهام ليتناول اسماء وحروف واشياء
الى فائدة لفظا بقوله فاذا قلت ازيد عندك ام عرو وعلمت لزيد منطلق كان لسان في موضع
نصب لان العلم واقع عليها وذلك لا يخرجها عن ان يكون لها صدر الكلام الا يرى انك
تقول زيد ما ضربته وعرو هل اكرمت ولم يخرج بوقوع خبر الابتداء عن المصدر
لانه وقع جملة عليه واذا دخل على هذه كان المسند اليه هو المفعول الاول
والمسند الثاني في المعنى يدل عليه جواز العطف عليها بالنصب وقد عدل
الى الابتداء محاذية على اللفظ اعلم ان الفرق بين الالغاء والتعليق من جهة
اعلم على اللفظ الذي هو الاستفهام واللام لانها اذا دخلت

قال ابا الازهر يا ابن اللوم توعدني . وفي بعض النسخ يفسد بغير حرف انتفى فلهذا يرجع الضمير الى قوله
وقد نقل جوازها لقيام المعنى على حال كان والمرتبة الثانية التي تحسن فيها الاعمال
والالغاء يعني لكل منها جهة حسن بحيث لا يكون لاحدهما قبح بالنسبة الى الآخر وذلك
عند التوسط نحو طننت منطلق في الالغاء او زيد اطننت منطلقا في الاعمال وانما
تساويا في كس لان واحدا من المفعولين تقدم على العامل والفعل واقع بينهما فهو
اي الفعل متأخر من جهة اي بالنسبة الى المفعول المتأخر فيورثه الضعف وتقدم
من جهة اي بالنسبة الى المفعول المتأخر فيورثه القوة فالغاؤه ليس بالنظر الى جهة
فيضعف بالنسبة الى اعماله وكذا في الاعمال فلذا تساويا والمرتبة الثالثة التي يكون الالغاء
فيها احسن وذلك عند التأخر وذلك لان الفعل لا يخطئه في التقديم بوجه فيكون
ضعيفا وفي بعض النسخ فضعف امره على كل وجه فكذا امره في الاعمال
فحسن الغاؤه ومعنى قوله احسن انه احسن بالنسبة الى الالغاء في المرتبة الثانية
لا الى الاعمال في هذه المرتبة فثبت له احسن في الاعمال هذا على قول الجمهور واما على قول
من قال بجواز الالغاء في المرتبة الاولى فالمراتب اربعة بزيادة مرتبة ضعف الاعمال
في التقديم ووجه آخر في تفرير المراتب وهو ان التقديم لما كان من اعلام العناية فلا يجمع
الالغاء لولا لالة على الضعف ولما توسطت اخطت عن المرتبة بان يسويها الضعف
وكان سبيل الى الالغاء واقف لجواز كنه لما كان المفعولان في الاصل لهما اعراب مستقلة
على الابتداء ونحو طء عليه كنه وكذلك جواز الاعمال عرض له ذلك لخطئه من اعلام
العناية وكونه فعلا ولما تأخرت انتفى ذلك لخط ونفي الفعلية فلذلك كان الالغاء
احسن فخرج منه انها اذا تقدمت امتنع الالغاء او ضعف واذا توسطت كان
الالغاء اقوى منه اذا تقدمت واذا تأخرت كان الالغاء اقوى منه اذا توسطت
واذا ابتدأت من طرف التأخر وانتهت الى طرف التقديم وجدت صفات الاعمال
اصداد هذه الصفات فامل وعليك لخير في القبول والا نكار فان هذا على وجه

الاختصاص ومراد الشارع بامتناع الالغاء وحسنه واحسنه هذا الاعتبار والاول
فمقتضى الترتيب فيها وجوب الاعمال وجوازها وامتناعه كما لا يخفى على ذوا الابصار
يجه المصدر ملغى كالفعل لانه مراد فرتب عليه وانما اختص الالغاء بهذه الافعال
ولم يخرج غيرها من الافعال ذات المفعولين لان الالغاء فيها لا يفسد معنى
الكلام لانك اذا فيها كانت بمعنى الظرف فانك اذا قلت زيد طننت مقيم
كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني لا على انه متعلق بمقيم بل على انه يحصل المراد من
المعنى كانه قبل حصل مضمون هذه الجملة في ظني ولو قلت زيد اعطيت درهم و
زعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي اخطت لانه لا يربط بينهما حتى يبقيا على حالهما
قوله والتعليق بالاستفهام واللام ليتناول لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق
ولام القسم كقوله ولقد علمت لتأين ميني ان المنايا لا يطيش بها نهارا . ولوقال
وحرف الابتداء كما قال وحرف النفي لكان اشمل لتناوله ان المكسورة اذ لم
يكن قيمها وذلك عند دخول اللام على خبرها نحو علمت ان زيدا قائما وحرف النفي
وهو ما ولا النفي لحنس وان نحو علمت ما وان زيد منطلق ولا زيد في الدار ولا يزول وقالوا
وانما علمت عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فيجملات
لا يعمل لفظا والاما كان له المصدر واطلاق الاستفهام ليتناول اسماء وحروف واشياء
الى فائدة لفظا بقوله فاذا قلت ازيد عندك ام عرو وعلمت لزيد منطلق كان لسان في موضع
نصب لان العلم واقع عليها وذلك لا يخرجها عن ان يكون لها صدر الكلام الا يرى انك
تقول زيد ما ضربته وعرو هل اكرمت ولم يخرج بوقوع خبر الابتداء عن المصدر
لانه وقع جملة عليه واذا دخل على هذه كان المسند اليه هو المفعول الاول
والمسند الثاني في المعنى يدل عليه جواز العطف عليها بالنصب وقد عدل
الى الابتداء محاذية على اللفظ اعلم ان الفرق بين الالغاء والتعليق من جهة
اعلم على اللفظ الذي هو الاستفهام واللام لانها اذا دخلت

ولما كان مراده ان لها معان اخرى قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعل بمعنى صار حقوق الشقة العليا
ولو جرت حجة ووجدت حجة ووجدت وجدا اي استغثت وعصبت وجرنت لانها
ليست بمعنى العلم جازم

العلم هو العلم بالحق لا بالباطل
والظن هو الظن بالحق لا بالباطل
والشك هو الشك في الحق لا في الباطل
والافتقار هو الافتقار الى الحق لا الى الباطل
والجهل هو الجهل بالحق لا بالباطل

هذا العلم وهو ان الالفاء عبارة عن ابطال العمل مع جوازه والتعليق عن وجوبه
ان هذه الاضال اذا علفت كان المفعولان مفعولين في المعنى لتعلقهما بهما ولم يصح
في الالفاء بان الامر كذلك او لا فاقول ان الالفاء عبارة عن ابطال العمل لفظا
ومعنى والتعليق عن ابطال لفظا لا معنى اما الاول فلانه ابطال لا مانع عنه بل اذا
طرء الضعف كان سبيل الى الابطال ولو منعه ذلك لما جاز فابطاله بلا مانع دليل على
ان لا تعلق لها بالمفعولين معنى فلذا قالوا انها في معنى الظرف واما الثاني فلانه
ابطال مانع وهو مانع لفظا لا معنى لما ذكرنا هذا واختلاف علت حل زيد قائم
فقال بعضهم انه ممنوع لان العلم لا يتعلق بمضمون الجملة الاستفهامية الا بتعلقه بما يكون
جوابه وذلك لا يتصور في محل النزاع بل جوابه امانع او لا فهو غير متعين فكيف يصح
بمثله وفي الجواب عنه بان معنى نعم زيد قائم ولا ما زيد قائما فالحكم عليه والمحكوم
حاصل فيه وهو الصحيح للتعليل بحت وقال بعضهم جاز نظرنا الى الصورة الجملة وهي حاصل
في الموضوعين واما علت ان زيدا قائم فليس بكان التعليق لامكا جعلها مفتوحة لفظا
ولن يصار اليه الا عند تغذر الاعمال فهو وعلت زيدا منطلقا سواء كان فيه خلاف
والاكثر ان على انه ساد مسد المفعولين وقد سبقت الاشارة اليه فيما تقدم و
اذا دخل اللام وجب انكسر على كل تقدير وفيه دليل على مدحجته بمرور من هنا جاز
على الموضوع بالرفع بخلاف المفتوحة لانها ليست بمعنى جملة ولا يكون وفي بعض النسخ ولا
التعليق في غير هذه الافعال اما في المتعدية الى واحد فلان ما يوجب لا يدخل عليه
واما في المتعدية الى المفعولين فلا نهاليساجلة حتى ينظم كلاما بعده لا تقول اعطيت لزيد
درهم لاذلك لا يوردى المعنى المقصود من الكلام ويقصد الكلام لانه يكون حلا لشي
على ما ليس هو وهو ظاهر واما سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة
على جزئين في الحقيقة كانت معلقة من جهة اي من جهة وقوعها عليهما ومع غير
في المعنى

والعلم هو العلم بالحق لا بالباطل
والظن هو الظن بالحق لا بالباطل
والشك هو الشك في الحق لا في الباطل
والافتقار هو الافتقار الى الحق لا الى الباطل
والجهل هو الجهل بالحق لا بالباطل
والعلم هو العلم بالحق لا بالباطل
والظن هو الظن بالحق لا بالباطل
والشك هو الشك في الحق لا في الباطل
والافتقار هو الافتقار الى الحق لا الى الباطل
والجهل هو الجهل بالحق لا بالباطل

معلقة لما ذكرنا لفظا كانت معلقة من جهة وغير معلقة من جهة فثبتت بالمرأة
المعلقة وهي التي ليست بذات فعل ولا معلقة كالمراة المراجعة مع اختها في
عقدين ولا يدري ايتهما عقدت او لا فانها ليست بذات فعل لفشا العقد ولا
معلقة اذ لا سبيل الى ان يزوجهما زوجا آخر ومعنى لا معلقة لاذات فعل ولما وقع
الفراغ عن شرع الباب الثالث بعون الله وحسن توفيقه وقع الان التصديق
شرع الباب الرابع متكلا على هدايته وارشاده انه وطا الاعانة والارشاد
فنقول قال المصنف **الباب الرابع في العوامل المعنوية** قد مضى الان
اي عند افضاء النوبة الى هذا الباب ضربا العوامل اللفظية احدها القياسية
وثانيها السماعية وبقي الضرب المعنوي واما قال ذلك لانه قسم العامل في آخر الباب
الى ثلثة اضراب لفظي قياسي ولفظي سماعي ومعنوي فذكر اللفظي القياسي في الباب الثاني والثالث
السماعي في الباب الثالث فوضع للمعنوي في الباب وهو شيان عند سيبويه وثلثة عند
ابن الحسن الاخصس الاول الابتداء وهو تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد
وقال الخارج وقد عرفت فيما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان
فيه حظ واما هو معنى يعرف بالقلب وعامل الابتداء والخبر هكذا اي معنى لا يعرف
الا بالقلب عند اصحابنا خلافا للكوفيين وسقف عليه لان رافعهما هو المعنى عن القول
اللفظية لاجل الاسناد ولا شك ان هذا معنى كذلك واما قيد بقيد الاسناد اي اننا
بان الاسم لو عرى عن العوامل اللفظية ولم يسند اليه شيء فلفظ الماضي المبني للمفعول
عطف على ما يسند زيد مثلا من غير خبر لفظا او تقديرا وفي بعض النسخ مظهر او مظهر
والاولى اولى لم يكن مبتداء اصطلاحا بل كان بمنزلة الاصوات التي حقا ان يتلفظ بها
لجوار والمجوز ان عنهما قائم مقام فاعل يتلفظ وانتصاب غير معربة على حال من المجوز
لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وهو مشتق لانتفاء الاسناد فاقاد

الان وهو الزمان الذي يقع فيه العلم
والعلم هو العلم بالحق لا بالباطل
والظن هو الظن بالحق لا بالباطل
والشك هو الشك في الحق لا في الباطل
والافتقار هو الافتقار الى الحق لا الى الباطل
والجهل هو الجهل بالحق لا بالباطل

اعلم ان النجدة في سبغ الوجود
وقد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في
فولم خلت في الركبة وسبحان الله
صغر جسم البعوض وركب جسم
وقوله تعالى امنا اثنين واحسنا
اثنين بتسمية العدم الاصل امانة
وحقا من هذا القبيل
على لفظه هكذا هو

ان مرادهم تشبيه اياه بالاصوات في عدم الاعراب لعدم مقتضيه وانما وجب ^{ان} ~~ان~~
هذا المعنى وهو التجريد المذكور الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل
لاجل اسناد التاذي الى الاول استحقا اي التاويل والاولى حوزها بالاسناد عن حكم
التعريف الذي هو ان الاعرابية واكتسابها المعنى الموجب للاعراب وهو
اصل الاعراب بالنصب على انه مفعول لاستحقاق وهو الرفع وشبه الاول
بالفاعل لكونه مستدالياه وشبه الثاني وهو تجريد لكونه جزءا ثانيا من الجملة او
هو مع ضميره المستكن الراجع الى شبه المبتداء في محل الرفع على تجريد الهماء الى المبتدأ
اما متعلق باوجب او حال من مفعول التأخر وهو قوله الرفع من بين ساير
جميع وجوه الاعراب اعني الرفع والنصب والجر وقد عرفت فيما تقدم من اعراب
الاول ان كل ما يقوم المعنى المقضي عامل اذا لعل عبارة عنه في عرفهم هذا المعنى
الذي نحن بصدد هذه المنة فوجب ان يكون عامل لا يخصه ان التجريد المذكور
يقوم به المعنى المقضي للاعراب وكل ما يقوم به عامل فالتجريد المذكور عامل اما الاول
فلانه حصل به شبهها بالفاعل وهو معني يقضي الاشتراك في اعرابه واما الثاني فكونه
في عرفهم عبارة عنه اما خصوصية الرفع فلخصوصية المرفع واما العمل فيها فحصوله
فيها فخصيصه بالاعمال بالحكم والكوفيين على انها اعني المبتداء والتجريد افعان اي
يرتفع المبتداء بالجر والتجريد بالمبتداء لسبب اقتضاء كل منهما الآخر ووجه الفرقين
في الاول المنتخب منه وليس عندي فافقها في هذا الشرع لكن فيما ذكره كفاية عنه
وهذا المعنى عامل فيها يشير الى المذهب السديد وهو كون هذا المعنى لا يقتضيه
عامل فيها جميعا وقد مر بيان وجهه وههنا اعتراضات احدها انه عدى فكيف
جوابه لان ان يكون عدويا وانما ذلك لو كان عبارة عن عدم العامل وهو ممنوع
لم لا يجوز ان يكون عبارة عن كونه

مؤثر في الوجود

في الوجود

ان معنى

ان معنى قولهم تجريد الاسم عن العوامل ليسد اليه ليس باشارة الى امر عدى لانهم ^{يعنون}
 بذلك ان الاسم يكون موجودا معه العوامل ثم ينزع عنه العوامل كما يجرد الرجل عن
 ثيابه ويكون تجريده اعدام ثيابه وانما مرادهم بذلك ان الاسم المعدوم اذا ارادوا
 ايجاده يؤثر به بلا عامل فعلم ان التجريد هو ان يؤثر به بلا عامل ولا شك في كونه
 امر او جوديا وانت خبير بان في كلامه اختلا لا لان المعنى به من قولهم امر عدى
 لكونه مركبا من الوجودى والعدى وهو عدى والا لكان وجوديا فلا يظهر الامر
 المذكور ان معناه امر وجودى فالصواب ان يقول مكان يؤثر به بلا عامل يؤثر به
 او لا الثاني حتى يصح بناء هذا على ما قبله ويمكن ان يجعل هذا جوابا باخر توجيهه
 ان يقال لان ان عبارة عن عدم العوامل فقط بل عن الاتيان به بلا عامل
 ولكن سلمنا انه عدى لكن لان ان عدى محض ولئن سلمنا فلا ثم امتناع عمل والا
 لوجب ان لا يعمل الفعل المتلقى وثانيتها ان الفعل مع كونه اقوى العوامل لا يعمل ^{الرفعين}
 من غير اتباع فكيف يعمل المعنى وهو ضعيف جوابه ان العمل باعتبار الاقتضاء فعلا
 كان العامل او غيره في الفرق بينهما اظهر من الشمس وانور من القمر وثالثتها ان معنى
 قويا ينسب اليه العمل باعتبار منع دخول عامل مصحوة لا يعمل الا في شئ واحد
 قال ابتداء الضعيف لعدم اقتداره عليه حقيقة بذلك كيلا يؤدي الى ترجيح ^{الضعيف}
 على القوى وجوابه ان ذلك المعنى مستفاد من اللفظ المذكور في الكلام بخلاف
 هذا المعنى اقوى في معناه دون الاول وثانيتها ان هذا المعنى لو كان عاملا
 في التجريد ايضا لزم تقدم المعمول على العامل المعنى وهو متنع في العامل المعنى ^{القوى}
 فما ظنك بالضعيف وجوابه يعلم مما مر وخامسها ان رفع التجريد بعد معنى الابتداء
 يناسب مجرم بعد معنى الشرط فكما لا ينسب العمل هنا الى المعنى بل الى اللفظ فكذلك
 وجوابه ان المستفاد من اصطلاحاتهم القايحة واعتباراتهم التايحة ان العمل في

ذلك ينسب حقيقة الى حرف جزم لكن لمعنى مقصودى باسم عام يتضمن معناه ^{فنسب}
اليه العمل ثانياً بذلك الاعتبار ويدل عليه علمه في جزمين بخلاف ما نحن بصدد اذ لا
موجب من النسبة العمل الى الاسم من اعتبار المعنى المقصود فينسب اليه فافهم
وسباده انها شرط في عمل الابتداء فكيف يجعل عاملاً جوابه ان هذا على اصلاح
ان الابتداء عبارة عن التجريد المذكورة لانه شرط في علمه فلا يناقض اصطلاحاً
آخر وسببها آخرها تجريد من تجريد الابتداء وتجريد لغير بينهما مبادئة فكيف يجعل
تجريداً واحداً وجوابه ان له اعتبارين اعتباراً من حال من الاحوال فيحصل المبادئة
بذلك الاعتبار واعتبار ذاته وهوانه مفهوم من المفهومات ولا مبادئة بهذا الاعتبار
اذ كل تجرد من هذين التجريدين في مفهوم التجريد وهو العوامل يندرج فوجده
بهذا الاعتبار لا ينافي تعدده بذلك الاعتبار كالتعدد الشخصي مع الاتحاد النوعي
فانظر في هذه السؤالات فان القوم اوردوها على هذا المذهب لم اطلع على ردّها
في الكتب لهاضرة عندك من هذا الفن فاجبت متوكلاً على الله فانه الملام للصواب
في الجواب عن كل واحد من هذه الاعتراضات فعليك بالتأمل والاعتبار ثم بعد
بالاختيار لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى عام في الابتداء والمبتدأ هو
العامل في الخبر وهو مذهب سيبويه قال فاما الذي ينسب عليه شيء هو هو فان المبنى عليه
يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قوله عبد الله منطلق ارتفع عبد الله
لانه ذكر ينسب عليه المنطلق وارتفع المنطلق لان المبنى عليه المنطلق بمنزلة وبه قال
جماعة من البصريين واختاره ابن مالك في التسهيل اما وجه المذهب وضعف
المعنى كما تقدم فلا يعمل في شيئين وكذا غيره من وجوه الاعتراضات واما وجه
الرد فقد عرفت من الجواب وايضاً لو جعل رافعاً لادى الى اعمال الرفع في معمولين
من غير تبعية نحو القائم ابوه ضاحك وايضاً ان الابتداء قد يكون جامداً فيكون

عاملاً غير منصرف فلا يجوز تقديم الخبر عليه اصلاً وهو جائز فلا يكون عاملاً ^{ايضاً}
ان الابتداء قد يكون ضميراً وهو لا يعمل اذا كان ضميراً ما يعمل فكيف اذا كان ضميراً
يعمل وفي الثلاثة لا خيرة نظر اما في الاول فالامتناع انما يكون عند اتحاد الجهة
وليس هناك ذلك واما الثاني والثالث فعدم التصرف والاضمار لا اثر له الا فيما
لشبه الفعل والابتداء ليس منه بل ما يعمل بالاصالة ولا ما ذهب اليه اخرون
من البصريين من انها جميعاً اعني المعنى والمبتدأ جميعاً عاملان في خبر وهو مذهب
الى المبردة وبه قال ابو اسحاق واصحابه وجهه ان الخبر لا يقع الا بعدها فوجب ان يعمل
اشراكها في الملازمة والتقدم وفيها تأثير وهذا المذهب ايضاً ضعيف لان الابتداء اسم
واصله ان لا يعمل فاستناد العمل الى ماله تأثير في العمل واجبه هو وان كان عديمياً ففيه
اعتبار الوجود فلا يكون عديمياً فافلا احتياج الى الزيادة ولكن سلم قالوا ليس موجبا
ولا سبباً وانما هو كالعلامة وهي قد يكون عدماً ولكن سلم فخصيص الخبر بالزيادة دون المبتدأ
مع استواء الاستناد فما تحكم محض اعلم ان جملة المذاهب على ما ذكره الشافعي ثلثة
لان غرضه الاختلاف بين البصريين والافالمذهب اكثر مما ذكر بل قبل ان المذهب
فيه سبعة هذه الثلثة والرابع مذهب الكوفيين وقد ذكره اولاً واحال جهة على
الاصل فعلياً ان تذكر ما هننا وهي ان كلامها لا ينفك عن الآخر فافضل من
ان يعمل في صاحبه مثل علمه كما في قوله ايأما تدعوا وهو ضعيف لوجوه اخرى انه
يلزم ان يكون كل منهما قبل الاخر وثانيهما انه ثبت فيما بينهم ان العامل في الشيء مدام
موجود لا يعمل فيه عامل آخر لامتناع دخول عامل على عامل وقد صح عمل كان في
خبره بدون اسمه وعمل ان في اسمه بدون خبره فعلم ان هذا باطل ليس تحت طائل
واما الآية فجبهة العالمية فيها غير جهة المعولية او كل من العاملين فيها عامل بل
بخلاف ما نحن فيه فلا قياس وثالثها انه قد يكون خبر فعلاً فلو عمل في المبتداء كان

فاعلا ورابعها انه قد يكون جامدا وكامدا وحامدا وان العامل اللفظي يؤثر
 في المبتدأ والخبر لفظي واللفظي لا يبطل باللفظي وسادسها ان الخبر كالصفة وتوحيلا
 في الموصوف وسابعها ان المبتدأ قد يرفع غير الخبر والخبر قد يرفع غير المبتدأ
 فلو ترا فاعل العمل الاسم رفعين دون اتباع والخاص ما نقل عن ابي العباس ان
 الابتداء يرفع المبتدأ بنفسه والخبر بواسطة وفيه نظر لانه نظيره لان العامل المتقوى
 بشئ المعروف منه سياتي كون العامل لفظيا متقويا بلفظ او بمعنى وهذا ليس احدا
 لانه كون العامل معنى متقويا بلفظ ولا نظيره والسادس ما نقله ابن ابي الربيع من
 ان المقدم فيها مرفوع بالابتداء والمؤخر منها مرفوع بالخبر والسابع ما قاله
 السراج والاخفش والرامي من ان العامل فيها الابتداء بشرط التجرد والجواب
 عن هذين المذهبين يظهر مما ذكر قبل **قول** وهو الاول ان يكون معرفة قال
 الشافعي والاصل ان يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان
 عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم اي بما معلوم لك وغير معلوم
 عند مخاطبك ليحصل الفائدة اي الغرض من الكلام وهو الاقناع فاذا نكته محتمل
 لهذا الغرض اذ به يتفر السامع عن سماع ولا يريد الفاعل المنكر لتقدم خبره عليه فبالنكر
 لا يحصل التفسير فلا يخل الغرض وهذا اي كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة هو القياس ثم
 يبدون بالنكرة على خلاف استحسانا في مواضع قائم يبدون بالنكرة المخصصة بصفة
 اما لفظا نحو قوله ولعبد مؤمن خير من مشرك واما حسنا ذلك لان الصفة جعلها
 قريبة من المعرفة لتقصا عموم اللفظ بها الا يرى ان العبد المؤمن اقل من مطلق العبد
 فيكون قريبة منها بشهادة تأويل الآية وهو هذا الجنس من العبيد خير من ذلك الجنس مشرك
 ولا يتفر السامع قبل ان تمام الصفة فلا يفيد جعلها بمنزلة المعرفة لان المرسوم في الآحاد
 والمستقر في عقل الانسان لما كان المبتدأ لا يكون نكرة محضة حكم بان السامع عند

في قوله
 لا يكون المبتدأ معرفة
 والخبر نكرة لان
 وضع الكلام على ان
 عما هو معلوم عندك

سماعه ينتظر الى محي محضه او تقديره نحو شخب الإناء وشخب الأرض اي شخب
 الذين أو معنى كافيكم لخبيرة نحوكم رجل ضربته اي كثير من الرجال وعلى هذا القياس كل موضع
 يبتدأ به فيه بالنكرة انما يصح ذلك الابتداء بضرب من التأويل كما في الاستفهام وهو
 اول من قول بعضهم مرة الاستفهام المعادلة لام المتصلة ليستأوله ارجل في الدار ورجل
 رجل دون ذلك مع انه جائز بالاتفاق والتقي وما جرى مجراهما اي مجرى الاستفهام
 مثل العاري منه مراد منه والتقي مثل لولا كقوله لولا اصطيادي لا ودي كل ذي
 لما استقلت مطاياهن للطعن ويحتمل ان يراد به الايجاب فيما يراد به العموم نحو
 مرة خير من جرادة نحو ما احدث خرمك لان المنفي للعموم التقي بالمعرفة لان الاصل
 ان يفصل اي ان يؤتى الى جميع الافراد وذلك متعسرا ومتعذرا فقبل ما احدث
 منك ليحصل الفائدة مع التجنب عن التطويل لحاصل عن التفصيل فمن ذلك حصل
 العموم وتلخيصه ان ذلك نكرة في سياق النفي وكل نكرة كذلك تفيد العموم اما الصغر
 فظاهرة واما الكبرى فلان السلب من واحد غير معين سلب عن الجميع اذ لا يمكن
 عن واحد مع الايجاب للباقية والاما كان سلبا عن واحد غير معين وهذا التقي
 بالمعرفة اذ هو بمنزلة ما هذا الجنس خير منك وارجل في الدار ام امرأة لانه متأول
 لايها لان هذا انما يكون اذا كان المتكلم عالما بشيئ حكم لاحدهما لا على التعيين
 فيطلبه سؤالا وعلى هذا في الدار رجل يريد ان لا يحسن ما سبق الا بضرب من التأويل
 كذلك لا يحسن هذا الآية وهو ان خبر لما تقدم عليه صار المبتدأ المنكر كالفاعل المنكر
 وقد سمعت تأويله فيما سبق واما قوله في حسن ذلك لانهم الاتباس فيه اعني
 القياس الصفة بالخبر فالأمر ان يراد عليه من وجوه احدثا انا قاطعون بجواز رجل عالم
 في الدار وفي الدار رجل عالم وثانيها جواز زيد العالم مع قيام الاحتمال وثالثها بيان
 تخصيص المبتدأ لقرب من المعرفة وليس في انتقاء اللبس عن كونه موصوفا تخصيص

سماعه ينتظر الى محي محضه
 او تقديره نحو شخب الإناء
 وشخب الأرض اي شخب
 الذين أو معنى كافيكم
 لخبيرة نحوكم رجل ضربته
 اي كثير من الرجال
 وعلى هذا القياس كل موضع
 يبتدأ به فيه بالنكرة
 انما يصح ذلك الابتداء
 بضرب من التأويل
 كما في الاستفهام وهو
 اول من قول بعضهم
 مرة الاستفهام
 المعادلة لام المتصلة
 ليستأوله ارجل في الدار
 ورجل رجل دون ذلك
 مع انه جائز بالاتفاق
 والتقي وما جرى مجراهما
 اي مجرى الاستفهام
 مثل العاري منه مراد منه
 والتقي مثل لولا كقوله
 لولا اصطيادي لا ودي كل ذي
 لما استقلت مطاياهن
 للطعن ويحتمل ان يراد به
 الايجاب فيما يراد به
 العموم نحو مرة خير من
 جرادة نحو ما احدث خرمك
 لان المنفي للعموم التقي
 بالمعرفة لان الاصل ان
 يفصل اي ان يؤتى الى
 جميع الافراد وذلك
 متعسرا ومتعذرا فقبل ما
 احدث منك ليحصل الفائدة
 مع التجنب عن التطويل
 لحاصل عن التفصيل فمن
 ذلك حصل العموم وتلخيصه
 ان ذلك نكرة في سياق
 النفي وكل نكرة كذلك
 تفيد العموم اما الصغر
 فظاهرة واما الكبرى
 فلان السلب من واحد
 غير معين سلب عن الجميع
 اذ لا يمكن عن واحد مع
 الايجاب للباقية والاما
 كان سلبا عن واحد غير
 معين وهذا التقي بالمعرفة
 اذ هو بمنزلة ما هذا
 الجنس خير منك وارجل في
 الدار ام امرأة لانه
 متأول لايها لان هذا
 انما يكون اذا كان
 المتكلم عالما بشيئ حكم
 لاحدهما لا على التعيين
 فيطلبه سؤالا وعلى هذا
 في الدار رجل يريد ان لا
 يحسن ما سبق الا بضرب
 من التأويل كذلك لا
 يحسن هذا الآية وهو ان
 خبر لما تقدم عليه صار
 المبتدأ المنكر كالفاعل
 المنكر وقد سمعت تأويله
 فيما سبق واما قوله في
 حسن ذلك لانهم الاتباس
 فيه اعني القياس الصفة
 بالخبر فالأمر ان يراد
 عليه من وجوه احدثا انا
 قاطعون بجواز رجل عالم
 في الدار وفي الدار رجل
 عالم وثانيها جواز زيد
 العالم مع قيام الاحتمال
 وثالثها بيان تخصيص
 المبتدأ لقرب من المعرفة
 وليس في انتقاء اللبس
 عن كونه موصوفا
 تخصيص

اقول لجواب عن الاولين مبني على حرف واحد وهو ان المعبر لاحتمال التماسي
عن الاول لا مطلق الاحتمال واذا ثبت هذا علم ان الاحتمال في المقالين غير معتبر
عن الثالث فبان الامن عن الالتباس علة لوجوب التقديم والتقديم علة
وعلة العلة علة واليه يورث قوله ولهذا التزم تقديمه والا فلا حاجة اليه فافهم
قوله وقد يجبان معرفتين قال الشافعي اما جاز تقريرها عند ما يكون الخطاب
متصورا شيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدة اي الخطاب بذكر الكلام النسبة
المجهولة عنده اي عند الخطاب كما اذ عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد اذ
انطلق ولا يعرف ان زيدا هو الشخص المنطوق فقلت له زيد المنطوق اي زيد
هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق فاخذته بذكر الكلام النسبة المجهولة عنده
والمعبر في ذلك حصول الفائدة حيث وجدة استقام الكلام والا فلا فاقالت
فعلى هذا لا يستقيم الاسلام حق والله الهنا ومحمد نبينا اجاب بقوله وقولهم
الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك تقريبا وتعبدا اي طلبا
القربة وتكريفا للعبودية والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف ويحذر ذلك هذا
من باب تنازع الفعلين ويحتمل كلا من المذهبين فتزل منزلة من يجزه بشي لا يعرف
حاصل الجواب الاول ان ذلك ليس باخبار بل هو ذكر للتقرب والتعبد والجواب الثاني
ان هذا الكلام وارد على خلاف مقتضى الظاهر واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز
تقديم الخبر على المبتدأ لان في تقديم الاول خبرا مع صلاحية لان يكون مبتدأ
مخالفة الاصل الذي هو تقديم المبتدأ على الخبر من غير فائدة قيل ان التقديم لخبر
فوائد عرفت تفصيلها في علم آخر قلنا الفائدة من تقديم ما يتبعين لان يكون
خبرا وهذا محتمل فلا فائدة في تقديمه بخلاف ما اذا كان لخبر نكرة اذ هو اصل
للابتداء فتقدمه معتبرا اذا اعتبر فلو قلت المنطوق زيد وزعمت انك قد

ولما انما سعى لادق معية
كفاز ولم اطلب قليل من المال

صاعداً اقراوا كما يشاءوا واثبتوا اقرعوا عليه قرا
 لال انما عز وجل ما كان متوكلها جري فتوها
 مستغفرت لولم تذهب وقولن فضي كل
 في دين فوفى غريمه وبنه مطول اقرعوا واثبتوا
 مغفرت غريمها اذ لو اعلم الاول تغفل
 ان باب حذف الموصوف
 وانما هي الصفه فاعلم
 ان يكون في المذهب

فخرهم بجزيل لود هبت الى ان يقول ذلك لكان المنطلق مبتدأ وزيد خبره
 الحاصل ان المقدم في زيد المنطلق والمنطلق زيد مبتدأ والمؤخر خبره لكن
 مختلف وذلك يكون عند ما يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ويعلم
 المخاطب اتصافه باحدهما دون الاخرى فاذا قصدت الاخبار بالاتصاف بالاخرى
 فتعد الى اللفظ الدال على الاول وتجعله مبتدأ والى اللفظ الدال على الثانية وتجعله
 خبراً فيفيد السامع ما كان جاهلاً به من اتصافه بالثانية كما اذا كان للمخاطب نسبا
 يسمى زيدا بعينه واسمه وبحصول نظرنا من اننا نكن لا يعرف انه زيد فاردت
 ان تعرفه ان ما عرفه باسمه هو ذلك المنطلق فنقول زيد المنطلق وان اردت
 ان تعرفه ان ما عرفته من المنطلق هو زيد قلت المنطلق زيد لا يقال
 ان زيد يدل على الشخص وما يدل على الشخص متعين للاسناد اليه فهو
 متعين له اي للاسناد اليه فيكون مبتدأ مقدم او آخر والمنطلق يدل على المعنى النسبي
 والدال عليه متعين للخبرية متعين للخبرية متقدم ما كان او متأخراً حاصل السؤال ان
 ليس مانطق او لا يدل ما يدل على الذات والخبر ليس مانطق ثانيا بل ما يدل على المعنى
 النسبي والدال على الذات وكذا الدال على المعنى النسبي لا يخرج المعنى عن ذلك ولا
 يثبت له التقديم فيكون المبتدأ مبتدأ وخبره مقدم او آخر لاننا لا نجعل المنطلق
 مبتدأ الا على تأويل الشخص الذي ينطلق ولا نجعل زيدا خبراً الا على تأويل معنى هذا
 الاسم وكل واحد منهما صالح لا يكون مبتدأ وخبراً فانهما تقدم يكون هو المبتدأ
 كما ذكرنا حاصل الجواب انه انما يرد اذا جعلنا ما يدل على الذات خبراً وما يدل على المعنى
 على ما كان عليه وليس اذ الصفة يجوز جعلها دالة على الذات والاسم دالة على المعنى قبل
 الى هذا التأويل عند من لا يشترط كون الخبر مشتقاً وهو الصحيح من مذهب البصريين الجواب
 ان الاحتياج انما وقع لان الكلام لا فائدة السامع بالحكم على الشخص الذي عرفه بانه صاحب

4

الافراد وانما وجب العدول اليه كان ما يقتضي ما يدل بصيغة على الحال او الاستقبال
 وقد جاء الاصل في قوله ثابت اليقين وما كوث ابيا على ما سبقت الاشارة اليه في بحث
 افعال المقاربة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضى في قولهم زيد ضرب لوطو
 موقعا يصح وقوع الاسم فيه نحو زيد ضارب قلنا هذا مغالطة مختصة من وضع ما
 ليس بعلية علم لان العامل انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب اي العامل انما يكون
 عاملا اذا ارتفع الموانع وجد الشرايط والماضى لا يستحق الاعراب فاني اى كيف
 يعمل فيه العامل الا يرى انك تقول من اين جئت فتفتح اين وان كان قد دخل الجار
 لانه مبنى على نحو الاعراب **قوله** والمعنى الثالث عامل الصفة قال انما علم
 ان صاحب الكتاب يعنى سبويه يجعل العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
 والاعضاض يجعل العامل فيه معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم ورايت الرجل
 الكريم وجأت الرجل الكريم فالعامل في الكريم هو والنصب والرفع عنده اى عند الاعضاض
 كونه صفة لمجور او منصوب او مرفوع وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان
 فيه حظ كان وقوع المضارع موقع الاسم وتعرف المبتداء من العوامل اللفظية
 للاسناد كذلك وكان ابو علي يختار هذا المذهب سبويه ان الصفة قد نزلت
 منزلة لمجرد من الموصوف فالعامل يشتمل عليها في المعنى فيكون هو عاملا فيها
 الا ترى انك اذا حملت انا فم ماء كنت حاملا لانا والماء الا ان العامل
 يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الموصوف بواسطة الموصوف وما قيل فاذن
 يلزم جمع بين اعرابين في اسم واحد فليس بشئ لانها ليسا بواحد على الحقيقة بل
 كانها واحد من حيث ان بينهما امتزا جاشدا فيهما من هذه الحقيقة شئ وفي
 الحقيقة شيان فبالاعتبار الاول كان عاملا واحدا وبالا اعتبار الثاني لا يتنع
 الاعرابان فيه **قوله** ويحج الاول بقولهم يا عمر لجواد قال انما استدل ابو علي

على ما اختاره من مذهب الاعضاض بانما قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال
 الموصوف نحو قوله يا زيدا العاقل ويا عمر لجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا
 صحيحا فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم يختلف حركاتها وكان
 احدهما اعرابا والاخرى بناء ظاهر هذا يخالف ما اختاره من ان الاعراب هو الاختلاف
 وهذا معنى قوله اى المصطفى ان الموتى لو كان فيها واحدا لما اختلف حكمها ومن روي
 يا عمر لجواد بالنصب فلاننا انما نرى البيت المشهور هو فاكعب بن امانة و
 سعدى باكرم منك يا عمر لجواد المعنى ان هذين الرجلين مع كونهما اجودا لانا
 ليسا باجود منك فقد سها جواد لا احتياج للاخضاض في النصب اذ يصح ان يقال
 ان العامل قد علم في محل المنادى النصيب كان مبنيا وعلما وصفه النصيب
 لفظا حيث كان معيا فيكون العامل فيها واحدا كما في ذهب امس الدابر
 ثم شرع في شرح الباب الرابع من المصباح يعون الملك الفخام قال ان
 اوان الشروع في شرح الباب الخامس منه مستعينا بالله راجيا
 ان يوفقني بفضل **الكتاب الخامس في فصول من العربية** التقيدها بحد اصطلح
 لما ان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي **الفصل الاول في المعرفة**
 المعرفة ما وضع ليدل على شئ بعينه وهي خمسة الاول المضارع الاشارة الى الاسماء
 التذكير والتعريف طار عليه على ما قد سلف في باب لا ينصرف وذلك لان الشئ يكون
 اوليا منكورا لم يتصوره التعريف الا يرى ان زيدا قبل التبيين نقطة ثم علقه ثم مضى الى
 غير ذلك من الاسماء التكرات والتكرات اسم لما ينكر كالطلبية اسم لما يطلب وفي الاصطلاح
 ما لم يختص بواحد من جنسه فيكون شايعا في امته قوله ما جنس يتناول التكرات والمعرفة
 وقوله لم يختص بواحد من جنسه فضل اخر في المعرفة نحو رجل وفرن وما اشبهها من
 غلام ودار فم لا يدل الا على علم كلي والمعرفة ما وضع ليدل على شئ بعينه قوله

معنى البيت هذان الرجلان
 كانا جوادين ولكن ليسا باجود
 منك يا عمر لجواد بل انت اجود
 منها

ان عدم تعيين شرطية نحو رجل
 فانه موضوع لكل فرد من افراد هذا
 الجنس على البدل

ما وضع ليدل على شيء جنس يتناول المعرفة والنكرة وقوله بعينه فصل اخر في النكرة
 فلا تدل على الا على علم جزئي فالتعريف يقرب معنى الاسم الى فهم المخاطب والتعريف
 غنة والمراد من التعيين المعبر في تعريفها ليس ما يكون المدلول معينا عند المخاطب
 بحيث لا يلتبس بغيره بل ما يكون اللفظ موضوعا لمعنيين على خلاف وضع النكرة
 في كونها موضوعا لواحد لا بعينه من آحاد مشتركة في معنى كلي واعلم ان ههنا ^{هو} لا
 في التعرض له وجوابه فائدة عظيمة ^{ما} السؤال فهو ان الرجل يصلح لكل مهود من ^{من}
 بني آدم وانت لكل مخاطب منه فلم يخصا بتعيين فيكونان كرجل واما الجواب
 فبان الرجل موضوع لرجل معين باعتبار عهدا وحضور وكذا انت موضوع
 لمخاطب معين لقصد المتكلم ذلك المعين عند التلفظ بها يعني اذا قصد الرجل
 معين يتلفظ بالرجل للدلالة عليه فلا يصلح بذلك القصد لغيره من المعينين بخلاف
 رجل فانه وضع لغير معين منه فان قصده معين لم يخرج جملة الكلام ههنا ان الواضع
 المعرفة للدلالة على شيء بعينه وتطرق الالتباس بغيره عند المخاطب لا ينافيه بل ^{يكون}
 لفظ المعرفة بعضه ما يكون قاطعا عند المخاطب وبعضه لا على تفاوت ولهذا
 صارت المعارف اعراف من بعض وهي خمسة اضر لان الموصول واسم الاشارة
 يعبر عنها بالهم وترى المنادي لبيان في بحث النداء ولانه منزل منزلة المخاطب
 ففي خمسة احدها المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم نحو انا
 او الى المخاطب نحو انت او الى غيرها يعني الغايب بعد ما سبق ذكره اما حقيقة
 مثل زيد ضرب او تقديره نحو ضرب غلام زيد اي المضمر اسم موضوع لاحد هذه
 الاشياء فلا يكون ذكرا والترديد فان قلت فليصدق هذا على زيد منطلق
 اذا اردت نفسك او مخاطبك او غايبا يقدم ذكره فلا يكون ما نفا قلت لان واما
 ذلك لو كان زيد موضوعا ليدل على ذلك المتكلم موضوعا لشيء لم اتكلم وهوام من المتكلم

عظيمة

قوله تحقيقا او تقديره تفصيل لما تقدم ذكره اي قد يكون تقدم ذكره لفظا تحقيقا
 او تقديره وقد يكون معنى تحقيقا او تقديره وقد يكون حكما مثال الاولين تقدم و
 الثالث قوله كما عدلوا هو اقرب للتقوى ومثال الرابع قوله لا بوجه لكل
 واحد منهما السدس مثال الخامس ضمير الشان والقصة والضمير في نعم وانه وفي
 تنازع الفعلين اما الاول فلقصدي تقسيم القصة بذكرها بمرحلة ليظم وقعها في النفس
 لتوفر الدواعي الى العلم لانه ضمير لنسبة بين جزئي الكلام وذلك معهود لكل عاقل فهو
 بمنزلة تقدم ذكره ولم يخرج هذا في المفردات مع اختلاف حقايقها لانه فائدة للاختلاف
 فيها لانه يوجب التردد بخلاف النسبة فان قلت ما اردت بالتردد في نفس الضمير
 وحده او مع تفسيره الاول يشترك فيه الجميع والثاني ممنوع قلت تفسير الضمير
 في المفرد لا يزيل التردد لامكانه عن افراده واما تفسير ضمير الشان فانه يزيل فانه
 ليس هو زيد قائم تعدد لا باعتبار الافراد ولا باعتبار الحقايق واما الثاني فلكون
 المقصود المدح العام لاستلزامه النسبة الى امر تعقل في الزمن واما الثالث ففعل
 قياسا من الاضمار في نعم واما الرابع فقد تم تفصيله في آخر الباب الثاني والاف
 بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحدا منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون
 كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا لزيد وكذلك اذا قلت جاليت فلان فضمير لان
 رجلا وان كان نكرة في اول كلامي الا انك لما ذكرت عرفت بعض التعريف وصار
 اخبارك عنه بالحي من الاسباب التي تقر له اي للرجل عند ذلك مع تعرفه فافعل
 تقرروا بعض النسخ معرفة فاذا امرت فقلت ضربته كان ضمير معرفة مساوية لزيد
 في قوله زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام والضمير في زيد رجلا
 معرفة والزام التمييز لكونه مبالغة في رعاية وضع ريت ولذا اتحد في جميع الوجوه كما
 في نعم خلافا لكونيين وبعض النحويين ذهبوا الى ان ضمير النكرة نكرة والصحيح

هذا الضمير في قوله
 جاليت فلان
 جاليت فلان

ما تقدم قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمير لانها بمنزلة وضع اليد اذ
 الشئ انما يصير بعد ما عرف واعرف انواع الضماير ضمير المتكلم اعلم ان المعارف
 كلها كما قرع سمعك ما سمعته قبل مستوية الاقدام في الوضع لشيء معين على ما
 يدل عليه تعريف المعرفة لكن على مراتب في التعريف بالنسبة الى مخاطب فمفهوم
 المتكلم لا يتطرق التباس فيه ولا يتوجه اشتراك اليه ثم دلالة على المراد بنفسه وبشيء
 مدلوله وبعد صلاحية لغيره وبتميز صوته ثم مخاطب غالبا اذ الخطأ افيد
 والمثابة وعندها نقل الالباس بل لا وجود له عند الذكي ولو كان لكان عند
 الغبي في محله فيه التباس تام ما هو لغيرها اي لغير المتكلم والمخاطب وهو
 الغائب اذ توجه الاشتراك وحصول الالباس فيه كما يكون للبلد قد يكون
 ايضا للغير وهذا شرط تقدم ذكره على التفصيل الا ذكره وهذه كلها انما يصير الا
 بعد المعرفة اما الاولان فظاهران واما الثاني فلان الكلام الذي فيه ضمير الغائب
 جار بين المتكلم والمخاطب فيكون كلها بمنزلة وضع اليد فثبت ان اعرف انواع المعارف
 الضماير ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرفة باللام ثم المبدأ الى احدها
 وعلى هذا وضع المصنف كلامه وهذا مذهب الجمهور وسيبويه وقيل العلم كونه
 غير متناول ما شبهه وهو مذهب الضمير وعزى الى الكوفيين وسيبويه وقيل ٢٣
 الاشارة وهو منسوب الى ابن السكيت وقيل المعرفة باللام واما المبدأ فلم يذهب
 الى انه اعرف لعدم امكانه وقيل كلها متساوية غير متفاوتة وهو مذهب الجمهور
 وما ذكرنا من التفاوت يدل على ضعفه وكذا انما قال وقالوا شبهة اوردوا
 عليه وهذان المضمحل متناول لما شبهه بخلاف العلم لما ذكرنا فيكون اذ في تعريفها
 ولهذا ذهب البعض الى ان الضماير اعرف من وجه والا علم من وجه واعرف
 انواع الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما غيرها وهو الغائب وما سائر ما فيها

او بعد عرفنا ان
 بذكر او تعريفه او
 بغيرها

وانما كان الضمير الغائب فوجه
 وان كان عامرا الى التكرار لانه هذا الضمير
 لهذا الوجه الجاهل دون غيره كالمعروف باللام
 المبرور فان معرفته وان كان لا يعرف
 اليه توكيد سلكه

بيانها

بيانها في مواضعها **قولهم** والثاني العلم لخاص كزيد وعمر وقال الشاعر قالوا في
 تعريف العلم انه الذي يخلق على شئ بعينه غير متناول ما شبهه قوله الذي يخلق على شئ
 جنس يتناول العلم وغيره وقوله بعينه فصل اخبر في التكرار وقوله غير متناول ما شبهه
 فصل اخبر في غير العلم من المعارف لان المراد من التعيين المأخوذ في التعريف مطلقا
 التعيين وهو موجود في كلها ولذلك قال واما قيد القيد الاخير احتراز عن
 المضمحل والمبهم خصهما بالذكر وان وجب الاحتراز عن الباقي لان تناول اكثر مما
 فيها لانك اذا قلت لزيد مثلا هو لا يمنع ان يتناول بكرا وخالدا وترك ان
 في المبهم يؤكد ما ذكرنا بخلاف زيد وعمر فان زيدا لا يصلح اللين شئ لا لغيره
 وكذا عمر وقوله غير متناول منصوب على الحال لا مجرد على الوصفية لشيء لان تناول
 وعدمه من عوارض الاسم دون المدلول وقال علق ولم يقل وضع ليتناول الا علم
 العاليه كالنجم والصفى فانها ليسا موضوعين في الاصل لشيء معين ولكنها
 صارا علمين بقلية الاستعمال غير متناولين هذا اذا فسر التعليق بتخصيص
 بالاسم مطلقا اما اذا فسر تخصيص الشيء بالاسم قصد التسمية فلا يتناولها فان التخصيص
 اتفاق فلا بد من قيدا آخر يدخلها نعم لولم يجعل هذا الغلبة علما كاذب اليه بعضهم واختاره
 ابن عصفور فلا حاجة اليه واما قيده اي واما قيد العلم بقيد الخاص في قوله والثاني
 العلم الخاص احتراز عما نكر من الاعلام فحكم من زيد لقيته ونحو ذلك فانه تكرر والآن
 لما قال كم من زيد فلا يكون علما الآن وان كان علما قبله فلذلك احتاج الى التقييد
 لان كلامه في ذكر المعارف فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم
 اي باعتبار انه كان علما لما ورد اعلام الاجناس ففقد هذا التعريف حيث فقدت
 فيها حقيقة العلية مع انها اعلام اشار الى رده اشارة اجمالية بقوله والعلم كما يكون
 لافراد يكون للاجناس نحو سامة فانها علم لاسد وتعال فانها علم للشعلب

لان الثاني
 لا يقع فيه التسمية

انما اذا قال العلم انهم يريدون
 انما وانما فثبت منه الالف
 وانما وانما فثبت منه الالف

انما حقيقة انما ينقطع من السماء
 في حد يحد يدق الصقعة من السماء
 من باب قطع اذا قلت عليهم الصقعة
 والصقعة ايضا صيغة الصقعة
 الرطل بالكر صقعة غشي عليه
 ايضا وقوله في تضعف من السماء
 ومن في الاق
 اي مات
 من في الاق

عمر على سبيلته

يعني لا نقض بان علم الشخص كزيد مثلا كما علو على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه
 كذلك علم الجنس علو على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وذكر في توجيهه وجوه احدها
 انه علم جنس باسره فلا يتناول ما اشبهه ورده ابن الحاجب بانه لو كان الامر كذلك
 لاستقام هذا الجواب وليس كذلك بل وضع للجنس بكلامه وكل واحد واحد من
 وهذا وجه الاشكال وليس بوارد لان الاشياء متنوعة والتسليم يصح إطلاقه على كل
 واحد واحد منها لا يجزئ وتبينها ما ذكره من جواب المرضي وهو التخييل في تقديرها
 اعلا ما لما ان العرب وضعت هذه الالفاظ وعاملها معاملة العلية في الاحكام
 اللفظية من منع الصرف ودخول الالف واللام والاضافة والنفقة بالمعرفة
 وانتصا لخال بعدها وحسن الابتداء بها وهذه الاحكام الجائز انهم التقدير
 العلية حفظا لاعدتهم كقدروا العدل في غير ذلك فاعلام الاجناس
 اعلام لفظا وتكرات بمعنى لشياعها ولاجل ذلك قال بعضهم اطلاق المعرفة عليها
 مجاز لكن حق التحقيق بالقبول انها اعلام لفظا ومعنى وليس كاسد في المعنى و
 اجرائهم اسامة ونحوه مجرى المعارف واسداً ونحوه مجرى التكرات دليل
 على افران مولولها اذ لو اتحدوا معنى ما افرقا لفظا والقواعد يابى ذلك فحقين
 اذ ذاك طلب الفرق بينهما وقد فرق اهل المعقول بان اسداً وضع على شيء
 لم يتبع ان يوجد منه امثال فوضع على الشياخ واسامة على معنى الاسدية
 المعقولة التي لا يمكن ان يوجد في خارج الذهن ولا يمكن ان يوجد منها اثبات
 في الذهن ثم وقوها على الاشخاص لوجود ذلك المعنى فيها وتحقيقه ان علم الجنس
 موضوع للحقيقة المعينة مع الاشارة الى تعيينها عنده فاذا قلت اسامة فكان ذلك
 قلت الحقيقة التي تعرفها كما يشير الى تعيين المعهود الذهني في قوله ادخل السوف
 واشتر اللحم واما اسم الجنس فهو موضوع للحقيقة المعينة من غير اشعار في اللفظ

والتي
 في الجواب

الى التعيين واذا دخل عليه اللام دل على الحقيقة مع الاشارة الى التعيين فيها
 سواء في هذا المعنى غاية ما في الباب ان دلالة اسم الجنس المعرف على التعيين
 بالاداة ودلالة علم الجنس نحو حمره فمن هنا ظهر ان علم الجنس وضع لشيء بعينه
 غير متناول ما اشبهه من غير احتياج الى التخييل المذكور وقوله وغير ذلك يشير
 الى ان علم الجنس انواع لان علم الجنس ما ان يكون علما لاسم عين كالمثالين المذكورين
 او اسم معنى وهو ما حدث كسبحان علم للتسبيح وزبور علم لمعنى الكلية او
 وقت كعدوة وبكرة فانها علمان لعدوة وبكرة قوله والثالث ما فيه
 لام التعريف للجنس وهي اللام الداخلة على الاسم فيجعله بعد ان كان لواحد من
 الجنس قال الشارح اللام وحدها اي بدون لحة عند سيبويه للتعريف ولحة
 للوصول مجلوبة للابتداء بها الا يرى انها لا تثبت في الدرجة كساير صفات الوصول
 فتكون لحة وصل وعند تحليل ان حرف التعريف ال كحل وبيل لانها حرف من حروف
 المعاني وكل حرف من حروف المعاني ليس وضعه على حرف واحد ساكن الاخر
 فحرف التعريف ليس وضعها على حرف مفرد ساكن وطريقة اخرى حروف المعاني
 ليس منها ما وضع على حرف مفرد ساكن فحرف التعريف ال لا اللام وحدها محلا
 لها على الثابت فان موحى بان الامر لو كان كذلك لما سقطت في الدرجة سطت وقد
 اجاب بقوله وقد استمر التخصيف باللحة لكثرة الاستعمال تقريره ان حذف لحة
 لا يدل على انها الوصول الجواز ان يكون ذلك للتخفيف لكثرة الاستعمال ذكر ان تابع
 مذهبين قال وفيه مذهب ثالث وهو ان حرف التعريف ال يكن لحة لينة
 نقله ابن مالك عن سيبويه وفي الكافية المذهب الاول كما ذكر ان تابع ومرة
 لخلاف بين هذين المذهبين يظهر في قام القوم فعلى المذهب الاول لم يكن
 فيه لحة اصلا لعدم الحاجة الى اثباتها وعلى المذهب الثالث حذف لحة لترك

زبور زعيم القوم

لم يزل هذا على اعتبار غير المقاربة واما في ذكره وان فيه مذهبين وهما ما ذكره
 الشارع لكن قالوا الاول مذهب جميع النحويين الا ابن كيسان والثاني مذهب
 ثم ان الاسم الداخل عليه التام لا شك انها تعريف فلا يحل اما ان يكون المراد به
 الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او يكون فردا من افرادها فان كان الاول هو
 ان يكون المراد حقيقة كان لتعريف تلك الحقيقة ويسمى اي تعريف حقيقة تعريف الجنس
 وان كان الثاني وهو ان يكون المراد به فرد من افرادها كان لتعريف ذلك
 الفرد وهو المستعمل بتعريف العهد كقولك فعل الرجل كذا تريد رجلا بعينه وقوله
 تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعضى فرعون الرسول اي ذلك الرسول
 بعينه هذا اي كون لتعريف الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها ولتعريف فرد
 من افرادها هو الاصل ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون بشئ يمكن ارتباطه بجميع
 افراده نحو ان الانسان في خسر فيقال ان التام لا استغراق للجنس فان
 لخصر ان حكم يمكن ان يتعلق بجميع افراد الانسان فيكون مستغراقا ولهذا صح
 الاستثناء بقوله الا الذين آمنوا وقد يكون بشئ لا يمكن ذلك اي ارتباطه
 بجميع افراده فيه فلا يسمى الاستغراق نحو قوله تع واحاف ان ياكله الذئب
 اخبارا عن يعقوب عليه السلام فاللام هنا للجنس دون العهد والاستغراق
 وانما جاز هذا التفريع لان الحقيقة في ذاتها صاحبة للكثرة والتوحد لتحقيق
 الوحدة والكثرة فيصير تعريفها بالاستغراق وغيره بحسب اقتضاء المقام كما ذكرتم
 اذا كان المراد بالاستغراق كان في معنى الجمع والا كان لفظ مفردا فلذلك جاز
 اعتبار اللفظ والمعنى في النعت وغيره من الاول قوله تع ولجار ذي القربى لا يعلها
 الا الاشقي الذي كذب وتولى ومن الثاني قوله او الطفل الذي لم يظهر وا ما حكمه
 الا خفي من خواصك الناس الذين لم يولدوا والبرص البيض وهذا الذي اوردتم بهما

المراد من الجنس
 الفرد الغير المعين
 بتعريفه الا كثره

وجارح جنس الآية

ولو قلت ما هو من الانشا يريد ما هو من الناس اصبت وعلامة ذلك ان كل ما
 كل بدون يجوز هذا اذا قصد استغراق العموم على الحقيقة اما اذا قصد الجواز
 فهو لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة نحو زيد الرجل اي الكامل في الرجولية
 لجامع لخصائصها وعلامة ذلك ايضا ان كل ما كل يتجزأ قصديها الدلالة على
 اكمال مدحا وذا ما اي زيد كل الرجل ثم كل هذا المعنى غير تابعة كذا او تابعة
 نحو زيد الرجل كل الرجل اعلم ان اللاحق من كلام الشارع ايضا الاصل في التام
 هو تعريف الجنس وتعريف العهد وذكر بعض النحاة ان الاصل تعريف العهد
 فقط وههنا ابحاث كثيرة اقتصرتنا على هذا القدر خوفا من التطويل
قوله الرابع المهم وهو شيان قال الشارع قالوا ان المهم هو ما كانت
 للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب فخرج به ضمير المتكلم وضمير المخاطب من دون
 شرط ان يكون سابقا في الذكر خرج به ضمير الغائب ثم ان المهم اما ان يكون
 بحيث يستغنى عن القصة اي عن الجملة يشته او لا يكون بتلك الحقيقة بل يحتاج
 الى القصة والاول اسماء الاشارة والثاني الموصولات فخرج من هذا
 ان اسماء الاشارة مهمات يستغنى عن القصة والموصولات مهمات يحتاج
 اليها وانما بنيت المهمات لانها اشبهت حروف في عدم استقلالها وافتقارها
 الى الصفة والصله ولانها اذا اطلقت اى جردت عن الصفة والصله لم يفهم
 منها عين شئ ولا جنس كالمضمرات ويمكن ان يقرر على البناء بهذا الوجه
 بان الاشارة معنى من المعاني التي يعبر عنها بالحروف كالاستفهام والتثنية
 والتشبيه والنفي وغير ذلك فمما سبب ان يوضع له حرف فلما وضع له اسم الاشارة
 واسم الموصول تضمن معنى الذي كان ينبغي ان يوضع له مبنيان تضمها معنى حرف المتوهم
 احسن من التقدير الاول لانه سلم عما يقال على الاول بان المتأخر اليه مسماها وكل ما

من اسماء الاشارات
 والموصولات

من انشاء مثل
 هذا الرجل

عنه السطر الثاني
على من قال هذه
في النصب في
من قال هذه
في النصب في

مفتقر الى مسماه فيلزم منه ان ينسب فلما كانت هذه العلة عامة لبناء كل منهم وردي عليه
سؤال اشار بقوله فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مثبتة فكيف قالوا في
تثنيها هذان بالالف في حال الرفع وهذين بالياء في حال النصب كما قالوا في
مسلمان ومسلمين حال الرفع وحالتي النصب ولج في تثنية مسلم وكذا اللذان
واللذين وهذا دليل واضح على اعراب هذا والذي لان المبني لا يثنى ولهذا اعرابها
بعض هذا السؤال يعارضه ويمكن ان يكون نقضا قلنا عن ذلك السؤال جوابا
احدهما لا ثم ان هذا وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمين يعني على
ان يكون مفردا زيد عليه الف ونون او باء ونون كما ان مسلم ومسلمان كذلك
واما ذلك صيغة موضوعه لتثنية هذا كان هالفظ موضوعه لتثنية هو قوله
والنقاب الالف باء في حال النصب وليس لا اعراب جواب عما يقال
ان انقلاب الالف في حالتي النصب ولج دليل على ان هذان وهذين معربان
كسلمان ومسلمين لان هذا الانقلاب اعراب بخلاف هالان لا انقلاب فيه
فلا يجوز هذا القياس تقريره هذا ليس بدليل فيفسد القياس وانما يكون دليلا
لو كان اعرابا وليس اعرابا بل هي صيغة اي هذين صيغة اخرى موضوعه لتثنية
في حال النصب ولج كما انهم صاغوا الضمائر في الاحوال الثلاث فوضعوا
ضمير والممنصوب ضمير كذلك ههنا ووضعوا التثنية هذا في حال الرفع صيغة وفي
حالت النصب صيغة اخرى ولا شك ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا فان
هل له دليل اجاب بقوله وما يدل على ان هذان ليس تثنية هذا حذف الالف من
فلو كان هذا على حد مسلم ومسلمان لما حذف الف اذ الالف في التثنية لا تحذف بل
ينقلب اما واو واما باء نحو عصوان في انقلابه الى الواو وريحان في انقلابه الى
الياء هذا ما عليه المحققون وجواب الثاني ان الاسم اذا ثنى فالتثنية تزيل عنه
وجواز تشديد نون هذان يدرا ايضا على انه ليس تثنية هذا لان نون التثنية لا يشدد
فلا يقال في رجلان رجلا بالتشديد

الموصولات مثل جاءني
الذي قام ابوه

اي لا يفهم من الخلق المبرهنة
عين كالا يفهم من المصبرات
فجئت في البناء عليها حمل
الشيء على النقيض

لان يثنى ان يكون الالف
والنون زيدا يثنى على الالف
عنه هذا ان كان هذا
ثم صار هذان حرف
الذي هو لا اجتماع
الاثنين في هذين

شبه حرف وتثبت قد تم في الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود معربا لان العلة
توجب الحكم اذا لم يمنع عنه مانع واما اذا منع فلا يرد سؤاكم علينا اما على الاول
فظاهر واما على الثاني فوجود مانع التأثير وعلى هذا الجواب والجواب الثاني
النون بدل من حركة والتونين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق حركة والتونين
وان كان الواحد لا يستحق ذلك اي الحركة والتونين اعلم ان الجواب يتم عند قوله
فيعود فذكر هذان اثبتا للفائدة وذكر سيبويه ان علة البناء لشدة التوغل في الالباب
فاشبهت الحروف وذكر ابن الطراوة علة البناء عدم البقاء على المسمى ان ذالا
يقع الا في حال الاشارة ولا يلزم لزوم زيد وعمر والذي ليس موضوعا لمفعول يزول
بزواله فيلزم بناء الصفات اجمع لعدم بقائها على سميتها لان ضاربا مثلا كذلك
فرغ عن اسم الاشارة فشرع في اسم الموصول فقال والموصولات نحو الذي و
التي هذا تعريف بالمثال وتعريف بالماهية **قوله** الموصول ما لا بد له في تمامه اسما منصوبا
من جملة تقع صلة لها نحو الذي ابوه قائم زيد يريد انه لا يتم الا بها وانه بدونها لا تقع
جزاء من الكلام مسندا ومسندا اليه او جزئا منها فقد افادة بدونها فاذا
وقت صلة له يتم اسما ويصلح ان يقع جزءا من الكلام والا وضح من هذه العبارة
ان يقال ما يحتاج في جريته الى جملة على ان يعرفها ليس لانها كما اشار اليه بقوله واما
تعرفت اي الموصولات بصلاحتها وفي بعض النسخ لا بل الام التعريف ولهذا اي
وتكون تعريفها بصلاحتها قيل ان اللام في الذي زيادة واصلا الذي على وزن
عني واما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون
اللفظ اي لفظ الذي مشكلا مناسبا للفظ الرجل اذ لو قلت مررت بالرجل
لذي فعل كذا لم تجده ذلك الانتظام فيدرك على زيادة اللام هنا اي في الذي
ان ما ومن بمنزلة الذي وليس فيها الف ولا م نحو جاءني من عرفة فيكون بمنزلة

ومن وما
على التثنية تقديره
لا بد من جملة من
تمام اسما او يكون
اسما تاما

الذي للذكر ومن العرب من
يشدد ياءه والذان لمتشابه
ومنهم من يشدد النون والياء
وفي بعض اللغات الذوات
لجمع مفصل

شبه

الذي عرّفه اعلم ان الغرض من قول الموصول لن يمكن ان لا يكون تعريفه بالماضي بل
 بيان ان الصلة بما يتم الموصول بها والا لذكر فيه عايد ويمكن ان يكون تعريفه وعدم
 ذكر العايد بناء على ان العايد قد يذكر وقد لا يذكر وان كان مراداً واما الصلة لا بد
 من ذكرها الا نادراً فكان المتم هو الصلة ليس الا قوله قالتا لا يتم الا بصلته وهي
 احدى لجل الرابع وذلك نحو الذي ابوه منطلق زيد في الجملة الاسمية والذي
 اخوه عمرو في الجملة الفعلية والذي في الازيد في الجملة الظرفية المجازية او الذي
 خالد في الجملة الظرفية الحقيقية والذي ان تكرمه اكرمك بكرة في الجملة الشرطية والجملة
 التي تقع صلة يجب ان يكون من لجل التي تقع صفات اعني انها من لجل التي يتطرق
 اليها التصديق والتكذيب لان وضعه لان يطلق على ما يعتقد انه او متعلقه محكوم
 بحكم يعرف المحاطب حصوله او محكوم على شيء فلما كان اقتضاه حكم بالوضع الاسمي
 وجب ان لا يستعمل من جميع ما تضمن الحكم الا ما تضمنه له اصلي وهو الجملة الجزئية ليس الا
 فلا يصح وقوع الامر والتمني والاستفهام والتمني وامثالها من التمني والمقاربة
 والدعاء والتعجب صلة فلا يقال الذي اضرب زيدا عمرو والذي لا تضرب زيدا
 خالد اذ ليس اضرب زيدا ولا تضرب زيدا بيان لمعنى الذي لان الجملة الامرية
 والنهيية جملة طلبية لا يحصل منها الغرض بالصلة اذ هو وضوء الموصول والطلبية
 لم يتضح معناها بعد فكيف توضحه فثبت ان ليس فيه بيان لمعنى الذي كما يكون في
 ضربه اذ اقلت الذي ضربه زيد بيان لمعنى الذي لانه جملة خبرية اتضح معناها فصح
 ان توضحه وكذلك اذا وقع الجملة الاستفهامية صلة للموصول كما لو قلت جاءني
 الذي اضربه لا يكون فيها بيان لمعنى الذي لان الاستفهام ليس بشئ معلوم فيكون
 بالنصب المقدرة جوابا لليس تبيينا لهم كما يكون تبيينا لهم خبر وعلى هذا التعجب اذ
 لو قلت جاءني الذي اكرمه او اكرمه به لم يخبر لان التعجب مهم عايد عن البيان اذ

رجوع

الانسان متعجب مما يستعملهم عليه سببه وكذا التمني والترجي والمقاربة والدعاء فلا
 يقال الذي ليت له مالا او لعل له علما او عسى اخوه ان يخرج او ترجمه زيد لانها
 انشائيات والانشائية حصول معناها مقارن لحصول لفظها فلا يصلح
 وقوعها صلة لان الموصول يعرف بالصلة فلا بد من تقديم الشعور بمعية الصلة
 قيل الشعور بمعية الموصول اعلم ان الكافي اجاز وقوع امر وتخي صلة
 للموصول والماضي الدعاء اذا كان بلفظ الخبر وهشام تصدير الصلة بليت
 ولعل وعسى بقي الاشكال في عسى لصحة وقوعه جزا لان نحو عسيت صامكا فان
 هو دليل على انه فعل خبري فينبغي وقوعه صلة بلا خلاف واما التبعي في انشاء
 او خبر خلاف فنذهب الى انه انشاء لا يوصل به ومن ذهب الى انه خبر اختلفوا
 فيه فذهب ابن خروف الى جوازه وبعضهم الى منعه وهو المشهور عند النحويين
 فان ايت بالقول مع هذه الاشياء المذكورة جاز لانه يصير اخبارا بهذا
 التأويل نحو الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن يجيد اظهاره ثم انه
 لا بد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول كما في الخبر والصفة و
 غيرها كالحال بل هو اي الضمير هنا اي الصلة او جيب بما في الخبر والصفة والحال
 لان الصلة مع الموصول قد تنزل منزلة اسم واحد فلا بد من شيء يصل بينهما حتى
 تنزل منزلة واحد اذ لا سبيل اليه بلا سبب يوجب ويجوز حذف العايد الى الموصول
 لما ذكر ان الصلة لا بد لها من عايد يربطها بالموصول اخذ بذكر حكمه من جواز
 حذفه وعدمه ولم يذكر شرط حذفه بل ذكر انه يجوز حذفه للعلم به قلنا ان تبين
 ضابطه بعلم منها انه في اي موضع يحذف وفي اي موضع لا يحذف فنقول العايد
 اما حرفي او منصوب او مجرور فان كان حرفيا فلا يحذف الا اذا كان مبتداء
 خبره لا يكون جملة ولا ظرفا بلا شرط آخر عند الكوفيين وبشرط الاستطالة في

اس كان محروفا
 من الاصل المذكور

وتحذف الصلة مع اللبثا معطوفا عليها التي اذا قصد بها الدوام ليغيد حذف ان الواحيتين الصغيرة والكبيرة بلقنا
من شذوذا وشذوذا شذوذا لا يمكن شرحه فنتركها على الابهام من غير صلة مثبتة وقد حذف الموصول كما يحذف الصلة
كقوله انا لا يجوز رسول الله منكم ولا يحذف الصلة غير ان عند البصريين فظهر من هذه الصلابة ان الفاعل ونائبه وجز
ويحذف ونصيره سواء اي انجزا صلة غير ان عند البصريين فظهر من هذه الصلابة ان الفاعل ونائبه وجز
رسول الله منكم ومن يدهم ونصيره
فما سواء مستعبدات لهم

حذف مطلقا عند الكوفيين وان استعمل عند البصريين نحو ما انا بالذي قاتل
لك اي هو ومنه قوله تعالى وهو الذي في السماء والارض انه وان لم يستعمل
نحو جاءني الذي هو قائم فلا يحذف الا ضرورة او نادرا فلا يقاس عليه كقراءة
بعضهم ما على الذي احسن ومثلا ما بعوضه وعند ابن مالك ضعيف غير
ممنوع ولذلك قال غالبا وذكر بعض التحيين في جواز حذف المبتدأ العايد
شروطا احدها ان لا يكون معطوفا وثانيها ان لا يكون معطوفا عليه واجاز
حذفه الفراء ولم يسمع وتالها ان لا يكون محصورا بالآ او انا ورايتها ان لا
يكون بعد حرف النفي نحو جاءني القوم ما هو قائم وخاسها ان لا يكون بعد لولا
هذا حكم العايد اذا كان جزء الصلة او معولها فان كان بعض معول الصلة جاء
حذفه لحذف المعمول نحو ابن الرجل الذي قلت تريد قلت انه ياتي وجعل بعضهم
من ذلك قوله تعالى اين شر كافي الذين كنتم تزعمون اي تزعمون انهم شر كافي وان كان
منصوبا فاما ان يكون عايدا للالف واللام او لافان كان فالجهر لعل على منع
حذفه واجازه ابن مالك نحو الضارب زيد هذيريد الضاربها ومنه قوله
ما المستقر لهوى محمود عاقبه ولو ايج له صعوبة لا كدر وقيل ان كان صلة متعده
الى واحد فالحذف قليل والى اثنين فحين والى ثلاثة فاحسن كما قيل كما طالت
كان حذف احسن وقيل ان لم يدل عليه دليل لم يحذف نحو جاءني الضارب زيد
اذ لا يدري انه مفرد مذكور او غيره قلنا يلزمه ان يكون جاءني من ضربت قبيحا
لما ذكره بعينه ولم يقل به احد وان لم يكن فان كان متصلا منصوبا بوصف او بفعل

وقد حذف الرابع كاذبا
وكيف قيل في بيان قول ما انا
بالذي قاتل كذا شذوذا وقوله
فما سواء مستعبدات التي
التي من فظا على النسيان التي تحذف
وكيف وانما حذف في اليوم
انها بلغت من الشدة مبلغا
تقامت العبارة عن كنه
مقتضى
وقد حذف الموصول مثل قوله تعالى
وماذا الا ان مقام اي ما اذا
فما معلوم وكذا قوله واذ اريد
انما رايته نفيها اي ما

يجوز حذفه فخرج منه انه اذا كان منفصلا نحو جاءني الذي اياه اكرمت او ما
اكرمت الا اياه او متصلا نصب بغيره نحو جاءني الذي انه فاضل او كانه قر
لم يحذفه لكن اذا كان منصوبا بفعل فالحذف فيه كثر كما قال الشاعر وهذا
ممنوع في كلامهم نحو قوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا ونحو ذلك وقيل لا يحذف
في التزيل آية من هذا الجنس الا وحذف العايد قرأه في الآ في موضعين احدهما
الذي تحبب الشيطان من المين والثاني قوله تعالى وان ائلهم نبأ الذي اتيهوا
في الوصف فقليل نحو ما الله موليك فضل فاحدته به فالذي غيره نفع ولا
وان كان مجزوا فلا يحذف الا اذا انجز باضافة صفة ناصبة تقديرها نحو جاءني
الذي انا ضارب الان او غدا نحو قوله تعالى فاقض ما انت قاض وقول طرفه
ستبدى لك الايام ما كنت جاحلا وزعم ابن عصفور ان حذفه ضعيف
ورده في القرآن وانه منصوب في المعنى على انه منصوب عند بعض النحويين فان
لم يكن صفة نحو جاءني وجهه حسن او كان صفة غير عاملة نحو جاءني انا ضارب
امس لا يجوز حذفه لكائي فانه اجاز حذف المجرور باضافة غير وصف مع المضاف
نحو اركب سفينة الذي تعل اي تعل سفينة مستدلا الشاعر اعوذ بالله وابانة من باب
من يغلق من خارج اي يغلق بابا واول بانه على حذف المضاف واستلكان المضاف
اليه في الفعل وفيه تعسف او جرح من مثله معنى ومتعلقا بالموصول او موصوف به
مثال الاول نحو مرت بالذي مرت به ومثال الثاني مرت بالرجل الذي مرت به
ومما حذف قوله تعالى ويشرب مما تشربون اي منه ويندرج فيه ما يكون احد المتعلقين
فعلا والمتعلق الآخر صفة كقوله وقد كنت تخفي حب سراء صفة فيج الان عنها
بالذي انت باح اي به فظهر من هذه الشرايط ان العايد لو جرح بما جرحه الموصول
ولكنه لا يكون حرفا نحو جاءني غلام الذي انت غلامه لم يحذف الا نادرا

وقوله تعالى الله يبسط الرزق
لمن يشاء اولى من يشاءه

رسوخا ضربه

سقوط في المصنف
ان تعني تفكك بالامر الذي
نفع من قوم
نصف حذف اذا لم يكن فيه
من يعين بالجد لا ينطق بما
ولا يجوز عن سبيل المجد والكلام

قدم

المشرك بغير
تأخير عاقبة
الضمان وبيان
في طريقه ذبح
ان يقال ان يكون
اخوان واليهما

[illegible]

لها بعض والتاء بعض

مفتی محمد رفیع الدین

[illegible]

قبل دخلت القاعة فاستأجرت وعلمت
لقد كنت قبل جامعة علامه
اي انه ليس بعلام واحد لانه
جامعة من العلماء وغير ذلك

اعلم ان الاول ان يقدم الموثق على المذکور
لا يقال انما قدمه على الموثق لان المذکور اصل الموثق
فروع والا صل بالقديم اول من الموثق لان الموثق
انما يكون ذلك ان لو كان فيها ذاتها وانما الموثق
مفهومها لان البحث في مفهومها والمفهوم
بالحجب المفهوم ومفهوم الموثق يستدعي التقدّم
مفهومه وجوديا ومفهوم المذکور يستدعي التقدّم
مفهومه عوديا ولذا اختار صاحب اللبّة

[illegible]

ان قد يكون الالف في ذلك
البناء الثاني وقد
نقطة ان يكون الثاني

[illegible]

المعز

وقوع الفصل في
واسم حسن ذلك
بهم خصامة لانه
يُحْسَنُ وامافي

و قد وردت في اربع مغلضه السجده التي
سبقت هذه في اول البيت
مختلفا في الاعداد بين قائل
الاية ثمة
اعيان ذكرها
عن اعيان
انها
كالنظم

الاسم مؤنثا لا يظهر الابه فلا سبيل اليه لظهور ذلك باشياء غيره كالصفة وعود
الضمير وبعض الجوع وأن اريد ظهور امر التأني في كونها مقدرة فلا سبيل اليه
ايضا لانه ليس في الاسناد دلالة على ذلك ولعل الشائع قصد بذلك ان التأني
التي في الاسماء المؤنثة القياسية محمولة على التأني في الفعل وفيها بالنظر الى
الاصل دلالة عليها فهذا سر ذكر الاسناد لظهور امرها فان قلت ما ذكرتم من
ان المؤنث ان كان ثانيا يظهر بالتصغير كبا الاسناد وان كان رابعا لا يظهر
بالتصغير بل بالاسناد لا غير صحيح نعم وقد يكتفى بالتأني في التصغير وعريش
عريب في تصغير عرس وعريب بدون التأني اجاب عنه الشائع نقول وقد شد نحو قد يكتفى
وورثة حيث ظهر التأني في الرباعي عند التصغير وعكس عريس وعريب يعني الامل
والقباض لظهور تأني المؤنث الثلاثي عند التصغير وهما مصغران مع ان التأني لم يظهر
فما اشد اذ ين على عكس ظهور التأني في الرباعي عند التصغير ثم انهم جعلوا الجمع الاك
لا يكون بالواو وبالياء والنون مؤنثا لوجوه من احد ما اذ جمع فرع على التوحيد كان
الثاني فرع على التذكير والثاني ان جمع التكسير فرع على جمع التثنية فاجتمع فيه
فرعتان ولما كانت تأنيته لاجل المطابقة كان تأنيته غير حقيقي ولان القصد في
ليس بالنسبة الى الجمع بل ليس في تأنيته حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلاء وتكره
كقوله الرجال وفعل الرجل اجاز ذلك في المؤنث الغير الحقيقي ولا فرق
في هذا الحكم بين جمع المذكر وبين جمع المؤنث يعني حكمه ما ذكرنا من جواز الامر بين
وا كانت مفرداته مؤنثة بتأنيث حقيقي او لا ما ذكرنا ان المقصود منه النسبة
الى الجمع ولا اعتبار بالتأنيث الحقيقي الا عند الافراد نحو قوله تع اذا جاءك المؤمنات
وقال نسوة قال جازاته العلامة نسوة اسم مفرد لجمع المرأة وتأنيثه غير حقيقي كما
الجمعة بالتكسر وهي الشعر تجاوزت في الاذن فاذا بلغت المنكبين فهي جمعة بالضم

كلما نالينكم الامانة المرسلة بكم العبد المذنب
الواهم بكم وبقوتكم وبالحكم بكم والحق بكم
تفضلوا العبد وهو قوتكم بكم وقوتكم
العبد العبد العبد العبد العبد العبد

تصغیر قدام :

تصغير عرس
وعرب
لانه ثلاثه
امى وعك ايضا شاذ
وحيث ان يكون بالباء
لانه ثلاثه

11/11/11

المكتبة

وإذا كان بين القائمتين
تناسب من جهة الزيادة
يكون مؤشرا لارتفاع
الفرع

في كتابه في بيان
الاصول في بيان
الاصول في بيان

شأن مثلا و اردت الواحد المذكور فقد التبس الجمع لان جمع شأنا ايضا قالوا
اذا ارادوا ذلك اي الواحد المذكور قالوا هذه شاة ذكر وهذه حمامة ذكر فأنيت
الاشارة هنا نظر الى ظاهر تأنيث اللفظ وعلى هذا يجوز غيب الحامه وان كانت
ذكرا ومن هنا اورد ابن الحاجب على قول ابى حنيفة رضي الله عنه حين سئل
فأداه رضي الله عنه عن النملة في قوله تع قالت غلغله اذكره هي ام انتي فاجم انها
انتى والاقال قال بانه لما جاز تأنيث الاشارة الى الحامه المذكور نظر الى تأنيث
اللفظ جاز ان يكون تأنيث قالت بهذا الاعتبار لانهما مؤنث والتحقيق
ان الاشارة وعدم الانصاف من الاحكام اللفظية واما الفعل اذا اسند ليس
منها فاذا ايلزم من جواز الاول جواز الثاني مع ان الاصل في تأنيث ان يدل
على كون الفاعل مؤنثا فاذا الحق بفعله التاء دل على انه مؤنث فابو حنيفة محقق مدقق
في غاية الفطنة فبناء قال هي مؤنث وما ذكره من الاتفاق عليه مردود لان ابن
الكثير مذهب اشاع ذلك بل يقال هذا حمامة ذكر فقيم مذهب ابن السكيت
ومذهب ابن الحاجب الصحيح الاول لسلامته عن مؤنة الفرق بين طلحة ومثله قوله
وتأنيث العدد من الثلاثة الى العشرة عكس تأنيث جميع الاشياء قال الشافعي
انكسرت التأنيث والتذكير في الثلاثة الى العشرة نحو ثلاثة رجال بالياء بثلاثة
مع ان المراد منها الذكر وثلاث نسوة باسقاطها والقياس يقتضي خلاف ذلك لان

رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة نظر الى الافراد اذا افراد الجمع الاول ذكور
وافراد الجمع الثاني اناث وقد انيت التفسير كعرفت فأنيت العدد يعني كان تأنيث
التفسيرين لتأنيث العدد لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واستلحق اي استقيم
الغناء الفرق اي ابطال من الغيت الشيء ابطلة ومنه كان ابن عباس رضي
يلغي طلاق المكره ومنع عن زيادة تاء اخرى للفرق بينهما لامتناع اجتماع

جواب عن سوال مقدر كان سائلا يقول
ان زيدت تاء احدى على المؤنث

علامتي

170

علامتي التأنيث لم حذف الياء ولان الثلاثة جماعة فانشوها في المذكور لما ذكر
من سبقه في الاعتبار ولما انتهى الامر الى المؤنث ذكره فرقا بينهما لاستلحاق
تركه اذا ما في هذا اي عكس قضية التأنيث والتذكير في الثلاثة الى العشرة واما
الواحد والاثنان فقد سلك فيها سبيل القياس فقالوا المذكور واحد واثنان ومؤنث
واحدة واثنان واثنان اما على الاول فلعدم اجتماع علامتي التأنيث فيما هو
كالشئ الواحد واما على الثاني فلنقص معنى الجماعة واما ما فوق العشرة فاحد
الى تسعة عشر في المؤنث يثبت الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني
العشرة مع ما ينف من باب التفعيل اي زيد عليها لما تكرر لامرلة اسم واحد كره
اثبات علامتي التأنيث فيما لا متناهما في اسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحدا
عشرة امرأة مؤنث احدى على ما يقتضيه القياس ولم تسقط التاء التي سقطها
علامة التاء نيث من العشرة لتلايجمعا علامتا تأنيث اعني اثبات الالف في
احدى وسقوط التاء من العشرة وفي المذكور تسقط التاء من عشرة كتلايجمعا
علامتا التذكير في اسم واحد صفة احد وثبوت التاء لما عرفت ان ثبوت التاء
علامة تذكير لان ذلك اي اجتماع علامتي تذكير في اسم واحد ايضا يمنع اثنا عشرة امرأة
واثنا عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وهكذا الى تسعة عشر ثبتت
التاء في الاسم الاول المذكور لكونها اثباتا علامة تذكير وتسقطها من الاسم الثاني لما
من ان التاء علامة التذكير فيجمع علامتا تذكير وهو منع وفي المؤنث بالعكس اي
تسقط التاء من الاسم الاول لان سقوط علامة التأنيث وتبنيها في الاسم الثاني
اذ لو اسقطت لزم اجتماع علامتي تأنيث هذا ما ذكره الشافعي ووجه آخر وهو ان يقال
تذكير العدد المركب بتذكير الجزء الاول وتأنيثه بتأنيثه فالاول اذا كان غير
احدا واثنين من تذكيره في المذكور بالتاء وتأنيثه في المؤنث باسقاطها على قضية العكس

شك مشاع اجتماع علامتي

ع دون اثبات التاء في العشرة
لان ثبوتها من ثلاثة
علامتا للتذكير
لما عشرة على
التذكير

2 احدى
واخواتها

فجاء الجزء الثاني بغير التاء في المذكور ما حذرنا عن اجتماع علامتي تذكير أو
استثناء عنه بواحدة وبالتاء في المؤنث احتراز عن اجتماع على متى تأنيث
وجريا على القياس لاحتياج اللفظ الدال على التأنيث الى علامة وأما حذف
من الاول لما عرفت من الفرق ولا اعتبار بالجزء الاول قبل التركيب فانك تقول
قبله ثلاث نسوة واذا كان احدا واثنين فتذكر بالجزء الاول وتأنيثه على
ما يقتضيه القياس وأما الجزء الثاني فهو جري جري بقية اخواته كراهة للخالفة
بينها وبين العشرة يسكنها اهل الحجاز حذرا عن اشتغال الحركات المتواليات
فيما هو كلمة واحدة ويكسر ما بنوهم لتلايلهم اربع فتحات في الكلمة الواحدة
واللغة الاولى هي الفصيحة لما فيها ازالة ثقل يسكون الاخف وفي الثاني
ازالة ثقل آخر اعلم ان اطلاق الشاع يقتضي التسكين او الكسر في سبع عشرة
كيف كان وقد ذكروا ان اسكانها على اللغة الاولى وكسرها على اللغة الثانية اذا
كان بالتاء مع زيادة قيد امتزاجها بالجزء الاول فبين احد عشر الى تسعة عشر مفتوحة
لا غير واكثر العرب على فتح العين ومنهم من يسكنها وأما ما لحق باخره الواو والنون
من الاعداد نحو عشرون وثلاثون فالمذكور والمؤنث فيه سواء نحو عشرون رجلا و
عشرون امرأة لانه لا يجوز جمع بين الواو والنون وعلامة التأنيث **قول** والاسماء
مبينان على الصريح قال الشاع قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد
المركبة واما اثني عشر فانهم اعرابوه اعراب الاسم المثنى يعني بالالف في حالتي الرفع وبالباء
في حالتي النصب **و** نحو هذا اثنا عشر ورايت اثني عشر ومرت باثني عشر وذلك
اي اعرابهم اياه اعراب المثنى لانهم جعلوا اخر شرطية اعني عشرة بمنزلة النون من
و عوضا عنه بدليل انه لا يجوز جمع بينهما فلا يقال اثنان عشر ولولا انه بمنزلة النون
و عوضا عنه لجاز جمع بينهما فصا بمنزلة المضاف الى عشر فلم يقدرفيه حرف العطف اذ

هو والاضافة متناقضاً فاذا كان الوجه اعرابه واعرابه بالالف والياء فكذلك
الاضافة مع قيام النون فلا يقال اننا كذلك لا يجوز اننا عشر كيعني كالايجوز
اضافته مع قيام النون لا يجوز اضافة مع قيام عشر لئلا يلزم الجمع بين الاضافة
وبين العوض عن النون وايضاً لو اضيف لاضيف اما الاسمان او احدهما واللازم
بطء وطلانه يدل على بطلان المطلوب اما الملازمة فظاهرة واما بطلان الشق الاول من
اللازم فلان المضاً والمضاف اليه لا يضافان ابداً وكذا ما هو بمنزلة في احكام الاضافة لئلا
يؤدي الى الجمع بين احكام الاضافة وما يصادها واما بطلان الشق الثاني منه فلانه لو
اضيف احدهما لاختل المعنى اما الملازمة فلانه ليس اضافة اثنين بدون عشر ولا اضافة
عشر بدون اثنين فلذلك لا تقول اننا عشر ككقول خمسة عشر كيعني يجوز اضافة
كاجاز اضافة اخواته لفقدها يمنع اضافة فيها فظهر من هذا التقدير ان عشر بمنزلة النون
واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركباً فلا يكون مبنيّاً بل يكون معرباً اعراب المشتق

قوله الفصل الثالث في التواضع وهي الكلمات التي لم يسمها الاعراب الاعلى زيل

ولا يبالى اليوم تناولها لافعال والحروف ولجل بان التأكيد كما ينبغي بحرفي فيها كما جرى
في الاسماء لان ذكرها في التأكيد يمكن ان يكون اسقطا ديا وحقا لان التابع
تخرج اما ان يكون مقصودا بالنسبة او لا فعلى الاول اما ان يخل بينه وبين متبوعه
عاطف او لا الاول العطف بالحرف والثاني البديل وعلى التقدير الثاني فان دل على
في متبوعه فهو الصفة وان لم يدل فان قوام المتبوع في النسبة او الشمول فهو
التأكيد والا فهو عاطف البيان **قوله** اما التأكيد فمختص بالمعرفة التأكيد تابع بقر
في المتبوع في النسبة او الشمول قولنا تابع جنس شمل التوابع فاذا قلنا بقر

في هذه الفصحة التأكيد المعنوي في
غير المعرفة

يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فيهما تدافع
وفيها بحث والكوفيين أجازوا ذلك أي تأكيد النكرة فيما كان أي في متبوع
نحو السباع
فخطا خطها
العدد الذي تدور
عليها الكبة
من حديد
أن الكبة كانت
على الاستنجاء في جميع
أماكن اليوم
فخطا خطها
التي في جاني الكبة
منها

وقد جازت أكيد النكرة والفصل بين المؤنك والمؤنك
 المصنوعان أعربا نظر الجارية حسنة تحمل صيا
 ذا بكى قبلته فكت فاجب بها فقال يا ليتني كنت صيبا

[illegible]

ورأيت عا بعينه ويسند الفعل اليها اسنادا متسعا نحو جاء في نفسه وعينه وكلا
لا يؤكد به الا المتنى لما سبق في صدر الكتاب انه اي كلا متنى المعنى فصلح لان يكون
تأكيدا للمتنى لانه بالنظر الى المعنى يدل على عين ما يدل عليه المتن حتى يكون مقرا
له في النسبة او الشمول بخلاف نحو جاء في رجلان اثنان ونفحة واحدة فانها وصفا
لما ان المقصود من نفحة ورجلان ليس الوحدة والاثنيتية وانما المقصود منها
النفحة والرجل وانما جاء تاخضا فحسنا وصفين ليحصل لهما الدلالة على المعنى قصد
اذ الدلالة القصدية ابلغ من الدلالة الضمنية هذا فيما اذا انفرد احد فرديه عن
الآخر نحو جاء في الرجلان كلاهما واما فيما لا ينفرد فلا يقال اختصم الرجلان
وكل لا يؤكد به الا الجمع او شئ ذوا جزاء مقصودة يصح اقرانها اما حسا نحو
قرأت الكتاب كله او حسا نحو اشتريت العبد كله فان المشتري قد يكون نصفه
او ثلثه فلا يؤكد به الواحد ولا يقال جاء في زيد كله لان اجزاء زيد لا يصح اقرانها في
نسبة المجيء اليه لاحسا ولا حسا فيكون نفيها باعتبار مدلوله في الاحاطة ولا المتنى
استغناء عنه بكلا وكذلك اجمعون لا يؤكد به الا ذوا جزاء مقصودة ولا يسند اليه الفعل
الانادرا وكذلك اجمعون ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون في معناه وهو اتباع كذا
يجي الاعلى اثره ولو قلت جاء في القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتغون وابتغون
بالضاد الغير المعجم وروي بالضاد المعجم قال الارمني انه تصحيف وعن الميداني
المعجم اعرف وفي الصحاح رواية الضاد المعجم ليست بالعالية وهما ابتعان لا بالجملة
الاعلى اثره يعني اذا ذكر اجمعون واخوانه لم يجز ذكر من الا مرتبة على ما هو اكثر
الناس عليه وعن ابن كيسان تبادا بآيتين شئت من هذه الثلثة بعد ما اى بعد
اجمعين فتقدم اجمعون واجب عندهم لانه ادل على المعنى المقصود من هذه التوكيد
ومن ذهب الى وجوب ترتيب غيرها يجزى قريبا من هذا المعنى ومن ذهب الى جواز

اعلم ان كلا تأكيد المذكورين وكلتا توكيد
المؤنثين فالشرط لجواز التأكيد هما ان يكون
قيام الحكم باحد المفردين ممكنا كالحي في جاء
الرجلان كلاهما وان لم يكن ذلك ممكنا
فالتوكيد ممسك فلذلك امتنع اشتراك
الرجلان كلاهما لان الاشتراك لا يوضح الا
اشقين او ثلثة والسرفية ان التأكيد
انما يفتقر اذا احتل كلا شيوت
العكس

بتقدير الكلام كذا
ان تبادا
وختو اكتعون وابتغون
واكتعون

الابتداء بآيتين كان نظر الى ضعفه في غير اجمعين وعند بعضهم جاء في القوم اكتعون
يعني اجازوا حذف اجمعين مع ذكر آيتين شئت وليس بالاعرف واجاز بعضهم حذف
اجمعين مع ترتيب اخواته واجاز بعضهم ذلك مع انتفاء الترتيب وانما اجاز
حذف اجمعين نظرا الى انه لا يجب تقديمها مع كونها ادل الا عند وجودها
انما جمع بين كل واجمعين في قوله فيسجد الملائكة كلام اجمعون مع كلامها فيفيد
فيستغنى احدهما عن الآخر لانه اذا قال كلام افاضه الاحاطة بالجنس وانه لم يبق
واحد منهم الا وقد سجد الا انه لو ترك غير مضمون اليه اجمعون لكان لا يدرك
اسجدوا في وقت واحد او اوقات مختلفة فحين به اجمعون ليفيد الاجتماع
ويدل على انه سجدوا عن آخرهم في واحدة هكذا ذكره ابو العباس في قوله
الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر الاسم وان وقعت لجملة صفة
نظرا الى ان الاصل في الصفة الاسم الا يرى ان وقوع لجملة صفة انما هو باعتبار
وقوعها موقع المفرد والتعريف في الاسم المعروف به التابع المذكور في التوابع لكن
لما وقع على ظاهره الحال والخبر وان اجبت على ذكر عدل وقال ذكر بعضهم ان الصفة هي
ما يذكر بعد الشئ جنس شامل لجميع التوابع من الدال على بعض احوال ذاتة فصل
يخرجها غيره تخصيصا في المنكرات اي تخصيصا للمتبوع ان كان منكر نحو جاء في
رجل عالم وتوضيحا له في المعارف اي اذا كان معرفة من المعارف علما كان او غيره
نحو جاء في زيد او الرجل العالم فانه لا اجمال فيها بحسب الوضع وان طاء عليها بحسب الاستعمال
ومن ههنا امتنع وصف المضر لان منكم ومخاطبة لا اعرف منها فكيف بوصف للتوابع
وجمل الغايب علم بالتحديد فان قلت في هذا الرجل فقد جعل غير صفة قلنا ان
ما قدم منه ما يدل على الذات بخيل فيه ايهام في الحقيقة التي بها يتميز الذات فالرجل
دل على بعض احوال الذات فانظر في حررت بثلاثة رجال وحررت برجال ثلاثة

بعض
فصل
في بيان
الاحاطة
بالجنس
بعض
تعلق بمحذوف اي قبول انما شيا
عن آخرهم وذلك يستلزم من فاعله
القبول ان جميعها بانه اسند
الى الاسماء او لا ثم قيده بالبعد
الاخر وقيل المعنى عن آخرهم الى اولهم
وفيه ان المناسب دخول الى على
وايضا مقابله من دون عن الهم الان
يقال يجزى عن بعض من على ما في المعنى صريح

وقال في كتابه
الذي سماه
الذي سماه
الذي سماه

في كتابه
الذي سماه
الذي سماه
الذي سماه

في كتابه
الذي سماه
الذي سماه
الذي سماه

فان واحدة
للكايدة الواحدة
تفهم بالتاء في لغة
الفتى للتعلم نحو كان ذلك
في يوم من الايام ووقت من
الاوليات واكتشف نحو جسم
الطويل العربي العميق كذا
والفرق بين الفتى المؤكدي بواحد
والكاشف ان المؤكدي بواحد
بعض مفهوم المنعوت كأمس
الاداء وتفتح واحدة والكاف
كذلك

ينظر لك ما ذكرته من كونها ما هو غير صفة لما قصد به الذات صفة لما عرفت الذات
فلم يقصد به الا قصد المعنى وقيل هي التفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مرت
برجل طويل وبرجل قصير ففصل بالوصف المذكور فيهما بين الشخصين المشتركين
في اسم رجل وهذا تعريف للصفة بفائدتها كما قالوا هي التخصيص في التكرار والتوضيح في
المعارف وقد جئنا لجود الشاء والتعظيم كالاوصاف الجارية على التقديم سبحانه وتعالى
نحو لم الله الرحمن الرحيم او لما يضاف ذلك الى الشاء والتعظيم من الذنب والتحقير
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم هذا اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب
سواء كان مما لا شريك له كالمثالين المذكورين وماله شريك فيه نحو اتاني زيد
الفاضل والفاصل وقد جئنا للتأكيد وتقوية المعنى اذا دل الموصوف
على ما دل الوصف كقولهم ذهب امس الدابر وقوله تع نفخة واحدة وفي اتيان لفظة
قد المفيدة للتقليل اشارة الى ان الغالب في الوصف التخصيص والتوضيح وفي ايراد لفظة
مجرد اشارة الى انه في الاصل وان دل على التخصيص والتوضيح غير خال عن معنى التأكيد
او التثناء او الالزام بحسب اشعار اللفظ لكنه مجرد فيما ذكرنا للتثناء او الالزام والتأكيد
ثم اعلم ان الصفة اما ان تكون بحال الموصوف بان جعل حال الموصوف وصيته و صفه
له او بحال ما هو اي بحال الشيء الذي ذكره من سببه اي من سبب الموصوف
فالاول نحو مرت برجل عاقل فان العاقل حال للرجل واما الثاني فنحو مرت
برجل كثير عدوه واكثر ليس بحال الرجل واما هو حال العدو وهو من سببه
في الاصل قطعة من كحل ثم اتسع ففعل كل شيء يتوصل به الى غيره لانه القطعة
منه ما يتوصل به الى شيء والغرض من السبب هنا ان يصل الى ذلك السبب
راجع اليه اي الى الموصوف يريد به ان المراد بالسبب هنا المتعلق لانه لما كان
فيها ضمير كان بين الموصوف والصفة ارتباط وتعلق فاذا عرفت هذا فاعلم

وهو الرجل
الموصوف

ان الشيء

في كتابه
الذي سماه
الذي سماه
الذي سماه

في كتابه
الذي سماه
الذي سماه
الذي سماه

ان الشيء يوصف بحسب اتياء الاول ما كان فعلا للموصوف او لشيء من سببه
نحو مرت برجل قائم او امرأة قاعرة فان القيام فعل الرجل والقعود فعل
المرأة فان مثل هذا الوصف الذي هو فعل الموصوف يزول ويجرد وفي الوصف
صاحبه عايد الى الموصوف وكذلك مرت قائم ابوه فيرفع الاب باسم الفاعل
وهو صفة للذي قبله لان الفاعل من سببه اي من متعلق الذي قبله وفعل
هو من سببه بمنزلة فعل نفسه من جهة انه في الحقيقة باعتبار نسبه وان لم
يكن له باعتبار افراده الا يرى ان القيام ابوه في قوله مرت برجل قائم ابوه
هو الرجل وما وصفه الاب لا بالقيام المجرد وايضا لما كان له ذكر في الثاني لسبب
الضمير اليه صار فعل الثاني كأنه فعل الاول ففعل الثاني بمنزلة فعل الاول وذلك
العود على طريقين احدهما ان يكون الثاني مضافا الى ضمير الاول كالمثال المذكور
ثانيهما ان يكون الثاني موصولا وصلته ضمير يرجع اليه نحو مرت برجل قليل من سبب
بينه وبينه فان ضمير بينه الاول راجع الى من وضمير بينه الثاني الى الرجل او على
العكس والمعنى رجل كثير متعلقه حيث وصف بكثرة الاولياء وقلة الاعداء
والسرى تعيين حال لرجل في التمثيل هو ان حال لرجل ابعد عن الالتباس من حال في الرفع
والنصب ولذلك وجب ان يكون فيه ضمير يرجع اليه فلو قلت مرت برجل قائم
علام بدون الضمير لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل لفقد الضمير فلا يكون
فعله اي فعل غلام صفة له اي للموصوف والثاني ما كان حلية من الموصوف او من
شيء هو من سببه نحو رجل طويل في كونه حلية منه او طويل ابوه في كونه حلية من
سببه والثالث ما كان غريزة كالقهرم والكرم والعاقل والفرح بين هذا اشارة
الى ما كان غريزة وبين الاولين وهما ما كان فعلا للموصوف او لسببه وما كان حلية
من الموصوف او من سببه هو ان الصفات قد يكون علما جارا وقد يكون حلية فاعلم

وهو الرجل
الموصوف

في كتابه
الذي سماه
الذي سماه
الذي سماه

في كتابه
الذي سماه
الذي سماه
الذي سماه

في كتابه
الذي سماه
الذي سماه
الذي سماه

في كتابه
الذي سماه
الذي سماه
الذي سماه

ما كان من افعال الجوارح كالذهاب والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية
 على ضربين احدهما ما يعرف بالعين كالطول والقصر والجمرة والزرق والثلث
 ما لم يكن للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم
 والجهل والظرافة والكرم وهذا هو المعنى بالتشديد اي المقصود بالغيرزة
 اصطلاحا حاصل الفرق ان القسم الاول علاج والقسم الثاني غير علاج تعلق بالعين
 والقسم الثالث غير علاج يتعلق بالقلب ويسمى هذا القسم وهو احد قسمي العلاج
 اصطلاحا ولا مشاحة فيه اى في الاصطلاح والرابع النسب كحاشي وبصرى
 والاسم المحض اذا نسب اليه صارا وصفا تقول حاشم وبصرة فانها اسمان محضان
 فلا يصح الوصف به لعدم دلالة على معنى في الموصوف فاذا نسبت حاشي
 اخبرنا في سلك الصفا فتقول مررت برجل حاشي وامرأة حاشية وتقول رجل
 حشوي علامة فرفع به اى يهذى الفاعل وهو علامة هنا لانه لما صار وصفا
 بالنسب جرى مجرى ساير الصفات في لحاق علامة التانيث كاذكرنا والتثنية نحو مررت
 برجلين حاشيين ولجمع نحو مررت برجال حاشيين وتنزل منزلة حشوي
 في مشابهة اسم الفاعل ولما سن ما وصف باسما الاجناس بتوسل ذو نحو
 برجل ذي مال فانهم اذا حاولوا ان يصفوا باسما الاجناس لم يثبت لهم ان يقولوا
 رجل مال وامرأة سوار فاجتلبوا هذه الكلمة اى كلمة ذو فتوصلوا بها الى الوصف
 باسما الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامرأة ذات سوار فصح لم المعنى واللفظ
 وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار الا ان صاحباً لا يلزم هذا المعنى اى التوصل
 الى الوصف باسما الاجناس لانك تقول مررت بزيد صاحبك فتوقع صاحبك
 زيدا وعلم بمعنى رفيقك لانه اذا كان بمعنى رفيقك كان اضافة محضة لوقوعه وصفا
 للمعرفة لانه مضاف الى المعرفة وذو موضوع لان يضاف الى اسما الاجناس

هذا هو المعنى بالتشديد اي المقصود بالغيرزة

حاشي بالضم والكسر ولحقه بالحقا
 بالفتح اى ادركه صفا

اشارة الى جواب السؤال
 فتدبره ان يقال ما توصلوا به
 ايضا على سبيل التوضيح واجابوا
 الا ان صاحباً لا يلزم

ولا يضاف الى المصنعات والاعلام كما يضاف صاحب اليها وذلك اى اضافة
 الى اسما الاجناس دون المصنعات والاعلام لان الاشياء يتصف بالايجناس
 ولا تتصف بالايعان لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امرأة
 لان القصد للجنس وهي اى المرأة تتصف به اى بالجنس حتى كان قيل امرأة محببة
 او مقيمة واما الذوات باعيانها فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا يرى
 ان زيدا لا يكون صفة في شيء كما يكون العلم صفة في شيء ولا يوجب معنى كالموصوف
 بالمالايسة كما يوجب السوار معنى ولهذا اى ويكون مثل زيدا يوجب معنى كالموصوف
 اضافة ذوالى نحو زيدا وعمروا فاجاز ان يضاف الى الموصوف باللام نحو مررت
 بزيد ذي المال لانه كان نكرة في الاصل وكان اسم جنس فاجيز اضافة اليه مع
 كونه معرفة لان التعريف ليس باول احواله فالجنسية موجودة فيه نظر الى كونه نكرة
 في الاصل بخلاف المصنوع والعلم فان التعريف فيها اول احوالها ثم ان اعراب هذا
 الاسم اى ذو حالة الافراد اى غير مثنى ولا مجموع والتذكير كاعراب ابوه واخوه
 في كون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء على ما سبق في صدر الكتاب
 واما المؤنث فانها تلحقه التاء ويكون الاعراب فيه في جميع الاحوال نحو مررت
 بامرأة ذات مال وجاءتني امرأة ذات مال ورايت امرأة ذات مال وكذا في
 الجمع يكون الاعراب فيه نحو هذه نسوة ذات مال ورايت نسوة ذات مال
 ومررت بنسوة ذات مال بالكسرة حالتي النصب كالمسكلا واما في التثنية
 والجمع فكسلا في كون رفعه بالالف ونصبه وجره بالياء ومسلون في كون رفعه
 بالواو ونصبه وجره بالياء نحو جاء في رجلان ذو مال ورجال ذو مال ورايت
 ذوى مال ورجال ذوى مال ومررت برجلين ذوى مال ورجال ذو مال وكل
 صفة تتبع موصوفها قال الشاعر اعلم ان الصفة اذا كانت فعلا للموصوف ترفع

كما في جواب السؤال

في بحث الاعراب
 بالجر

ولا يتعدى حذو المنعوت

الابحار لا تضاف
المقدور لا يجوز ان
مضافا لا جلا لا
لا تعدل الا
وجلا
ولا اخذ
التعويض
تدوير

انه اخوه فقيل لرفع ذلك الالتباس اخوك وفيه ايضا وتبين للمراد واذا
 اوضحت زيدا بذكر الاخ رفعت عنه الالتباس وينته وكذلك الحال في بدل
 البعض وبدل الاشتمال فاعبه ولما اشرك هو وعطف البيان في هذا المعنى قال
 للفصل وهو اي البدل هو المقصود من الكلام الاول اي المبدل منه كالسائط المذكورة
 اي لذكر البدل واما في بدل الكل فلان الاول هو الثاني واما ذكر الاول توطئة واما
 في بدل البعض وبدل الاشتمال فيكون الثاني مقصودا عما لا يخفى فيه واما في
 بدل الغلط فالامر واضح لانه اراد ان تقول مررت بحمار فسبق وهو حكم تكوير
 العامل فاذا قلت مررت بقومك ثلثتهم كان ثلثتهم محررا محرفا آخر حتى كانت
 قلت مررت بقومك ثلثتهم بدليل محي ذلك التكرير صريحا في قوله تعالى
 للذين استضعفوا امن من امن منهم فان امن منهم بدل من الذين استضعفوا
 بدل البعض من الكل وقوله تع لجمعنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سققا من فضة
 فان قوله لبيوتهم سققا من فضة بدل من من يكفر بدل باعادة الجار في ذلك
 على ان البدل في حكم تكوير العامل لا يخفى انه اذا جعل المجموع بدلا من المجموع لم يكن
 من اعادة الجار صريحا فانما كان البدل في حكم تكوير العامل لان البدل يترك اليه
 المبدل منه فكان الداخل عليه من العامل في حكم الداخل على البدل فاذا قلت
 متاعك بعضه فوق بعض فكانت جعلت بعض متاعك على بعض وهذا
 اي ويكون البدل يترك اليه المبدل قالوا انه اي البدل في حكم تسمية الاول قال جارية
 العلامة وتوهم انه في حكم تسمية الاول ايدان منهم باستقلال بنفسه ومعارفته التاكيد
 والصفة في كونها متقين لما يتبعانه لان يعنوا اهدار الاول اي ابطاله ولا اطره
 اي ابعاده الاتراك تقول زيد رايت علامة رجلا صالحا فان رجلا صالحا بدل من
 علامة فلو ذهبت تدير الاول اي علامة حتى كان لم يكن مذكورا لم يسد كلاما

قوله لمن امن منهم بدل من قوله للذين استضعفوا بدل البعض من الكل وهذا يدل على ان البدل في حكم تكوير العامل اذ لو لم يكن في حكم تكوير العامل وكان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فيلزم ان يدخل عاملان في قوله تع لمن امن منهم وهذا لا يجوز
 واما في قوله تع لبيوتهم سققا من فضة فان قوله لبيوتهم سققا من فضة بدل من من يكفر بدل باعادة الجار في ذلك على ان البدل في حكم تكوير العامل لا يخفى انه اذا جعل المجموع بدلا من المجموع لم يكن من اعادة الجار صريحا فانما كان البدل في حكم تكوير العامل لان البدل يترك اليه المبدل منه فكان الداخل عليه من العامل في حكم الداخل على البدل فاذا قلت متاعك بعضه فوق بعض فكانت جعلت بعض متاعك على بعض وهذا اي ويكون البدل يترك اليه المبدل قالوا انه اي البدل في حكم تسمية الاول قال جارية العلامة وتوهم انه في حكم تسمية الاول ايدان منهم باستقلال بنفسه ومعارفته التاكيد والصفة في كونها متقين لما يتبعانه لان يعنوا اهدار الاول اي ابطاله ولا اطره اي ابعاده الاتراك تقول زيد رايت علامة رجلا صالحا فان رجلا صالحا بدل من علامة فلو ذهبت تدير الاول اي علامة حتى كان لم يكن مذكورا لم يسد كلاما

واما في الفصل فلا يخفى من الاقام الاول ايدان منهم باستقلال بنفسه ومعارفته التاكيد والصفة في كونها متقين لما يتبعانه لان يعنوا اهدار الاول اي ابطاله ولا اطره اي ابعاده الاتراك تقول زيد رايت علامة رجلا صالحا فان رجلا صالحا بدل من علامة فلو ذهبت تدير الاول اي علامة حتى كان لم يكن مذكورا لم يسد كلاما

يعني لا يجوز ان تقول زيد رايت رجلا صالحا لانه يكون آخر الكلام اجنبيا عن اوله
 اذ لا ضمير عائده من غير المبتداء وهو بيط ولو جعلت غلامه كان مذكورا يستقيم
 لان قوله زيد رايت رجلا صالحا بمنزلة قوله زيد رايت غلامه رجلا صالحا وبعض
 النحويين يحرون هذا القول على حقيقة بناء على ان البدل القائم مقام لفظة فليطرح
 الاول لا يكون الثاني قائما مقامه لان الاول اذ ذاك قام مقام نفسه وهذا
 ثم ان البدل باعتبار دلالة ودلالة متبوعه محي على اربعة اضرب احدها بدل
 الكل من الكل نحو رايت زيدا اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى هذا اي على كون البدل بدل
 الكل من الكل قوله تع اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم الصراط المستقيم
 طريق الحق والذين انعمت عليهم المؤمنون واطلق الانعام ليشمل كل انعام لان من انعم
 بنعمة الايمان اصابته كل نعمة واشتملت عليه وقال ابن عباس رضي الله عنهما اصحاب موسى
 قبل ان يغيروا وقيل هم الانبياء وهو لا كلام على طريق فاضافة الطريق اليهم وهو بدل
 من الصراط المستقيم بدل الكل من الكل كان قبل اهدنا الصراط المستقيم اهدنا الصراط
 الذين انعمت عليهم والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه اذ الرأس
 بعض زيد ولا بد فيه من ضمير راجع الى المبدل منه لتلايق اجنبيا منه والثالث بدل
 الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فتوبه بدل من زيد لانه لا اتصال به اي لا اتصال البدل بالمبدل
 واشتماله عليه اي لاشتمال البدل على المبدل منه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل
 الغلط نحو قوله مررت برجل حار بيان الغلط فيه انك اردت ان تقول مررت بحمار
 فسبقك لسانك الى رجل فتدركه بان اتبعته المقصود ولا يتأتى اي بدل الغلط
 لا يتأتى الا في بديهة الكلام يقال برصه بدو حاشيته وباده فاجاءه والاسم البداة
 والبديهة فلا يقع في فصيح الكلام واما ذكره لتوفية الاقسام ولانه ليس بمصون عنه
 الا ان اذكره تعليما بتدراك الغلط لا به كما قيل عرفت النشر لا النشر ولكن لتوفية

انما قيد بصيغة الضمير المبدل منه ليعلم من كون البدل بعض المبدل

ولولم يعرف الثمن الناس يقع فيه ومن ههنا علم ان الغلط المبدل دون البدل
 وعلى هذا قيل بدل الغلط بالاضافة لا البدل الغلط بالتوصيف ولهذا قالوا
 الاحسن ان يستعمل فيه بل نحو مرت برجل بل جار لان بل لتدراك الغلط فيما
 عطف عليه ببل هذا اذا كان ذكر بدل الغلط السبب غلط صريح كما سمعته في المثال
 المذكور اول سبب نسيان المقصود ثم تدراك الغلط بعد تذكر المقصود بذكره
 وهذان لا يجيئان في فصيح الكلام والاحسن فيها ان يستعمل بل اما اذا كان ذكر
 المبدل فمن قصد وتعمد فلا يجيئ هذا النوع في الكلام الفصيح للتقيد في الفصاحة
 بشرط ان يمرق من الالف الى الاعلى نحو هذبحم بدر فاذك وان كنت قاصدا في
 ذكر النجم الا انك تغلط نفسك وترها انك لم تقصد في الاول الانشراح بالبدل
 وهذا النوع الابدال الاربعة وجه لخص على ما ذكره بعض المتأخرين هو ان البدل لا يجيئ
 من ان يكون عن المبدل او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضه او لم يكن والثالث
 اما ان يكون له بالمبدل تلبس او لم يكن فالاول بدل الكل من الكل فهو بدل لفظي
 والثاني بدل البعض من الكل فهو بدل لفظا ومعنى فيكون هذا الضرب هو حقيقة في
 الابدال لان ذكر الالفاظ للفائدة الجديدة وذلك ترك الشيء الى ما يخالفه لا الى ما
 يماثله وهذا وان كان اقضى ترك ذكر الضرب الاول لما ذكرنا من انه ترك الى ما
 يماثله الا انه شاع وذاع لما فيه من ضرب البيان والثالث بدل الاشتمال
 والرابع بدل الغلط المراد بقوله البدل عين المبدل منه ان ما صدق عليه البدل
 عين ما صدق عليه المبدل لا ان يكون مدلوله عين مدلوله كما نحن لان من الظاهر في بدل
 الكل من الكل ان مدلول احدهما ليس عين مدلول الآخر والمراد بقوله تلبس ما
 تغير الكلية والحرثية يعني لم يبينها ملازمة الكلية ولا ملازمة البعضية بل ملازمة
 ما ومعنى او لم يكن تلبس ما انه لا يكون ملازمة ما لا يكون بالكلية ولا بالبعضية ولا بوجوه

رأى هذا

وهو

دخلة في

آخر وهذا اي بقولنا في بدل الاشتمال تلبس ما يندفع اعتراض من يقول ان ههنا
 اي في اقسام البدل قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان
 هذا اي فلكه من بدل الاشتمال ومن ههنا علم ان تسمية بدل الاشتمال ليست لان
 الاول مشتمل على الثاني ولا لانه الثاني مشتمل على الاول لان ضربت زيدا علامة من
 بدل الاشتمال وقد صرح به ابن الحاجب وليس احدهما مشتملا على الآخر وما قيل
 لاشتغال معنى الكلام عليه هو ما ذكره الشيخ نقله عن بعض المتأخرين وهو السكاك
 بمعنى في التحقيق والابدال كلها وان كانت سوايه في وجود هذا المعنى الا ان ذلك
 غير مضمحل لان هذا من باب التسمية لا من باب الاطلاق وكما فرق بينهما وتبين
 بدل الاشتمال من اخواته بان فيه خاصية اخرى غير الاشتمال واما في بدل الاشتمال
 فليس فيه الاشتمال وما قيل في دفع الاعتراض المذكور لان جواز كيف وهذا غير
 مروى من العرب ولئن سلمنا لكن لان ان القمر بعض الفلك بل هو مركزه فيكون
 الفلك مشتملا عليه فهو غير مطرد لان هذا الجواب غير متمسك فيما اذا قيل رايت درجة
 الاسد برجه ثم ان البدل يكون مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من النوع
 الا من جهة اللفظ دون المعنى لانه في المعنى المقصود البدل دون المبدل فلو كان تابعا
 في المعنى لزم ان يكون المقصود تابعا لغير المقصود وقضية الفعل على عكس ذلك
 ولهذا لم يشترط ان يطابق اي البدل المبدل منه تعريفا وتبكية كما اشترط ذلك في الصفة
 بل لكان بدل اي التوضيح من الاخرى لكان ان تبدل النكرة من المعرفة والمعرفة
 من النكرة نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله في ابدال المعرفة من النكرة وقوله
 تعالى بالناسية ناصية كاذبة في ابدال النكرة من المعرفة الا انه يحسن ابدال النكرة
 من المعرفة الا ان يكون تلك النكرة موصوفة لتخص وتصلح تبيينا وايضا كما قلنا
 الاخر قيل انما اشترط الوصفية لانه لو لم يوصف لدخل في حد الغلط الا تراك انك

الفلك بدل من القمر

ليس المبدل في حكم التسمية وان كان البدل
 هو المقصود مطلقا اي معناه لفظا
 الاول فاشتغالها في غير البدل على فائدة
 الاحمال الاول والتفسير ثانيا واما الثاني فلو
 عود التسمية الى المبدل بدل البعض
 ولولا ان يكون في حكم التسمية مطلقا
 لا يمنع ابدال غير المقصود عليهم من الضمير
 قبله انتم عليهم ولو كان المبدل في حكم
 التسمية مطلقا لما صح ذلك لانه التصدير كان
 صراحة الذي انتمت على غير المقصود
 عليهم فيلزم خلوصه الذي عن الضمير
 اليه لان الضمير عليهم الثاني راجع الى
 الموصول الثاني وهو الاطلاق المقصود
 واما قولهم انه في حكم تسمية الاول فاذا كان
 منهم ما مستقلا له بنفسه من غير ذكر المبدل
 ومفارقة التاكيد والصفة وعطف ايها
 سدا عنه

اذا قلت بالناحية ناصية توهم من ظاهر قوله انك اردت ان تقول بناصرية و
 ادخلت الالف واللام غلطا فاستدركت باستقامتها ناصية اما اذا قلت ناصية كاذبة
 فقد جعلت بيان ليس في الاول فخرج عن حد الغلط ولانه لو لا ذلك كان المقصود
 انقص من غير المقصود مطلقا هذا في بدل الكل من الكل واما في غيره فقد لزم ان يكون فيه
 ضمير يرجع الى المبدل منه فان اتصل وقع معرفة وان انفصل رجع موصوفا به فلذلك
 وجب ان يوصف النكرة واما في بدل الغلط فلا يجري فيه ذلك لفوات الملازمة فيه اذ
 قد يغلط بذكر زيد وانت تعني حارا فظهر من هذا التبرير ان يوصف اي ذلك المعنى التوهم
 للتوصيف بدل النكرة لا يختص ببذل الكل من الكل كما توهم فلا تسامح في ترك هذا القيد
 ثم كما يجوز ابدال النكرة من المعرفة وبالعكس يجوز ابدال المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة
 فهذه اربعة فاذا اخبرتها في الاربعة صار ستة عشر اربعة في بدل اكل مثل زيد اخوه وجل
 اخ له ورجل اخوه ورجل اخ له واربعة في بدل البعض نحو زيد رأسه ورجل رأسه ورجل رأسه
 وزيد رأسه واربعة في بدل الاشتغال كزيد ثوبه ورجل ثوبه ورجل ثوبه وزيد ثوبه
 واربعة في بدل الغلط وهي زيد حمار ورجل حمار ورجل حمار وزيد حمار **قوله عطف البيان**
 هو اسم غير صفة قال الشاعر اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح والبيان والكشف
 عن المراد كشف الصفة نحو جاء ابو عبد الله زيد فيعلم المتألم انك تريد من جملة من يكنى ابا عبد
 الرجل الذي يعرف بزيد اذا كان اشتهر بالعلم وتقول جاء في زيد ابو عبد الله اذا كان بالكنية اشتهر
 اذ يعلم المتألم انك تريد من يسمى بزيد هو الذي يكنى ابا عبد الله والفرق بين اي يبين عطف
 البيان وبين الصفة من وجوه احدها ان الصفة مشتقة غالبا من معنى لو جوده اي لو جوف
 ذلك المعنى في الموصوف مثل رجل عالم فان عالم صفة لرجل مشتقة من علم وهو موجود فيه وانه
 اي عطف لا يكون مشتقا وتاثيرها ان عطف البيان يدل على المقصود لو افرد عن متبوعه و
 لا يدل على المقصود لو افردت عن متبوعها اذ لو افرد طويل عن الموصوف في قوله جاء في

رجل طويل ولم يقدّر جري اي جرى طويل عليه اي على الموصوف قيد به اذ لو قدر جريه
 عليه صار كانه مذكور لم يدل عليه اي على المقصود واذا يدل على شيء ما من صفة الطول
 على الجملة وهذا ليس بمقصود وثالثها ان العطف والمعطوف لم يجعلوا بمنزلة اسم واحد
 لا فائدة خصوص بل هما اسمان كان احدهما عند السامع اعرف من الاخر واما الصفة و
 الموصوف فهما اسمان اجري مجرى واحد لا فائدة خصوص والفرق بين وبين البدل
 بعد اشتراكهما في انها قد يكونان جامدين ان البدل هو المقصود بالكلام وورود الاول
 كالسائط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المعتمد بالحديث هو الاول ولو ورد
 لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك
 قول المازن انا ابن التارك البكرى بشرة عليه الطير ترقبه وقوعا جمع واقع حال
 من الطير اي واقعة حوله متوقفة لا رهاق روص لان الحيوان مادام به
 رقيق فان الطير لا يرقبه خصوصا في الانسان فبشر عطف بيان من البكرى ويصح
 ان يكون بدلا والا كان التارك داخلا عليه يكون المبدل منه في حكم التخيبة في
 نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد خلا للفرء وقد ذكر ذلك في باب
 الاضافة ولا يجوز ان يكون التارك في البيت جمعا على حذف النون والياء لما انه
 اشتهر ان قابل بشر كان واحدا من آياته فلا يقاس هذا على بقية التوابع فيجوز التارك
 البكرى بشر على البدل وان لم يجز التارك بشر لان البدل في حكم تكرير العامل في جميع اقبلته
 بخلاف غيره فلا يجوز من جواز تابع ليس في حكم البكرى جواز تابع هو في حكم التكرير فيجوز
 رب شاة ومخلتها وان لم يجز رب سحلتها ولا يجوز التارك البكرى بشر على البدل
قوله والعطف بالحروف حروف العطف تسعة وهو النون التي والرد يقال عطف
 العود شاه ورده فالعطف في الكلام ان يرد احد المفردين او احدي الجملتين الى الاخرى
 قال الشاعر اعلم ان الواو والفاء وتم وحق من حروف العطف تشترك في جمع المعطوف

رجل طويل ولم يقدّر جري اي جرى طويل عليه اي على الموصوف قيد به اذ لو قدر جريه
 عليه صار كانه مذكور لم يدل عليه اي على المقصود واذا يدل على شيء ما من صفة الطول
 على الجملة وهذا ليس بمقصود وثالثها ان العطف والمعطوف لم يجعلوا بمنزلة اسم واحد
 لا فائدة خصوص بل هما اسمان كان احدهما عند السامع اعرف من الاخر واما الصفة و
 الموصوف فهما اسمان اجري مجرى واحد لا فائدة خصوص والفرق بين وبين البدل
 بعد اشتراكهما في انها قد يكونان جامدين ان البدل هو المقصود بالكلام وورود الاول
 كالسائط لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المعتمد بالحديث هو الاول ولو ورد
 لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك
 قول المازن انا ابن التارك البكرى بشرة عليه الطير ترقبه وقوعا جمع واقع حال
 من الطير اي واقعة حوله متوقفة لا رهاق روص لان الحيوان مادام به
 رقيق فان الطير لا يرقبه خصوصا في الانسان فبشر عطف بيان من البكرى ويصح
 ان يكون بدلا والا كان التارك داخلا عليه يكون المبدل منه في حكم التخيبة في
 نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد خلا للفرء وقد ذكر ذلك في باب
 الاضافة ولا يجوز ان يكون التارك في البيت جمعا على حذف النون والياء لما انه
 اشتهر ان قابل بشر كان واحدا من آياته فلا يقاس هذا على بقية التوابع فيجوز التارك
 البكرى بشر على البدل وان لم يجز التارك بشر لان البدل في حكم تكرير العامل في جميع اقبلته
 بخلاف غيره فلا يجوز من جواز تابع ليس في حكم البكرى جواز تابع هو في حكم التكرير فيجوز
 رب شاة ومخلتها وان لم يجز رب سحلتها ولا يجوز التارك البكرى بشر على البدل
قوله والعطف بالحروف حروف العطف تسعة وهو النون التي والرد يقال عطف
 العود شاه ورده فالعطف في الكلام ان يرد احد المفردين او احدي الجملتين الى الاخرى
 قال الشاعر اعلم ان الواو والفاء وتم وحق من حروف العطف تشترك في جمع المعطوف

عطف النون والنون لغة بالكنية
 مصدر نقت الكلام اذا عطف
 بعضها على بعض

و معنى جميع الهمزة
في فعل نحو قام زيد
وعروا اي حصل
بينهما القيام

والمعطوف عليه على حكم واحد الا انها بعد اشتراكها في هذا المعنى اي معنى الجمع تفرق
اي تفرق احادها تختص كل واحد منها بمعنى اعم ان حروف العطف على ثلاثة اقسام
قسم مشترك بين التابع والمتبوع في حكم وهي هذه الحروف المذكورة وقسم يثبت
حكم احدها من غير تعيين وقسم يثبت به الحكم لاحدهما بتعيين فاراد ان يبين
كلما فيها فقال ان الواو الى آخره ثم شرع في بيان الافراق فقال فالواو للجمع المطلق
بينها من غير تعرض لما سواه من تقديم وتأخير ومعية وان كان في الوجود لا يخفى عن
احدها فاذا قبل قام زيد وعروا دل على اجتماع زيد وعروا في القيام مع احتمال
احدها فعناه لتحقيق الجمع المطلق فاستعمله فيما سواه من احده هذه المعاني استعمال
المتوالي في جرثباته لا على طريق المجاز ولا على الاشتراك اللفظي فوزانه وزان
فكما انه لا يدل على كونه جاهلا او عالما او غيره ذلك الواو لا دلالة له على
منها وبهذا ظهر فساد قول من قال بالمعية وفساد قول من قال بالترتيب هذا في
عطف في المفردات ظاهر واما في عطف فان صليت لان يكون معمول ما تقدم
نحو اصبح زيد قائما وعروا قاعدا فتحكمها حكم المفردات في الشريك والافان كانت
فعلية يقدم قبلها ما يصح ان يعطف الفعل عليه باعتبار عامله عطف عليه بذلك
الا اعتبار دون معمول من فاعل ومفعول كقولك اريد ان يضرب زيد عروا وبكر
خالدا فيعطف بكر خاصة على يضرب خاصة وبقي معمول كل منهما على ما كان عليه
لوم يعطف لتعذر العطف فيه لاستقلال كل منهما بالعمل في ذلك بخلاف الفعلين
فان الشريك فيها حاصل مراد فصيح فيها ما لا يصح في معمولها والا كقولك قام زيد
وخرب عروا وفي مثله اختلف العلماء فقال امام الحرمين في البرهان يجر حرف العطف
فيه انما يكون على سبيل تحيين الكلام لا غيره وقال ابن الحاجب المراد بمثل
مضمون بالجملة حتى كان قال حصل قيام زيد وخرب عروا وهذا اولي من الاول لما

الواو لا يفيد الترتيب كقولك
فجئنا عابها سا فلها وامطرنا
فان الاشارة مقدم على العمل
التي بين التابع والمتبوع فانه قوله
قام زيد وعروا لا يدل على ان حصول
القيام منها في زمان واحد او على
ان حصوله من زيد قبل حصوله من
عروا او بالعكس بل هذه الاحتمالات
الثلاث حاصلة فيه في الموجب
وان كان لا يخفى في الوجود من
هذه الاحتمالات

نعم

منها قوله ويجري واكره فلا شك ان الركوع قبل السجود ولو كان الواو للترتيب لم يجر تقدم السجود على الركوع وقوله مع وادخلوا الباب سجدا وقولوا
حطة وقالة موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا والقصة واحدة ولو كانت للترتيب لتناقض الظاهران وانما قلنا ذلك اذ يتقيدان بكون
الواو موضوعة للترتيب لكون دلالتها على تقدم ما قبلها على ما قبلها في الايتين ظاهرة لانها لا تكون الواو مستعملة في الايتين لطلوع مجاز وقوله
كناية عن المتكبرين للبعث ما هي الاحيوتنا الدنيا موت ونحيي فاموت بعد الحيوة مع انه قدما عليها الا ان الفرض نفس الجمع دون الترتيب

نعم قطعا الفرق بين قام زيد وخرب عروا وبين قام زيد ثم خرب عروا لو كان كما ذكره لوجب
استواء الجميع ولا متع اتيان ثم لعدم الحاجة اليها لوجود الواو وهي الواو الاصل في الحروف
العاطفة لدلالاتها على تحيض الاشتراك في المعنى بخلاف احوالها فانها تفيد مع هذا الاشتراك
معنى اخر فتكون هي اصلا والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب
كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب فلما ان تذكر بعضها قضاء حتى الشرع منها
ان الواو لم يكن مطلق للجمع لما عطف الحيوة على الموت والتالي بط لقولك كناية عن المتكبرين
للمبعث ما هي الاحيوتنا الدنيا موت ونحيي بيان الملازمة ان تقدم الموت على
الحيوة يفيد ان لا ترتيب فيه وعدم المعية ظاهر فقدم العطف على ذلك التقدير
انور من القوم ومنها انه لو لم يكن مطلق للجمع لنا قضا كلام الله بعضه بعضا وذلك
لانه تقع قاله موضع وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وفي موضع اخر وقولوا
وادخلوا الباب سجدا والقضية واحدة ومنها انه لو لم يكن مطلق للجمع لكان اما
للتعقيب مع التراخي او بدونه او للمعية الاولى بط لقولك اختصم بكر وخالدا اختصم
لا يفعال الا بقا عليين ولو كان للترتيب لادى الى ان يكون له فاعل واحد وكذلك
سيان قعودك وقيامك ذلك ظاهر على ذلك يؤدي الى الاخبار عن الواو بالماو
وانه مع والتالي ايضا لقولك جاء في اليوم زيد وعروا مس ولولا للمعية لما صح ذلك
اليوم والامس فتعين انه مطلق للجمع وما عرى اي نسب اليه ان في من ان الواو
تفيد الترتيب فانه اقراء عليه فانه ارشانا واعلى كناية عن علم العربية من ان يخفى
عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانها تفيد ان الترتيب الا ان الفاء توجب من غير

مهلة وتراخي وثم توجب مع التراخي ومن ثم اي ومن اجل ان الفاء للترتيب
من غير تراخي وثم لم تراخي لم يجر ضربت زيدا يوم الجمعة فمرا بعد شهر لان بعد
شهر مناقض لعنى الفاء وجاز ثم عرا بعد شهر لموافقته لمقتضى ثم فقد فارقت

فذلك قد يفتقر على الواو
وحتى يفتقر على الواو
بذلك من الواو على معنى انه لا يجر
اقبال اخر فكيف بالاول وغيره
فجي مكان الواو بالفاء دون غير
كونها من خرب واحد واما ثم فلانها
معنا للجمع بين التحكين المرتب
الاول على حرف زيد عليها بجر
عين الثاني المناسب للقاء المتفرع
على الواو في المجرى ليكون قدر اللفظ
قدر المعنى واما حتم فلما كان معناه
بين التحكين المرتب احدها على الآخر
مراضا على سبيل التدرج كانه راي على
ثم خرف كان في فرع الواو في المرتبة
الرابع وثم في المرتبة الثانية فلذلك اورد
في الذكر على هذا الترتيب واما على الباقية
ظانها ليست بحروف العطف على الحقيقة
ولما كان بينهما وبين حروف العاطفة مشابهة
من ان اعراب الفاء مثل اعراب الواو
سميت حروف العطف على سبيل المجاز

عزاه الى امية نسبة اليه من باب في
فاعلة وتقرى اني وانسب
والاسم الفاء وانه قد ثبت من كثر
بغراء لها حجة فاعضوه من كثر
ولا تكونوا ايضا فيضرب الجاحلية
والآراء ايضا الضربة فاعزى فتقرى
والآراء الفاء من الناس
والآراء الفاء من الناس

و

جميعاً واولا يفيد واما دفعه فبان انهن متضمن للنفي فلما دخل على قطع انما
او كفوفاً وهو يفيد اطاعة احدها لا على التعيين ويصدق اطاعة واحدهما
افاد نفي اطاعة احدها وذلك لا يصدق لاسمها جميعاً فياء التميم من هذا الوجه
فبقى او على باب واما بمنزلة او في هذه المعنى اي الشك في الخبر والتحيز والاباحة
في الامر نحو جاءني اماريد واما عرو في الشك في الخبر واضرب اماريد واما عرو
في التحيز وجا السرايا الحسن واما ابن سيرين في الاباحة والجهل على انها ايضا
كا ومن حروف العطف بدليل انهم اوقعوا موقعها او والشيخ ابو علي لم يقدّمها
اي لم يقدّمها من حروف العطف استدلال على ذلك بوجهين احدهما لو كانت حروف عطف
لما وقعت قبل المعطوف عليه كسائر حروف العطف وقد وقعت نحو جاءني اماريد واما عرو
فاشار الشارح الى هذا الوجه لوقوعها قبل المعطوف عليها وثانيهما انها لو كانت منها لما
دخل عليها عطف كغيرها من حروف العطف وفساد التالى يدل على فساد المقدم نحو
امازيد واما عرو فاشار الى هذا الوجه ايضا بقوله ولدخول العاطف عليها لكن لم يشغل
بالجواب عنها فنقول اما الجواب عن الاول فبان اما المتقدمة فليست بحرف عطف
بلا خلاف فلا معنى لقوله اما المتقدمة حرف بل هي حرف منسحق عن العطف قدم يشتر
فيما يأتي بعده على لفظه واما المتأخرة لما فيها من معنى الشك فالاولى للشك المحض
لها جميعاً فلا وجه لاستدلال بعدم كونها حرف عطف على عدم كونها متأخرة حرف عطف
واما الجواب عن الثاني فبان يقال لا ثم ان الواو للعطف بل حرف العطف واما جميعاً وان
كانت متعلقة بالعطف في غير هذا الموضع ولا يفيد فيه كالحزة وايا في النداء ولكن سلم
في غيرها الغرض الجمع بين اما المتقدمة واما المتأخرة قال الشارح لبابه فيه نظر وجهه ان
اما المتأخرة على ذلك التقدير لا يكون عاطفة وهو عين ما ذهب اليه ابو علي على ان
حرف لا يصح دخوله على حرف فلا يصح عطف المتأخرة على المتقدمة وعلى تقدير صحته

ولم يعد الشيخ ابو الفارسي اما
من حروف العطف لدخول عليها
ودفعها قبل المعطوف عليه
مفضل

الاولى ليست بعاطفة فلا يكون الثانية عاطفة لاشتراكها في الحكم وهو عين
مذهب الشيخ واقتفاء المص اى ذهب على اثر ابي علي حيث لم يذكرها وجعل حروف
العطف تسعة **قوله** وام لا استفهام متصلة قال الشارح اعلم ان ام هي على ضربين
احدهما ان يكون متصلة ولا يكون ذلك الا في الاستفهام نحو ازيد عنده ام عرو وفي
انها عندك وكذا اضربت زيدا ام عرو وفيه اشارة الى انه لا يختص بالاسم اختار
بما ذكره الشارح لحرول من انها يكون قبلها وبعدها جملتان فعليتان والفاعل فيهما
واحد فيكون متصلة ايضا نحو اقام زيد ام تعد وصاحب المعنى انها لا تختص بالآتين
واما في لبابه فقد اختار اختصاصها بالاسم ففي ذلك القول انها ضربت ولما حصل انها
اذا وقعت بين مفردين فهو متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايها والاتصال ان
تكون معادلة لجزء الاستفهام بقيت على معنى الاستفهام او تحولت الى التسوية وقوية
لها حتى تكونا جميعاً بمعنى اى هذا هو الاكثر وقد جرى قبلها اصل الاستفهامية وربما حدث
منوية لظهور معناها كقوله فاصبحت فيهم امانا كعشرة اتوا وقالوا من ربيعة
ام مضر فتعريف ام المتصلة هي التي لا يكون الا في الاستفهام لما كان ام واو مشتركين
في الوضع لاحد الشيئين فصاعداً احتاج الى بيان الفرق بينهما فقال والفضل بينهما
وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده لا على التعيين فتطالبه بالتعيين
او لا تعلم وجود احدهما عنده فاذا قلت ازيد عنده او عرو فالسؤال عن اصل
النسبة وهذا اى ولكون ام المتصلة لطلب التعيين كان الجواب مع ام بذكر احدهما
نحو زيد ان كان زيد عنده وعرو ان كان عرو عنده ولكون او للسؤال عن ثبوت
اصل النسبة كان الجواب مع او لا او نعم لولا انها على ثبوت النسبة او نفيها الذي
هو المطلوب ففي ام لما كان المطعنين احدهما وجب ان يذكر في الجواب ما يدل عليه وهو
زيد وعرو دون لا ونعم لانه لا يتحقق مع ذلك الجواب التعيين والضرب الثاني

ام لم تنفك
م

والفرق بين المتصلة والمتقطعة
ان المتصلة يكون بمعنى اى والنقطعة
بمنزلة بل والحزة ويقع ايضا بعد
والمتصل لا يقع الا بعد حزة
الاستفهام

نقط لا خبر للتميز
هو جواب

من ضرب في أم ان يكون أم منقطعة وتقع في الاستفهام والخبر اما الاول فهو قوله
 اريد عندك أم عرو فكانت لما استفهمت عن وجود زيد عنده بناء على ظنه انه
 عنده ليجعله واقفاً على حقيقة الامر فتقول لا او نعم ثم بذلك أي ظهر لك رأيي
 عن هذا السؤال وصرت بظن ان الذي عنده عرو فاعرضت عنه واستأنفت السؤال
 آخر فقلت أم عندك عرو والمعنى بل عندك عرو فأم المنقطعة هي التي تكون في معنى
 بل مع لخرة ولا بد معها أي مع أم المنقطعة من اعادة الخبر وهو المثال المذكور
 عندك فراقبها وبين أم المتصلة فلو لم يعلم يعلم انها متصلة أم منقطعة ولانه
 لما ضربت عن الاستفهام الاول وجب عليك ان تذكر خبر عرو ايذا بانها متصلة
 واما الثاني فكقولك انها لا بل أم شاء فانه اخبار محض كانتك رايت شيئاً من بعيد
 فطنته ابل فاخبرت بانها ابل على حسب اعتقادك ثم اعترضك الشك جوت بل ان
 يكون شيئاً آخر فاضربت أي عرضت عن الاخبار عنه بالابل اخذ في السؤال
 عن كونه شاء فقلت أم شاء أي بل أي شاء قبل ليدل على اضرابك عن اخبارك
 عنه بانه ابل ولخرة ليدل على انك تستفهم عن صاحبك الذي خبره اولاً ولم يلزم
 بعدها لفظ كالم في الاستفهام لان ذلك لا يبين اختصاصاً أم المتصلة بالاستفهام
 كما عرفت **قوله** ولا النفي بعد الاثبات هذا شروع في بيان القسم الثالث قال
 الشارح اعلم ان لا وبل ولكن تشترك في ان المعطوف بها يغير المعطوف عليه اما
 لا فهو النفي بعد الاثبات أي للنفي عن الثاني بعد الاثبات لا وبل وهما متغايران
 نحو جاءني زيد لا عرو وقد دل على ان المعنى صدر عن زيد لا عن عرو ولا يحى الا بعد
 الاثبات لا تقول ما جاءني زيد لا عرو فيفارقه بذا بل ولكن فصل الثاني ذلك
 فقال واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت
 ضربت زيداً بل عرو كنت قاصداً للاخبار بضره زيد ثم ظهر لك انك غلطت

فاضربت عرو

قوله متصلة اي لا يبعد خبر مع المعطوف
 نحو اريد عندك أم عرو والمنقطعة هو
 ما يبعد خبر مع نحو اريد عندك أم
 عندك عرو

الايجاب

في ذلك الاخبار فاضربت عنه المعرو وقالوا بل بغيضة لان النفي عن الثاني ما
 وجب الاول وبل تثبت للثاني ما وجب الاول وتنفي أي ما وجب الاول عنه أي
 من الاول فالج في قوله جاءني زيد لا عرو وثبت لزيد منفي عن عرو وفي قوله جاء
 زيد بل عرو ومنفي عن زيد مثبت لعرو وقد يقع بعد المنفي كما يقع بعد الموجب نحو
 ما جاءني زيد بل عرو وقابلت نفي الجي عن زيد واخبرت ان الذي لم يحى عرو
 زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا أي ما جاءني زيد بل عرو على وجهين احدهما ان يكون
 التقدير ما جاءني زيد بل ما جاءني عرو فكانت قصدي ان تثبت نفي الجي لزيد ثم
 استدركتهم فاثبتت لعرو فهو اذن من باب الغلط كما اذا وقع بعد الموجب فلا يقع
 مثله في القرآن ولا في كلام فصيح والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل ما جاءني عرو
 فيكون نفي الجي ثابتاً لزيد واثباته لعرو فلا يكون غلطاً ويكون الاستدراك في الفعل
 وحده دون الفعل وحرف النفي معاً واما ان كان في الاستدراك بعد النفي خاصة نحو ما جاء
 زيد لكن عرو ففيه اختصاص بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا نقول
 ضربت زيداً لكن عرو احد في عطف المفرد على المفرد أي اختصاصاً لكن بالاستدراك بعد
 اذا وقعت لكن في عطف المفرد على المفرد وذلك لان وضع لكن للمغايرة بين ما قبلها
 وما بعدها نفيًا واثباتاً فاذا وقعت قبل مفرد لا يتصور فيه النفي لاختصاصه بالفعل وجب
 ان يكون ما قبلها نفيًا لانه محله حتى يحصل المغايرة الموضوع لها يكن واما في عطف الجملة
 على الجملة فهي نظيرة بل في جواز الاستدراك بها في الايجاب ايضاً أي يجوز في النفي
 نحو جاءني زيد لكن عرو ولم يحى وما جاءني زيد لكن عرو لان العطف في الجملة للحصول
 فقائده حصول الجملتين في الايجاب والنفي والفرق بين الاستدراك والايجاب
 المذكورة الماتن وهو قوله والفرق بينهما انك تبطل بالايجاب حكم السابق وبالاستدراك
 لا تبطل **الفصل الرابع في الاعراض الاصل وغيره** الكلام مداره على ثلاثة معان

في ذلك

فمنصف بابي العطف
والنعت

خواجہ علی محمد زید علی مراد افاضلا
یوم جمعہ امام الایمہ زادہ
اعلام حسنہ الطاف مانی بہ

استاد حسن حسين
رضوانه عنا

الذي
وقيل علم جلد ابا الكود وقيل اسم رجل
من اولاد كنانة والله نسب ابو الكود
كنى اذا نسب يفتح القافية فيقال
دؤوا بغير الدار وفتح حرة

فقلت انما اردت التعجب فقال ينبغي لك ان تقول ما احس السماء بالنصب ثم
 هذا الى امير المؤمنين فاخبر القضية فقال هذا الخاطئة العجم فامرته ان يشترط
 فاملى عليه ذلك واقسام الكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف وقال انح وقيل ان باب الله
 الواضع لهذا العلم سمع شخصا يقرأ ان الله برئ من المشركين ورؤيه بل هو
 جاء الى امير المؤمنين فقال اني انحو الى استنباط قانون يقوم به العرب كلامها
 فقال على رضى انح ونحوه و اشار الى الرفع والنصب وجر وحكى انه كتب للخليل و
 اقترع عليه ان يجمع جميع اصول النحو في كلمات معدودة فكتب للخليل اما بعد فاعل
 الفاعل مرفوع وما سواه مرفوع عليه وان المفعول منصوب وما سواه مرفوع عليه
 وان المضاف اليه مجرور وما سواه مرفوع عليه يجمع في هذه الكلمة جميع قوانين النحو
 سبيل الاجمال فدل هذه النقول ان الفاعل اصل والمبتداء مرفوع عليه وايضا ان
 الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد لما تقدم في صدر الكتاب فيكون الجملة الفعلية
 مقدمة على الاسمية فيكون مقدما على المبتداء وايضا ان الفاعل ابدأ او في الغالب
 ذكر ابدأ نظر الى انه لا بد له من عامل وذكر في الغالب نظرا الى ان ذكر عامل اغلب من تركه
 ثاني اثنين لانه لا يحتاج الا الى شيء واحد وهو الفعل والمبتداء ابدأ او في الغالب ثالث
 ثلاثة لا فقاره الى الخبر والى العايد عنه اليه ولا يشك في تقدم الاثنين على الثلاثة وقد ذكرنا
 فيما سبق مشابهة هذه المثلثة بالفاعل فلا يبعد ما **قوله** والمفعول خمسة قال في
 وانما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا ترى اذا قلت ضربت ضربا
 كانك قلت اوجدت ضربا او احدثت فيكون مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت
 ضربت زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما وقعت به فعلا وعلى هذا
 سائر المفاعيل مثلا اذا قلت ضربته تأديا له فانك لست بفاعل على الاطلاق
 ل انما وقعت لاجله فعلا وعلى هذا فحسن نظايره ووجه آخر في تسمية مطلقا انه

حكى ان امرأة دخلت على معاوية رضي
في زمان عثمان رضي فقالت ان الى مات
وترك لي مالا بفتح ان فاستفتح معاوية
ذلك فبلغ الخبر مليا فرسم لابي الاعد
بوضع النحر فوضع ابو الاسود او لا
باب ان وباب الاضافة ^{على} _{سبيل}

على ذلك
في قوله عليه
السلام كبريل على المصدر والزوات مع
تصور الاسناد في يتقرر الاسناد اليه
المنسند اليه لا يكون اياه لا يكون الاسناد
واذا وجب تصوّر في الذات مقدّم
عليه وجب تقديم اللفظ الدال عليه
على ذلك

[illegible][illegible]

غير مقيد بشئ بخلاف سائر المقاميل ثم تسميته بهذا الاسم قول عامة النحويين
 خلافا لصاحب البسيط في تخصيصه المطلق بما كان فعله عاما كصنعت وفعلت و
 علمت وانما الحق كمال والتمييز المستثنى المنصوب بالمفعول المجيبين فصل في الكلام
مقلد وللمبالغة خاص بالظروف اي بالمفعول فيه لكونها مفعولا لافعال الفعل
 كما يقع في الزمان والمكان يقع في كمال والمستثنى المنصوب شبه خاص بالمفعول
 معه لان العامل فيه بتوسط حرف قول ويجز الاصلي للمضاف اليه بالاضافة المعنوية
 انما كان لجر في كفي ياتى ولا تلقوا بأيديكم وكذا في ما جاء في من احد غير اصيل لان
 الجور لفظ امر فروع او منصوب معنى لانه اما مفعول او فاعل معنى اذا المعنى كفى الله
 ولا تلقوا ايديكم على احد التاويلين وقد عرفت وما جاء في احد وكذلك المضاف
 اليه اي وكذلك في المضاف اليه في الاضافة اللفظية غير اصيل لانه فاعل ومفعول
 على ما سبق لا يقال وعلى هذا ينبغي ان يقال ويجز علم الاضافة فيه كما قيل الرفع علم
 الفاعلية والنصب علم المفعولية لان صور الجر الغير الاصلي قليلة فلا يعباؤها و
 التحقيق ان اللفظية والمعنوية قسمان المطلق الاضافة فلجز علم المضاف اليه مطلقا
 من حيث هو هو فالتعدد مختلف وهو مقتضى للاضافة فوجب ان يقال لجز علم
 الاضافة قول واعراب الفعل غير حقيقي اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية قال الله
 قد ذكرنا فيما سبق ان حوالا عراب للاسم في اصله لان وضع الاعراب على ان يميز
 بين المعاني المختلفة الفاعلية والمفعولية والاضافة ومحل توارد المعاني المختلفة
 هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف تدل صيغها على معانيها فوجب
 ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما هو بسبب المضاعفة
 التي سبق ذكرها في صدر الكتاب اعلم ان مقتضى الاعراب توارد المعاني المختلفة
 على الكلم وهي بحكم الاستقراء ثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة وتوارد حاسب

اذا المعنى جاء في زيد ركبوا فوجا
 منها جايها او فاعلا ركبوا وفي فاعلا
 جوم وهذا شبه خاص

الاعراب على الاسم لا على الفعل
 لان الاسم هو الذي يميز المعاني

التركيب

التركيب وانما يستدعي نصب دليل يدل على ثبوتها وهو الاعراب لرفع اللبس
 بذلك التوارد فنصب دليل على ثبوت الفاعلية والنصب على ثبوت المفعولية
 وجر على ثبوت الاضافة والحرف يدل على ثبوتها اذ لا يقع فاعله ولا مفعوله ولا مضافا
 اليها وكذا الافعال لا يعتورها المعاني المختلفة للاعراب وانما يعتورها المعاني المختلفة
 التي لا يقتضي الاعراب كالحال والاكتمال والامر والنهي فانها معان لا يحتاج الى نصب
 ما يميزها دلالة صيغها عليها فان صيغة المضارع يدل على كمال او الاستقبال وصيغة
 يدل على الماضي وكذا صيغة الامر والنهي فلما تمايزت بالصيغ لم يجر الى اعرابها فثبتت
 الاعراب للاسم ولا يكون للفعل وحرف فلا ذلك حكمه باصالة الاعراب والجرم والرفع والنصب
 في لانا كل السكوت وتشرى اللبن لا يميز بين المعاني المعتورة عليه اعني النهي عن الشرب ونفي بيعها
 والحالة بل الميزة بينهما انما هو عامل مقدر يدل عليه الجرم والنصب فاذا انتفى العامل انتفى التمييز
 بالحال فلا يميز بينهما بالحرف فدل علينا ومن هنا ظهر دلالة الحروف بالصيغة على المعاني فلا
 في قوله اذ الافعال والحروف يدل صيغها على معانيها قول وقد يقال للاعراب مرجع وغيره
 قال الشاعر اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الاخرى آخر الكلمة
 باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني الا انه كناية عن اسم فروع وهذا
 شئ ضمير فروع وكذا اذا قلت اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب
 ولما كانت هذه الاسماء تنوب مناب الاسماء الظاهرة ومشتت الحاجة فيها الى تميز
 ما كان كناية عن فروع عما كان كناية عن منصوب او مجرور ولم يكن اعرابها لعل او جبت
 بناءها وهي شبهها بالحرف وضعا كماء فعلت ونافي جعلنا وغيرهما موضع على حرفين
 فانها مشبهة بالحرف في وضعه وحل ما عداه عليه ليتم الباب واقتضاه اذ كل من يفتقر الى
 يفسره وعدم تصرف حيث لا يصغر ولا يوصف ولا يوصف في قوله صيغ جواب لما
 لكل واحد من هذه الاحوال اي الكناية عن فروع والكناية عن منصوب والكناية عن مجرور

صيغة التاء المضمومة للمتكلم في الرفع والياء في غيره والتاء المفتوحة في الخطاب
المذكر والمكسورة للثؤنث والكاف المفتوحة والمكسورة في غيره ليكونوا لم
يبتلوا ببناءها ويحصل لهم الغرض المقصود من التمييز بين هذه الاحوال فكان
اختلاف الصيغة فيها اى في تلك الاسماء للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع
اعراب بالنصب غير كان الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف الآخر باختلاف العوازل
لم يحكم بعرابها صريحا فيقول انه اعراب غير صريح **قوله** وهي على ضربين متصل
وهو لا ينفك عن اتصاله بشئ فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال وهل هو
الاتعريف الشئ بنفسه بانه لما ذكر فيه الاتصال ظهر ان الايق هو المتصل فقد
عرف المتصل بالمثل وهو تعريف الشئ بنفسه قلت عرف المتصل بالمصطلح عليه
العرفى اللغوى مراده انه عرف المتصل الاصطلاحي بالمتصل اللغوى وهذا المتصل
اللغوى غير ذلك اى المتصل الاصطلاحي فلا يلزم ما ذكرت من تعريف الشئ بنفسه
ويحتمل ان يكون هذا تعريفا لفظيا على ان اللغوى هو المصطلح عليه ثم ان الضمير المتصل
اما ان يكون مفعولا او منصوبا او مجرورا لان الضمير كناية عن المظهر المكنى عنه لا يخ
عن احدها فالضمير المكنى لا يخ ايضا عن احدها اما المفعول فقد يكون بارزا وهو
ما لفظ به اى ماله صورة في اللفظ نحو ضربت وضربا وضربوا او مستكنا وهو ما نرى
فيه اى ماله صورة له في اللفظ نحو زيد ضرب اى ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون
لازما اى لا يستند الفعل الا اليه ولا تخلف ظاهره وذلك اى اللازم في اربعة افعال احواله
في المضارع ذى لحة والمضارع ذى النون وامر الخطاب المذكر والمضارع الخطاب
المذكر وهي افعال وتفعّل وافعل وتفعّل اذا كان للخطاب المذكور دون الغائب المفعول
لانه اذا كان وضع الغائب المؤنث لا يكون من قسم اللازم هذه الافعال ابداء
مسندة الى ما استكن فيهن من انا وهو مستكن في افعال لا يستند الا اليه ونحن وهو

بكره لحة

تفعّل

في تفعّل واستند ليس الا اليه وانت وهو مستكن في افعال وتفعّل الذى هو الخطاب المذكور
واستند الى اليه لا الى غيره والسر في ذلك انها الفاظ موضوعه بقية المتكلم والخطاب
وهو موضع المخبر الا يرى ان المتكلم لا يقول عن نفسه الا انا وشبهه ولا يقول للخطاب
الا انت فلو وقع غير ضمير لا خفى وضع باب المضرات او غير لازم وهو ما يستند
الفعل اليه تارة والى غيره اخرى كالمفعول في فعل الواحد الغائب نحو زيد فعل وعند
فعلت فانه كما يستند اليه اى الى المستكن يستند الى المظهر والبارز من الضمير نحو ضرب
زيد في الاستناد الى الظاهر وما ضرب الا هو في الاستناد الى الضمير البارز مثله اذ كان
ذلك الا في موضع محصر اذا كان في الفعل فهو في زيد قام هو توكيد لا فاعل نص على ذلك
بعض النحويين وهو ظاهر كلام ابن مالك وغيره ونص سيبويه على عدم جواز قام انا
بمعنى تمت الاعلى ارادة المحصر كما حكى ذلك عن المبرد في الشعر وغيره فقام انا بمعنى قام
انا وقال المبرى لا يجوز ذلك الا في ضرورة الشعر وهو صحيح لجواز اقامة المتفصل موضع المتصل
للضرورة ومنه نحو حرت برجل يكره حواجاز سيبويه وجهى كونه تأكيد او كونه فاعلا
قيد بكونه في فعل الواحد الغائب ولو كانت التثنية في الغائبيات والغائبين
والاضمار في فعل الواحد الغائب وان كان بقرينة كانه المتكلم والخطاب الا انها
ليست على قرار بل ثبت تارة ويقدر اخرى بخلافها فيها فان ثبت وجب الاضمار
وان فقدت وجب الاضمار فلماذا السراج الوجيهان وكذلك في الصفات متعدي
ومنه اى من المستكن الغير اللازم المستكن في الصفات نحو زيد ضارب لانك تستند
الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز اذا جرى على غير ما هو نحو ضارب
ضاربه والصفة اى الضاربة جارية على زيد لكونها خبرا له وهي اى وحال
انها الهند فابزيت ضميرها فان قلت الفعل لجارى على من هو له كالصفة لجارية
على غير من هو له فلم يبرز فيه كما ابرز فيها اجاب بقوله وذلك اى ابرز الضمير اللازم

الضمير
الخطاب
المفعول

وهو على بارز

199
198
197
196
195
194
193
192
191
190
189
188
187
186
185
184
183
182
181
180
179
178
177
176
175
174
173
172
171
170
169
168
167
166
165
164
163
162
161
160
159
158
157
156
155
154
153
152
151
150
149
148
147
146
145
144
143
142
141
140
139
138
137
136
135
134
133
132
131
130
129
128
127
126
125
124
123
122
121
120
119
118
117
116
115
114
113
112
111
110
109
108
107
106
105
104
103
102
101
100
99
98
97
96
95
94
93
92
91
90
89
88
87
86
85
84
83
82
81
80
79
78
77
76
75
74
73
72
71
70
69
68
67
66
65
64
63
62
61
60
59
58
57
56
55
54
53
52
51
50
49
48
47
46
45
44
43
42
41
40
39
38
37
36
35
34
33
32
31
30
29
28
27
26
25
24
23
22
21
20
19
18
17
16
15
14
13
12
11
10
9
8
7
6
5
4
3
2
1

2. الصفات بخلاف الفعل فانه لا يبرز غيره وان جرى على غير من حوله خو
زيد ضرب ~~الضرب~~ فان ضرب جرى على زيد وهو لهذا خطأ لرتبة الصفات
 عن رتبة الافعال فلا يلزم من تحملها ضمائر ما ليست جارية عليه مع قوتها تحمل هذه
 مع ضعفها ووجه آخر ان الافعال في اكثرها ينصل صيغ الضمائر التي تعربها من حوله
 اذ اكثرها يبرز واما اسماء الفاعلين فلا يلزم من تحملها هذه الضمائر مع وجود
 ابرازها في الاكثر تحمل اسماء الفاعلين اياها مع عدم ذلك فان قلت اليتيم
 اسماء الفاعلين حروف يبينه اى يبين من حوله يبين الضمائر انفسها في الافعال
 ولا ضرورة لاختلافها مع حصول المقصود قلت نعم الا في اقلها ولئن سلمنا ان
 ذلك في كل المصنف الا انها في الصفات قرينة في الافعال انفس الضمائر فحصل الفرق بينهما
 فلا يلزم من الاستغناء بما دل عليه الشيء بوضعه الاستغناء بما دل عليه بقرينه واما
 الضمير المنصوب والجور فلا يكونان الا بآيتين لان الاستغناء من خواص المرفوع لانه
 يضم اذ الفعل يدل عليه كونه كالجاء منه بخلاف المنصوب والجور فانها لا يضم
 بل يحذفان لجحدهما فضله بدونهما واما المتفصل وهو فروع المتصل لان الضمير كناية
 عن المظهر لان الاصل في زيد ذهب ذهب زيد لانه لا بد للفعل من فاعل بعده
 فكيف عنه طلبا للاختصار وحذرا عن التكرار فاذا كان الفرض الاختصار المتصل
 اخصر كان اصلا للمفصل هو جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به حرة
 ولا يعدل اليه الا عند تعذر الاتصال اذ الاصل لا يعدل عنه الا عند تعذره فيكون
 مرفوعا نحو هو فعل كذا ومنصوبا نحو اياك اكرمت فان هذين مما تعذر فيه الاتصال
 لان المتصل كالجاء الاخير من عامله فاذا كان متأخرا عنه لا يمكن ان يجعل ذلك كالجاء
 الاخير منه ولا يجوز له اى للمفصل البتة اذ لا يمكن انفصال الجور عن الجاء بخلاف
 المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله

نحو ضرب الا زيد وما ضربت الا زيد وان يصدر به الكلام نحو زيد فعل كذا
 وزيد اكرمت بخلاف الجور فانه لا يجوز ان يفصل بينه وبين عامله وان جاء
 الجور عليه والقرينة من ايراد المظهر في المثال بيان المضمرة انما يقع موقع مظهره وهو
 لا يفصل عن الجار ولا يتقدم عليه اسما كان او حرفا واما المرفوع والمنصوب ^{فظهر}
 عن العامل ويقدمان عليه كالمثالين المذكورين فضمراهما يكونان كذا ^{ان انفصال}
 بينه وبين عامله انما يدعى الى الانفصال اذ كان لفرض اما اذا لم يكن لم فلا يدعى اليه
 نحو ضربت زيدا انا فانه ليس بفصل لفرض لم يحصل بضمير زيدا ولو قيل لم لا يجوز
 ان يكون هو الا اهتمام بذكر زيد لقلنا يحصل ذا بدون الفصل فلا حاجة الى الاضافة
 نحو زيد اضربت والقرينة في المثال المذكور لخصر قوله والفاظ المنفصل ^{المفصلة}
 سبعة واربعون لفظا قال الشاعر انا موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه
 اى على انا بالالف تارة وبالهاء اخرى كخواته وعلى هذا الاسم نحوه والنون واما الالف
 فزيادة بدليل حذفه وصلا وانما زيدت وقفا لبيان الحركة كهاء السكت وهذا
 مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ان الضمير هو المجموع بدليل اثباتها وصلا
 في لغة بعضهم والى جواب ذلك اشار الشارح بقوله وقد الحق الالف حال الارجح
 اجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العنزة فاعرفوني وقيل ان الالف
 بدل من الالف واختار ابن مالك مذهبهم وذكر فيه لغات الاولى حذف الفها
 وصلا واثباتها وقفا وهي لغة تميم وبها قراء نافع ومن قبله وبريعه من يقول
 هذه كمال الفراء والصحيح عند ابن مالك ثبوت الالف في الحالتين هو والثالثة
 هنا ببدال الالف هاء والرابعة ان على وزن عان اما بشباع فتح الالف وحذف
 الاخرة كمال الفراء بعض الغريبين الالف الاولى وتحذف الاخرة واما القلب
 كمال ابن ابي عمير وزعم الفراء انها مقلوبة من انا وقال ابن مالك من قال ان قلت انا

كما قال بعض العرب في رأي راء لان الاشباع لا يكون الا في ضرورة غالبا وخاصة ان
 حكاه قطرب واما نحن فهو جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء
 فان النساء جمع المرأة من غير لفظها والخلفه والحاض الخلفه بكسر الخاء وسكون
 اللام والحاض هو اهل من النوق جمع الخلفه من غير لفظها وكذا قيل لتثنية اي
 لتثنية انا نحن واما لم يثن ولم يجمع على لفظه لان المتكلم لا يقرن اليه متكلم آخر واما
 يقرن اليه المخاطب او الغائب الا يرى انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا قلت
 انا وزيد فعلنا انا وانت فعلنا ولا يمكن ان تقول انا وانا فعلنا فهذا
 اي ولان المتكلم لا يقرن اليه متكلم اخر بل المخاطب او الغائب استوفى للتثنية لفظ
 يدرك على الاثنين فافوقه وذلك لان شرط التثنية وجمع هو اتفاق الاسمين والاسماء
 في اللفظ وذلك مفقود في المتكلم كما عرفت في التفصيل فارجل لبناء صفة مشتركة
 مع الجمع فيها لعدم الالتباس بسبب القرينة وبني على الضم لانه يبنى عن معنيين
 فقولى بمعنى ما يضمن معنى التثنية وجمع قولى باقوى الحركات وهو الضم ومثل
 وقيل فارقا قطعاً عن الاضافة فيدلان على المضاف والمضاف اليه فلذلك بني باقوى
 الحركات واما انت فهو صير لخطات والاسم بالاتفاق منهم ان والتاء للخطا ولا
 محل لها من الاعراب فان مذهب البصري ان الضم فيه ان والتاء علامة للخطا
 فجمع قوله باتفاق منهم باتفاق من البصرة والا فالفرء من الكوفيين قال انت
 بكال ضمير والتاء من نفس الكلمة وقيل ان الضمير هو التاء وحده وكان الضمير متصلا ولا
 اريد انفصاله زيد عليه ان كلامها اي بخلاف التاء في ضربت فانه فاعل واما نحو
 التاء والاصل في البناء السكون لتلا يجمع ساكنها وقالوا انت بفتح التاء للمذكر
 وانت بكسر التاء للمؤنث ولم يقولوا انت بالضم للمتكلم لانهم وضعوا انا للاول
 مراتب لخاصة وهو المتكلم يعنى الضمير عندهم كما سمعت ان وهو صالح لجميع المخاطبين

قالوا
 في قولهم
 نحن فعلنا
 نحن فعلنا
 نحن فعلنا

اكرم من الخويين

والمتكلم

والمتكلم فارد وارفع الالتباس بين المتكلم والمخاطب وبين مذكوره ومؤنثه
 ووضعوا له ان اولوا وجعلوا ترك العلامة له علامة لكونه اصلا مع ان القياس
 يقتضي ان انت في التاء المضمومة وحركوا فيه النون اظهارا لخرجهما اذ لو
 كانت غنة في كيشوم فاذن حقيقت واما اثر والفتح لخصها ثم زادوا التاء
 للخطا فقالوا انت بفتح التاء للمذكر وبكسر التاء للمؤنث ولو فعلوا مثل هذا الى
 لوجعلوا ترك العلامة علامة في ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو يبين
 الفضاى ظاهر الفضا والالتباس واما اختص الفتح بالمذكر والكسر بالمؤنث تقديم
 لجانب المذكر على جانب المؤنث والفتح خير من الكسر لخصه فاخيه الفتح بالمذكر ولان
 الكسر من علاقاتنا نيت ثم قالوا في التثنية اي في تثنية المخاطب تاء وجمع اتم وفي تثنية
 الغائب وجمعه مما وهم وكان القياس انا وانتوا لان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع
 هو الواو والا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا انا لا لابس بالوقف فمن يقول
 انا في الوقف كما قال الشاعر في الآله فكيف انا ولا انهم لو قالوا انا وانتوا
 على ما يقتضيه القياس لزمهم ان يقولوا في الغائب هو هو او كان يفيض الى جمع
 معتلين في اخر غير المتكلم فلم يفعلوا بل لما كانوا ابدلوا من الواو في هو امما لان الميم
 من خرج الواو لانهما شفويان وهو اجد الى على الحركة التزموا الميم في جميع الباء
 وقالوا في جمع انتم والاصل انتموا بدليل حرجة في الضرورة والاختيار يعني يقال
 في الضرورة والاختيار انتموا وضربتموا لكن التسيك اعرف ومنها لقنان اخريات
 وصلها قبل حمة القطع وتسيكها قبل غيرها ومنها غير موصولة ويسمى اختلاسا وجوز
 في مثل انزلتموها ونصرتوه يعني لا يجوز الاسكان اذا اتصل به الضمير لان الاضمار يرد
 الاشياء الى اصولها غالبا ولا يجوز نصرته خلافا ليلون وروى عن الكسائي والفر
 انزلتموها باسكان الميم تخفيفا واما حذف الواو تخفيفا حين امن الالتباس ولم يحذف

رأتى من فاصاب علي
 فقال من المطالب فقلت انتا
 رأتى من فاصاب علي
 فقال من المطالب فقلت انتا

في قولهم
 نحن فعلنا
 نحن فعلنا
 نحن فعلنا

6.

[illegible]

وحيوان وان ولعل وكن وليست ولم يقل الاحرف
 في هذا الكلام من الاعمال لان لا يسم
 في هذا الكلام من الاعمال لان لا يسم
 في هذا الكلام من الاعمال لان لا يسم

بما مل في قليل مكرم ومكرم **قوله** الا ان ياء المتكلم في المنصوب يلحقه
 له نون عماد استثناء من قوله ولفظ الجر وكلفظ المنصوب يعني وان كان كذلك
 لكن ضمير المتكلم المنصوب المتصل يلحقه نون العماد دون الضمير المجرور المتكلم يقال ضمير
 دون علامني قال النافع اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير المنصوب يعمدون قبلها
 سواء اتصل بالماضي او بالمضارع نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من اخي لجر افعي
 الكسرة قال جر دون جر او الكسرة اما الاول فلان لحق الضمير لا يوجب دخول جر على
 الفعل لانه من خواص الاسماء بل يوجب دخول حركة الكسرة واما الثاني لان في
 لا يوجد تنبيه على علة امتناع الكسرة اما اخو الكسرة ففيه تنبيه على ذلك لان الكسرة اخو
 واذا امتنع لجر فليمتنع اخوه وهو الكسرة وهذا معنى قوله فلا يكون في بناء كسر كما
 لا يكون في اعراب جر قيد الياء بالمتكلم احراز عن ياء امر المخاطب فانها كالجر من
 الفعل فاشبهت ياء تومي فلا يتصل بنون الوقاية هذا اذا كان المضارع عاريا
 عن نون الاعراب فانه لو لم يكن عاريا عنها لم يجب ان يعمد بالنون بل انت بالخيار بين
 الترك والزيادة اما الترك فليقام نون الاعراب مقامه واما الزيادة فليصو
 الفعل عن اخي الكسرة والكسرة لم يضرب الرجل عارض لاستقلال اللفظ بخلاف
 الضمير المتصل لانه لعدم استقلاله لاتصاله بجزء من الفعل فصيغ بالنون عن اللانم
 دون العارض وليس تضييق مثل يضرب لان الاول فاعل فكان الكسرة ليس في آخره
 والثاني مفعول فالكسرة في آخره فصيغ هذا دون ذلك ثم حمل على الفعل ان واخواتها
 كان وكان ولكن في ذلك اى في الحاق نون العماد في قليل اني وكذا اخواتها تقول
 كاني ولكنني لشبهها بالفعل واجازوا حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال عمادا
 ليت فان الحاق النون بها واجب ومحوها وكاوي ولعل ولا يقال بغير النون الا في
 ضرورة الشعر كما قال زيد فحبل كمينه جابر اذا قال ليتني اصادقه وافقد بعض مالي

وحيوان وان ولعل وكن وليست ولم يقل الاحرف
 في هذا الكلام من الاعمال لان لا يسم
 في هذا الكلام من الاعمال لان لا يسم
 في هذا الكلام من الاعمال لان لا يسم

وحيوان وان ولعل وكن وليست ولم يقل الاحرف
 في هذا الكلام من الاعمال لان لا يسم
 في هذا الكلام من الاعمال لان لا يسم
 في هذا الكلام من الاعمال لان لا يسم

واما اذا كان ضمير مجرور فلا يعمد نحو غلامي وج وطلان الاسم وهو لم يجب
 عن الكسر الا في من وعن وقد وقل لانها لما كانت مبنية على التكون عمدا الياء معها
 ابقاء على سكونها وتناديا من ان تنزله الكسرة هو المختار ويجوز تركها اما في من
 وعن فلكراهة الجمع بين النونين واما قد وقل فتكونها اسمين اما الاختيار فلان
 قرينة اقوى واما في من وعن فلانه لا شك ان حافظة البناء على اصله ارجح من
 رفع النقل اليسير واما قد وقل فلان مشابهتها بالحرف غالبية على
 الاسمية وهذا ظاهر اثرها فيها وهو البناء دون الاسمية واما استواء الامر في
 في لدن وان كانت مشابهة بالحرف غالبية على اسمية فلانه اطول فالطول اعان
 جهة الترك لا استدعاء له فحقه اعلم ان اتيان النون في لعل ضعيف والمختار تركها
 اما وجه الاتيان فلشبهها باخواتها واما وجه الترك فلعدم ما يقتضيه من اجتماع
 النونات واما كونه مختارا فلان اللام كالتون لتقاربهما في المخرج بدليل
 نحو لم يكن له هذا الوجه يقتضي تسوية الامر من كان لكن لما كان على اربعة احرف
 كان لحذف احسن لتأديته الى التطويل بخلاف فانها ثلاثية وكان لزيادة الكاف
 ولكن لان الاصل لكن ان بدليل قوله ولكنني من حيث العيد فان اللام لا يجتمع
 فظهر من هذا التقرير ان الاتيان بهذه النون على ثلاثة اوجه لازم ومختار و
 ضعيف **قوله** وبالمكلم اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع اما
 اسكن آخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة من الحرز من نوال
 اربع حركات فيما هو في حكم كلة واحدة نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورينا
 اى على حكم الصحيح حكم المعتل في اسكان آخره فلم تقلب الواو والياء الساكنين واما
 يفعل هذا مع ضمير المفعول اى لم يسكن آخره اذا اتصل به ضمير المفعول المتكلم وقلبت الياء
 في المعتل نحو ضربنا واكرمنا ودعانا واما لان ضمير المنصوب ليس كجزء من الفعل

وحيوان وان ولعل وكن وليست ولم يقل الاحرف
 في هذا الكلام من الاعمال لان لا يسم
 في هذا الكلام من الاعمال لان لا يسم
 في هذا الكلام من الاعمال لان لا يسم

وحيوان وان ولعل وكن وليست ولم يقل الاحرف
 في هذا الكلام من الاعمال لان لا يسم
 في هذا الكلام من الاعمال لان لا يسم
 في هذا الكلام من الاعمال لان لا يسم

في قولك انك وطلبة لا تسموا خائفين
 زوراء مغيرة بخايفها
 و في قولك انك وطلبة لا تسموا خائفين
 زوراء مغيرة بخايفها

والغريب امرأة جلي استنابا ليلما
ورب امرأة ذات رضيع قد استنابا
ليلما ايضا فاشغلنا عن ولدها
عليه التقويد وقد مضى عليه حول
فلم تلتفت الامة بطها ولما ولما
الحجور عندها بالفتى الى افانته
منهون فكيف لا تلتفت الى
عبد الاصم

۱۲۰

يجري غيراً ولا يجوز فيجزي غيراً لما مر من ان الفاء بالجملة الاسمية واجاز ابن الجيب
تقدير كان الناقصة وقرب هذا الوجه وهو انه لا بد له من ناصب لانا نصيب في
ان يقدر غير كان واذا قدرت كان تاما ان يكون التقدير كان خبرا كما قدره سيوطي
يلزم حذف الفاء الثانية في المسئلة وهو غير مستقيم واما ان يكون التقدير فيكون
جزاؤه خبرا فيضعف من جهة انجيء الفاء مع الفعل المضارع قليل والرابع
ان يرفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني من اضمار كان الناقصة مع الخبر
وينصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث من اضمار كان فهو مجزى خبرا وهذا
الوجه يخالف الوجه الاول في الطرفين فيكون اقبح الوجهين فالثاني والثالث
متوسطان في الحسن والقبح لمعارضة دليل احدهما دليل الآخر **قوله** وهذه السمة
لا تضمر الا مع شيء آخر قال الشيخ العامل السماعي اذا اضمرا فلا بد من قرينة في
اللفظ يدل عليه مثل ما ترى في اضمار ان من الفاء التي تدل عليه لان حرف الجر
لا يكون الا بعد حرف الشرط وفي اضمار الجازم من الاشياء المحضة وفي اضمار
رب من الحروف وفي اضمار كان من حرف الشرط وقد عرفت كل ذلك فيما سبق
وقد حكم على قولهم الله لا فعلن بالتشذوذ اذ لا شيء في اللفظ يدل عليه **قوله** على
والقياسية لا تضمر الا بدليل كمال قال الشيخ اعلم ان الفعل ضمير وبتاء معمول
بحال وذلك اي اضمار الفعل حيث يكون عليه دليل من كمال او المقال فالاول اي
ما يدل عليه نحو قولك وقد رايت الجملة في محل النصب على كمال من كاف لخطا الفصل
بقول من يتهباء للسفر مكة الموصول مع صلته في محل النصب على المفعولية لرايت
ومكة مفعول القول اي يريد مكة فاضمة اي يريد اذ كمال وهو التيهو للسفر
تدل على ذلك اي على اضمار يريد وهكذا اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت
الهلال يا اضمرا بصروا للدلالة كمال وهو تكيبة المستهلين عليه وقوله انتهى

على اضمار العارفين

وللمستهلين معناه لاجل انتهى او في حقه لان يكون انتهى المخاطب وهذا
كان المضمر يريدوا بصروا على الغيبة دون تريدوا بصروا واما الثاني وهو ما يدل
عليه من المقال فنحو قوله تعالى بل يكذبوا بآياتهم خفيها فله منصوب باضمار شيء وقد
اضمرا لانه ما سبق من الكلام عليه وهو قوله تعالى كونوا هودا او نصارى لانك لما
اضربت عن قولهم كونوا هودا ونصبت الاسم دل ذلك على انك تريد تنبيه ومنه
قولك فصله عما قبل لانه في حذف عامل المفعول وهذا في حذف عامل الفاعل اي ومن
اضمار العامل قولك لمن يقول لك من فعل هذا فتقول زيد مقول قولك يا اضمرا فعل اي
فعل زيد فان قلت السؤال على جملة اسمية فيجب ان يكون جوابه على جملة اسمية فيكون
الجواب زيد فعل لا فعل زيد اجاب بانه وان كان جائزا على صورة السؤال لكن
رفعه بالفاء عليه اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان جواب من فعل فعل زيد لا زيد
فعل لمطابقة الجواب السؤال لانه عن الفاعل فلا بد ان يكون فاعلا ولن يكون فاعلا
الا باضمار فعل مقدما كما ان جواب من ضربت زيدا بالنصب يا اضمرا ضربت يكون
سؤالا عن المفعول لمطابقة الجواب السؤال لا يكون الا باضمار ضربت زيدا لا زيد بالرفع
هذا ما ذكره الشيخ واليه ذهب جمهور النحاة لكن فيه نظر لان مرادهم بالفاعل ان كان
الفاعل الاصطلاحي ممنوع وان كان من فعل فتقدره مبتداء فيفيد ذلك والقرينة تدل
على اولوية اضمار الخبر فعلا دون اسم قال ولذلك قيل الاول انه مبتداء والخبر جملة فعلية
ليطابق السؤال وايضا السؤال عن الفاعل لا عن الفعل فتقدمه اسم وجوابه ان حمل على
الابتداء يكون الكلام على جملتين فيطول وان حمل على الفاعل فعلى جملة فهو اولى لاقتضاء
على ان الواقع عند عدم الحذف في مثل الفاعل كقوله تعالى ولئن سألتم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقن الغرض العلم فهو معارض دليل الاسمية فيبقى الاول اسما لما
قوله وقريب من هذا الاضمار على شريطة التفسير قال الشيخ الاضمار

الفرق بين اليجاز والاختصار ان اليجاز يستعمل في المعنى مثلا يقال فلان ككلاما مؤخر اي في كل لفظا واحدا
 يشتمل على معان كثيرة والاختصار يستعمل في اللفظ مثلا يقال فلان ككلاما مختصا اي في كل لفظا واحدا
 قطع النظر الى معناه

على شريطة التفسير من قبيل وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الا ان الدليل
 على اضرار الفعل في قوله تعالى بل ملة ابراهيم متقدم عليه وقوله تعالى كونوا فيها
 يضمر على شريطة التفسير متأخر عنه فهذا معنى قوله الا انه يعقبه وفي الاول ما يكون
 من الكلام وهو كل اسم وقع بعده فعل او شبهه لا يعمل فيه مانع لكن لو سلط
 عليه لعل فيه وانما عرفناه بهذا التعريف ليع المرفوع والمنصوب اذ قد يقع في
 وقديع منصوبا كما اشار اليه الشافعي بقوله ثم ان الاسم المحذوف عامل قد يكون
 مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اي بفعل يفسره الظاهر
 اما المرفوع فنحو قولهم هل زيد خرج فارفع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل
 خرج زيد خرج الا انه اي الا ان خرج الاول اخر استغناء بتفسيره عنه وليس
 رفعه بالابتداء لان هل يقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم
 الواقع بعد لو نحو ذات سوار لطني واحتماله للتمييز لا يخرج عن التمثيل وان نحو
 قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك واذا نحو اذ زيد قائم وهما نحو طاريد
 قائم والا ونحو ذلك مما يقتضي الفعل لما فيه من اقتضاء الفعل فيقدر الفعل
 قبل المرفوع افعاله واما المنصوب فنحو قولك عبدالله ضربة فبعبادة منصوب
 باضمار فعل يفسره الظاهر اذ المعنى ضربت عبدالله ضربة واما قلنا ان منصوب
 باضمار الفعل يفسره الظاهر لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه نحو ضربة لكونه مستغلا
 عنه بضميره غير ممكن فلزم اضرار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر نحو
 ما ذكرنا من نحو زيد اضربه او فعلا في معناه نحو زيد امرت به اي امرت ولا يصح اضرار
 حررت لانه لا ينصب المفعول لانه لازم ومن شرطه ان لو سلط عليه لنصبه او ما هو لازم
 معناه نحو زيد اضربت غلامه اي احضرت زيدا ضربت غلامه لان احضرت المولى من
 لولزم ضرب الغلام ونحو جميع ذلك قول ابن الحاجب وهو كل اسم بعده فعل او شبهه

الفرق بين اليجاز والاختصار ان اليجاز يستعمل في المعنى مثلا يقال فلان ككلاما مؤخر اي في كل لفظا واحدا
 يشتمل على معان كثيرة والاختصار يستعمل في اللفظ مثلا يقال فلان ككلاما مختصا اي في كل لفظا واحدا
 قطع النظر الى معناه



هذا هو النصيب
 الذي لا يقبل
 من غير

مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه فان قوله او مناسبه
 معناه او لازم معناه وهذا باب الاطباء فيه مجال لكنه يقتضي الى المال فاقصرت
 على هذا القدر فليس الرث عن التشافى الرث هو الاملاء والمراد به الشيع والتش
 من الشفاعة وهي بنية الماء يقال شافقت ما في الاماء اذا شربته كله ولم تسره ومنه
 هذا المثل اي القدر الذي يسره الشارب ليس مما يروى فذكر ذلك الاستقصاء في الامور
 كذا في الصحاح فالمقصود من ذكر المثل اي بيان القدر في الاختصار وترى الاستقصاء
 والتقريب واضح ولعلك تريد مزيد تفصيل في هذا المقام فنقول ما اضرمه على
 شريطة التفسير ان كان مما لو سلط عليه لنصبه على اقسام قسم واجب النصب وقسم
 مختار النصب قسم مختار الرفع وقسم يستوي فيه الامران اما الاول فيعذر حرف الشرط
 وحرف التحضيض لكونهما واجبي الدخول على الفعل لفظا او تقديرًا واما الثاني ففي
 مواضع منها ما اذا عطف على جملة فعلية جملة اخرى فانه يختار فيها النصب حفظا
 للتناسب ومنها ما اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام لان دخولها على
 الفعل اولى من دخولها على الاسم لكن الرفع بعد هل انعف من لينة لان
 هل ادعى للفعل من لينة ولذا جاز ان زيد خرج ولم يخرج هل زيد خرج الاعلى
 شذوذ واما جاز هل زيد خارج من غير شذوذ جملا على اختيارها واما لم يحل
 عليها هل زيد خرج لان هذه الجملة اقرب بياب هل فاعتبار نفسها اولى
 من حملها على اختيارها ومنها ما اذا وقع بعد اذا الشرطية وحيث لان اضافتها
 الى الجملة الفعلية اولى من اضافتها الى الجملة الاسمية اما اذا قلنا فيها معنى الشرط
 واما حيث فلما انتهت اياها ولا استعمالها للشرط ومنها ما اذا وقع بعد الامر
 والنهي لان ايقاع الجملة الانشائية خيرا بعيدا لا يجوز الا على تأويل بعيد
 واما حذف الفعل فهو كثير غير بعيد ومنها ما اذا خيف لبس المفسر بالصفة لانه

الفرق بين اليجاز والاختصار ان اليجاز يستعمل في المعنى مثلا يقال فلان ككلاما مؤخر اي في كل لفظا واحدا
 يشتمل على معان كثيرة والاختصار يستعمل في اللفظ مثلا يقال فلان ككلاما مختصا اي في كل لفظا واحدا
 قطع النظر الى معناه

هذا هو النصيب
 الذي لا يقبل
 من غير

هذا هو النصيب
 الذي لا يقبل
 من غير

على تقدير الرفع احتمال ان يكون المفسر صفة في لا يفيد معنى مقصود او على تقدير
النصب لا يحتمل فلا يفيد الا معنى مقصودا **واما** الثالث فعند عدم قرينة خلاف
الرفع في الرفع اول عدم تأديته الى الحذف بخلاف النصب عند وجود قرينة
النصب مع كون قرينة الرفع اقوى منه **والرابع** ففي معطوف على جملة ذات
وجهن اسمية وفعلية فالرفع على العطف على جملة اسمية والنصب على العطف
على جملة فعلية وترجح النصب العرب يعارضه ترجيح الرفع لعدم اقتضائه
الحذف فيتعارضان فيتيانان **هذا هو** جملة الكلام في مواضع هذا القسم
فليكن هذا آخر ما اردنا شرحه

فالحمد لله على اقامه
هدى كثيرا
قد نيل في شرحه
١٠٥٦

ثم ان فرعون بعد ما رأى من موسى **ما رأى** خافه اشتد خوفه فلذلك لم يجبه ولم يتعرض له بسوء
بلاخلى سبيله فلذلك قاله قومه **انذر** موسى وقومه ليفسدوا في الارض اي يفسدوا على الناس
ديتهم وقرأ العامة قوله **ويذكر** بيار الغيبة ونصب الفعل على انه معطوف على قوله
ليفسدوا او على انه جواب الاستفهام بالواو كما يجاب بالفاء كما في قول الخطيب **●**
الم اك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخا والمعنى كيف يكون الجمع بين ترك
موسى وقومه مفسدين وبين ترككم اباك وعبادة الهتك جمع اله اي لا وجه لذلك
وقرى **ويذكر** عطفا على قوله **انذرا** اي انذروهم ويذكر بمعنى انطبق له ذلك او على انه
مستأنف اخبروا به عن حال موسى **او** على انه حال من موسى **بما** بضم المبتداء اي
ولكل انه يذكر **واهلك** وقرى **ويذكر** بالجرم على التوهم كانه توهم جزم يفسدوا
في جواب الاستفهام كما قيل **انذركم يفسدوا** ففقط عليه بالجرم وقيل **ويذكر**
كما في قوله **تعا** لولا اخر تنى الى اجل قريب **فاصدق** واكن بجرم اكن بناء على توهم
كون اصدق مجزوما فانه منصوب بان مضمة بعد الفاء السببية الواقعة بعد
حرف التخصيص فان المضارع ينتصب بان المضمة بعد الفاء في جواب التخصيص
اجراء له مجرى العرض والتمني كما في قوله **تعا** لولا ارسلت النار سولا فتبع آياتك
وقوله لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا فلما كان قوله **فاصدق** منصوبا بان
المضمة كان الظاهر ان ينتصب قوله **واكن** بالعطف عليه الا انه قرى مجزوما
بناء على توهم كون اصدق غير مذكور بعد الفاء بل هو مجزوم في جواب التخصيص
كانه قيل لولا اخر تنى الى اجل قريب **فاصدق** واكن بجرم كل واحد من المعطوف
والمعطوف عليه **●** شج زاده للبيضاوي

طلب
في العطف على
التوهم

Sul	
Ki	
Ye	
Est	
H. Hümmi	
1428	